لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة الثامنة - العدد 31 Issue 31 - Eighth year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

الأمن الخليجي
والحرب الأميركية-الإيرانية

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 2617- 8753
أغسطس/آب 2026
August 2026

الجغرافيا السياسية للشر: جزيرة إبستين نموذجًا

ترامب والحركة المحافظة في الولايات المتحدة

التفسير متعدد المستويات لتسييس الاستخبارات

ألمانيا.. من القوة المدنية إلى إعادة التسلح

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة الثامنة - العدد 31 - أغسطس/آب 2026

رئيس التحرير
د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير
أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير
محمد عبد العاطي

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
د. العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الراجي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
د. عبدالله العمادي
الحواس تقية
د. الحاج محمد الناسك
يارا النجار

المراجعة اللغوية
إسلام عبد التواب

الإخراج الفني
أعل الشيخ أحمد معلوم

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

Contents المحتويات

Studies and Research

دراسات وأبحاث

Mohammed Mukhtar Al Khalil
The Geopolitics of Evil: Epstein Island as a Case Study 11

محمد المختار الخليل
الجغرافيا السياسية للشر: جزيرة إبستين نموذجًا 11

Lhaj Mohamed Nacik - Mohamed Ourya
From the Buckley Consensus to the Trumpian Turn: The Dialectic of Continuity and Rupture in the American Conservative Movement 43

الحاج محمد الناسك - محمد أوريا
من التوافق الباكلي إلى المنعطف الترامبي: جدلية الاستمرار والقطيعة في الحركة المحافظة الأميركية 43

Abdullah Rashid Al-Mursel
Gulf Security in the Context of the War on Iran: Strategic Exposure and Questions of Defence Integration in Light of the 2026 War 79

عبد الله راشد المرسل
الأمن الخليجي في سياق الحرب على إيران: الانكشاف الاستراتيجي وأسئلة التكامل الدفاعي في ضوء حرب 2026 79

Mohamed Elzein Mohamed Ahmed
The Proximity Hypothesis: Toward a Multi-Level Explanation of the Politicization of Intelligence 119

محمد الزين محمد أحمد
فرضية القرب: نحو تفسير متعدد المستويات لتسييس الاستخبارات 119

Youssef Day
The Palestinian Cause in the Discourse of Moroccan Ultras Movements: A Study of New Forms of Protest 155

يوسف دعي
القضية الفلسطينية في خطاب حركات الألتراس بالمغرب: دراسة في التعبيرات الاحتجاجية الجديدة 155

Follow-ups

Nouh Fsifes
Germany after the Russian War on Ukraine: From "Civilian Power" to Rearmament 191

Book Review

Abderrafie Zaanoun
La guerra por la energía: Poder, imperios y crisis ecológica 229

متابعات

نوح فسيفس
ألمانيا بعد الحرب الروسية على أوكرانيا: من "القوة المدنية" إلى إعادة التسلح

قراءة في كتاب

عبد الرفيع زعنون
الحرب على الطاقة: القوة والإمبراطوريات والأزمة الإيكولوجية

افتتاحية العدد

إعادة بناء الأطر التفسيرية للتحولات الإستراتيجية

يصـــدر هذا العدد من "لباب" في ظل اســـتمرار التفاعلات العســـكرية والأمنية في الخليج، في أعقاب الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران نهاية فبراير/ شباط الماضي، والتي لم تتوقف تداعياتها رغم الهدنة الهشة، ومذكرة التفاهم التي أخفقت في إيقاف التصعيد العسكري المتواصل وتهيئة سياق مناسب للتسوية. فقد واصلت إيران محاولات الهيمنة على مضيق هرمز، ومهاجمة السفن التجارية التي لا تستجيب للشروط التي فرضتها لعبوره، الأمر الذي نجم عنه استئناف المواجهات العسكرية المتبادلة، وتصعيد الاستهداف العسكري الإيراني لدول الخليج والأردن.

ويعكس هذا المشهد، كما تعكسه تطورات النظام الدولي في أكثر من ساحة، أن كثيرًا من الأزمات لم تعد تنتهي باتفاقات حاســـمة بل تســـتمر في صورة ضغوط متبادلة، وردع متقطع، وتحولات تدريجية تعيد تشكيل موازين القوة ومفاهيم الأمن والشرعية.

وتُبرز هذه التحولات الحاجة إلى مراجعة كثير من الأطر التفسيرية التي ظلت تحكم فهـــم السياســـة الدولية والأمن والصـــراع لعقود. فمع تداخل الأبعاد الجيوسياســـية والأمنيـــة والاقتصادية والثقافية، وصعود فاعلين وأنماط تأثير جديدة، أصبح التحدي العلمي يتمثل في تطوير نماذج تفسيرية أكثر قدرة على فهم البنى العميقة التي تنتج هذه التحولات وتوجه مســـاراتها، بما يجاوز مجرد توصيفها إلى تفسيرها واستيعاب دلالاتهـــا. ومـــن هذا المنطلق، يجمع بين دراســـات هذا العدد مـــن "لباب" اهتمامٌ مشـــترك يتمثل في إعادة النظر في المفاهيم الســـائدة، واقتـــراح أطر تحليلية جديدة لفهم التحولات التي تعيد تشكيل النظامين، الدولي والإقليمي.

يُفتتح العدد بدراسة تؤسس لإطار تفسيري جديد لفهم العلاقة بين الجغرافيا والسلطة وإنتاج فضاءات الاســـتثناء، متخذةً من "جزيرة إبســـتين" نقطة انطلاق لتحليل ظاهرة تتجاوز حدود هذه الحالة. ومن خلال اقتراح مفهوم "الجغرافيا السياســـية للشـــر"، تنتقل الدراســـة من توصيف واقعة بعينها إلى بناء نموذج نظري يُفسِّـــر الكيفية التي تتحـــول بهـــا بعض الفضاءات الجغرافية إلى مجالات يُعاد فيها تشـــكيل العلاقة بين الســـلطة والقانون والرقابة وشـــبكات النفوذ. وللتحقق مـــن صلاحية هذا النموذج،

توسع الدراسة نطاق التحليل ليشمل حالات أخرى، مثل قاعدة غوانتانامو وجزر التجارب النووية وجزر الاقتصاد السري، لتبين أن اختلاف الوظائف لا ينفي وحدة البنية الجيوسياسية التي تقوم على الاستثناء والعزلة وإعادة توزيع القوة. وبهذا تقدم الدراسة إسهامًا نظريًّا يتجاوز تفسير حالة جزئية إلى بناء أداة تحليلية تساعد في فهم توظيف الجغرافيا في إنتاج الهيمنة وإعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي المعاصر.

وفي سياق التحولات الفكرية والسياسية التي تشهدها الولايات المتحدة، تتناول الدراسة الثانية إعادة تشكل الحركة المحافظة الأميركية من خلال تحليل العلاقة بين الاندماجية الكلاسيكية والترامبية، بعيدًا عن ثنائية الاستمرار والقطيعة. وتقدم الدراسة الترامبية بوصفها إعادة تركيب انتقائية للإرث المحافظ في ظل سياقات سياسية ومؤسسية جديدة، بما أفضى إلى إعادة تعريف معايير الشرعية والفاعلية داخل اليمين الأميركي. وتكشف الدراسة، عبر تتبع التحولات التي مرَّت بها الحركة المحافظة منذ خمسينات القرن العشرين، عن الدور المحوري الذي اضطلعت به المؤسسات الفكرية والقانونية في إعادة توزيع موازين القوة داخل الحقل المحافظ، والانتقال من أولوية الانضباط الفكري إلى تغليب الفاعلية السياسية والمؤسسية. ومن خلال هذا التحليل، تقدم الدراسة قراءة تفسر صعود الترامبية بوصفه حصيلة مسار تاريخي طويل أعاد تشكيل العلاقة بين الفكر والسلطة والمؤسسات، وأثار في الوقت نفسه أسئلة جديدة حول مستقبل المحافظة الأميركية ومصادر شرعيتها وتماسكها الفكري.

وينتقل العدد إلى أحد أكثر الملفات إلحاحًا في البيئة الإقليمية، من خلال دراسة تبحث تداعيات الحرب الأميركية-الإيرانية على المنظومة الأمنية الخليجية، متخذةً من هذه الحرب مدخلاً لتحليل التحولات البنيوية التي طرأت على معادلات الأمن والدفاع في المنطقة. وتنطلق الدراسة من فرضية أن الحرب مثَّلت لحظة انكشاف إستراتيجي أبرزت حدود التصورات الأمنية التقليدية، وكشفت انتقال البيئة الأمنية الخليجية إلى نمط أكثر تعقيدًا وتشابكًا، تتداخل فيه الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسيبرانية والبنى التحتية الحيوية. وفي ضوء ذلك، تناقش الدراسة متطلبات بناء قدرة دفاعية خليجية أكثر تكاملاً، تستند إلى عقيدة أمنية مشتركة، ومنظومات دفاع متعددة الطبقات، وآليات تنسيق قادرة على مواجهة التهديدات المركبة. كما تقدم

تصورًا استشـــرافيًّا لمسارات الأمن الخليجي، انطلاقًا من أن التحولات التي فرضتها الحرب تضع دول مجلس التعاون أمام استحقاق إعادة بناء مفهوم الأمن الجماعي، بمـــا يعـــزز قدرتها على إدارة المخاطر وصناعة التوازن في بيئة إقليمية تتســـارع فيها التحولات، وتتزايد التهديدات.

ويواصل العدد اهتمامه بإعادة بناء الأطر التفســـيرية من خلال دراســـة تتناول ظاهرة تسييس الاستخبارات، متجاوزةً المقاربات التي تحصرها في التدخل السياسي المباشر، إلى تقديم تفسير متعدد المستويات للعلاقة بين المحلِّل الاستخباراتي وصانع القرار. وفي هذا السياق، تطرح الدراسة "فرضية القرب" بوصفها إطارًا تحليليًّا جديدًا يفسر كيف تتشـــكل أنماط التســـييس تبعًا لدرجات القرب البنيوي والوظيفي والشـــخصي والإدراكي، بما يعيد النظر في كثير من المسلَّمات السائدة في أدبيات الاستخبارات وصنع القرار. ومن خلال هذا الطرح، تصور الدراسة العلاقة بين القرب والاستقلال بوصفها توازنًا مؤسسيًّا ومهنيًّا يتحدد وفق آليات الحوكمة وتصميم العلاقة بين إنتاج المعرفة واتخاذ القرار. وبذلك تقدم الدراســـة نموذجًا تفســـيريًّا يوسِّـــع فهم ظاهرة التســـييس، ويفتح آفاقًا جديدة لدراســـة العلاقة بين المعرفة والسلطة والمؤسسة في سياقات سياسية ومؤسسية متنوعة.

ومن إعادة تفســـير العلاقة بين المعرفة والســـلطة، يمتد هذا المنحى التفســـيري إلى دراسة تتناول تحولات التعبير عن القضية الفلسطينية في المغرب من خلال خطاب حركات الألتراس، مقدمةً قراءة لدور الفضاءات الثقافية والرياضية في إنتاج أشـــكال جديدة من الفعل الاحتجاجي. وتنطلق الدراسة من أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 لتحليل الكيفية التي أعادت بها هذه الحركات توظيف الملاعب والفضاء الحضري لإنتاج خطاب داعم للقضية الفلسطينية، مستندةً إلى منهج تحليل الخطاب النقدي لفهم المضامين السياسية والثقافية التي حملتها الأهازيج والأغاني ورسومات الغرافيتي. وتوضح الدراســـة أن حركات الألتراس أســـهمت في بلورة أنماط جديدة من التعبئة السياسية، حوَّلت الملاعب وجدران المدن إلى فضاءات للتعبير عن الرأي العام، وكشـــفت قدرة الأشـــكال الثقافية والشـــعبية على أداء أدوار سياسية مؤثرة في البيئات التي تضيق فيها قنوات الاحتجاج التقليدية.

ويمتد الاهتمام برصد التحولات الإستراتيجية في باب "متابعات"، من خلال دراسة تتناول إعادة تموضع السياسة الأمنية الألمانية في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا.

وترصد الدراسة انتقال برلين من نموذج "القوة المدنية" إلى تبني مقاربة جديدة تقوم على تعزيز القدرات الدفاعية وإعادة بناء دورها العسكري داخل المنظومة الأوروبية والأطلسية، في ضوء المتغيرات التي فرضتها الحرب وتراجع اليقين المرتبط باستدامة الضمانات الأمنية الأميركية. وتوضح الدراسة أن هذا التحول يعبِّر عن مراجعة أوسع للمرتكزات التي قامت عليها الإستراتيجية الألمانية منذ نهاية الحرب الباردة، وما يرتبط بها من تحديات تتصل بالتوازن بين متطلبات الردع العسكري والاعتبارات الاقتصادية والسياسية الداخلية. ومن هذا المنظور، تقدم الدراسة قراءة لتداعيات إعادة التموضع الألماني في مستقبل الأمن الأوروبي، وانعكاساته المحتملة على العلاقات عبر الأطلسي والتوازنات الإستراتيجية في القارة.

ويكتمل هذا المسار في باب "قراءة في كتاب"، الذي يقدِّم عرضًا نقديًّا لكتاب "الحرب على الطاقة: القوة والإمبراطوريات والأزمة الإيكولوجية" للاقتصادي والسياسي الإسباني، ألبرتو غارثون، بوصفه محاولة لإعادة قراءة أزمة الطاقة من منظور يربط الاقتصاد بقيوده البيوفيزيائية والإيكولوجية. ويحلِّل العرض الكيفية التي يفسِّر بها الكتاب العلاقة بين التنافس على الموارد، والتحولات الجيوسياسية، والأزمة البيئية، في إطار رؤية تعيد وصل النشاط الاقتصادي بشروطه المادية والإيكولوجية، وتدعو إلى مراجعة أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة. كما يناقش العرض المرتكزات النظرية لهذا الطرح وحدوده التفسيرية، متوقفًا عند إسهامه في توسيع آفاق تحليل الاقتصاد السياسي الدولي، وما يفتحه من نقاش حول العدالة الإيكولوجية، والعلاقة بين الشمال والجنوب، وإمكانات بناء انتقال طاقي أكثر إنصافًا واستدامة في ظل التنافس المتصاعد على الموارد الإستراتيجية.

وتعكس دراسات هذا العدد، على تنوع مجالاتها، اتجاهًا بحثيًّا يجمع بين تفسير التحولات الكبرى وتطوير أدوات فهمها. وتنفذ الدراسات إلى البنى الفكرية والمؤسسية والجيوسياسية التي تنتج هذه التحولات، وتطرح مفاهيم ونماذج تفسيرية توسِّع آفاق البحث في قضايا السياسة الدولية والدراسات الإستراتيجية. وانطلاقًا من هذا التوجه، يواصل هذا العدد من مجلة "لباب" الإسهام في تطوير المعرفة العلمية، من خلال دراسات تعمِّق فهم التحولات الجارية، وتثري أدوات تحليلها، وتفتح آفاقًا جديدة لاستشراف مساراتها.

دراسات وأبحاث

الجغرافيا السياسية للشر: جزيرة إبستين نموذجًا

The Geopolitics of Evil: Epstein Island as a Case Study

محمد المختار الخليل – Mohammed Mukhtar Al Khalil *

ملخص

تنطلق هذه الدراسة من جزيرة إبستين، بوصفها واقعَةً مُؤَسِّسَةً، لتبحث في سؤال يتجاوزها: لماذا تتكرر الجزر فضاءاتٍ لاحتضان أنماط مختلفة من الشر في التاريخ القديم والحديث؟ وتفترض الدراسة أن هذا الارتباط لا يرجع إلى خصائص الجزر الطبيعية، ولا إلى ما أحاط بها من أساطير، وإنما إلى ما تؤديه من وظائف جيوسياسية تجعلها مجالات للاستثناء، والعزل، وإعادة توزيع العلاقة بين السلطة والقانون والرقابة.

ولبناء هذا التفسير، تؤصِّل الدراسة مفهوم "الجغرافيا السياسية للشر"، مستفيدةً من إسهامات ديفيد هارفي في إعادة تشكيل المجال، وميشيل فوكو في فضاءات الإقصاء وتنظيم الظهور والإخفاء، وجورجيو أغامبن في نظرية الاستثناء وتعليق القانون، وإيف لاكوست في فهم الجغرافيا بوصفها أداة لإنتاج القوة والصراع. وانطلاقًا من هذا التأصيل، تقترح الدراسة نموذجًا تفسيريًّا يربط بين العزلة الجغرافية، والاستثناء القانوني، وشبكات النفوذ، والسردية الإعلامية، بوصفها عناصر بنيوية مشتركة في تكوين "جزر الشر".

وتختبر الدراسة هذا النموذج من خلال ثلاث حالات مقارنة، هي: قاعدة غوانتانامو، وجزر التجارب النووية، وجزر الاقتصاد السري، لتبيِّن أن اختلاف الوظائف لا ينفي وحدة البنية؛ فهذه الجزر، على تباين أغراضها، تشترك في توظيف الجغرافيا لإنتاج فضاءات استثنائية، تُعاد فيها صياغة العلاقة بين السُّلطة والقانون ورأس المال والرقابة.

وتخلص الدراسة إلى أن "جزر الشر" ليست مفهومًا جغرافيًّا أو توصيفًا أخلاقيًّا، وإنما نموذج تفسيري يوضح كيف تتحول الجغرافيا، في الدولة الحديثة والنظام الدولي المعاصر، إلى أداة لإنتاج الاستثناء، وإعادة تشكيل شبكات القوة، بما يجعل المكان نفسه عنصرًا فاعلًا في بناء النفوذ وإدارة الهيمنة.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية، جزر الشر، جزيرة إبستين، الاستثناء، الجغرافيا السياسية للشر، شبكات النفوذ، ميشيل فوكو، جورجيو أغامبن، إيف لاكوست.

---

* د. محمد المختار الخليل، مدير مركز الجزيرة للدراسات.
Dr. Mohammed Mukhtar Al Khalil, Director of Al Jazeera Centre for Studies.

Abstract

This study takes Epstein Island as a foundational case to address a broader question: Why have islands repeatedly emerged as spaces that accommodate different forms of evil throughout ancient and modern history? It argues that this association cannot be explained by the natural characteristics of islands or by the myths historically attached to them. Rather, it stems from the geopolitical functions islands perform as spaces of exception, isolation, and the reconfiguration of the relationship between power, law and surveillance.

To develop this argument, the study establishes the concept of the "geopolitics of evil", drawing on David Harvey's analysis of the production and restructuring of space, Michel Foucault's work on spaces of exclusion and the regulation of visibility and invisibility, Giorgio Agamben's theory of the state of exception and the suspension of law, and Yves Lacoste's conception of geography as an instrument for the production of power and conflict. Building on these theoretical foundations, the study proposes an analytical model that links geographical isolation, legal exceptionality, networks of influence and media narratives as the shared structural elements underlying the formation of "islands of evil".

The study tests this model through a comparative analysis of three cases: Guantanamo Bay, nuclear testing islands, and islands of the shadow economy. It demonstrates that differences in function do not negate the underlying structural unity. Despite their divergent purposes, these islands all employ geography to produce exceptional spaces in which the relationships among power, law, capital and surveillance are fundamentally reconfigured.

The study concludes that "islands of evil" should be understood neither as a geographical category nor as a moral label, but as an analytical framework that explains how geography, within the modern state and the contemporary international order, becomes an instrument for producing states of exception and restructuring networks of power, thereby making place itself an active agent in the construction of influence and the management of domination.

Keywords: geopolitics; islands of evil; Epstein Island; exception; geopolitics of evil; networks of power; Michel Foucault; Giorgio Agamben; Yves Lacoste.

مقدمة

ارتبطت الجزر، عبر التاريخ، بالمجهول والأسطورة والمنفى والعزلة. ففي المخيال الإنساني كانت موطنًا للآلهة، أو الشياطين، أو المنفيين، أو الكائنات الخارقة، غير أن الدولة الحديثة أعادت توظيف هذا الإرث الجغرافي والرمزي في سياقات جديدة؛ فلم تعد الجزيرة فضاءً للأسطورة فحسب، بل غدت، في حالات عديدة، فضاءً للاستثناء، تُعاد فيه صياغة العلاقة بين السلطة والقانون والرقابة. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من مفهوم "الجغرافيا السياسية للشر"، بوصفه إطارًا تفسيريًّا لفهم الكيفية التي تتحول بها بعض الفضاءات الجغرافية إلى أدوات لإنتاج الاستثناء، وإدارة النفوذ، وتهيئة فضاءات للممارسات التي يصعب أن تجد موطنًا لها في المجال العام.

وترتكز هذه الدراسة على تحليل الحالة الغربية الحديثة، وتحاكمها إلى الفكر الغربي نفسه، دون أن تمتد إلى المراحل التاريخية السابقة، ولاسيما ما قبل القرن العشرين، أو إلى مواقف أخلاقية أو فلسفية تنتمي إلى مرجعيات حضارية أخرى. فهي تتناول منتجًا نشأ في السياق الغربي الحديث، وتسعى إلى مساءلته ونقده انطلاقًا من معاييره الفكرية والأخلاقية ذاتها، دون الاستناد إلى منظومات قيمية خارج هذا الإطار.

ولا يعني ذلك أن الجغرافيا تنتج الشر بذاتها، أو أن بعض الأمكنة شريرة بطبيعتها، وإنما المقصود أن بعض الفضاءات الجغرافية اقترنت، عبر التاريخ، بوظائف سياسية وقانونية واقتصادية، جعلتها أكثر قابلية لاحتضان أنماط معينة من الممارسات. فالجغرافيا، بهذا المعنى، ليست مجرد مسرح محايد للأحداث، بل قد تصبح عنصرًا فاعلًا في تشكيلها، وإعادة توزيع العلاقة بين القوة والقانون والمجتمع.

وفي "جزر الشر" تتراجع الرقابة، ويضعف إنفاذ القانون، وتنحسر الرؤية الكاشفة، فتغدو فضاءات للاستثناء، تتجسد فيها خصائص العزلة والتحكم والسرية. وقد كان ذلك حاضرًا في المخيال القديم، ثم تجسد بصور جديدة في العصر الحديث حين احتاجت الدول وشبكات المصالح إلى مجالات تؤدي وظائف استثنائية؛ تبدو، في ظاهرها، خاضعة للقانون، بينما أُريد لها، في واقع الأمر، أن تتيح قدرًا من الانفلات منه. وما غوانتانامو وجزر التجارب النووية وجزر الاقتصاد السري إلا نماذج مختلفة لوظيفة واحدة، تتغير أدواتها وتبقى بنيتها.

وتنطلق الدراسة من جزيرة إبستين بوصفها واقعةً مؤسِّسةً، لا لأنها حالة منفردة، وإنما لأنها تكشف بنية جيوسياسية تتكرر، بصور ووظائف مختلفة، في فضاءات أخرى. ومن ثم، تحاول الدراسة الإجابة عن إشكاليتها المركزية: هل تعيد الدولة الحديثة إنتاج صورة الشر في الهوامش، ولاسيما في الجزر؟ وهل توظفها لتكون مجالاً للممنوعات وفضاءً للمحظورات؟ وكيف يسهم المجال الهامشي في إدامة الممارسات المحظورة؟ وهل تجسِّد جزيرة إبستين نموذجًا سياسيًّا لما يمكن تسميته "الجغرافيا السياسية للشر"؟

أولًا: الواقعة المؤسِّسة: جزيرة إبستين

لم تكن جزيرة "ليتل سانت جيمس" (Little Saint James)، إحدى جزر "العذراء الأميركية"(2)، معروفة خارج نطاق مُلَّاكها وزائريها، حتى اشتراها الملياردير الأميركي، جيفري إبستين(1)، عام 1998، فتحوَّلت، مع مرور الوقت، من جزيرة خاصة شبه مجهولة إلى واحدة من أكثر الجزر إثارة للجدل في العصر الحديث. ولم يكن هذا التحول نتيجة موقعها أو طبيعتها وإنما لما انكشف من الوظيفة التي أدَّتها داخل شبكة معقدة من العلاقات والممارسات الإجرامية.

وتفيد الدعاوى التي رفعتها ناجيات -أو من بقين على قيد الحياة، أو تجرَّأن على كشف ما تعرضن له في الجزيرة-، وما انتهى إليه المدَّعُون العامُّون الأميركيون، بأن الجزيرة لم تكن مجرد مقر إقامة خاص، وإنما مثَّلت، لعقود، فضاءً منظمًا للاتجار الجنسي، ولاسيما استغلال القاصرات؛ إذ تضمنت الشهادات وقائع تتعلق بفتيات تراوحت أعمار بعضهن بين الحادية عشرة والثانية عشرة(1). واستمر هذا النشاط رغم تسجيل إبستين "مجرمًا جنسيًّا" في جزر العذراء منذ عام 2010(2). كما تكشف سجلات الطيران عن زيارات قامت بها شخصيات دولية بارزة للجزيرة، في حين تحدثت بعض الناجيات عن تعرضهن لاعتداءات أو تحرشات جنسية ارتكبها بعض زائريها(3).

ولم تبق هذه الوقائع في حدود الشهادات الفردية؛ إذ دعمتها معطيات وتحقيقات رسمية أظهرت أن الجزيرة كانت تدار بطريقة وفرت للنشاط الإجرامي قدرًا كبيرًا

من الاستمرار والحماية. فقد توصلت السلطات إلى أن إبستين كان يستقدم قاصرات بصورة متكررة على متن طائرته الخاصة، من دون أن يحول ذلك دون استمرار نشاطه سنوات طويلة(4).

وبعد اعتقال إبستين، ثم مصرعه في محبسه عام 2019 في ظروف غامضة، انتقلت الجزيرة نفسها إلى قلب التحقيقات، فداهمها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي لجمع الأدلة(5). ثم تتابعت الوقائع التي كشفت تدريجيًّا طبيعة ما جرى فيها؛ ففي عام 2022 توصلت حكومة جزر العذراء الأميركية إلى تسوية مع تركة إبستين تجاوزت قيمتها 105 ملايين دولار، شملت نصف عائدات بيع الجزيرة، في إطار دعاوى تتعلق بالاتجار الجنسي والاعتداء على عشرات الفتيات والأطفال(6).

ولم يتوقف انكشاف الجزيرة عند ذلك؛ ففي ديسمبر/ كانون الأول 2025، نشرت لجنة الرقابة في مجلس النواب الأميركي صورًا ومقاطع مصورة التقطتها سلطات جزر العذراء، ألقت الضوء على مرافق الجزيرة والأماكن المرتبطة بالتحقيقات، من دون إظهار أشخاص(7). كما كشفت تحقيقات لاحقة -منها تحقيق مجلة WIRED- عن بيانات هواتف محمولة لنحو مئتي زائر للجزيرة قبل وفاة إبستين، بما أظهر اتساع شبكة المترددين عليها(8). وفي يناير/ كانون الثاني 2026، أصدرت وزارة العدل الأميركية ثلاثة ملايين صفحة من الوثائق المرتبطة بالقضية، تضمَّنت تفاصيل إضافية عن شبكة علاقات إبستين، ومحاولات -لم تتأكد نتائجها- لزيارة شخصيات عامة للجزيرة(9). أما الجزيرة نفسها فقد بيعت وفق التسوية المشار إليها، بينما لا تزال التحقيقات المتعلقة بما ارتكب فيها من جرائم مستمرة(10).

ثانيًا: الجغرافيا السياسية للشر: التأصيل النظري

يُقصد بالجغرافيا السياسية للشر، في هذه الدراسة، المجال الذي تُنظَّم فيه الممارسات المنافية للأخلاق، والقانون، والنظام العام، أو السَّكينة العامة في اصطلاح القانون الإداري. وهو مجال تتراجع فيه رقابة المجتمع، وتضعف فيه سلطة القانون، فتتشكل داخله شبكات مصالح تتخادم وتتبادل منافع يحظرها القانون في المجال العام، أو يفرض عليها قيودًا صارمة.

ويقــوم هــذا المجال على تهيئة بيئــة تبتعد، بدرجات متفاوتة، عــن الأطر القانونية والشــرعية المعتادة. ولا يدخل ذلك في باب الحتمية أو القدرية أو الغيبيات بل هو نتاج فعل بشــري خالص يتســم بالعزلة المادية عن عموم النــاس، وبإخضاع منافذ الدخول إليه لسيطرة مالكيه أو مستغلِّيه أو مشغِّليه، مع انحسار الاختصاص القضائي الفعلي وارتفاع مســتويات السرية وتشتيت المسؤولية واستخدام أساليب متعددة من التضليل المقنَّع.

وتأسيسًــا علــى ذلك، يقوم البناء النظري لهذه الدراســة علــى أربعة مداخل فكرية رئيســة. يتمثل أولها في ديفيد هارفي، الذي ينظر إلى إعادة تشكيل المجال بوصفها أداة متجددة لإنتاج السلطة. ويتمثل ثانيها في ميشيل فوكو، من خلال تحليله لفضاء الإقصاء الرمزي في "سفينة المجانين". أما ثالثها فيتمثل في جورجيو أغامبن، ونظريته في فضاءات الاســتثناء، أو ما يســميه بـ"المنطقة المعلّقة"، التي تتقاطع، في دلالتها، مع السفينة العائمة عند فوكو. وأخيرًا، تستند الدراسة إلى إيف لاكوست في تحليله للجغرافيا بوصفها مجالاً لتوازنات القوة والصراع في الفضاء الإستراتيجي.

المجال أداة سلطوية متجددة

في منظور ديفيد هارفي(11)، تبحث الرأســمالية عن حل لأزماتها عبر إعادة تشكيل المجــال؛ فالإنتاج المســتمر لجغرافيات جديدة ليس ســوى إنتــاج متجدد لأدوات السلطة. ويؤدي ضغط الزمان والمجال إلى تسريع حركة رأس المال ودورانه، على نحو يشبه ما تفعله الطبيعة في المجال.

وهكذا يغدو المجال أداةً للتراكم، تتسارع من خلالها حركة رأس المال، وتُستوعَب فوائض الإنتاج. كما يسهم ضغط الزمان والمجال في تقليص المسافات زمانيًّا ومكانيًّا، بمــا يعجِّل دوران رأس المــال، ويُنتج جغرافيات جديدة. وفي منطقه الأيديولوجي، يتحول الفضاء إلى حقل للصراع الطبقي، فتغدو الجغرافيا نتاجًا لمصالح تراكم رأس المال، ويصبح المجال مركزًا للقوة يقود المجالات الأخرى، وسلعةً قائمةً بذاتها.

وباختصار، تمثل الجغرافيا عند هارفي أداة سياســية واقتصادية ومالية تضمن الهيمنة الرأســمالية من خلال إعادة تشــكيل المجال على نحو دائم. وفي هذا السياق، تبدو الجزر، بما هي فضاءات استثنائية ومعزولة، وضعيفة الخضوع لقواعد الشفافية، بيئاتٍ

مهيأةً للاستثمار الرأسمالي؛ إذ تتيح محدودية الرقابة القانونية والمجتمعية الاحتكار والانفراد بالربح والتهرب من الضرائب والرسوم بما يعزِّز نفوذ السلطة وحلفائها من الرأسماليين(12).

الاستثناء من المؤقت إلى الدائم

الاستثناء، في القانون وقواعد الحكم، هو تعليقٌ للقاعدة بالقاعدة، لا بفعل آثار الطوارئ المؤقتة، وإنما بتحويل أثرها إلى حالة دائمة؛ أي إن ما يبدأ حُكمًا استثنائيًّا تفرضه الطوارئ يغدو، مع الزمن، قاعدة عامة، حتى بعد زوال دواعيه.

وبهذا المنظور، تغدو مجالات الاستثناء جزءًا من المنظومة لا خارجها؛ فهي استثناء يصنعه القرار السياسي، وتكرِّسه الممارسة المتكررة. ومن هذا المدخل يمكن فهم الجزر المعزولة جغرافيًّا، المحدودة المداخل، والمتصلة وظيفيًّا بالشبكات؛ إذ تجعلها طبيعتها الجغرافية أكثر قابلية للعزل من غيرها من فضاءات اليابسة المتصلة.

وفي منطق ميشيل فوكو(13)، تُمارَس السلطة عبر إنتاج المعرفة والانضباط والتصنيف، وتحديد فضاءات لإدارة الأجساد، سجنًا كانت أو معسكرًا أو مصحة. ومن ثم، تصبح الجزيرة قابلةً للضبط الخارجي لسهولة التحكم في منافذها، في الوقت الذي تنحسر فيه الرقابة المجتمعية والقانونية داخلها، فتغدو بيئة أكثر ملاءمة لعمل الشبكات، بما تفرضه من تنظيم يحفظ مصالحها، ويحوِّلها إلى فضاء للانضباط من غير مساءلة، وللرقابة من غير رقيب.

نفي الحداثة المبكرة للآخر

في كتابه "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي"، حدَّد فوكو بنية جغرافية لما يمكن تسميته بـ"الإقصاء الحضاري"، حين استعار "سفينة المجانين" تخيلاً رمزيًّا يعكس انتقال المجتمع الأوروبي من احتواء الجنون بوصفه "حالة اجتماعية" مفهومة في أي مجتمع يمكنه احتواؤها، إلى حالة منفية عبر فضاءات حدودية عائمة، لا تنتمي لحالة اليابسة، التي هي السكن الطبيعي لأغلب البشر، ولا تنتمي أيضًا لحالة الماء التي ترمز إلى الحياة والتطهر والغموض، فهي حالة نفي مكتملة، المستهدَفون بها مذبذبون؛ لا ينتمون لعالم الإنسان ولا يغرقون في عالم المجهول.

المجنون هنا لا يُقتل، ففعله أو عقوبته أقل من القتل، لكنه أيضًا لا يُدمج؛ أي لا يعالج ليكون قادرًا على العيش داخل المجتمع، ومن ثم تنشأ حالة عبور دائمة أو انتقال مستمر؛ بين اليابسة والبحر، بين المعلوم والمجهول، بين المحدد وغير المحدد، أو -إن شئت- بين المعقول واللامعقول.

وتجسِّد سفينة مجانين فوكو بهذا المعنى "المنفى المتحرك"؛ فإذا كان المنفى في صورته التقليدية جزيرةً في بحر، أو في عزلة محددة مفروضة، فإنه يتحول عند فوكو إلى مجال إخفاء وعزل داخل شبكة السلطة، وضمن آليات إدارتها وإرادتها الواعية. ومن هذا المنظور يمكن قراءة جزيرة إبستين عنوانًا لتحوُّل جيوسياسي لبنية الإقصاء أو النفي؛ فبينما تمثل سفينة فوكو جزيرةً متحركة، تجسد جزيرة إبستين جزيرة ثابتة تؤدِّي الوظيفة ذاتها.

وتبعًا لمنطق الاستثناء الذي تمارسه السلطة في حالة إبستين، يثور التساؤل: هل لـ"سفينة المجانين" عند فوكو علاقة بالسلطة؟ والإجابة: نعم؛ فالسلطة هي التي تتخذ قرار الاقصاء، وهي التي تحدد الفضاء الذي يُمارَس فيه، فتجعل السفينة جزيرة عائمة تحمل صفة الاستثناء، سواء في طبيعة مجال الحياة، أم في القواعد القانونية والاجتماعية التي تحكمه.

الجنون والعلاقة بالسلطة

لا ينظر فوكو إلى الجنون من الزاوية المَرَضية بل يعالج موضوعه بوصفه مادة لإنتاج "السلطة والمعنى". فالجنون عنده ليس حالة بيولوجية أو نفسية محددة بل هو نتيجة عملية تاريخية فصلت بين المعقول واللامعقول، وأعادت ترتيب المنظومة الاجتماعية تبعًا لذلك. ومن ثم يغدو الجنون ظاهرة اجتماعية أنتجها المعنى والسلطة، وليس حالة نفسية أو بيولوجية كغيرها من الظواهر.

في "سفينة المجانين" تظهر رمزية هذا الترتيب؛ إنها فضاء عائم، غائم، غامض، يحمل "آخرين مختلفين"، بعيدًا عن المنظومة الاجتماعية، من غير أن يعالجهم أو يقتلهم أو يعاملهم طبقًا للعزل المعروف في السجون أو في الجزر المُعرَّفة مجالاً؛ فهم في سفينة لا تمخر البحر إلا لتستقر على المرسى ثم تعاود الإبحار مرة أخرى، وهلم جرًّا. إنها صيغة مبكرة لتعليق حكم الإعدام أو تجميده قبل إلغائه، أو هي صيغة

لإقصاء غير دموي لكنه قاتل معنويًّا؛ إذ يظل مجاله غير محدد، شأن السفينة في البحر، فلا هي مستقرة فيه ولا هي منتهية الترحال إلى المرسى أو الميناء، وإنما تظل معلقة بينهما كالكرة يتقاذفانها، لا تستقر في ناحية إلا لتنطلق نحو الأخرى.

وهذه "البينيَّة" تترجم جوهر السلطة الحديثة عند فوكو؛ فالسلطة لا تدمر الآخر بل تعيد موضعته خارج مركز الشرعية، وذلك بعزل من تعده منظومتها خطرًا رمزيًّا عليها. وبذا تكون سفينة فوكو تجسيدًا ثقافيًّا للعلاقة بين المعنى والسلطة في إنتاج الآخر وإقصائه.

تعليق القانون

يرى الفيلسوف الإيطالي، جورجيو أغامبن، أن جوهر السيادة يتمثل في القدرة على تعليق القانون داخل حيز جغرافي معين. فالسيادة لا تتجلى في احتكار العنف أو في سَنِّ القوانين فقط؛ وإنما في القدرة على تعليق القانون وإيجاد فضاء استثنائي يُعلَّق فيه القانون دون أن يختفي. هنا لا يغيب القانون بالمطلق، بل يظل حاضرًا بوصفه سلطة تملك حق تعليق نفسها، أو تجميد مقتضياتها، وبذلك تتحول حالة الاستثناء من تدبير مؤقت إلى تقنية دائمة من تقنيات الحكم، يغدو معها الاستثناء جزءًا من البنية الطبيعية للسيادة الحديثة.

ويترتب على ذلك أن السلطة السيادية، وفق أغامبن، لا تُعرَّف بحدودها القانونية، وإنما بقدرتها على إنتاج فضاءات تقع عند الحدود بين القانون واللاقانون. إنها القدرة على التحكُّم في القانون بالقانون وتحكُّم السلطة في الاثنين؛ لأنها صانعة لهما، مسيطرة على تحقيق مقتضياتهما.

في هذه الفضاءات يُختزل الإنسان إلى ما يسميه أغامبن بالحياة العارية أو المكشوفة تمامًا؛ أي الحياة المجرَّدة من الضمانات السياسية والحقوقية؛ بحيث يصبح الفرد خاضعًا للسلطة من غير أن يتمتع بالحماية القانونية الكاملة. ومن هنا يغدو المعسكر -وليس السجن أو المحكمة- النموذج السياسي الأبرز للحداثة؛ لأنه يمثِّل المكان الذي تتجسد فيه حالة الاستثناء بصورة دائمة؛ حيث يستمر النظام القانوني شكليًّا بينما تتوقف آثاره العملية على فئة أو جماعة أو إقليم معين.

ومن هذا المنظور، لا تقتصر حالة الاستثناء على المعسكرات أو مناطق الحرب بل تمتد إلى طيف واسع من الفضاءات التي تُعطَّل فيها القواعد القانونية باسم الأمن أو السيادة أو الضرورة، مثل مناطق الاحتلال ومراكز الاحتجاز خارج الاختصاص القضائي وبعض الجزر المعزولة التي تُدار وفق نظم استثنائية. ولذلك أصبح تصور أغامبن أحد أكثر الأطر النظرية تأثيرًا في تحليل الجغرافيا السياسية للسلطة؛ إذ يكشف أن السيادة لا تُمارَس فقط عبر رسم الحدود وإنما أيضًا عبر إنشاء مناطق استثناء؛ تُعلَّق فيها القواعد القانونية، فتغدو الجغرافيا ذاتها أداة لإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والقانون والإنسان(14).

بين فوكو وأغامبن

يحدد جورجيو أغامبن أن جوهر السيادة يتمثل في القدرة على تعليق القانون في مساحة معينة، فالسيادة ليست في تطبيق القانون كما يكون، ولا في غيابه أو انعدامه أصلاً، بل في حضوره بوصفه معلَّقًا أو مغيبًّا اختيارًا ووعيًا.

إن فوكو ينفي الآخر، أو المختلف، خارج المدينة، أو -إن شئت- اليابسة، ويجعله حالة معلّقة بين بين؛ لا هو في اليابسة استقرارًا، ولا في البحر سكونًا، في حين يرى أغامبن أن الدولة تَعزِلُ (تُعْزَلُ) بالاستثناء داخل النظام بصيغة خارجة على القانون؛ فالاستثناء إذن هو مَا يربط بين الفيلسوفين في الفعل لكنه عند فوكو جغرافي بيني، بينما هو قانوني سيادي عند أغامبن.

بذا ندرك أن السفينة منفى لا يرتبط باليابسة وفي الوقت نفسه فإنه لايستقر في البحر؛ فهي منفى متحرك عائم، أما الجزيرة المستثناة في عالمنا المعاصر فهي مجال سيادي له خصوصية في التملك والحيازة؛ تُعلَّق فيه القوانين فعلاً وإجراءات، أو نتيجةً واحتيالاً ومماألأة، وتنعدم فيه رقابة المجتمع، وتتأجل فيه المحاسبة التي لا تتأتى إلا بالاستثناء القهري، وبذا يمكن القول: إن الجغرافيا الطبيعية هنا، بصيغتها السياسية، تنتقل من ممارسة الإبعاد إلى تأطير التحصين.

الجغرافيا أداة للصراع

في سعيه لتحرير الجغرافيا مما أسماه صورتها المدرسية القاصرة على "التضاريس والأنهار والجغرافيا" وإبراز حقيقتها "معرفةً إستراتيجيةً مرتبطةً بالسُّلْطة"، وأنها

"تُستعمل أولاً لصناعة الحرب"، عَدَّ الجيوسياسي الفرنسي، إيف لاكوست(15)، سؤال: "من يسيطر على المكان؟ ولماذا؟" هو سؤال السياسي الإستراتيجي، أما سؤال: "كيف يبدو المكان؟"، فهو في رأيه سؤال السائح أو الجغرافي الوصفي الذي لا ينفذ إلى معنى النفوذ وصراعات المصالح.

فالجغرافيا عند لاكوست معرَّفةً بالسلطة؛ إذ كل سلطة، مهما كانت طبيعتها، تمتلك معرفةً دقيقة بالمجال الذي تحكمه أو تسعى إلى بسط نفوذها عليه. ومن ثم، فإن الجغرافيا الطبيعية من ممرات وجبال وبحار وأنهار وموارد طبيعية وخرائط، هي أدوات لاتخاذ القرار السياسي السلطوي، وليست معلومات أو معطيات بريئة خالية من المعنى السياسي.

ومن ثم فإن الجغرافيا -بهذا المنظور- مكوِّن من مكوِّنات القوة الوطنية عند لاكوست؛ إذ تمنح الدولة ممارسة السلطة؛ فرضًا للنفوذ، أو إدارةً للسلم أو للحرب بمختلف أبعادها. ولذا فقد خدمت الجغرافيا الإمبراطوريات قبل أن تدخل مجال الدرس الأكاديمي والتفكير الفلسفي؛ فالخريطة في أصلها وثيقة عسكرية، وفهم التضاريس شرط للغزو كما هو شرط للدفاع.

إن الحقيقة الجغرافية لدى لاكوست تعني اختيار ما يُرسم، فيُثبَّت على الخارطة، وما يُهمَل فيسقط من التفكير الإستراتيجي، وما يُبرَز لتشكيل الرؤية، وما يُخْفَى في سياق الفعل السياسي. ومن ثم، تصبح الجغرافيا فعلاً سياسيًّا بامتياز؛ فالخرائط هي نتاج رؤية للعالم لا مجرد تمثيل للطبيعة، وما يترتب على هذه الرؤية من تفسير إنما هو تدليل على نجاعة هذا التصور أو تسويغ لاتخاذه. فحدود الدولة تعني منطقة أمنية لسلطتها، وموطنًا تاريخيًّا لسكانها، وخطوط الحدود والممرات البحرية ومناطق النفوذ خطوط تعكس حقائق الطبيعة، وبذا تتحول الجغرافيا إلى أداة خادمة لأيديولوجيا السلطة، وترجمةً لسرديتها السياسية، وليست مجرد علم وصفي محايد.

وينعكس ذلك في الربط -لدى لاكوست- في العلاقة بين السيطرة على المكان والسيطرة على الإنسان؛ فكل سيطرة على المجال هي سيطرة على ساكنيه. ولذلك فإن الصراع على الأرض صراع على الإنسان وللإنسان، قبل أن يكون صراعًا على الموارد والمواقع والممرات؛ إذ إن التحكم في كل ذلك يعني التحكم في حركة الإنسان ثقافةً واقتصادًا وتجارةً.

مــن هنا، فإن الصراع علــى المضائق والممرات البحرية اليــوم مثلاً، كهرمز وباب المندب وقناة الســويس؛ لا يتعلق بقيمتها الجغرافية المجردة بل بما تتيحه من قدرة علــى التأثيــر في اقتصاد العالم والنفوذ إلى مواقع صنع القرار السياســي في الدول المعنية.

وعلى هذا الأســاس، لا ينفك فهم السياســة الدولية عن فهم الجغرافيا؛ إذ الحروب لا تنشــأ في فراغ وإنما في مجال محدد الخصائص، ترســم الدول تحركها فيه بناء علــى فرصــه وإكراهاته. ومن ثم، فإن التنافس في بحــر الصين، أو في الخليج، أو القطب الشــمالي، لا تفســره الأيديولوجيات منفردة بل تشرحه كذلك الجغرافيا بما تبرزه من قيمة إستراتيجية تجعل تلك المناطق ومثيلاتها مصدرًا للقوة ومجالاً للنفوذ في الصراع.

وخلاصة تصوُّر لاكوســت أن الجغرافيا ليســت عِلمًا بالمكان، وإنما علم بالصراع علــى المــكان، ولعمري فإنها كذلك؛ بما هــي إدراك لطبائع المكان الذي يقود إلى الصراع عليه، نفوذًا وتحكمًا.

وبما أن لاكوســت انتهى إلى أن الجغرافيا أداة هيمنة وصراع؛ ولم تكن أبدًا وصفًا محايدًا للمجال، فإن اختياره الجزيرة محضنًا للشر، بهذا المنطق، ليس صدفة بل قرارًا سياسيًّا بامتياز، دعت إليه القدرة على التحكم في المنافذ، والبعد عن نواظر المجتمع؛ وما يترتب على ذلك من ضعف الرقابة القانونية والشفافية الإدارية. وهذا يحيل إلى أن المجال، في جوهره، صنعة سياســية، تصورًا وممارســة. فالجزر، بحكم عزلتها، تتيح للسلطة مجالاً أوسع للتحكم، بما هي معزولة؛ لا تخضع لقواعد الشفافية، ولا القانون ولا لسلطان المجتمع العرفي.

إن قراءة الفضاء المعزول من خلال فوكو وأغامبن ولاكوست، تكشف أن الجغرافيا ليست حيادية في إدارة الانحراف الأخلاقي أو السياسي. فمن "سفينة المجانين" التي حملــت المختلفين بعيدًا عن المدينة، إلى فضاءات الاســتثناء المعاصرة التي يُعلَّق فيها القانون، يظهر بجلاء أن الســلطة لا تُقصي الشر، بل تُعيد هندسة موضعه، وبذا يصبح الفضاء أداةَ تنظيم للمرئي والمخفي، ويغدو العزل الجغرافي أحد أشكال إنتاج الحقيقة السياسية ذاتها.

ثالثًا: الجزر الاستثنائية: نموذج تفسيري

ظَلَّ الإنسان، منذ فجر التاريخ، يبحث عن موضع يودع فيه مخاوفه وأسراره بعيدًا عن أعين الفضول، ويلجأ إليه هربًا من مخالفة القانون أو سطوة الرأي العام، قبيلةً كان أو دولة. ولذلك أسكن الخيالُ الوثني آلهتَه الجبالَ، وأودع الأرواحَ الكهوف، وجعل جزر البحار البعيدة موطنًا للشيطان، ومعه الجن والسحرة والكائنات الخارقة.

وتجسد هذه الصورة علاقة الإنسان بالمجهول النسبي؛ فلم تكن مجرد انعكاس لخيال ديني بل ارتبطت بطبيعة الإنسان التي جعلته، كلما ابتعد عن عالم العمران، اقترب من عالم الأساطير والخرافات والشعوذات. وفي القرن الحادي والعشرين، وبعد أن تراجعت سلطة الأسطورة وانكشف كثير من الغيب النسبي، غدت الجزر، في بعض صورها، مجالاً لإخفاء شبكات بشرية تفوق الجن غرابةً والشياطين شرًّا.

ومن هذا المنطلق، تتيح الجغرافيا السياسية للشَّرِّ بناء نموذج تفسيري للجزيرة الاستثنائية لا من زاوية عزلتها الجغرافية وحدها وإنما من خلال تحليل بنيتها، وقراءة تفاعلها مع القانون والاقتصاد والمال وشبكات المصالح والنفوذ. ويفتح ذلك بابًا لفهم الجزر في الدولة المعاصرة بوصفها فضاءات تؤدي وظائف محددة، لا مجرد تكوينات جغرافية أو أقاليم وطنية عادية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال خمسة أبعاد رئيسة:

- **يتعلق البُعد الأول** ببنية المجال؛ فالبحر يوفر عزلة للجزيرة تتيح التحكم في الوصول إليها عن طريق موانئها المحدودة، فتكون منافذ الوصول أداة ضبط وتحكم سياسي.
- **أما البعد الثاني** فيتمثل في سيادة مفهوم الاستثناء؛ تقنيةً للتحكم وأداةً للنفوذ؛ فالمنطقة الرمادية المتسعة في سلطة الجزيرة تجعل القانون ضعيف النفاذ، محدود السلطة والسطوة؛ مما يجعل تنفيذه بطيئًا حتى يكاد يختفي.
- **والبعد الثالث** يتحدد بسرية الاقتصاد؛ فالمجال الجزيري مجال تتداخل فيه الملكية الخاصة، والواجهات المؤسسية، مع آليات الحدِّ من الرقابة الاجتماعية، خاصة في بُعدها الإعلامي؛ حيث تتشكل صناعة الرأي العام المتحفزة لحماية القانون والأخلاق. وهكذا تتحول الجزيرة إلى بنية استثمار أو تشغيل رأسمالي، تتحكم فيما يظهر للمراقب، ولا تكشف طبيعتها كاملة.

- **أمـا البعـد الرابع**؛ فيتمثل في حفنة خفية مـن أصحاب النفوذ، تحمي مصالحها وتضمن استمرارها؛ فالعلاقات المتشابكة بين هؤلاء النافذين وأصحاب المصالح تحوِّل المجال إلى عقدة مصالح، تحميها شبكة العلاقات.
- **أما البعد الخامس** فيتعلق بالسردية، بما هي قصة مقنعة للجمهور، تفسِّر المجال عبـر اختزاله في جزيرة بذاتها، أو شـخصية تكون عنوانًا، فيؤسـطَر المكان أو يُشـيطَن، وبذلك تتبدد المسؤولية البنيوية المعقدة للجزيرة، ولشبكات المصالح المرتبطة بها خارج الشرعية.

وبذا، تصبح الجزيرة جهاز مصالح في مجال سياسـي، وليسـت مجرد مسـرح شرٍّ صنعته الأسـطورة، أو زيَّنته الشـياطين، أو اصْطَفَته يدُ المصالح البشرية المرئيةَ، بل جهـازًا جيوسياسـيًّا معقدًا، تضافرت تلك العوامل على صنعـه، وحوَّلته من مجال طبيعي إلى شـبكة علاقات عابرة ذات نفوذ ومصالح، تحققت من خلال الجغرافيا العازلة، المخفية، البعيدة عن أعين الرأي العام.

وبهذا المنظور تبدو جزيرة إبستين مجالاً للمصالح؛ يعمل خلف واجهة قانونية، بينما يُدار عمليًّا خارج رقابة القانون، بعيدًا عن أعين الرأي العام، وتحكمه شبكة علاقات ومصالح قادرة على جعله مجالاً خارج المراقبة داخل الدولة نفسها.

ووفقًا لهذا النموذج، يمكن فهم أي "جزيرة شر"، أو -إن شئت- أي "جزيرة ظل"، بالنظر إلى ما يتيحه المجال الجغرافي المعزول مما لا يتيحه المركز المتصل، ثم إلى الكيفية التي تُبنى بها شبكات المصالح، عبر التفاهمات والأعراف المؤسِّسة، خارج القانون المكتوب والعادات المستقرة.

رابعًا: من الأسطورة إلى الوظيفة: اختبار النموذج

في عالم الأساطير؛ حيث يُفسَّر كل ما لا يُدرك بنماذج ذهنية جاهزة، تمثل الشياطين والجن والغرائبيات تفسـيرًا لأحداث الشـر التي لا تُعرف أسبابها ومسبباتها، وتسود ثنائية المأهول (للبشـر)، وغير المأهول (للجن)، وغير المخيف (البشـر) والمخيف (الشياطين).

ويخدم هذا التفسـير المخيال الاجتماعي؛ إذ يحيل الغريب إلى عالم الهامش، بعيدًا عن المركز الإنسي المعروف. غير أن الحداثة، في أبعادها المادية، قدمت تفسيرًا آخر،

مبناه "الوظيفة"؛ فتحول الهامش من فضاء للشر المحض إلى فضاء يؤدي وظيفة، أو يشـكِّل منصة لتشغيل الشـر المنظَّم. وهكذا أصبحت الجزيرة تُستخدم في السجون والمنافي، والتجارب العسـكرية للأسـلحة الفتاكة، وصارت موطنًا للاقتصاد الخفي الهارب من السـوق المنظم وقواعد التجارة والقانون، فاستوطنتها عمليات التهريب، وغسـيل الأموال، والشـركات مجهولة مصادر التمويل والمتهربة من الضرائب. كما غدت موطنًا للقاءات النفوذ بعيدًا عن أضواء الإعلام وسطوة القانون، وفضاءً للقاءات الخاصة؛ حيث اللذة الحرام، والشذوذ بمختلف أشكاله ومظاهره.

ولم تعد الجزيرة، في الوعي الحديث، موطنًا لقوى خارقة، كما كان يعتقد الإنسـان قديمًا، بل غدا الإنسـان نفسـه هو الذي يحدد وظيفتها ودورها. ومن ثم، فجزيرة إبستين تمثل هزيمة للأسطورة وإثباتًا لأن الشر الحديث صناعة بشرية، لا تقوم على قوى غيبية، وإنما تحتاج إلى شـبكة نافذة، ومجال مناسـب، وقانون مرن، وصمت مطبق.

وكل ذلك يطرح ما يمكن تسميته بـ"التشكُّل الأخلاقي للمكان". فبعض الفضاءات الجغرافية ليسـت محايدة أخلاقيًّا بل تمنح بطبيعتها قدرًا أكبر من السُّلطة، والسرية، والقابلية للاستمرار، والقدرة على ممارسة العنف، وتأمين السلوك المنحرف.

فالجزيرة لا تنتج الشر بذاته، وإنما تهيئ شروطه المجالية؛ فكما أن الصحاري تهيئ المجـال للتهريـب، والمضائق للصراع البحري، والجبال لحـروب العصابات، فإن الجزر المعزولة تهيئ اقتصاد السرية والإفلات من الرقابة.

جزيرة إبستين: تجسيد لجغرافيا الشر

هذه الجزيرة مجال كان يُسمَّى، كما أسلفنا، "ليتل سانت جيمس"، وتقع ضمن جزر العذراء الأميركية، لكنها عُرفت بـ"جزيرة إبستين" خلال فترة ملكيته لها، وتتجلَّى فيها شروط الاستثناء بوضوح؛ فهي ملكية خاصة، محدودة منافذ الدخول، تتيح قدرًا عاليًا من الضبط والتحكم الذاتي، مع صعوبة رقابة المجتمع عليها مقارنة بالأماكن المتصلة بالمركز. وهذا يؤهلها للتحول إلى قاعدة إنتاج، أو عقدة تشـغيل، ضمن شـبكات علاقـات ونفـوذ خاصة؛ فهي، بحكم موقعها، بعيدة عن مراكز العمران، وتبدو نقطة كثيفة الدلالة في عالم البحار الغامض.

والجزيرة، بهذا المعنى، تناقض منطق الأسطورة؛ فالأسطورة ليست سوى ستار معرفي يعيد إنتاج الاستثناء بدل فضحه؛ إذ يختزل المكان في شيطنته، فيصرف الأسئلة عن بنيته المؤسسية، وما تقتضيه من حماية وخصوصية، وعن الشروط التي أنتجت الشبكة، وعن تغييب المحاسبة أو إبطائها.

وتبرز جزيرة إبستين لحظةً كاشفة لإمكانية أن تتحول الجزيرة إلى مجال للإفلات من القانون بل من المحاسبة بجميع أشكالها وأبعادها؛ حيث يُعاد إنتاج السرية وتتكاثف طبقات الإخفاء بدرجة لم يكن ليتخيلها إنسان الأساطير من قبل. وقد كشفت الجرائم المنظمة التي ارتُكبت على هذه الجزيرة للرأي العام عن تجاوزات فاقت في اتساعها المعايير القانونية والأخلاقية والسلوكية.

ولا تكشف هذه الجزيرة دور جيفري إبستين، رجل الأعمال والسياسة، نموذجًا فحسب، بل تكشف أيضًا البنية الجيوسياسية المنشئة لفضاء خارج على الرقابة الفعلية، مع أنه باقٍ داخل النظام القانوني للدولة؛ فكأنه دولة داخل الدولة، أو عضو زائد على أعضاء الجسم، قائم لكنه لا يُرى ولا يُرصد.

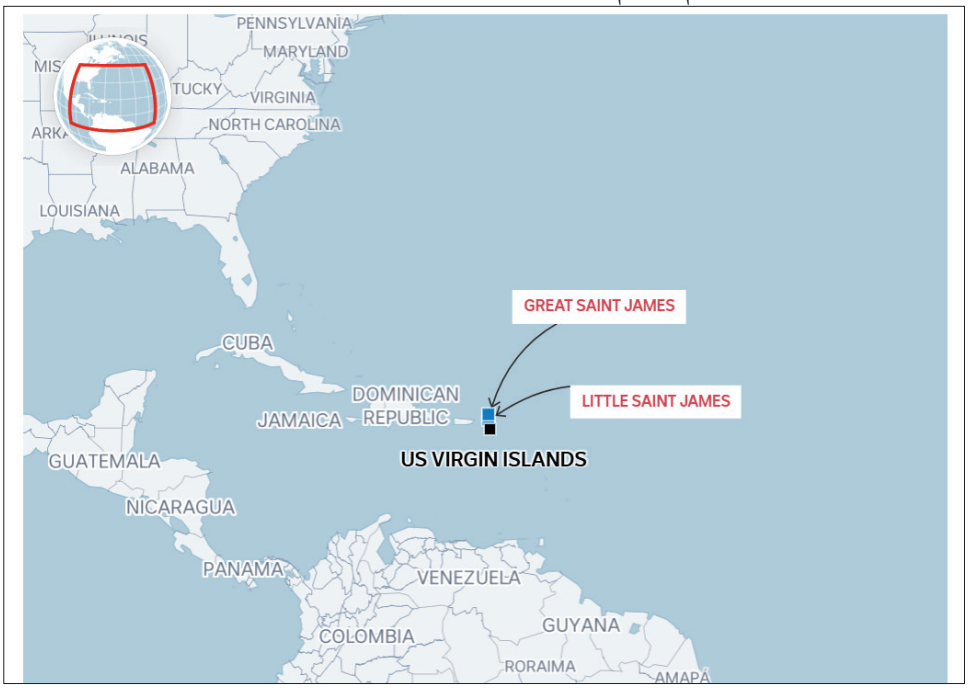

الموقع الجغرافي لجزيرة ليتل سانت جيمس (جزيرة إبستين) ضمن جزر العذراء الأميركية في البحر الكاريبي (المصدر: ABC News).

الجزيرة لا المدينة

كان السؤال البديهي الذي تردد منذ انكشفت هذه الجزيرة: لماذا اتخذت هذه الشبكة تلك الجزيرة مقرًّا لها، لا إحدى المدن الكبرى، مثل نيويورك أو واشنطن أو غيرها من الحواضر المعروفة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، لابد من استنطاق الجغرافيا السياسية؛ فالجزيرة تحقق مزايا خمسًا يصعب اجتماعها في غيرها:

- **التحكم الكامل في الحركة**: فلا دخول ولا خروج إلا بإذن، ولا تحرُّك داخلها أو خارجها إلا تحت المراقبة، ولا رأيًا عامًا يطَّلع، أو يناقش، أو ينتقد، أو يوجِّه.
- **العزلة البصرية**: إذ تحقق الجزيرة عزلًا بصريًّا كاملًا، فلا يحتاج المجرم فيها للتخفي عن الأعين. وهذا مقصد تحققه الجغرافيا السياسية قبل السياسات الأمنية أو الحاجة إلى التواطؤ؛ ذلك أن السلطة الحديثة -كما يلاحظ فوكو- لا تبحث عن الإخفاء بقدر ما تبحث عن تنظيم الرؤية؛ أي كشف المجال العام بصريًّا دون عوائق، أما ما يُخفَى في أحشائه فمتروك لاكتشاف الجرائم عند وقوعها.
- **العزلة القانونية**: فما بين السلطات الاتحادية والمحلية توجد منطقة رمادية في الاختصاصات، تَجَسَّد منطق الاستثناء وفق منظور أغامبن. ولا يعني ذلك تعطيل القانون أو غيابه بل يحيل إلى بطء إنفاذ القانون وتداخل الاختصاصات والإجراءات ما بين الاتحادي والمحلي.
- **العزلة الاجتماعية**: إذ تغيب الأعين عن المكان، فهو مغلق بطبيعته، ولا يوجد فيه مجتمع يحاسب أو يراقب، أو يُقوِّم، أو يُبلِّغ، ولا صحافة تُنبِّه، أو تضغط، أو توجِّه، أو تكشف. فالجزيرة تعدِمُ الشاهد قبل الإشهاد.
- **العزلة الرمزية**: فالجزيرة مكان غير مألوف، يقع خارج نطاق النظر اليومي، فتغدو مجالًا استثنائيًّا يساعد على تحويل الوقائع إلى أساطير، والجرائم إلى سلوك يبدو، مع الزمن، اعتياديًّا.

مجتمع الشبكات

تظهر الجزيرة هنا مؤسَّسةً مكتملةَ الأركان، واضحة الوظائف؛ فهي جهاز جيوسياسي متكامل، له جغرافيته المملوكة، وقانونه الخارج على القانون، وله أمنه، واقتصاده، بل له سرديته الإعلامية أيضًا. ومن ثم، فليست جزيرة إبستين مجرد "مسرح لجريمة"، بل جزءًا من "هندسة الجريمة"، يجعل وقوعها ممكنًا، ويمنحها مجالاً خاصًّا واستثنائيًّا عن غيرها من الجرائم.

ليس إبستين هو القضية؛ فاختزالها في شخصه يرقى إلى التمويه عليها، تمامًا كاختزال أي جريمة عامة في حق فرد واحد ممن قاموا بها، فنحن إن نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية نكون كمن يُحمِّل قائدًا عسكريًّا منفردًا المسوؤلية عن جريمة غزو بأكملها!

وهنا يبرز دور الجغرافيا السياسية في البحث عن البنية؛ فالشبكة هي الفاعل الحقيقي؛ وليس إبستين إلا وسيطًا. ولذلك، ينبغي ألا ينحصر السؤال فيمن كان يتردد على الجزيرة بانتظام، وإنما الكيفية التي استطاعت بها الجزيرة أن تؤدي هذه الوظيفة، ومن الذي ضمن استمرارها؛ وهنا تكمن الشبكة.

في نظرية "مجتمع الشبكات" لمانويل كاستلز(16)، يظهر بوضوح تفسير وضعية هذه الجزيرة حتى ليبدو وكأن النظرية وُضعت لتفسير حالتها؛ فهي ليست المركز بل العقدة؛ وإن شئت، نقطة التلاقي بين النفوذ والمال والسلطة والمتعة الحرام والصمت أو التواطؤ. وهي أشبه بالخادم في شبكة الإنترنت؛ لا يملك الشبكة، لكنه يُشغِّلها ويضمن عملها. وهكذا تغدو الجزيرة، بحسب كاستلز، "عقدة عالية الكثافة".

خامسًا: جزر الشر الحديثة: المقارنة والتفسير

إذا كان النموذج السابق قد تشكَّلَ انطلاقًا من جزيرة إبستين، فإن قيمته الحقيقية لا تظهر إلا بقدرته على تفسير حالات أخرى. ومن ثم، نستعرض نماذجَ لجزرٍ حديثة تؤدي وظائف مختلفة، لكنها تشترك جميعًا في "توظيف الاستثناء" و"تسخير الجغرافيا" لخدمة السلطة، بما يكشف أن جزيرة إبستين ليست استثناءً منفردًا، وإنما تعبير عن نمط جيوسياسي أوسع.

1- غوانتانامو: الاستثناء القانوني المجالي

في الأدبيات السياسية المعاصرة تُصنَّف غوانتانامو "ثقبًا قانونيًّا"، أو منطقة "قانونية رخوة"، أو "مجالاً مستثنى". إنها منطقة تتمتع بصلاحيات واستثناءات تتجاوز القضاء العادي في الدولة بل تمتد إلى استثناء القضاء الوطني والدولي معًا؛ إذ تُقرر الدولة صاحبة الاستثناء طبيعة القانون، وإجراءات التقاضي، وحدود الولاية القضائية، من دون رقيب وطني أو دولي. وتَنشأ هذه الوضعية من تركيب قانوني خاص، يمنح المكان -وهو جزيرة مؤجَّرة للولايات المتحدة الأميركية- وضعًا استثنائيًّا، تَسنُّ فيه الولايات المتحدة قوانينها الخاصة، وتدير من خلاله نظامًا قانونيًّا خارجًا على القانون، ببُعديه، الوطني الدولي، كما أسلفنا.

وتجسِّد جزيرة غوانتانامو في عالم الجغرافيا السياسية فكرة "استغلال الجغرافيا لتعليق القانون"، وهو ما يتوافق مع النظريات التي استعرضناها سابقًا، ويؤكد وضع خليج غوانتانامو ما ذهب إليه لاكوست من أن الجغرافيا أداة لإنتاج القوة، وتجسيد للهيمنة والسيطرة، وليست وصفًا محايدًا للمجال.

وقد تحوَّلت هذه البقعة الصغيرة في خليج غوانتانامو في الأراضي الكوبية إلى رمز للصراع بين القانون الدولي وحقوق الإنسان من جهة، والأمن القومي من جهة أخرى، بل أصبحت استثناءً على القانون الداخلي ذاته بحجج سياسية لا تستند إلى أساس قانوني، فأضحت بذلك تجسِّد الخروج على القانون في مختلف أبعاده.

كانت غوانتانامو في الأصل مؤجرة للولايات المتحدة منذ عام 1903، فاتخذتها مطارًا وميناءً وقاعدة بحرية ومنشآت عسكرية متعددة، ضمن مساحة لا تتجاوز 117 كيلو مترًا مربعًا. ولم تستطع الحكومة الكوبية، منذ عام 1959، إلغاء عقد الإيجار؛ مما جعل غوانتانامو حالة استثنائية قانونًا وسياسة؛ فهي أرض كوبية تديرها قوة أجنبية بصورة دائمة، وفق نظام قانوني استثنائي.

ويكشف موقع غوانتانامو جانبًا آخر من وظيفتها؛ فقد اختارتها واشنطن نقطة ارتكاز بين خليج المكسيك، والمحيط الأطلسي، وقناة بنما، لتتمكن من مراقبة أهم الممرات البحرية في غربي الكرة الأرضية. ويتميز هذا الخليج بميناء طبيعي صالح لاستقبال كبريات القطع البحرية، وبذا شكَّلت هذه القاعدة رأس الرمح في التدخل الأميركي في أميركا الوسطى، وحماية طرق الملاحة والتجارة في القارة. وبعد هجمات 11

سبتمبر/أيلول، وما ترتب عليها مما سُمي "الحرب على الإرهاب"، أصبحت قاعدة غوانتانامو الإطار القانوني الاستثنائي المثير للجدل للاحتجاز والتحقيق(17).

وهنا تتجسد حقيقة صناعة الجغرافيا للنفوذ وفق قواعد العزل؛ فأميركا لم تكن تريد كوبا كلها، وإنما أرادت جزءًا تعزله عن سيادتها وقانونها، لتحقق به التوازن الإستراتيجي عبر قاعدة بحرية مركزية في الإقليم. ولذلك رفضت التخلي عنها حتى بعد انتهاء الحرب الباردة؛ لأن موقعها يمنحها من النفوذ ما يغني عن السيطرة على النظام الكوبي كله، وما يترتب على ذلك من كلف قانونية وسياسية.

وفي السياق القانوني، تبدو غوانتانامو مثالاً لإشكالات قانونية مركبة؛ فهي، من المنظور الكوبي، فاقدة المشروعية منذ إلغاء عقد إيجارها، كما أنها ذات طبيعة قانونية خاصة فلا تخضع خضوعًا كاملاً للقانون الأميركي ولا للقانون الكوبي، بما يجعلها ذات طبيعة قانونية استثنائية خارجة عن النظامين القانونِيَّيْن. وهي في اتخاذها محتَجَزًا للمطلوبين أميركيًّا، تخرج على القانون الأميركي، وعلى القانون الدولي، وعلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان(18).

وهنا يبدو منظور لاكوست واضحًا في تفسير وضعية غوانتانامو؛ فالإستراتيجية هي التي تحدد قيمة وأهمية المكان. فقد تحولت هذه البقعة الصغيرة، بفعل قرار سياسي، إلى قاعدة عسكرية مُسَيطِرة، تؤمِّن الملاحة، وتدير ملفات نفوذ في السياسة والقانون ذات أثر عالمي. ويؤكد ذلك أن المطلوب ليس ضَمَّ الأراضي، وإنما التحكم في العقد الإستراتيجية؛ فالمجال منصة لإنتاج النفوذ، وتنبع قيمته بقدر مما يتيحه من قدرة على التحكم المستمر، وهو ما يؤكد خلاصة رأي لاكوست من أن الجغرافيا، في جوهرها، عِلْمٌ بالصراع على المجال، وأن اختيار المواقع يتجاوز كثيرًا مساحتها الجغرافية.

وكان اختيار الإدارة الأميركية لغوانتانامو قاعدةً لاحتجاز متهمي ما أسمته "الحرب على الإرهاب"، من المنتمين للقاعدة وحركة طالبان وغيرهما، قرارًا قانونيًّا في المقام الأول. فقد وجدت فيها الإدارة الأميركية بغيتها للخروج على قيود دستورها وقانونها، بإدارة هذا الملف في موقع لا تُلزم نفسها فيه بالخضوع الكامل لقانونها، بما يتيح لها التصرف في المحتجزين على نحو استثنائي.

وبموجب هذا الاستثناء القانوني، وصفت واشنطن محتجزيها في تلك المنطقة بأنهم "مقاتلــون أعــداء غير شــرعيين"، وامتنعت عن تصنيفهم "أســرى حرب"، حتى لا تطبّق عليهم قواعد القانون الدولي، ولاسيما اتفاقية جنيف؛ كما حرمتهم من حقوق الموقوفين وفقًا لقوانين الإجراءات الجنائية الأميركية.

ولــذا احتُجز هؤلاء ســنين طويلــة، وحقَّقت معهم لجان عســكرية من دون توجيه اتهامــات رســمية، أو إحالتهم إلى المحاكمة الجنائيــة العادية. وقد انتقد القانونيون ودعاة حقوق الإنسان في أميركا وغيرها هذا النهج، وعَدَّوْه مخالفًا لمبادئ المحاكمة العادلة، بينما تمســكت الإدارات الأميركية المتعاقبة بحجة وجود "ظروف استثنائية" فرضتها -وفقًا لمنطقها- مواجهة تنظيمات عابرة للحدود، لا تنطبق عليها، في رأيها، جميع القواعد التقليدية للحروب بين الدول.

وبذلك تُجسِّــد غوانتانامو تحكُّم الجغرافيا فــي القانون وهيمنتها عليه؛ فالموقع هنا أنتج مجالاً اســتثنائيًّا أعاد صياغة العلاقة بين القانون، والأمن، والســيادة. فتحولت تلك القاعدة من مجرد موقع عســكري إلى مركز للنقاش العالمي بشــأن اســتغلال الجغرافيا لتغيير الإطار القانوني وحدود ســلطة الدولة في ســياق ما تسميه "مكافحة الإرهــاب"(19). وهكذا تعود مقولة لاكوســت إلى الصدارة: إن الجغرافيا وســيلة لإدارة القوة، وإعادة تعريف حدود القانون، وليست وصفًا مجردًا للمكان.

2- جزر التجارب النووية

يجسد اختيار الجزر مسرحًا للتجارب النووية، الهادفة إلى تطوير أسلحة قادرة على إبادة البشــر، أطروحة إيف لاكوســت في أن الجغرافيا أداة للقوة والهيمنة، وليست وصفًــا محايــدًا للمكان. فاختيار هــذه الجزر لم يكن وليد المصادفــة، وإنما نتاج حسابات إستراتيجية دقيقة، تداخلت فيها اعتبارات المجال والأمن والسياسة.

ومن أبرز هذه الجزر:

بيكيني أتول: إحدى جزر المارشــال، وقد أجــرت الولايات المتحدة الأميركية فيها زهاء عشرين تجربة نووية، بين عامي 1946 و1958، من بينها تجربة "كاستل برافو"، التي تعد أقوى تجربة نووية أميركية، وتســببت في تهجير السكان الأصليين، بعد أن أصبحت غير صالحة للحياة.

ويكشف اختيار بيكيني عن منطق الجغرافيا السياسية؛ إذ وقع عليها الاختيار لبُعدها عن البر الأميركي، وقلّة سكانها، وسهولة عزلها بحريًّا وعسكريًّا، والقدرة على مراقبة آثار الانفجارات، فضلاً عن خضوعها للإدارة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية.

إنيوتاك أتول: كانت، كسابقتها، موقعًا للتجارب النووية الأميركية، وشهدت أربع تجارب نووية، من بينها أول تجربة للقنبلة الهيدروجينية، عام 1952. واختيرت للأسباب ذاتها؛ إذ تتسم بالعزلة وقلة السكان وسهولة الإخلاء، فضلاً عما تتيحه من قياس آثار الانفجارات النووية الكبرى بعيدًا عن التجمعات الحضرية.

موروروا وفانغاتوفا: تحولت هاتان الجزيرتان إلى ميدان للتجارب النووية الفرنسية بعد استقلال الجزائر، واضطرار فرنسا إلى نقل مواقع تجاربها من الصحراء الجزائرية إلى المحيط الهادئ. وقد أجرت فيهما عشرات التجارب النووية، جوًّا وتحت الأرض، بين ستينات القرن الماضي وتسعيناته.

وقد وقع الاختيار عليهما لأسباب تؤكد ما سبق بيانه؛ فموقعهما البعيد عن أوروبا، لوقوعهما في قلب المحيط الهادئ، وتبعيتهما المباشرة للإدارة الفرنسية، وما توفرانه من طوق جغرافي عازل، كلها عوامل حدَّت من ضغوط الرأي العام الفرنسي، ويسَّرت استمرار تلك التجارب.

وفايا زيمليا: شكَّلت هذه الجزيرة ميدانًا للتجارب النووية السوفيتية، وشهدت، عام 1961، تفجير "قنبلة القيصر"، أكبر قنبلة نووية في التاريخ. واختيرت، كسابقاتها، لمناخها القطبي، وندرة سكانها وسهولة ترحيلهم، وإمكان فرض السيطرة الكاملة على مجاليها البحري والجوي، إلى جانب قربها من المنشآت العسكرية السوفيتية الشمالية.

جزيرة كيريتيماتي: مثَّلت هذه الجزيرة موقع التجارب النووية البريطانية خلال خمسينات القرن الماضي، كما استخدمتها الولايات المتحدة لاحقًا. ولم تختلف أسباب اختيارها عن سابقاتها؛ إذ اتسمت بانخفاض الكثافة السكانية، وموقعها النائي في المحيط الهادئ، واتساع مساحتها التي تسمح بتكرار التجارب النووية(20).

وبالرجوع إلى أسباب اختيار هذه الجزر، نجد أنها تكاد تنحصر في معايير واحدة، تتمثل في:

- العزلة الجغرافية، والبُعد عن المراكز البشرية الحضرية، بما يقلِّل الخسائر المباشرة، ويحد من احتمالات تسرب المعلومات.

- انخفاض الكثافة السكانية، بما يُسهِّل إخلاء السكان أو تهميش حقوقهم.
- السيطرة السياسية؛ إذ كانت معظم هذه الجزر مستعمرات أو أقاليم خاضعة مباشرة للدول النووية الاستعمارية، بما مكّنها من إجراء التجارب دون اعتبار لإرادة السكان المحليين أو مصالحهم.
- سهولة فرض العزل العسكري بحرًا وجوًّا طوال فترة التجارب.
- الملاءمة العلمية، بما يوفره الفضاء المفتوح، الخالي من المؤثرات، من إمكانات لقياس الموجات الانفجارية، والإشعاعات، وآثارها في السفن والمنشآت، بعيدًا عن المؤثرات الطبيعية والعمرانية.

وبالرجوع إلى منظور لاكوست يتضح أن اختيار هذه الجزر لم يكن قرارًا تقنيًّا مجردًا، تحكمه خصائص الموقع الطبيعي وحدها بل كان تجسيدًا للعلاقة بين المعرفة الجغرافية والقوة السياسية. فقد أُجريت هذه التجارب في جزر تقع على هامش النظام الدولي، بعيدًا عن أراضي الدول النووية نفسها، وفي أقاليم مستعمرة أو تابعة؛ حيث تكلفة الموقف السياسي محدودة وإمكانية الاعتراض ضعيفة.

وهكذا أصبحت هذه الجزر مجالاً لممارسة سيادة الدولة المركزية بأقصى درجاتها، دون مراعاة لحقوق السكان المحليين.

وتمثل هذه الجزر نمطًا آخر من "جزر الشر"؛ فهي ليست فضاءً للجريمة المنظمة، كما في جزيرة إبستين، ولا مجالاً لتعليق القانون، كما في غوانتنامو، وإنما مختبر للتكنولوجيا السرية المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل؛ حيث تتقاطع السرية مع العزلة، وتتداخل حسابات القوة مع تقنيات الإبادة. وهكذا تغدو ملاذًا آمنًا، لا لإخفاء الجرم الجنائي وإنما لإخفاء عنف الدولة وتقنيات القتل الجماعي(21).

3- جزر الاقتصاد السري

يمثل هذا النمط من الجزر صورة أخرى من صور الشر، وإن كان أقل حدة من النماذج السابقة؛ فهو يجسد، بوضوح، منطق الاستثناء والسلطة والتحكم في تشكيل الجزر الوظيفية. وفي ضوء الإطار النظري السابق، تتوافر في هذه الجزر خصائص العزلة، والاستثناء، وضعف الرقابة القانونية، وما يترتب على ذلك من محدودية تأثير الرأي العام.

وتنــدرج هــذه الجزر الضريبية ضمن بنية النظام المالي العالمي؛ إذ تؤدي دورًا مهمًّا في جذب الاستثمارات وتوفير السيولة، وتثير، في المقابل، إشكالات تتعلق بالعدالة الضريبية، وحرمان الدول من إيرادات كبيرة، وإخفاء الثروات، وأحيانًا تسهيل غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

وتتسم هذه الأقاليم الجزرية بصغر المساحة، مع منح مزايا واسعة للشركات والأفراد؛ فالضرائب فيها منخفضة أو معدومة، والسرية المصرفية مرتفعة، وخصوصية الملاك والمســتثمرين مصونة، كما يمكن تأســيس الشركات خلال ساعات أو أيام، في ظل تشريعات مرنة تنظِّم حركة رؤوس الأموال(22).

ويبرز هنا تصور لاكوســت للجغرافيا بوصفها أداة لإنتاج القوة والتحكم؛ إذ تؤدي هذه الجزر وظيفة محورية في إدارة رأس المال العالمي، وتوجيه تدفقاته، بما ينعكس على توزيع الثروة على المستوى الدولي.

وتحولت هذه الجزر، تبعًا لذلك، إلى مراكز لإدارة الأموال العالمية؛ فهي تستقطب الثروات المتولدة في أماكن أخرى، وتعيد توجيهها وإدارتها عبر منظومة مالية عابرة للحدود.

ومن أبرز هذه الجزر(23):

جزر كايمان: تستضيف آلاف صناديق الاستثمار، والشركات المسجلة والبنوك، وتعد من أكبر المراكز المالية، رغم أن عدد ســكانها لا يتجاوز عشــرات الآلاف. وتتمتع هذه الجزر باســتقرار سياســي كبير، ونظام قانوني مستمد من القانون البريطاني، ولا توجد فيها ضرائب على الدخل، ولا على أرباح الشركات.

جزر فيرجن البريطانية: توجد فيها مئات الآلاف من الشــركات القابضة أو الوهمية، المستخدمة في عمليات الاستحواذ والدمج وإدارة الأصول، وحماية الملكية، وتقليل الالتزامات الضريبية.

برمودا: تســتقطب عددًا كبيرًا من الشــركات متعددة الجنســيات، وتعد مركزًا عالميًّا لشركات التأمين والخدمات المالية، لما تتيحه من نظام ضريبي مغرٍ.

جيــرزي وغرينزي: تؤديــان دورًا محوريًّا فــي إدارة الثــروات الأوروبية وصناديق الاستثمار، وتخضعان للتاج البريطاني.

ويقارب هذه الجزر في الوظيفة عدد من النظم المالية التي تقوم على الاستثناء في إدارة الأموال والشركات والبنوك، في مقدمتها: لوكسمبورغ، وسنغافورة، وسويسرا، وإيرلندا، في بعض أنظمتها الضريبية.

ويبرز هنا سؤال جوهري: لماذا اختيرت هذه الجزر لتؤدي هذا الدور في إدارة جانب مهم من ثروة العالم؟

وتسهل الإجابة عن هذا السؤال إذا علمنا أن هذه الجزر جميعها تتشابه في الخصائص الجغرافية والسياسية؛ فهي دول صغيرة المساحة، مستقرة سياسيًّا، وتتمتع بأنظمة قانونية مرنة، قادرة على تعديل تشريعاتها بما يعزز قدرتها التنافسية في جذب رؤوس الأموال. كما يعتمد اقتصادها أساسًا على الخدمات المالية، وأغلب ارتباطاتها دوليًّا بالقوى الغربية الكبرى ولاسيما المملكة المتحدة، فضلاً عن وقوع كثير منها بين أوروبا وأميركا الشمالية، وفي قلب التجارة العالمية، بما يسهِّل إدارة العمليات الدولية. وحتى مصطلح الأوفشور (Offshore)، المرتبط بها، يحمل دلالة جغرافية واضحة؛ إذ يعني "خارج الشاطئ" أو "بعيدًا عن الحدود".

في هذه الجزر، تتجلى بوضوح تصورات فوكو عن العلاقة بين السلطة والمعرفة، وأفكار أغامبن عن الاستثناء القانوني، كما يؤكد منظور لاكوست أن الجغرافيا أداة لتوزيع السيادة والقانون والسلطة والهيمنة، وليست مجرد تضاريس أو مناخات متعددة.

وفق هذا المنظور، لا تختلف هذه الجزر في بنيتها الوظيفية، عن جزر التجارب النووية؛ فالاختلاف بينهما يكمن في الأداة لا في المنطق. ففي الجزر النووية استُخدم المجال لتعظيم وإنتاج القوة العسكرية، أما في جزر الأوفشور فقد استُخدم المجال لإنتاج وإعادة توزيع القوة المالية. وهكذا أصبحت الجغرافيا مجالاً لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، بحيث تنتقل الأرباح من المراكز الصناعية الكبرى إلى مراكز مالية صغيرة، تستمد أهميتها من وضعها القانوني والسياسي أكثر مما تستمدها من مواردها الطبيعية أو موقعها الجغرافي بالمعنى التقليدي.

وتجسد هذه الجزر بوضوح انتقال الهيمنة من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على رأس المال، إدارةً وتدفقًا؛ فهذه المراكز الصغيرة تدير تريليونات الدولارات سنويًّا، وتعيد إنتاج أنماط جديدة من السيطرة الاقتصادية العالمية، لتحل الشبكات المالية،

في كثير من الأحيان، محل الأساطيل والقواعد العسكرية، عبر منظومة من الجزر الصغيرة التي تنطبق عليها معظم خصائص الاستثناء.

وخلاصة الأمر أن هذه الجزر تمثل مجالات جغرافية صغيرة، تمتلك سيادة مُسلَّعة؛ إذ تصوغ تشريعات للشركات السرية، تقوم على سهولة التسجيل، وسرية النشاط والحسابات. فهي مواقع مكتملة السيادة قانونًا، لكنها لا تعكس وزنًا اقتصاديًّا حقيقيًّا بقدر ما تؤدي وظيفة مالية عالمية. والشر الذي تجسده هذه الجزر هو شر اقتصادي، احتيالي، على الضرائب، وحركة رؤوس الأموال، وتمكين اقتصاد الظل، دون أن يكون قائمًا على الجرائم الجسدية أو العنف المباشر؛ فاستثناؤها ينحصر في المجال المالي والضريبي، وما يرتبط به من سرية حركة الأموال وتدفقها(24).

وتوضح النماذج الثلاثة سابقة الذكر -جزر التجارب النووية، وغوانتانامو، وجزر الاقتصاد السري- أن "الجزر الوظيفية"، على اختلاف صورها، تشترك في خصائص بنيوية واحدة، فهي:

- مكان أنتج الاستثناء، وأنتجه الاستثناء، فهو مستثنى طبيعةً، ومستثنى وظيفةً وأداءً،
- وهذا الاستثناء تنتج عنه صعوبة أو استحالة المحاسبة القانونية، أو الأخلاقية، وضعف تأثير الرأي العام،
- وهي عامةً تُدار بمنطق الشبكات، سواء تجسد ذلك في السيادة المالية، كما في جزر الاقتصاد السري، أو في القوة العسكرية، كما في جزر التجارب النووية، أو في تعليق القانون، كما في غوانتانامو.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة أن الجزر، في الجغرافيا السياسية المعاصر، ليست مجرد تكوينات طبيعية معزولة، وإنما قد تتحول إلى فضاءات وظيفية تنتج الاستثناء، وتعيد توزيع العلاقة بين القانون، والسلطة، ورأس المال، والرقابة. ومن هذا المنظور، لا تمثل "جزيرة إبستين" حالة منفردة، بل تكشف "نمطًا جيوسياسيًّا" يتكرر بصور مختلفة، كما ظهر في غوانتانامو، وجزر التجارب النووية، وجزر الاقتصاد السري، مع اختلاف الوظيفة واتحاد البنية.

وفي هذا النمط الجيوسياسي، تؤدي الجزر ثلاث وظائف رئيسة، تقوم جميعها على خصائص الاستثناء، والعزلة، والقدرة على التحكم، وهي:

وظيفة سيادية: تتحول فيها الجريمة إلى حالة استثنائية شاذة، منفصلة عن شبكات النفوذ مكانًا ومتصلة بها وظيفةً.

وظيفة نفسية: يُزاح فيها الشر إلى مكان آخر، تخفيفًا لوطأة الاعتراف بأنه بنيوي أصيل في الشبكة، حاضر في ممارساتها.

وظيفة إعلامية: تتشكل فيها سردية الإثارة، بما تحمله من دلالات، فتستحوذ على الاهتمام، بينما تتراجع الأسئلة المتعلقة بالبنية العميقة لشبكات النفوذ.

وهنا يبرز منطق فوكو الذي يتحدث عن تنظيم الظهور والإخفاء داخل ما يسميه "اقتصاد الحقيقة"، وهو اقتصاد -وفق توصيفه- تهيمن عليه مؤسسات وقوى تحدد ما ينبغي إظهاره، وما ينبغي حجبه، بحيث لا يُقدَّم للناس الواقع كله، وإنما القدر الذي تسمح به بنية السلطة.

وهكذا تُظهر الجغرافيا السياسية للشر أن سؤال: لماذا الجزيرة؟ ليس سؤالاً جغرافيًّا أو أدبيًّا بل سؤال هيمنة وسلطوية بامتياز. فالجزر تمنح خصائص العزلة، والتحكم، والسرية، وتخفيف السيادة، فتتحول إلى منصات استثناء، تؤدي وظائف لا يسهل أداؤها في المجال المتصل بالمجتمع والدولة. ومن ثم، فإن "جزيرة إبستين" ليست عودة للأسطورة، وإنما تحوُّل لتلك الأسطورة إلى مؤسسة حديثة؛ تتجسد فيها "جزيرة الشر القديمة" في صورة عُقَد شبكية، توفر شروط الإفلات من المحاسبة، وتحيط نفسها بسردية تصرف الانتباه عن البنية التي تحميها.

وتؤكد الدراسة، في ضوء أفكار فوكو وأغامبن ولاكوست، أن الجغرافيا ليست حيادية في إدارة الانحراف الأخلاقي أو السياسي، فمن "سفينة المجانين" التي حملت المختلفين بعيدًا عن المدينة، إلى فضاءات الاستثناء المعاصرة التي يُعلَّق فيها القانون، يظهر أن السلطة لا تُقصي الشر فحسب بل تُعيد هندسة موضعه. وهكذا يصبح الفضاء أداة تنظيم للمرئي والمخفي، ويغدو العزل الجغرافي أحد أشكال إنتاج الحقيقة السياسية ذاتها.

ولعل أهم ما تنتهي إليه هذه الدراسة هو أن "جزر الشر" ليست مفهومًا جغرافيًّا،

ولا توصيفًا أخلاقيًّا، وإنما نموذج تفسـيري لفهم الكيفية التي توظَّف بها الجغرافيا في إنتاج فضاءات الاستثناء، وإعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والقانون والشبكات، بما يجعل المكان نفسـه أداةً من أدوات الهيمنة في الدولة الحديثة والنظام الدولي المعاصر.

المراجع

(1) جيفري إبسـتين (1953–2019): رجل أعمال ومسـتثمر أميركي، أُدِين، عام 2008، في قضية تتعلق باسـتدراج قاصر للدعارة، ثم أُلقي القبض عليه مجددًا، عام 2019، بتهم الاتجار الجنسـي بالقاصرات. توفي داخل محبسه في نيويورك قبل محاكمته، وأُغلقت القضية الجنائية بوفاته، بينما استمرت التحقيقات والإجراءات المدنية المتعلقة بشبكة علاقاته والجرائم المنسوبة إليه.

(2) جزر العذراء الأميركية: أرخبيل يقع في البحر الكاريبي شـرق بورتوريكو، ويضم ثلاث جزر رئيسـة، هي: سـانت توماس، وسانت جون، وسـانت كروا، إلى جانب عدد من الجزر الصغيرة. انتقلت السيادة عليه من الدنمارك إلى الولايات المتحدة، عام 1917. ويُعد الإقليم تابعًا للولايات المتحدة دون أن يكون ولايةً أميركية؛ إذ يتمتع بحكومة محلية تدير شـؤونه الداخلية، بينما تبقى السيادة والاختصاصات الرئيسة، مثل الدفاع والعلاقات الخارجية، بيد الحكومة الفيدرالية الأميركية.

لمزيد من التفاصيل حول الوضع القانوني لهذه الجزر ومنها جزيرة إبستين، يُراجَع:

U.S. Department of the Interior, Office of Insular Affairs. “U.S. Virgin Islands.” Accessed July 6, 2026. https://www.doi.gov/oia/islands/virgin-islands.

(1) Bernd Debusmann Jr., “Previously Unseen Images of Epstein’s Island Released,” BBC News, December 4, 2025, accessed July 5, 2026, https://www.bbc.com/news/articles/c4g5rrlve33o.

(2) Bobby Allyn, “U.S. Virgin Islands Officials: Epstein Trafficked Girls On Private Island Until 2018,” NPR, January 16, 2020, accessed July 5, 2026, https://www.npr.org/2020/01/16/797011139/u-s-virgin-islands-officials-epstein-trafficked-girls-on-private-island-until-20.

(3) Lewis Wiseman, “Here’s What Is Known About Sex Offender Jeffrey Epstein’s Islands in the Caribbean,” ABC News, December 4, 2025, accessed June 27, 2026, https://www.abc.net.au/news/2025-12-04/what-is-known-about-epstein-island/106027098.

(4) U.S. House of Representatives, HHRG-119-JU08-20250227-SD007-U7, February 27, 2025, accessed June 18, 2026, https://www.congress.gov/119/meeting/house/117951/documents/HHRG-119-JU08-20250227-SD007-U7.pdf.

(5) Jon Swaine, "FBI Raids Jeffrey Epstein's Private Caribbean Island," The Guardian, August 13, 2019, accessed June 11, 2026, https://www.theguardian.com/us-news/2019/aug/13/fbi-raids-jeffrey-epsteins-private-caribbean-island.

(6) Debusmann Jr., "Previously Unseen Images of Epstein's Island Released."

(7) Liz Landers, "Never-before-Seen Images of Epstein's Private Island Released," PBS NewsHour, December 3, 2025, accessed June 8, 2026, https://www.pbs.org/newshour/nation/never-before-seen-images-of-epsteins-private-island-released.

(8) Dhruv Mehrotra and Dell Cameron, "Jeffrey Epstein's Island Visitors Exposed by Data Broker," WIRED, March 28, 2024, accessed May 24, 2026, https://www.wired.com/story/jeffrey-epstein-island-visitors-data-broker-leak/.

(9) CNN Staff, "What's Inside the Latest Epstein Files Released by the Justice Department," CNN, updated January 31, 2026, accessed July 2, 2026, https://edition.cnn.com/2026/01/31/politics/jeffrey-epstein-files-release-doj.

(10) Reuters, "Little Saint James, the Small Private Island Formerly Owned by the Late Financier Jeffrey Epstein," Reuters Connect, November 30, 2025, accessed June 22, 2026, https://www.reutersconnect.com/item/little-saint-james-the-small-private-island-formerly-owned-by-the-late-financier-jeffrey-epstein/dGFnOnJldXRlcnMuY29tLDIwMjU6bmV3c21sX1JDMkM2SUFOTEVKSg.

(11) ديفيد هارفي، منظِّر اجتماعي ماركسي بريطاني، أستاذ لعلم الاجتماع والجغرافيا في جامعة مدينة نيويورك، له كتابات في نقد النيوليبرالية.

(12) يُراجع:

David Harvey, Spaces of Hope (Berkeley: University of California Press, 2000)؛

و محمد رياض، الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004).

(13) ميشيل فوكو، فيلسوف ومؤرخ أفكار فرنسي، اشتهر بتحليلاته للعلاقة بين السلطة والمعرفة، وكيف تُستخدم المعرفة أداةً للضبط والتحكم في المجتمعات. عن فلسفته هنا، يُراجع: ميشيل فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة سعيد بنكراد (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006).

(14) جورجيو أغامبن، فيلسوف إيطالي بارز ومفكر سياسي، تقوم شهرته على مشروعه الكبير "الإنسان المستباح"، الذي يقدم نقدًا جذريًّا للدولة الحديثة ومفاهيمها. يُراجع في هذا الموضوع: جورجيو أغامبن، حالة الاستثناء، ترجمة نائلة الخوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013).

(15) إيف لاكوست، عالم جغرافيا سياسية فرنسي، يُعد الأب الروحي للجغرافيا السياسية الحديثة في فرنسا، وعُرف بنقده للاستعمار وإبراز الدور الإستراتيجي للجغرافيا في الصراعات الدولية. يُراجع عن نظريته: إيف لاكوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة زهيدة درويش (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2007)؛ و Yves Lacoste, La Géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre (Paris: La Découverte, 2012).

(16) مانويل كاستلز، عالم اجتماع إسباني، يُعد من أبرز منظِّري "مجتمع الشبكات" وعصر المعلومات، وقد ركزت أعماله على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إعادة تشكيل الاقتصاد والسلطة والهوية والعلاقات الاجتماعية. يُراجع عن نظريته: إدريس الغزواني، "مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات: نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات"، عمران، العدد 33 (2020): 143–164،

https://omran.dohainstitute.org/ar/Issue033/Pages/Omran-33-2020-El%20Ghazouani.pdf.

(17) يُراجع في هذا المجال: علي لونيسي، "الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في معتقل غوانتانامو"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 5، 2009.

(18) يُراجع في هذا المجال: "المحاكم الاستثنائية بغوانتانامو"، و"غوانتانامو.. سجن يستهجنه العالم"، و"غوانتانامو.. صفحة سوداء في تاريخ أميركا تنتظر الطي"، موسوعة الجزيرة نت، 16 أغسطس/آب 2011، (تاريخ الدخول: 7 يوليو/تموز 2026)،

https://n9.cl/4n30p و https://n9.cl/ha9bfe و https://n9.cl/xmvm0

(19) يُراجع في هذا المجال: منظمة العفو الدولية، غوانتانامو: عقدان من انتهاكات حقوق الإنسان، 2021، https://n9.cl/57rop5؛ ومحمد عواد، حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب (القاهرة: دار النهضة العربية).

(20) يُراجع في هذا المجال: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها على البيئة، سوري إينان، وبن سهلة ثاني بن علي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 27 أبريل/ نيسان 2022، (تاريخ الدخول: 9 يوليو/ تموز 2026)، https: / /tinyurl.com /bdznf4n2

(21) يُراجع في هذا المجال: "كاتب روسي: شبح النووي يطل على العالم وهذه أهم التجارب السابقة"، الجزيرة نت، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 6 يوليو/ تموز 2026)، https: / /n9.cl /hubqj

(22) يُراجع في هذا المجال: عطية بيبرس، "مواجهة التجنب الضريبي الدولي في ظل استخدام الملاذات الضريبية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 83 (2023). https: / /jlr.journals.ekb.eg /article_323153.html

(23) يُراجع في هذا المجال: "تعرف على أبرز الملاذات الضريبية في العالم لعام 2021"، الجزيرة نت، 14 يوليو/ تموز 2021 (تاريخ الدخول: 2 يوليو/ تموز 2026)، https: / /n9.cl /cxjbt

(24) يُراجع في هذا المجال: جميل الصابوني، الملاذات الضريبية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010).

من التوافق الباكلي إلى المنعطف الترامبي: جدلية الاستمرار والقطيعة في الحركة المحافظة الأميركية

From the Buckley Consensus to the Trumpian Turn: The Dialectic of Continuity and Rupture in the American Conservative Movement

* Lhaj Mohamed Nacik – الحاج محمد الناسك

** Mohamed Ourya – محمد أوريا

ملخص

شهدت الحركة المحافظة الأميركية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة أعادت طرح أسئلة الاستمرار والقطيعة داخل اليمين الأميركي. وتنطلق هذه الدراسة من التحول الذي قاد من الاندماجية الكلاسيكية (Fusionism)، المرتبطة بجهود ويليام ف. باكلي الابن (William F. Buckley Jr.) وفرانك س. ماير (Frank S. Meyer) منذ خمسينات القرن العشرين، إلى الترامبية (Trumpism) بوصفها الظاهرة الأكثر تأثيرًا في المحافظة الأميركية المعاصرة. وتجادل الدراسة بأن الترامبية لا تمثل قطيعة كاملة مع الإرث الاندماجي ولا استمرارًا مباشرًا له بل إعادة تركيب انتقائية لبعض عناصره داخل سياق سياسي ومؤسسي جديد. وتركز على الدور الذي اضطلعت به مؤسسة التراث (The Heritage Foundation) والجمعية الفيدرالية (The Federalist Society) في إعادة تعريف معايير الشرعية داخل الحركة المحافظة، والانتقال من سياسة الاحترام (Respectability Politics) والانضباط الفكري إلى منطق الولاء المؤسسي وفاعلية تحقيق المكاسب السياسية والقضائية. كما تتتبع التحول من إستراتيجية "حراسة البوابة" (Gatekeeping) التي ارتبطت بمشروع باكلي إلى التحالف الذي نشأ عام 2016 بين النخب القانونية المحافظة ودونالد ترامب (Donald Trump)، بما أتاح تحويل "رأس مال الصدقية" (Credibility Capital) الذي راكمته المؤسسات المحافظة إلى نفوذ سياسي مباشر. وتخلص الدراسة إلى أن المكاسب القضائية والمؤسسية التي حققتها الاندماجية الجديدة (New Fusionism)، وفي مقدمتها إعادة تشكيل القضاء الفيدرالي ومشروع 2025 (Project 2025)، ارتبطت في الوقت نفسه بتآكل بعض الأسس الرمزية للشرعية المحافظة وتراجع الحدود التي كانت تفصل المحافظة المؤسسية عن بعض التيارات الشعبوية والراديكالية.

* د. الحاج محمد الناسك، باحث في مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

Dr. Lhaj Mohamed Nacik- Researcher, Aljazeera center for Studies, Qatar.

** د. محمد أوريا، أستاذ العلوم السياسية، جامعة لوسيل، قطر.

Dr. Mohamed Ourya - Professor of Political Science, Lusail University, Qatar.

كلمات مفتاحية: الاندماجية - الترامبية - الشرعية – الجمعية الفيدرالية - مشروع 2025

Abstract

The American conservative movement has undergone profound transformations in recent decades, raising renewed questions about continuity and rupture within the American Right. This study examines the transition from classical Fusionism, associated with the efforts of William F. Buckley Jr. and Frank S. Meyer since the 1950s, to Trumpism as the most influential phenomenon in contemporary American conservatism. It argues that Trumpism represents neither a complete rupture nor a direct continuation of the fusionist tradition, but rather a selective recombination of some of its elements within a new institutional and political context. The analysis focuses on the role of the Heritage Foundation and the Federalist Society in redefining legitimacy criteria within the conservative movement, shifting them from Respectability Politics and intellectual discipline toward institutional loyalty and the effective pursuit of political and judicial gains. It further traces the transition from Buckley's strategy of Gatekeeping to the post-2016 alliance between legal conservative elites and Donald Trump, showing how accumulated Credibility Capital was converted into direct political influence. The study identifies a central paradox: the judicial and institutional gains achieved by the New Fusionism—including the reshaping of the federal judiciary and the emergence of Project 2025—have coincided with the erosion of some of the symbolic foundations of conservative legitimacy and the weakening of boundaries separating institutional conservatism from populist and radical currents.

Keywords: Fusionism – Trumpism – Legitimacy - Federalist Society - Project 2025.

مقدمة

شـــهد الفكر المحافظ الأميركي منذ منتصف القرن العشـــرين تشـــكُّل ائتلاف فكري وسياســـي واســـع عُرف في الأدبيات باســـم "الاندماجيـــة" (Fusionism)، وارتبط خصوصًـــا بجهـــود ويليام ف. باكلي الابن (William F. Buckley Jr) وفرانك س. ماير (Frank S. Meyer) في الجمع بين حرية الســـوق والنزعة الأخلاقية التقليدية ومناهضة الشـــيوعية ضمن إطار محافظ قادر على اســـتيعاب تيارات مختلفة داخل اليمين الأميركي. وقد أســـهمت هذه الصيغة في توحيد مكونات متعددة ضمن إطار محافـــظ واحـــد، كما مهَّدت لقيام تحالف بين اتجاهات متباينة؛ الأمر الذي أدَّى إلى توسع نفوذها في المجالين الفكري والسياسي، ولاسيما خلال الحقبة الريغانية.

غيـــر أن هـــذا الائتلاف لم يكن بناءً ثابتًا أو متجانسًـــا على نحو نهائي، بل قام على تســـويات داخلية بين اتجاهات محافظة متعددة، وعلى قدرة النخب المحافظة على ضبط الحدود بين ما يُعد محافظًا مشروعًا وما يُنظر إليه خارجًا عن الإجماع المحافظ. ومـــع التحولات التي عرفتها الولايات المتحـــدة منذ نهاية الحرب الباردة، وتصاعد الجـــدل بشـــأن العولمة والهجرة والهوية الوطنيـــة ودور الدولة، أخذت هذه الصيغة التقليدية تتعرض لضغوط متزايدة أعادت طرح أســـئلة قديمة بشـــأن طبيعة المحافظة الأميركية وحدودها الفكرية والمؤسسية.

وفي هذا السياق، برزت الترامبية على أنها أحد أهم التحولات التي شهدتها الحركة المحافظة في العقود الأخيرة. فقد أثار صعود دونالد ترامب (Donald Trump)، منذ عام 2016، نقاشًـــا واسعًا داخل الأوســـاط المحافظة عن طبيعة العلاقة بين الترامبية والإرث الاندماجي الذي تشكَّل منذ خمسينات القرن العشرين، وحول ما إذا كانت الترامبيـــة تمثـــل قطيعة مع ذلك الإرث أم إعادة صياغة بعض عناصره ضمن ســـياق سياســـي ومؤسســـي جديد. كما أعاد هذا الجدل تسليط الضوء على أدوار مؤسسات محافظة مؤثرة، في إعادة تعريف أولويات الحركة المحافظة ومعايير الشرعية والقبول داخلها.

وتسعى هذه الدراسة إلى تفسير التحول الذي عرفته الحركة المحافظة الأميركية من الاندماجية الكلاسيكية، القائمة على التوفيق بين تيارات محافظة متعددة وبناء الشرعية

مـــن خلال "سياســـة الاحترام" و"حراســـة الحدود" الفكرية للحركـــة، إلى الترامبية التي أعادت تعريف الشـــرعية بدرجة متزايدة من خلال الفاعلية السياســـية والإنجاز المؤسســـي والقدرة على التأثير في مؤسســـات الدولة. وتجادل الدراسة بأن الترامبية لم تنشـــأ خارج الســـياق المحافظ، لكنها لم تكن كذلك استمرارًا مباشرًا للموروث الباكلي؛ إنما مثَّلت إعادة تركيب انتقائية لبعض عناصر الاندماجية داخل سياق سياسي ومؤسسي جديد. ومن هذا المنطلق، ترى الدراسة أن المكاسب القضائية والمؤسسية التي حققها هذا التحول ارتبطت في الوقت نفسه بتحديات تتعلق بالشرعية والاحترام والتماســـك الفكري داخل الحركة المحافظة. ولتحليل هذه الفرضية، تجمع الدراسة بين التأريخ الفكري وتحليل التحولات المؤسسية وقراءة الجدل المحافظ الداخلي، مع التركيز على دور المؤسسات المحافظة في إعادة تشكيل قواعد الشرعية والقبول داخل الائتلاف المحافظ.

الجزء الأول
الجذور البنيوية للتحول: التناقضات الكامنة في الاندماجية الكلاسيكية

يمثل الانتقال من الاندماجية الكلاســـيكية إلى صيغتها الجديدة تحت مظلة الترامبية أحد أكثر التحولات إثارة للجدل في تاريخ الفكر المحافظ الأميركي المعاصر. فبينما يرى بعض المحللين أن الترامبية تُعد قطيعة جذرية مع المبادئ والتقاليد التي أرساها رواد الحركة المحافظة مثل ويليام ف. باكلي وفرانك س. ماير، يذهب آخرون إلى عَدِّهـــا امتدادًا طبيعيًّا -وإن كان متطرفًا- لمســـارات كانت كامنة في بنية الاندماجية الكلاسيكية ذاتها. ولمقاربة هذه الإشكالية على نحو منهجي دقيق، يحلل هذا الجزء التناقضات الداخلية التي وسمت الاندماجية الكلاسيكية منذ نشأتها، محاولاً الإجابة عن الســـؤال الفرعي الآتي: إلى أي مدى مهدت التناقضات الكامنة في الاندماجية الكلاســـيكية، ولاســـيما التوتر بين الانضباط الفكري والخطـــاب التصادمي، لظهور الاندماجية الجديدة، أم أن الترامبية مثَّلت قطيعة جوهرية مع ذلك الموروث؟

وبناءً على هذا السؤال، فإن الفرضية المركزية لهذه الورقة مفادها أن الترامبية لم تكن مجرد انقطاع ظرفي أو انحراف عابر عن المسار المحافظ التقليدي، بل مثَّلت تتويجًا لتحولات بنيوية كامنة داخل الفكر المحافظ الأميركي، تعود جذورها إلى التناقضات

الداخلية للاندماجية الكلاسيكية، ولاسيما التوتر بين "الانضباط الفكري" و"الخطاب المعادي للأعداء". غير أن الترامبية تجاوزت، في الوقت نفسه، تلك التناقضات نحو قطيعة نوعية على صعيد "سياسة الاحترام". وبعبارة أخرى، تقوم هذه الفرضية على علاقة جدلية بين الاستمرار والقطيعة؛ فمن حيث البذور البنيوية، يمكن تتبع أصول الترامبية داخل الاندماجية الكلاسيكية، أما من حيث إستراتيجيات بناء الشرعية والممارسة السياسية، فقد مثَّلت الترامبية انقطاعًا نوعيًّا عن الموروث الباكلي.

ولاختبار هذه الفرضية والإجابة عن السؤال الفرعي الأول، يتناول هذا الجزء البنية الداخلية للاندماجية الكلاسيكية عبر أربعة محاور تحليلية مترابطة؛ أولاً: يستعرض تأسيس الاندماجية الكلاسيكية إطارًا فكريًّا وسياسيًّا، مع التركيز على العلاقة الجدلية بين "الوسائل الليبرالية" التي نادى بها باكلي و"اكتشاف الأعداء" الذي مارسه عمليًّا. ثانيًا: يحلِّل شخصية باكلي من خلال التوتر القائم بين "الأيديولوجي المتشدد" و"الرفيق المخلص"، وذلك عبر تتبع مساره الفكري والسياسي المبكر. ثالثًا: يتناول إستراتيجية "إبعاد المجانين" التي اتخذها باكلي آلية مركزية لبناء شرعية الحركة المحافظة، وكيف أسهمت في رسم حدود فاصلة بين الداخل المحافظ "المحترم" والخارج المتطرف "المجنون". رابعًا: يحلل التوتر الدائم بين "الجدية الفكرية" و"الخطاب الجماهيري" في أسلوب باكلي، ولاسيما من خلال حملاته الانتخابية وخطاباته العامة، بما يكشف الأبعاد البراغماتية والتكتيكية التي طبعت الاندماجية منذ بداياتها.

وهكذا، يسعى هذا الجزء، من خلال المحاور الأربعة المومأ إليها، إلى بناء حجة متكاملة تُظهر أن الاندماجية الكلاسيكية، رغم تشديدها على الانضباط الفكري والتوازن الأيديولوجي، كانت تحمل في طياتها تناقضات بنيوية عميقة؛ وفي مقدمتها التوتر القائم بين السعي إلى الاحترام الأكاديمي والسياسي من ناحية، والانزلاق نحو خطاب متمحور حول اكتشاف الأعداء ومواجهتهم من ناحية أخرى. وهذه التناقضات، كما سيتضح، لم تقوض الاندماجية الكلاسيكية بل شكَّلت مصدر ديناميكيتها وقدرتها على التكيف. ومع ذلك، فإن الترامبية لم تكتفِ بتفعيل هذه التناقضات، بل تجاوزتها نحو قطيعة نوعية تمثلت في التخلي الصريح عن "سياسة الاحترام" التي كانت تشكِّل العمود الفقري لإستراتيجية باكلي، وتطبيع الجماعات

والأفكار التي كان يصفها بـ"المجانين". وبهذا المعنى، يمكن القول: إن العلاقة بين الاندماجية الكلاسيكية والجديدة هي علاقة جدلية مركبة تجمع بين الاستمرارية على مستوى البذور البنيوية، والقطيعة في مجال إستراتيجيات بناء الشرعية.

أولًا: تأسيس الاندماجية الكلاسيكية

ابتداءً من خمسينات القرن العشرين، تمحورت الحركة المحافظة الأميركية حول محاولة الجمع بين تيارات فكرية متعددة داخل ائتلاف واحد. وقد رأى جورج هـ. ناش (George H. Nash) أن نشأة الحركة المحافظة كان نتيجة تفاعل ثلاثة تيارات رئيسة، هي الليبرتارية، والتقليدية، والمناهضة المتشددة للشيوعية. ولم يكن يجمع هذه الاتجاهات في البداية سوى رفضها المشترك لليبرالية الحديثة والشيوعية، قبل أن تنشأ محاولات لصوغ إطار فكري يسمح لها بالعمل داخل حركة واحدة(1).

وقد عُرفت هذه المحاولة لاحقًا باسم "الاندماجية". وكان فرانك ماير أبرز منظِّريها؛ إذ سعى إلى التوفيق بين تأكيد الليبرتاريين على الحرية الفردية وتشديد المحافظين التقليديين على الفضيلة والنظام الأخلاقي(2). وانطلق ماير من أن الحرية ليست غاية نهائية في ذاتها بل الشرط الضروري الذي يتيح للإنسان اختيار الفضيلة؛ فالإكراه قد يفرض السلوك لكنه لا ينتج الفضيلة(3). ومن ثمٍ، فإن الغاية الأخلاقية هي الفضيلة، أما الغاية السياسية فهي صون الحرية التي تمكِّن الإنسان من السعي إلى تلك الغاية(4). ومن هذا المنظور نشأت القراءة اللاحقة للاندماجية بوصفها محاولة للتوفيق بين الوسائل الليبرالية والغايات المحافظة.

وكان ويليام باكلي، المحرر المؤسس لمجلة ناشيونال ريفيو (National Review)، من أبرز من عملوا على تحويل هذا التصور الفكري إلى مشروع سياسي وثقافي منظم. غير أن المشروع الاندماجي لم يقم على الجمع بين الاتجاهات المحافظة المختلفة فحسب بل على رسم حدود واضحة للمحافظة المقبولة واستبعاد الاتجاهات التي رأى أنها تهدد شرعية الحركة وصدقيتها العامة(5).

وتُعد مواجهة باكلي لجمعية جون بيرش (John Birch Society) المثال الأبرز على هذه السياسة. فعلى الرغم من اشتراك الطرفين في العداء للشيوعية، رأى باكلي أن النزعة المؤامراتية التي ارتبطت بروبرت وِلتش (Robert Welch) تُلحق ضررًا بالغًا

بالمحافظة الأميركية وتُقوِّض الجهود الرامية إلى تقديمها بوصفها تيارًا فكريًّا وسياسيًّا جادًّا. ولذلك سعى إلى الفصل بين المحافظة التي أراد لها أن تكتسب الشرعية السياسية والثقافية وبين الخطاب المؤامراتي الذي مثَّلته الجمعية في نظره(6).

ومن ثم، لم تُبنَ الاندماجية الكلاسيكية على دمج التيارات المحافظة المختلفة داخل ائتلاف واحد فحسب، بل قامت كذلك على تحديد الخصوم الذين توحَّدت الحركة في مواجهتهم، وعلى استبعاد العناصر التي عُدَّت عائقًا أمام اكتسابها الشرعية والنفوذ. وبهذا المعنى، كان "إبعاد المجانين" جزءًا بنيويًّا من المشروع الاندماجي نفسه، لا مسألةً هامشيةً في تاريخه.

ثانيًا: مفارقة باكلي: بين "الأيديولوجي المتشدد" والرفيق المخلص

كان أول عمل سياسي لباكلي، وهو في الرابعة عشرة من عمره، الانضمام إلى لجنة "أميركا أولاً" (America First). أما أول ظهور علني له فكان من خلال خطاب ألقاه أمام زملائه في المدرسة الإعدادية دفاعًا عن تشارلز ليندبيرغ (Charles Lindbergh). وكما يلاحظ سام تانينهاوس (Sam Tanenhaus)، لم يكن ذلك الخطاب دفاعًا عن ليندبيرغ بقدر ما كان هجومًا على منتقديه، وإرهاصًا للأسلوب السجالي اللاذع الذي سيلازم باكلي لاحقًا في معاركه الفكرية والسياسية(7).

وبمجرد وصوله إلى جامعة "ييل" (Yale)، خفَّف باكلي من بعض معتقداته الراديكالية المبكرة؛ فلم يعد انعزاليًّا متشددًا، وإن ظل متحمسًا بالقدر نفسه في معاداته للشيوعية. وفي هذه المرحلة برزت لديه ميزة سرعان ما أدرك أهميتها، تمثلت في قدرته الفائقة على التواصل الاجتماعي. وهناك بدأ في التوفيق بين شخصيته المختلفتين: "الأيديولوجي المتشدد" والرفيق المخلص. وكما يلاحظ كارل بوغوس (Carl T. Bogus)، لم تقتصر أهمية باكلي على جمع أفكار محافظة متباينة داخل إطار واحد بل أسهم حضوره القيادي ومهاراته الشخصية والتنظيمية في بناء الحركة المحافظة الحديثة وجمع طيف واسع من الناشطين والمثقفين المحافظين حول المشروع الذي قاده(8). ويستعيد غاري ويلز (Garry Wills)، أحد أوائل المنتسبين إلى مجلة "ناشيونال ريفيو" (National Review)، لقاءاته الأولى بباكلي، فيبرز سهولة التواصل معه وحرصه على إشراك من حوله في الحوار وجعلهم يشعرون بأهمية آرائهم، وهي خصال أسهمت في تعزيز حضوره وتأثيره داخل الأوساط المحافظة(9).

وقــد انعكس هــذا المزيج من الحدة الأيديولوجية والجاذبية الشــخصية في كتاباته المبكــرة؛ إذ اســتخدم عموده في صحيفة "ييل دايلي نيــوز" (Yale Daily News) لتوجيــه انتقــادات حادة إلى مــا رآه انحرافًا عن حقائق المســيحية الخالدة ومبادئ الليبراليــة الاقتصاديــة. وفي عــام 1951، وبعد تخرجه في جامعة ييل، نشــر كتابه الشهير"الإله والإنسان في جامعة ييل" (God and Man at Yale)، الذي هاجم فيه ما رآه هيمنة الجماعية والعلمانية على التعليم العالي النخبوي. ولم يقتصر أثر الكتاب على إثارة جدل واسع داخل الأوساط الأكاديمية، إنما كشف كذلك عن نمط فكري ســيلازم باكلي طوال مسيرته، قوامه تحديد الخصوم الفكريين وتعبئة المحافظين في مواجهتهم، وهو النمط الذي ســيصبح لاحقًا أحد المرتكزات الأساســية للمشــروع الاندماجي.

ثالثًا: "إبعاد المجانين" إستراتيجية لبناء الشرعية

لم تقم اندماجية وليام باكلي على الجمع بين التيارات المحافظة المختلفة فحسب، بل قامت كذلك على رسم حدود واضحة للحركة واستبعاد ما عُدَّ خارجًا عنها. فمنذ تأســيس مجلة "ناشيونال ريفيو" (National Review)، عام 1955، سعى باكلي إلى بناء حركة محافظة قادرة على اكتساب الشرعية الفكرية والسياسية داخل المجال العام الأميركي. وكان هذا المشــروع يقوم على استيعاب اتجاهات محافظة متعددة داخل إطار مشترك، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حدود فاصلة بين المحافظة المنظمة والتيارات التي يمكن أن تُستخدم لتشويه صورتها(10).

ولم يكن يجمع هذه الاتجاهات في البداية ســوى رفضها المشترك لليبرالية الحديثة والشيوعية، قبل أن تنشأ محاولات لصوغ إطار فكري يسمح لها بالعمل داخل حركة واحدة(11). وهكذا برزت الاندماجية محاولة لبناء أرضية مشتركة بين هذه المكونات المختلفة، غير أن نجاح هذا المشروع لم يعتمد على الدمج وحده، إنما ارتبط كذلك بقدرته على استبعاد الاتجاهات التي رآها قادته عبئًا على المحافظة الحديثة.

وقد أدرك باكلي أن الحركة المحافظة لا تستطيع اكتساب الشرعية السياسية والثقافية إذا ظهــرت للرأي العام مظلة لمختلف أشــكال التطرف اليميني. ولذلك لم يكتفِ بجمــع الأفكار المحافظــة المتباينة وصهرها في رؤية واحدة، إنما عمل كذلك على

تهميــش بعض الاتجاهات المحافظة واســتبعاد بعضها الآخــر كلما رأى أنها تهدد المشروع الذي يسعى إلى بنائه. وكما يلاحظ كارل بوغوس، فقد أصبح باكلي قادرًا على رســم حدود المحافظة المقبولة واســتبعاد الأفراد والجماعات الذين رأى أنهم يضرون بتماسك الحركة وصدقيتها العامة(12).

وتُعد مواجهة باكلي لجمعية بيرش المثال الأبرز على هذه السياسة. فعلى الرغم من اشــتراك الطرفين في العداء للشــيوعية، رأى باكلي أن النزعة المؤامراتية التي طبعت خطــاب روبرت ولِتش تهدد الجهود الرامية إلــى تقديم الحركة المحافظة الأميركية على أنها تيار فكريَ وسياســي جاد. ومع اتســاع الجدل العام بشــأن الجمعية مطلع ســتينات القرن العشــرين، انضم إلى أصوات محافظة بــارزة رأت أن ولِتش ألحق ضررًا بقضية "المحافظة المحترمة" (respectable conservatism). وفي مقاله الشهير "قضية روبرت ولِتش" (The Question of Robert Welch)، عام 1962، انتقد باكلي اســتمرار ولِتشَ في قيادة الجمعية، ورأى أن مواقفه المؤامراتية تضر بقضية مناهضة الشيوعية وتَدفع النشاط المحافظ نحو الهامشية والعجز السياسي(13).

ومن ثم، لم تُبنَ الاندماجية على دمج التيارات المحافظة المختلفة وصهرها في رؤية متماسكة فحسب، إنما قامت كذلك على استبعاد العناصر التي رآها باكلي عائقًا أمام اكتســاب الحركة للشرعية والنفوذ. وبهذا المعنى، كان "إبعاد المجانين" جزءًا بنيويًّا من المشروع الاندماجي نفسه، لا مسألة ثانوية عارضة في تاريخه.

رابعًا: التوتر بين الانضباط الفكري والخطاب التعبوي

قــد تكــون هزيمة باري غولدووتــر في انتخابات 1964 قد عرقلــت المدَّ المحافظ الراديكالي مؤقتًا، لكنها لم تُنهِ الحضور المتزايد لويليام باكلي داخل الحركة المحافظة الأميركية. ففي النصف الثاني من ســتينات القرن العشــرين، جمع باكلي بين النشاط الفكري والعمل السياســي والحضور الإعلامي؛ الأمر الذي جعله أحد أبرز الوجوه المرتبطة بالمحافظة الأميركية في تلك المرحلة.

وقــد تجلَّت هذه النقلة بوضوح في حملة باكلي لمنصب عمدة مدينة نيويورك، عام 1965، وهي الحملة التي نقلته من دائرة السجال الفكري المحافظ إلى واجهة السياسة الوطنية. ففي خضم الجدل الذي أعقب أحداث "الأحد الدامي" في سيلما ((Selma

14))، أثار باكلي عاصفة من الانتقادات حين هاجم التغطية الإعلامية للأحداث ودافع عن تصرفات شرطة ألاباما، قبل أن يعترف لاحقًا بأن فهمه لبعض الوقائع استند إلى تفسير مغلوط للتعليق التليفزيوني الذي تابع من خلاله الأحداث(15).

ولم تتوقف هذه النزعة الجدالية عند حدود الحملات الانتخابية. فمع انطلاق برنامج "فايرينغ لاين" (Firing Line)، عام 1966، أصبح باكلي أحد أبرز الوجوه الإعلامية في الولايات المتحدة. وقد أتاح له البرنامج أن يخوض مناظرات منتظمة مع سياسيين ومفكرين وناشطين من اتجاهات متباينة، وأن يحافظ على حضور دائم في المجال العام طوال عقود.

وهكذا تكشف تجربة باكلي عن مفارقة مركزية في الاندماجية الكلاسيكية. فمن جهة، سعت الحركة المحافظة إلى بناء شرعيتها من خلال الانضباط الفكري ورسم حدود واضحة تفصل بينها وبين الجماعات والتيارات التي عُدَّت متطرفة أو غير مسؤولة، كما ظهر في موقف باكلي من جمعية جون بيرش(16). ومن جهة أخرى، اعتمدت على خطاب تعبوي وصراعي جعل تحديد الخصوم وتوحيد الصفوف في مواجهتهم جزءًا أساسيًا من هويتها السياسية.

وبذلك نخلص إلى أن الانتقال من الاندماجية الكلاسيكية إلى الترامبية لا يمكن تفسيره بمنطق الاستمرارية الخالصة أو القطيعة المطلقة، بل من خلال علاقة جدلية تجمع بينهما معًا. فقد أظهر التحليل أن التناقضات الداخلية للاندماجية الكلاسيكية، وفي مقدمتها التوتر بين الانضباط الفكري والخطاب المناهض للخصوم، هيأت الأرضية لظهور نموذج أكثر راديكالية في المستقبل. غير أن الترامبية لم تكتفِ بتفعيل هذه التناقضات، بل تجاوزتها نحو قطيعة نوعية تمثلت في التراجع عن سياسة الاحترام التي شكَّلت أحد المرتكزات الأساسية للمشروع الباكلي، وفي إعادة رسم حدود الشرعية داخل الحركة المحافظة على نحو مغاير لما سعى إليه باكلي وجيله. ومن ثم، لا تبدو الترامبية انقطاعًا كاملاً عن الميراث الاندماجي، كما لا تمثل امتدادًا مباشرًا له؛ بل يمكن فهمها بوصفها حصيلة تفاعل معقد بين عناصر الاستمرار وعناصر القطيعة في آن واحد.

وإذا كان هذا المحور قد تناول الجذور الفكرية والشخصية لهذه التحولات، فإن فهم انتقال المحافظة الأميركية من سياسة الاحترام إلى منطق الولاء يقتضي الانتقال إلى

مستوى المؤسسات. ومن هنا تأتي أهمية دراسة الدور الذي اضطلعت به مؤسسات محافظة رئيسة، وفي مقدمتها مؤسسة التراث والجمعية الفيدرالية، في إعادة تعريف معايير الشرعية داخل الحركة المحافظة وفي تهيئة البيئة المؤسسية التي مهَّدت لصعود الترامبية وترسيخ نفوذها داخل اليمين الأميركي.

خامسًا: إعادة تشكيل اليمين الأميركي من غولدووتر إلى الترامبية

لا يستقيم، ونحن ندرس الحركة المحافظة الأميركية، الانتقال من باكلي إلى ترامب دون الوقوف عند الحلقات الوسيطة التي أعادت تشكيل اليمين الأميركي بين ستينات القرن العشرين والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. لقد نقل باري غولدووتر (Barry Goldwater) الحركة المحافظة الأميركية من الهامش الفكري إلى المنافسة الانتخابية المباشرة، حتى وإن انتهت حملته الرئاسية، عام 1964، بهزيمة ساحقة. ولا تكمن أهمية غولدووتر في النتيجة الانتخابية بقدر ما تكمن في بلورة رؤية محافظة متماسكة للدولة والدستور والحرية الفردية. فقد انطلق من اقتناع راسخ مفاده أن السلطة السياسية تحمل في ذاتها ميلاً دائمًا إلى التوسع، مؤكدًا أن "الحكومة أثبتت عبر التاريخ أنها الأداة الرئيسة لإعاقة حرية الإنسان"(17). كما رأى أن الدستور الأميركي صُمِّم أساسًا لمواجهة الميل الطبيعي للحكومة إلى التوسع وتركيز السلطة(18). وانطلاقًا من هذا التصور، شدَّد على أولوية الشرعية الدستورية على اعتبارات المنفعة السياسية، معلنًا أنه "لن أحاول أن أقرر ما إذا كان التشريع مطلوبًا قبل أن أحدد أولاً ما إذا كان مسموحًا به دستوريًّا"(19). وقد مثَّلت حملة غولدووتر، رغم هزيمتها الانتخابية، محطةً مهمة في مسار صعود الحركة المحافظة الأميركية؛ إذ جاءت ضمن مرحلة التحول التي انتقل خلالها المحافظون من موقع الأقلية الفكرية إلى موقع القوة السياسية والتنظيمية المتنامية(20).

أما رونالد ريغان (Ronald Reagan) فقد منح الاندماجية صيغتها السياسية الأكثر نجاحًا؛ إذ جمع بين اقتصاد السوق والخطاب الأخلاقي المحافظ والقومية الأميركية المناهضة للشيوعية، وحوَّل ما كان ائتلافًا فكريًّا إلى صيغة حكم. غير أن الريغانية لم تُنهِ التوترات الكامنة داخل هذا الائتلاف بل أجَّلتها مؤقتًا خلف قيادة سياسية جامعة وفي ظل البيئة الاستثنائية التي فرضتها الحرب الباردة. ومع انتهاء الحرب الباردة، تراجعت الوظيفة التوحيدية لمعاداة الشيوعية، وبرزت أسئلة جديدة تتعلق بالتجارة والهجرة والعولمة والهوية الوطنية.

وفي هذا السياق، ظهرت الحركة المحافظة الجديدة التي سعت إلى إعادة تعريف الدور الأميركي عالميًّا، ثم برزت حركة "حزب الشاي" (Tea Party)، بعد عام 2009، تعبيرًا شعبويًّا عن السخط تجاه الدولة الفيدرالية والضرائب والنخب الحزبية. وقد مهَّدت هذه الحركة، وإن لم يكن ذلك هدفها المعلن، لانتقال مركز الثقل من النخبة الفكرية المحافظة إلى التعبئة الجماهيرية المناهضة للمؤسسة. ومن ثم لم تكن الترامبية بدعًا من الحركة المحافظة الأميركية، بل استفادت من مسار طويل أضعف آليات حراسة البوابة ووسَّع قبول الخطاب الشعبوي داخل اليمين. كما أسهم صعود تيارات الحركة المحافظة القومية وما بعد الليبرالية في منح بعض التحولات الترامبية تأصيلاً فكريًّا جديدًا. فبدلاً من الاكتفاء بالدفاع عن السوق الحرة والدولة المحدودة، أخذت تلك التيارات تنافح عن الدولة القومية والسيادة والدين والهوية الثقافية، جاعلةً منها محاور مركزية في المشروع المحافظ.

وعليه، فإن الشُّقَّة الفكرية بين باكلي وترامب لا يمكن فهمها من خلال انتقال مباشر بين شخصيتين أو مرحلتين، بل في سياق مسار طويل من التحولات الفكرية والسياسية داخل الحركة المحافظة الأميركية. لقد نقل غولدووتر المحافظين من الهامش الفكري إلى المنافسة الانتخابية، ووحَّد ريغان الائتلاف المحافظ، ووسَّعت الحركة المحافظة الجديدة أفق القوة الأميركية، وأطلقت حركة حزب الشاي موجة التعبئة الشعبوية، بينما أعادت الحركة المحافظة القومية صياغة سؤال الهوية والسيادة، وهي جميعًا تحولات مهَّدت الطريق لصعود الترامبية وإعادة تشكيل الحركة المحافظة الأميركية في القرن الحادي والعشرين.

الجزء الثاني
من سياسة الاحترام إلى الولاء المؤسسي: إعادة تعريف الشرعية داخل الحركة المحافظة

إذا كان الجزء السابق قد كشف عن الجذور البنيوية والتناقضات الداخلية الكامنة في الاندماجية الكلاسيكية، والتي هيأت الأرضية لظهور نموذج محافظ أكثر راديكالية في العقود اللاحقة، فإن فهم هذا التحول يقتضي البحث في الآليات المؤسسية التي نقلت هذه التناقضات من مستوى الإمكان إلى مستوى الممارسة السياسية. فبينما تكشف شخصية وليام ف. باكلي ومشروعه الفكري عن وجود توتر دائم بين الانضباط الفكري والخطاب التعبوي، فإن تحول هذه التناقضات إلى واقع سياسي ومؤسسي لم يكن نتيجة تلقائية بل ارتبط بدور المؤسسات والتحالفات الإستراتيجية التي أعادت تعريف معايير الشرعية داخل الحركة المحافظة.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية بطريقة منهجية، يتبنَّى هذا الجزء مقاربة مؤسسية تسعى إلى الإجابة عن السؤال الفرعي الآتي: كيف أدَّى التحالف الإستراتيجي بين النخب القانونية المحافظة ودونالد ترامب، في عام 2016، إلى إعادة تعريف معايير الشرعية داخل الحركة المحافظة من "الانضباط الأيديولوجي" إلى "فاعلية تحقيق المكاسب المؤسسية"؟ وترتبط بهذا السؤال فرضية مركزية مفادها أن التحالف الذي نشأ بين النخب القانونية المحافظة وترامب في عام 2016، والذي تمحور حول إعادة تشكيل السلطة القضائية، أسهم في إعادة تعريف معايير الشرعية داخل الحركة المحافظة؛ إذ حلَّت فاعلية تحقيق المكاسب المؤسسية والولاء السياسي محل الانضباط الأيديولوجي وسياسة الاحترام معيارين أساسيين للقبول داخل الحركة. ومن هذا المنظور، فإن ما حدث لم يكن مجرد تحول في الخطاب أو الأولويات السياسية بل إعادة صياغة للمعايير التي تحدد ما يُعد مقبولاً ومشروعًا داخل الحركة المحافظة ذاتها.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية وتقديم إجابة عن السؤال الفرعي الثاني، سيعمد هذا الجزء إلى تفكيك الآليات المؤسسية التي مكَّنت هذا التحول من خلال أربعة محاور تحليلية مترابطة؛ أولاً: سيجري استعراض الكيفية التي بُنيت بها الحركة القانونية المحافظة خلال الحقبة الريغانية؛ إذ تأسست كل من "مؤسسة التراث"

(1973) و"الجمعية الفيدرالية" (1982) على مبادئ الاندماجية الكلاسيكية، واعتمدتا إستراتيجية "حراسة البوابة" وسيلة لبناء الصدقية الفكرية والسياسية. ثانيًا: سيجري تحليل إستراتيجية "حراسة البوابة" بمزيد من العمق، مع التركيز على كيفية توظيف هذه المنظمات سياسة "إبعاد المجانين" لبناء ما يمكن تسميته "رأس مال الصدقية"، وترسيخ حضور الفكر القانوني المحافظ داخل الأوساط الأكاديمية والمهنية. ثالثًا: سيتوقف المحور عند منعطف عام 2016، حين انتقلت هذه المنظمات من موقع الاستقلال النسبي إلى شريك فاعل في مشروع ترامب السياسي من خلال دورها في إعداد قوائم المرشحين للمناصب القضائية، وهو ما أعاد تعريف علاقتها بالسلطة التنفيذية وقلّص المسافة التي كانت تفصلها عن العمل الحزبي المباشر. رابعًا: سيجري تحليل الكيفية التي أفضى بها هذا التحالف إلى إعادة تعريف معايير الشرعية داخل الحركة المحافظة، بحيث حَلَّ الولاء السياسي وفاعلية تحقيق المكاسب المؤسسية تدريجيًّا محل الانضباط الأيديولوجي وسياسة الاحترام. وسيكون التركيز بصورة خاصة على "مشروع 2025" كونه التعبير الأكثر اكتمالاً عن هذا التحول؛ إذ تبنَّت مؤسسة التراث رؤية تنسجم بدرجة كبيرة مع الترامبية وتجاوزت كثيرًا من المرتكزات التي طبعت دورها خلال العقود السابقة.

ومن خلال هذه المحاور الأربعة، يسعى هذا الجزء إلى بناء حُجَّة مفادها أن التحول من الاندماجية الكلاسيكية إلى الاندماجية الجديدة لم يكن مجرد نتيجة لتغيرات فكرية أو خطابية، بل كان ثمرة لتحالفات مؤسسية أعادت تعريف قواعد العمل ومعايير الشرعية داخل الحركة المحافظة. وإذا كان الفصل الأول قد كشف عن أن بذور هذا التحول كانت كامنة في تناقضات الاندماجية الكلاسيكية، فإن هذا الجزء سيبيِّن أن تلك البذور ما كانت لتتحول إلى واقع سياسي ومؤسسي ملموس لولا الدور الذي اضطلعت به المؤسسات القانونية المحافظة في توفير البنية التنظيمية والشرعية اللازمة لذلك. غير أن هذا التحول، كما سيتضح في الفصل الثالث، لم يخلُ من تداعيات بعيدة المدى على موقع الحركة المحافظة وشرعيتها، وهي تداعيات تثير أسئلة جوهرية عن مستقبل المشروع المحافظ في مرحلة ما بعد الترامبية.

أولًا: الاندماجية ومأسسة الحركة القانونية المحافظة في عهد ريغان

كان الاندماج، في صورته المعدَّلة بعد انتصارات حركة الحقوق المدنية، أحد الأسس الفكرية والمؤسسية التي قامت عليها الريغانية في ثمانينات القرن العشرين. فبعد أن أصبح الدفاع العلني عن الفصل العنصري غير مقبول سياسيًّا، جرى الانتقال إلى خطاب يقوم على الحياد العرقي ويربط بين حرية السوق وحقوق الولايات والقانون والنظام ومبدأ "تجاهل اللون" كونها جميعًا تعبيرات عن الحرية الفردية والقيم التقليدية. وقد أسهمت هذه الصيغة الاندماجية المعدَّلة في تشكيل الحركة القانونية المحافظة الناشئة، ولاسيما الجمعية الفيدرالية، كما تجسدت مبكرًا في الإصدار الأول من سلسلة "تفويض القيادة" الذي أصدرته مؤسسة التراث، في يناير/كانون الثاني 1981، والذي شكّل الحلقة المؤسسية الأولى في تقليد "تفويض القيادة" الذي واصلت المؤسسة تطويره على مدى العقود اللاحقة(21).

وتأسست مؤسسة التراث عام 1973 في سياق سعي المحافظين إلى بناء مؤسسة قادرة على نقل الأفكار المحافظة من مستوى التنظير الفكري إلى مستوى التأثير المباشر في السياسات العامة وصنع القرار. فالأفكار التي صاغها ويليام ف. باكلي الابن وفرانك ماير كانت قد تبلورت بالفعل، غير أن الحركة كانت تفتقر إلى مؤسسة قادرة على ترجمتها إلى برنامج سياسي منظم ومؤثر داخل الحزب الجمهوري. وقد وجدت المؤسسة في صعود رونالد ريغان فرصة مواتية لبناء تحالف بين مشروعها الفكري وقيادة سياسية تتبنى رؤية مشابهة لمستقبل الحركة المحافظة(22).

وإدراكًا لهذه الفرصة، أعدَّت المؤسسة أول دليل شامل للحكم المحافظ بعنوان "تفويض القيادة: إدارة السياسات في ظل إدارة محافظة" (Mandate for Leadership: Policy Management in a Conservative Administration). وقد حظي المشروع بدعم إدوين ميس الثالث (Edwin Meese III)، أحد أقرب مساعدي ريغان، وتحول لاحقًا إلى ما عُرف بـ"بيان ثورة ريغان". وتشير الوثائق الصادرة عن مشروع 2025 إلى أن النسخة الأولى من "تفويض القيادة" وُضعت بين يدي الرئيس المنتخب، ريغان، خلال مرحلة الانتقال الرئاسي وأسهمت في توحيد الحركة المحافظة والإدارة الجديدة حول برنامج سياسي مشترك(23).

وتؤكـد الأدبيات المحافظة أن ريغان وزَّع نسـخًا من "تفويض القيادة" على أعضاء حكومته في مسـتهل ولايته، كما أعلنت مؤسسـة التراث أن نحو 60 في المئة من توصياتها قد نُفِّذت خلال السـنة الأولى من حكمه. ولم يكن تأثير المؤسسـة في الريغانية أقل من تأثير الريغانية فيها؛ إذ رأى فيها المؤرخ جورج ناش أنها "المعادل المؤسسـي لرونالد ريغان"، بعدما أصبحت مركز التنسـيق الرئيس للشبكات الفكرية والسياسية المحافظة في واشنطن(24).

وفي الاتجاه نفسـه، استلهم مؤسسـو الجمعية الفيدرالية الإرث الاندماجي وجهود باكلي وماير الرامية إلى إضفاء التماسـك والاحترام المؤسسي على الفكر المحافظ. وقد عيَّنت الجمعية يوجين ماير (Eugene Meyer)، نجل فرانك ماير، مديرًا تنفيذيًّا لها رغم أنه فيلسـوف لا محام. وسـعت الجمعية تحت قيادته إلى بناء توافق بين مختلف الاتجاهات القانونية المحافظة، على نحو يشـبه المشروع الذي سعى والده إلى تحقيقه بين المدارس الفكرية المحافظة المتباينة قبل عقود، وهو ما جعلها أحد أبرز التعبيرات المؤسسية عن الاندماجية داخل الحركة القانونية المحافظة(25).

ثانيًا: حراسة البوابة وبناء الصدقية القانونية المحافظة

شكَّلت "حراسـة البوابة" إحدى الآليات الأساسية التي اعتمدتها الجمعية الفيدرالية فـي بنـاء الصدقية القانونيـة للحركة المحافظة الأميركية. فكما سـعى ويليام باكلي وفرانك ماير إلى رسم حدود الحركة المحافظة وإبعاد التيارات التي رأيا أنها قد تضر بمكانتها العامة، أخذ مؤسسو الجمعية الفيدرالية هذا الدور على محمل الجد. وكان هدفهم المبكر إضفاء الاحترام المؤسسـي على الفكر القانوني المحافظ وبناء نخبة قانونيـة قادرة على تحـدي الهيمنة الليبرالية داخل كليات الحقوق والمهنة القانونية. ومن هذا المنظور، لم يكن مشـروع الجمعية مجرد إعداد قضاة محافظين أو توفير مسـار مؤسسي لوصولهم إلى مواقع النفوذ القضائي بل كان كذلك مشروعًا لبناء ما سـمَّته أماندا هوليس-بروسكي(Amanda Hollis-Brusky) بـ"رأس مال الصدقية" (credibility capital) حول الأفكار القانونية المحافظة، بما يمنحها الشرعية والقبول داخل المهنة القانونية ويزيد من فرص التعامل معها بوصفها جزءًا مشروعًا من الجدل القانوني السائد(26).

وتنبع أهمية هذا الرصيد من أن قبول الأفكار القانونية أو رفضها لا يتوقف على تماسكها النظري وحده، إنما يتأثر كذلك بالمكانة العلمية والمهنية لمن يدافعون عنها. ولهذا أدرك مؤسسو الجمعية الفيدرالية أن نجاح مشروعهم يقتضي الجمع بين الأفكار المحافظة والأشخاص القادرين على منحها الاعتراف المهني والأكاديمي. فكلما ازداد نفوذ ومكانة الفاعلين الذين يتبنَّون حُجَّة قانونية معينة، ازدادت فرص انتقالها من موقع الهامش إلى دائرة الأفكار المقبولة داخل المهنة القانونية(27).

ومن ثم لم يكن من قبيل المصادفة أن تضم الموجة الأولى من الأكاديميين والحقوقيين المرتبطين بالجمعية شخصيات ذات تكوين نخبوي ومكانة مهنية مرموقة. وقد أسهم هذا الحرص على الانتقاء في ترسيخ صورة الجمعية بوصفها إطارًا للنقاش القانوني المحافظ الرصين لا منبرًا للتيارات الراديكالية أو الأطروحات الهامشية. ومن هذه الزاوية، أدَّت "حراسة البوابة" دورًا حاسمًا في النجاحات المبكرة التي حققتها الجمعية في إضفاء الاحترام المؤسسي على الفكر القانوني المحافظ(28).

وفي الوقت نفسه، أدَّت الجمعية الفيدرالية دورًا مهمًّا في بناء الشبكات القانونية المحافظة وتوفير إطار مؤسسي لتطوير الأفكار القانونية المحافظة وإدخالها إلى التيار القانوني السائد، بما أسهم في تقليص الوصمة المرتبطة بها داخل المؤسسات القانونية والأكاديمية. ومن خلال هذا الدور ساعدت الجمعية على تحويل اتجاه فكري متفرق إلى حركة قانونية أكثر تماسكًا وقدرة على التأثير(29).

ومنذ ذلك الحين، حققت الحركة القانونية المحافظة مكاسب مهمة لمختلف مكونات الائتلاف المحافظ، من الليبرتاريين والمحافظين المؤيدين للأعمال إلى المحافظين الدينيين والاجتماعيين. وحتى عام 2016، واصلت الحركة القانونية المحافظة العمل بمنطق حراسة البوابة الذي ورثته عن الاندماجية الكلاسيكية، فحرصت على النأي عن التيارات التي يمكن أن تُضعف صدقيتها أو تنال من الاحترام المؤسسي الذي راكمته على مدى عقود. غير أن موت القاضي البارز في المحكمة العليا، أنطونين سكاليا (Antonin Scalia)، في فبراير/ شباط 2016، وما أثارته من مخاوف بشأن مستقبل الأغلبية المحافظة في المحكمة العليا، دفعت قادة الجمعية الفيدرالية ومؤسسة التراث إلى إبرام تحالف سياسي حاسم مع المرشح الجمهوري، دونالد ج. ترامب، وهو تحالف مثَّل نقطة انعطاف في تاريخ الحركة القانونية المحافظة(30).

ثالثًا: الجمعية الفيدرالية من حراسة الحدود إلى الشراكة السياسية

بعد موت أنطونين سكاليا، أعلن زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل (Mitch McConnell)، أن "على الشعب الأميركي أن يكون له صوت في اختيار قاضي المحكمة العليا القادم"، ومن ثم رأى أن المقعد الشاغر ينبغي ألا يُملأ قبل انتخاب رئيس جديد؛ الأمر الذي مهَّد لرفض الجمهوريين النظر في ترشيح الرئيس باراك أوباما (Barack Obama) للقاضي ميريك غارلاند (Merrick Garland)، فظل المقعد شاغرًا حتى الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه(31).

وأتاح هذا القرار للمرشح الجمهوري، دونالد ترامب، أن يخوض حملته الانتخابية في ظل وجود مقعد شاغر في المحكمة العليا، وهو ما منح قضية القضاء أهمية استثنائية في السباق الرئاسي. ورغم أن المحكمة العليا لم تكن محورًا رئيسًا في خطابه الانتخابي، فإن حملته اتخذت خطوة غير مسبوقة حين نشرت قائمة تضم واحدًا وعشرين مرشحًا محتملاً للمحكمة العليا أُعِدَّت بالتعاون مع الجمعية الفيدرالية ومؤسسة التراث(32). وتوضح أماندا هوليس أن هذه القائمة صُمِّمت خصيصًا لاستمالة قطاعات النخبة الجمهورية المتحفظة على ترامب، أو ما عُرف آنذاك بـ"معارضي ترامب" (Never Trumpers)، وحملها على دعمه انتخابيًّا(33).

غير أن أهمية هذه الخطوة لم تقتصر على آثارها الانتخابية المباشرة، بل كشفت عن تحول أعمق في العلاقة بين المؤسسات القانونية المحافظة والسياسة الحزبية الجمهورية. فمنذ تأسيسها، سعت الجمعية الفيدرالية إلى إضفاء الشرعية على الفكر القانوني المحافظ وبناء "رأس مال الصدقية"، بما يسمح للأفكار القانونية المحافظة بالانتقال من الهامش إلى دائرة الأفكار المقبولة داخل المهنة القانونية(34).

ومن هذا المنظور، مثَّل التعاون العلني بين حملة ترامب والجمعية الفيدرالية ومؤسسة التراث انعطافًا مهمًّا في مسار الحركة القانونية المحافظة. فقد تحوَّلت الشبكات والمؤسسات التي نشأت أصلاً لتطوير الفكر القانوني المحافظ وبناء شرعيته المهنية إلى عناصر فاعلة في إعادة تشكيل التحالف المحافظ خلال مرحلة ترامب؛ الأمر الذي منح الحركة القانونية المحافظة نفوذًا غير مسبوق في عملية اختيار القضاة وإعادة تشكيل القضاء الفيدرالي(35).

رابعًا: من الشرعية المهنية إلى النفوذ المؤسسي

غير أن هذه المكاسب لم تتحقق من دون كلفة. فقد طوت الشراكة العلنية مع ترامب جانبًا مهمًّا من المسافة التي حافظت عليها الجمعية الفيدرالية عن السياسة الحزبية منذ نشأتها، وهي مسافة ارتبطت بمشروعها الأصلي الرامي إلى اكتساب الاعتراف والشرعية داخل الحقل القانوني الأميركي. كما أفضى التحالف الذي جمع قيادات الجمعية الفيدرالية ومؤسسة التراث بترامب إلى تقارب متزايد بين هذه المؤسسات وبعض التيارات الصاعدة داخل اليمين الأميركي. وترى أماندا هوليس-بروسكي أن هذا التحول أعاد إلى الواجهة أسئلة قديمة عن الحدود التي ظلت تفصل، طوال عقود، بين الحركة القانونية المحافظة السائدة وبعض الاتجاهات التي سعت الأجيال السابقة من المحافظين إلى النأي بالحركة عنها(36).

ويرتبط هذا التحول بطبيعة المشروع الذي قامت عليه الجمعية الفيدرالية منذ نشأتها. فلم يكن هدفها إعداد قضاة محافظين أو تيسير وصولهم إلى المناصب القضائية فحسب بل بناء نخبة قانونية محافظة مضادة (conservative legal counter-elite) قادرة على توسيع حضور المحافظين داخل كليات الحقوق والمهنة القانونية. وقد أدرك مؤسسو الجمعية أن الأفكار القانونية المحافظة لا تستطيع التأثير في الحقل القانوني ما لم تقترن بشبكات مهنية ومؤسسات قادرة على منحها الاعتراف داخل المهنة القانونية(37).

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى تحالف عام 2016 بوصفه لحظة انتقال من البحث عن الشرعية المهنية إلى توظيفها في النفوذ المؤسسي. فالجمعية الفيدرالية لم تبنِ نفوذها ابتداءً عبر العمل الحزبي المباشر بل عبر اكتساب مكانة مهنية وصدقية فكرية داخل الحقل القانوني الأميركي. ويساعد مفهوم رأس المال الرمزي عند بيير بورديو (Pierre Bourdieu) في تفسير هذا المسار؛ إذ يشير إلى الرصيد المتراكم من الاعتراف والهيبة والمشروعية الذي يكتسبه الفاعلون داخل الحقول الاجتماعية ويتيح لهم ممارسة تأثير يتجاوز ما يملكونه من موارد مادية مباشرة(38).

ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى الجهود التي بذلتها الجمعية الفيدرالية منذ تأسيسها على أنها سعي إلى ترسيخ رأس مال رمزي تَمَثَّل في المكانة المهنية والاعتراف المؤسسي اللذين اكتسبتهما داخل الأوساط القانونية. وقد استخدمت أماندا هوليس

وجوشـــوا ويلسون (Joshua C. Wilson) مفهوم "رأس المال الصدقي" للتعبير عن هذا الرصيد من الاعتراف المهني الذي منح الأفكار القانونية المحافظة قدرًا متزايدًا من القبول داخل المؤسسات القانونية(39).

وعندما أتاح تحالف 2016 توظيف هذا الرصيد في التأثير المباشر على عملية اختيار القضاة وإعادة تشكيل القضاء الفيدرالي، غدت القدرة على تحقيق المكاسب القضائية والمؤسسية جزءًا من مصادر الشرعية نفسها. ومن ثم لم يقتصر أثر هذا التحول على إعادة تشكيل القضاء بل امتد إلى إعادة تعريف معايير الشرعية داخل الحركة القانونية المحافظة، بحيث أصبحت القدرة على تحقيق المكاسب المؤسسية والقضائية تحتل مكانة متزايدة إلى جانب الانضباط الفكري وسياسة الاحترام اللذين شكَّلا سابقًا أحد أهم مصادر مشروعيتها.

وهـــذا ما يجعل مقاربة هوليس-بروســـكي مهمة؛ إذ تـــرى أن هذا التحول أعاد إلى الواجهة معضلة واجهت الحركة المحافظة في خمســـينات القرن العشرين وستيناته، حين ســـعى باكلي وماير إلى بناء محافظة تحظى بالاحترام الفكري والمؤسســـي عبر النأي بها عن البيرشـــرية (Bircherism) وغيرها من التيارات التي عُدَّت آنذاك عبئًا علـــى صدقيتها(40). ومن ثم فإن المفارقة التي واجهت الحركة القانونية المحافظة، بعـــد 2016، لا تتمثـــل في عجزها عن تحقيق أهدافها بـــل في نجاحها في تحقيقها على نحو جعل المكاسب المؤسسية والقضائية تؤدي دورًا متزايدًا في تحديد معايير الشرعية داخل الحركة المحافظة الأميركية، بعد أن كانت هذه الشرعية ترتكز أساسًا على الاعتراف المهني والانضباط الفكري.

خامسًا: مشروع 2025 تعبير مؤسسي عن الاندماجية الجديدة

تنبغي قراءة مشـــروع 2025، فـــضلاً عن الإصدارات الأولى مـــن "تفويض القيادة" التي أصدرتها مؤسســـة التراث مع مطلع الثمانينات لا على أنه وثيقة منبتَّة الجذور؛ فالمشـــروع يقدِّم نفســـه صراحة امتدادًا للمبادرة التي أطلقتها المؤسسة قبيل وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض، ويســـتحضر "تفويض القيادة" الأول بوصفه العمل الذي وحَّد الحركة المحافظة والإدارة الريغانية على برنامج سياسي مشترك(41).

غير أن المقارنة بين الوثيقتين تكشـــف تحولاً مهمًّا في أولويات الحركة المحافظة.

ففـي حين انصبَّ اهتمام المشـروع الأول علـى إصلاح الحكومة وتقليص نطاقها، يجعل مشـروع 2025 في صدارة أولوياتـه "تفكيك الدولة الإدارية" وإعادة إخضاع البيروقراطية الفيدرالية للسلطة التنفيذية المنتخبة(42).

كما لا يقتصر المشـروع على عرض برنامج سياسـي، إنما يعلن صراحة سـعيه إلى إعـداد "جيش" مـن المحافظين المتوافقين والمُدقَّقيـن والمُدرَّبين لتولي المناصب الحكوميـة منذ اليوم الأول للإدارة المقبلـة(43). ومن ثم يمكن النظر إليه على أنه التعبير المؤسسي الأبرز عن التحول الذي شهدته الحركة المحافظة الأميركية خلال العقد الأخير، والانتقال من الاندماجية الكلاسيكية التي ارتبطت بالحقبة الريغانية إلى ما بات يُعرف بالاندماجية الجديدة.

ويرتبـط هـذا التحول كذلك بصعود كيفن روبرتس (Kevin Roberts) إلى رئاسـة مؤسسـة التـراث. فقد قدَّم روبرتس المؤسسـة على أنهـا أداة لتحويل الترامبية من ظاهرة انتخابية إلى مشـروع مؤسسـي طويل الأمد، وصرَّح بأن إحدى مهامها تتمثل في "مأسسة الترامبية" (institutionalizing Trumpism). كما أكد أن دونالد ترامب أصبـح، في المرحلة الراهنة، "حامل لـواء المحافظين" (the standard bearer for conservatives)، وهو ما يعكس مستوى التحول الذي طرأ على موقع الترامبية داخل المؤسسة مقارنة بالإرث الريغاني الذي ارتبطت به طويلاً(44).

هكذا نكون قد أنهينا تحليل الآليات المؤسسية التي أسهمت في إعادة تعريف الائتلاف المحافظ خلال العقد الأخير. وتُظهر الأدلة التي عُرضت في هذا العنصر أن التحالف الذي نشأ، عام 2016، بين قطاعات من النخبة القانونية المحافظة ودونالد ترامب مثَّل نقطة تحول مهمة في مسـار الحركة المحافظة؛ إذ أفضى إلى إعادة ترتيب أولوياتها ومعايير الشـرعية داخلها. فبعد أن ارتبطت الشـرعية، في مراحل سابقة، بالانضباط الفكري وسياسـات الاحترام والالتزام المؤسسي، أخذت ترتبط بدرجة أكبر بالقدرة على تحقيق المكاسب السياسية والمؤسسية، ولاسيما في المجال القضائي.

ويُعد مشـروع 2025 أحد أبرز المؤشـرات على هذه التحولات. فالمشـروع يعرِّف نفسـه على أنه "جهد موحد للحركة المحافظة" يهدف إلى إعداد الإدارة المحافظة المقبلة للحكم منذ اليوم الأول، كما يدعو إلى إعداد "جيش" من الكوادر المحافظة المتوافقة مع أجندة الرئيس المقبل(45). ويكشف المشروع كذلك عن توجه واضح

نحو تعزيز قدرة الرئيس على توجيه الجهاز التنفيذي وإخضاع البيروقراطية الفيدرالية لأولويات الإدارة المنتخبة، وذلك من خلال الدعوة إلى "تفكيك الدولة الإدارية" وإعادة تنظيم مؤسسات السلطة التنفيذية بما يضمن تنفيذ البرنامج السياسي للإدارة المقبلة(46). ومن ثم فإن أهمية المشروع لا تكمن في تفاصيل سياساته فحسب، إنما في كونه يعكس جانبًا من التحولات الفكرية والمؤسسية التي شهدها اليمين الأميركي منذ الحقبة الريغانية وحتى صعود الترامبية. وإذا كان هذا العنصر قد تناول الآليات المؤسسية التي صاحبت هذه التحولات، فإن العنصر الذي يليه سيبحث نتائجها وتداعياتها، ولاسيما العلاقة بين المكاسب السياسية والقضائية التي حققتها الحركة المحافظة من جهة، والتحديات المرتبطة بالشرعية والوحدة الداخلية من جهة أخرى.

الجزء الثالث
المفارقة المركزية: بين المكاسب الآنية والشرعية طويلة الأمد

بعد أن كشف الجزء الأول عن التناقضات الداخلية الكامنة في الاندماجية الكلاسيكية، وحلَّل الجزء الثاني الآليات المؤسسية التي أدَّت إلى التحول من "سياسة الاحترام" إلى "الولاء المؤسسي" عبر التحالف الإستراتيجي مع ترامب، ينتقل هذا الجزء إلى مقاربة الجانب الإشكالي أكثر في هذه الديناميكية التحولية: المفارقة المركزية التي تواجهها الاندماجية الجديدة. فبينما أتاح التحالف بين الحركة المحافظة القانونية والترامبية تحقيق مكاسب مؤسسية وقضائية مهمة، ولاسيما في إعادة تشكيل القضاء الفيدرالي وترسيخ النفوذ المحافظ داخل المحكمة العليا، أثار في الوقت نفسه تساؤلات متزايدة عن كلفته الفكرية والأخلاقية على المدى الطويل. وينطلق من سؤال محوري مؤداه: ما المفارقة التي تواجهها "الاندماجية الجديدة" بين نجاحها في تحقيق مكاسب سياسية وقضائية ملموسة، وبين ما قد يترتب على هذا النجاح من تحول في مصادر الشرعية التاريخية التي بنتها الحركة المحافظة عبر عقود؟ وتفترض الدراسة أن التحالف مع ترامب لم يؤدِّ فقط إلى تعزيز النفوذ المحافظ داخل مؤسسات الدولة، بل أسهم أيضًا في إعادة رسم الحدود الفاصلة بين المحافظة المؤسسية والتيارات الشعبوية والراديكالية التي ظلَّت زمنًا طويلاً على هامش الحركة. ومن ثم فإن القضية لا تتعلق بحصيلة المكاسب التي تحققت بقدر ما تتعلق بالأثر

الــذي تركتــه هذه التحالفات في تعريف المحافظة الأميركية لذاتها وفي قدرتها على المحافظة على تماسكها الفكري والأخلاقي.

ولمعالجة هذه الإشكالية، يتناول الجزء خمسة محاور مترابطة، هي: المكاسب القضائية والسياســية التي ترتبت على التحالف مع ترامب، والكلفة الرمزية لهذه المكاســب المتمثلــة في إعادة توزيع الرصيد الرمــزي، ودلالات الحياد التكتيكي الذي التزمته قطاعات من النخب القانونية المحافظة تجاه ممارسات الترامبية، والتحول الذي طرأ على مفهوم "سياســة الاحترام" منذ عهد باكلي، ثم مســتقبل الحركة المحافظة بعد ترامــب، ومــدى قدرة الأفكار والتحالفات التي ترســخت خلال العقد الأخير على الاستمرار بعد انحسار الظاهرة الترامبية نفسها.

وعلى هذا الأساس، يجادل هذا الجزء من الدراسة بأن المفارقة المركزية للاندماجية الجديدة لا تكمن في تعارض النجاح والفشل، بل في اقترانهما؛ إذ إن العوامل التي أسهمت في توسيع نفوذ الحركة المحافظة وتعزيز حضورها المؤسسي قد تكون هي نفســها التي أضعفت بعض الأســس الفكرية والأخلاقية التي استندت إليها شرعيتها التاريخية. ومن ثم فإن الإشــكالية المركزية ليســت ما إذا كانت الاندماجية الجديدة قد نجحت، بل ما إذا كان نجاحها المؤسسي قد جاء مصحوبًا بتحولات قد يصعب على الحركة المحافظة احتواء آثارها في المستقبل.

أولًا: المكاسب القضائية للاندماجية الجديدة

حقَّق تحالف 2016 بين دونالد ترامب وقطاعات مؤثرة من الحركة القانونية المحافظة مكاسب مؤسسية كبيرة في فترة زمنية قصيرة. ففي غضون ولاية رئاسية واحدة، عيَّن ترامــب ثلاثــة قضاة في المحكمة العليا وعددًا كبيرًا مــن القضاة الفيدراليين؛ الأمر الذي أســهم في إحداث تحول ملموس في التوازن الأيديولوجي للقضاء الفيدرالي الأميركي(47).

ومنذ 2021 أصدرت المحكمة العليا، بأغلبية محافظة قوامها ستة قضاة، سلسلة من الأحكام المفصلية التي أعادت رســم معالم السياســة العامة الأميركية في مجالات الإجهــاض وحقوق حمل السلاح وصلاحيات الــوكالات الفيدرالية. ففي عدد من القضايا البارزة ألغت المحكمة الســابقة الدســتورية التي كانت تكفل حق الإجهاض

على المستوى الفيدرالي، ووسَّعت نطاق الحماية الدستورية لحمل السلاح، كما فرضت قيودًا جديدة على السلطة التفسيرية التي مارستها الوكالات الفيدرالية لعقود(48).

ولم تقتصر العلاقة بين إدارة ترامب والجمعية الفيدرالية على الاستفادة من قوائم المرشحين القضائيين التي أعدَّتها الأخيرة خلال الحملة الانتخابية. فبعد الانتخابات، أخذ ليونارد ليو (Leonard Leo) إجازة من الجمعية الفيدرالية للمشاركة في تنسيق ملف التعيينات القضائية مع الإدارة الجديدة. وقد وصف دون ماكغان (Don McGahn)، مستشار البيت الأبيض الذي أشرف على عملية الاختيار القضائي، هذه العملية بأنها جرت إلى حدٍّ بعيد عبر شبكة الجمعية الفيدرالية، كما اعتمد فريقه على مرشحين ذوي صلات موثقة بها. ومن ثم لم يكن نجاح الحركة القانونية المحافظة في إعادة تشكيل القضاء الفيدرالي ثمرة التعيينات الرئاسية وحدها إنما نتاج شبكة مؤسساتية وفكرية أسهمت الجمعية الفيدرالية في بنائها على مدى عقود(49).

ثانيًا: تآكل شرعية الاندماجية الجديدة

غير أن هذه المكاسب القضائية لم تتحقق من دون كلفة. فقد أدَّى التحالف الذي جمع قطاعات من الحركة القانونية المحافظة بدونالد ترامب إلى تقليص المسافة التي ظلت تفصل، طوال عقود، بين المؤسسات المحافظة السائدة وبعض التيارات التي أصبحت جزءًا من الائتلاف الترامبي، من القومية المسيحية إلى التيارات المناهضة للمؤسسات الديمقراطية والتفسيرات المؤامراتية. ومن ثم لم تعد المسألة تتعلق بقدرة الحركة القانونية المحافظة على تحقيق أهدافها، بل بالأثر الذي تركته هذه المكاسب في الأسس التي قامت عليها شرعيتها وصدقيتها.

وبدأ هذا التحول يظهر بوضوح مع الدور الذي اضطلع به ليونارد ليو (Leonard Leo) في بناء التحالف بين الجمعية الفيدرالية وإدارة ترامب. فعلى خلاف التحول العلني الذي شهدته مؤسسة التراث في عهد كيفن روبرتس، ظل تقارب الجمعية الفيدرالية مع الترامبية أقل صراحة وأكثر ارتباطًا بالممارسة الفعلية. غير أن الجدل بشأن العلاقة بين الحركة القانونية المحافظة والترامبية ازداد بعد انتخابات عام 2020، في ظل اتساع نفوذ الشبكات والمنظمات المحافظة المرتبطة بليو، وانخراط عدد منها

في الجهود القانونية والسياسية الرامية إلى الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية(50).

ولـــم يكن ليونارد ليو الشـــخصية الوحيدة المرتبطـــة بالجمعية الفيدرالية التي أثارت الجدل بشأن العلاقة بين الحركة القانونية المحافظة والترامبية. فقد كشفت التحقيقات المتعلقة بأحداث السادس من يناير/كانون الثاني عن انخراط جيني توماس (Ginni Thomas)، زوجة القاضي كلارنس توماس (Clarence Thomas)، في الجهود الرامية إلى التشـــكيك في نتائج انتخابات 2020 والدفع نحو مواصلة الطعون المرتبطة بها. وقـــد أقرَّت في شـــهادتها أمام اللجنة المختارة فـــي مجلس النواب بأنها كانت تأمل استمرار الطعون في نتائج الانتخابات إلى أن تتكشف الحقيقة بشأن مزاعم التزوير، كما أكدت تواصلها مع مارك ميدوز (Mark Meadows) خلال تلك الفترة(51).

كما أثارت الوقائع المرتبطة بالقاضي صموئيل أليتو (Samuel Alito) جدلاً واســـعًا بشـــأن حدود التداخل بين بعض رموز الحركـــة القانونية المحافظة وبعض مكونات الائتلاف الترامبي. وقد أسهمت هذه الوقائع، إلى جانب قضية جيني توماس وغيرها من القضايا المماثلة، في تعزيز الانطباع بأن المسافة التي سعى باكلي والاندماجيون الأوائـــل إلى الحفاظ عليها بين المحافظة الســـائدة والتيـــارات التي عُدَّت يومًا عبئًا علـــى صدقيتهـــا أصبحت أقل وضوحًا مما كانت عليه في الســـابق. وقد اكتســـبت الجمعية الفيدرالية نفوذها أساسًـــا من قدرتها على بناء شـــبكة مهنية وفكرية واســـعة داخل الحقل القانوني مع الحرص على تقديم نفسها بوصفها مؤسسة تعليمية ومهنية لا فـــاعلاً حزبيًّا مباشـــرًا(52). ومن ثم يمكن النظر إلـــى الجدل الذي أحاط ببعض الشـــخصيات المرتبطة بها خلال الحقبة الترامبية بوصفه مؤشـــرًا إلى التوتر المتزايد بين منطق الفاعلية السياسية ومنطق الصدقية المؤسسية الذي شكّل أحد أهم مصادر قوة الحركة القانونية المحافظة طوال العقود السابقة.

ثالثًا: بين النأي والصمت داخل الحركة القانونية المحافظة

لـــم يتعامل جميع المنتمين إلـــى الجمعية الفيدرالية والشـــبكات القانونية المحافظة المرتبطة بها بالطريقة نفسها مع صعود الترامبية. فقد سعى بعض المحافظين القانونيين والفكريين إلى النأي بأنفسهم عن دونالد ترامب وعن الاتجاهات التي رافقت صعوده داخـــل الحزب الجمهوري، ولاســـيما بعد أن رأى عـــدد منهم أن الحركة المحافظة

أخذت تبتعد عن تقاليدها المؤسسية والفكرية التي تشكَّلت خلال العقود السابقة. وفي المقابل، فضَّل عدد من القيادات والشخصيات المرتبطة بالحركة القانونية المحافظة تجنب المواجهة العلنية مع هذه التحولات أو التزام الصمت حيالها، ولاسيما في الأنشطة والبرامج المؤسسية(53).

وقد عكس هذا التباين انقسامًا أعمق داخل الحركة المحافظة بشأن حدود التحالف المقبول والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف السياسية والقانونية. فمن جهة، رأى بعض المحافظين أن المحافظة على الشرعية المؤسسية للحركة تقتضي قدرًا أكبر من الاستقلال عن الترامبية وعن الاتجاهات التي ارتبطت بها. بينما فضَّل آخرون إعطاء الأولوية للمكاسب المؤسسية التي تحققت، وفي مقدمتها إعادة تشكيل القضاء الفيدرالي وتوسيع النفوذ المحافظ داخل المؤسسات القانونية. وقد عبَّر ديفيد فرينش (David French) عن جانب من هذا القلق حين كتب أن الحزب الجمهوري الذي عرفه طوال حياته السياسية أصبح بحلول عام 2016 "يكاد يكون غير قابل للتعرُّف"، وأن الحزب الذي رآه يومًا "حزب أمل" تحوَّل إلى "حزب غضب"، وهو ما عكس في نظره عمق التحولات التي شهدها اليمين الأميركي خلال العقد الأخير(54).

واكتسب هذا الجدل أهمية خاصة؛ لأن الجمعية الفيدرالية بَنَتْ نفوذها وشرعيتها، منذ تأسيسها، على تقديم نفسها على أنها شبكة مهنية وفكرية تُعنى بالنقاش القانوني والتنشئة الفكرية أكثر من انخراطها المباشر في العمل الحزبي. ومن ثم أثارت التحولات في الحقبة الترامبية تساؤلات متزايدة عن مدى قدرة الحركة القانونية المحافظة على المحافظة على المسافة التي فصلت تاريخيًّا بين مشروعها القانوني والتيارات التي سعى المحافظون التقليديون في مراحل سابقة إلى إبقائها على هامش الحركة المحافظة(55).

رابعًا: تحول في معايير القبول وإعادة تعريف الاندماجية

عقدت قطاعات مؤثرة من الحركة القانونية المحافظة، وفي مقدمتها الجمعية الفيدرالية ومؤسسة التراث، في سعيها إلى تعظيم نفوذها السياسي والمؤسسي، تحالفًا وثيقًا مع دونالد ترامب خلال انتخابات 2016 وما تلاها. وقد أتاح هذا التحالف للحركة المحافظة فرصًا غير مسبوقة للتأثير في عملية اختيار القضاة وإعادة تشكيل القضاء الفيدرالي، لكنه وضعها في الوقت نفسه أمام أسئلة متزايدة تتعلق بالشرعية والصدقية المؤسسية(56).

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة إذا نُظر إليه في ضوء ما عُرف داخل الحركة المحافظة بسياسة الاحترام. فمنذ خمسينات القرن العشرين، سعى ويليام باكلي إلى بناء حركة محافظة قادرة على المنافسة السياسية من خلال رسم حدود واضحة لما يُعد مقبولاً داخل الائتلاف المحافظ وما ينبغي استبعاده منه. ولم يكن مشروعه قائمًا على توحيد التيارات المحافظة المختلفة فحسب بل على حماية الحركة الناشئة من الأفكار والشخصيات التي رأى أنها تهدد صدقيتها العامة. وقد تجلَّى ذلك بوضوح في موقفه من روبرت ويلش وجمعية جون بيرش. فعندما أخذ ويلش يروِّج مزاعم مؤامراتية تتهم الرئيس دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) بالعمل، عن علم، لخدمة المشروع الشيوعي، رأى باكلي أن استمرار ربط الحركة المحافظة بهذه الادعاءات يهدد قدرتها على اكتساب الشرعية السياسية والفكرية خارج دوائرها الضيقة(57).

وقد شكَّلت هذه السياسة أحد الأسس التنظيمية التي قامت عليها المحافظة الأميركية الحديثة؛ إذ ارتبط صعودها بقدرتها على توسيع قاعدتها السياسية مع المحافظة في الوقت نفسه على حدود فاصلة بين المحافظة السائدة والتيارات التي عُدَّت عبئًا على مشروعها الفكري والسياسي. ولذلك لم تكن معركة باكلي مع جمعية جون بيرش خلافًا عابرًا داخل اليمين الأميركي، بل مثَّلت لحظة حاسمة في رسم حدود المحافظة المؤسسية وتحديد الأفكار والتيارات التي يمكن أن تُدمج في ائتلافها السياسي(58).

غير أن التحالف الذي نشأ عام 2016 بين قطاعات من الحركة القانونية المحافظة ودونالد ترامب مثَّل، في نظر هوليس تحولاً في طبيعة الاندماجية التي حكمت الحركة المحافظة منذ عصر باكلي ومايز؛ إذ أخذت أفكار وتيارات كانت تُستبعد سابقًا من قلب الائتلاف المحافظ تكتسب حضورًا متزايدًا داخله(59). وبهذا المعنى، لا تبدو الترامبية مجرد امتداد للاندماجية الكلاسيكية، بل تمثل إعادة تركيب للائتلاف المحافظ على أسس مختلفة عن تلك التي قامت عليها الصيغة الاندماجية التقليدية(60).

وقد حققت هذه الإستراتيجية بالفعل مكاسب مؤسسية كبيرة على المدى القصير، تمثلت في إعادة تشكيل القضاء الفيدرالي وتعزيز النفوذ المحافظ داخل المحكمة العليا. غير أن هذه المكاسب لم تتحقق من دون كلفة؛ إذ أسهمت في تقليص

المسافة التي كانت تفصل الحركة المحافظة المؤسسية عن بعض التيارات التي ظلت لعقود على هامشها، كما أضعفت سياسة الاحترام التي شكّلت ركنًا أساسيًّا في إستراتيجية باكلي لبناء الشرعية والحفاظ على الحدود الفاصلة بين المحافظة السائدة والتيارات الأكثر راديكالية داخل اليمين الأميركي. ومن ثم تكشف تجربة "الاندماجية الجديدة" عن مفارقة جوهرية تمثلت في نجاحها في تحقيق مكاسب مؤسسية سريعة، مقابل تعريض الأسس الرمزية والأخلاقية التي قامت عليها شرعية الحركة المحافظة لاختبار غير مسبوق(61).

خامسًا: الترامبية ومنظِّرو ما بعد الاندماجية

يقدِّم عدد من منظِّري ما بعد الاندماجية مشروعهم على أنه نقد للميراث الليبرالي الذي هيمن على الفكر المحافظ الأميركي خلال العقود الأخيرة، لا قطيعة مع المحافظة ذاتها. ففي حين يرى باتريك ج. دينين (Patrick J. Deneen) أن الليبرالية لم تفشل بسبب ابتعادها عن مبادئها بل بسبب نجاحها في تحقيق منطقها الداخلي وما ترتب على ذلك من نتائج قوَّضت الأسس الاجتماعية والثقافية التي قامت عليها(62)، يدافع يورام هازوني (Yoram Hazony) عن الدولة القومية بوصفها الإطار السياسي الذي يمكّن الأمم من حكم نفسها وصون استقلالها الجماعي وفق تقاليدها ومصالحها الخاصة في مواجهة المشاريع الإمبراطورية أو فوق القومية(63). أما أدريان فيرمول (Adrian Vermeule)، فيدعو إلى استعادة التقليد القانوني الكلاسيكي الذي ينظر إلى القانون بوصفه موجِّهًا نحو تحقيق الخير العام وازدهار الجماعة السياسية، ويقرُّ بدور مشروع للسلطة العامة في خدمة هذا الغرض(64).

وتكشف هذه الأطروحات أن جانبًا مهمًّا من التحول المحافظ الراهن يصدر من نقد داخلي لليبرالية أكثر مما يصدر من قطيعة مع المحافظة نفسها، وهو ما يساعد على فهم المنطق الفكري الذي يستند إليه عدد من منظِّري ما بعد الاندماجية.

خاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن الترامبية لا تمثل استمرارًا مباشرًا للاندماجية الكلاسيكية، ولا قطيعة تامة معها، بل إعادة تركيب انتقائية لبعض عناصرها داخل سياق مؤسسي وسياسي جديد. فقد كشفت الدراسة أن سياسة الاحترام التي اعتمدها باكلي وماير لم

تكن مجرد موقف أخلاقي بل آلية لإنتاج رأس مال رمزي مكَّن المحافظة الأميركية من الانتقال من الهامش إلى الشرعية العامة. غير أن هذه الآلية تعرَّضت للتآكل مع صعود الشعبوية المحافظة، وتراجع وظيفة حراسة البوابة، وتحوُّل المؤسسات القانونية والفكرية إلى أدوات أكثر مباشرة في الصراع السياسي.

كما بيَّنت الدراسة أن الانتقال من المحافظة الباكلية إلى الترامبية لم يكن انتقالاً مباشرًا بل مرَّ عبر سلسلة من التحولات الفكرية والسياسية والمؤسسية. فقد مثَّلت الغولدووترية والريغانية والحركة المحافظة الجديدة وحركة حزب الشاي، ثم التيارات القومية المحافظة وما بعد الليبرالية، مراحل متعاقبة أعادت تعريف العلاقة بين الفكر المحافظ والجمهور والدولة. ومن ثم فإن الترامبية لا تُفهم إلا بوصفها نتيجة لمسار طويل تراكمت فيه التوترات بين النخبوية الفكرية والتعبئة الجماهيرية وبين الدولة والرغبة في استخدام السلطة التنفيذية لتحقيق أهداف ثقافية وسياسية.

غير أن هذه الدراسة لا تدَّعي أن الترامبية اختزلت كل الحركة المحافظة الأميركية أو أن مؤسسة التراث والجمعية الفيدرالية أصبحتا تعبيرًا واحدًا عنها. بل تُبيِّن أن التحالفات التي تشكلت منذ عام 2016 أعادت توزيع موازين القوة داخل الحقل المحافظ، وجعلت معيار الفاعلية السياسية أكثر حضورًا من معيار الاتساق الفكري وحده. وهذا ما يفسر المفارقة المركزية التي تناولتها الدراسة: مكاسب قضائية ومؤسسية ملموسة في الأمد القصير، في مقابل إشكاليات تتعلق بمصادر الشرعية ومعايير القبول والتماسك النظري.

وتفتح هذه النتائج مجالاً لعدد من الأسئلة البحثية عن مستقبل الحركة المحافظة الأميركية: كيف ستتطور المحافظة القومية وتيارات ما بعد الليبرالية داخل الحزب الجمهوري؟ وهل تستطيع المؤسسات القانونية المحافظة النأي عن الشعبوية السياسية؟ وإلى أي مدى يمكن أن يستمر التحالف بين الليبرتاريين والمحافظين الدينيين والقوميين ومنظِّري ما بعد الاندماجية؟ وتشير هذه الأسئلة إلى الحاجة لمزيد من البحث في النصوص الأولية لمنظِّري ما بعد الاندماجية، وفي الأرشيفات المؤسسية لمؤسسة التراث والجمعية الفيدرالية، وفي تحولات الخطاب الجمهوري منذ عام 2016.

المراجع

(1) George H. Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, 30th Anniversary ed. (Wilmington, DE: ISI Books, 2006), 13–14.

(2) Frank S. Meyer, "Freedom, Tradition, Conservatism," in What Is Conservatism?, ed. Frank S. Meyer (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1964), 8–9.

(3) Meyer, "Freedom, Tradition, Conservatism," 9.

(4) Meyer, "Freedom, Tradition, Conservatism," 15.

(5) Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, 13–15.

(6) جمعية جون بيرش (John Birch Society): منظمة سياسية محافظة مناهضة للشيوعية أسسها روبرت ويلش (Robert Welch) عام 1958، واشتُهرت بتبنِّي تفسيرات مؤامراتية للحياة السياسية الأميركية، ولاسيما بعد اتهام ويلش للرئيس دوايت أيزنهاور بالعمل، عن علم، لخدمة المشروع الشيوعي. وقد أصبحت الجمعية إحدى أبرز القضايا التي استخدمها ويليام باكلي لرسم حدود الحركة المحافظة واستبعاد الاتجاهات التي رأى أنها تضر بصدقيتها العامة. لتراجع:

D. J. Mulloy, The World of the John Birch Society: Conspiracy, Conservatism, and the Cold War (Nashville: Vanderbilt University Press, 2014), 1–2, 79–80؛ George H. Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, 30th Anniversary ed. (Wilmington, DE: ISI Books, 2006), 227–228.

(7) Sam Tanenhaus, Buckley: The Life and the Revolution That Changed America (New York: Random House, 2025), 40, 43, 52.

(8) Carl T. Bogus, Buckley: William F. Buckley Jr. and the Rise of American Conservatism (New York: Bloomsbury Press, 2011), 11–12.

(9) Garry Wills, Confessions of a Conservative (Garden City, NY: Doubleday, 1979), 7–8.

(10) Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, 129–141.

(11) Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, 13–14.

(12) Bogus, Buckley, 12.

(13) Mulloy, The World of the John Birch Society, 79–80.

(14) مدينة في ولاية ألاباما ارتبط اسـمها بحركة الحقوق المدنية الأميركية. ففي 7 مارس/آذار 1965 تعرَّض متظاهرون سـلميون كانوا يطالبـون بحق التصويت للأميركيين الأفارقة لاعتداء من قوات الولاية أثناء محاولتهم عبور جسر إدموند بيتوس (Edmund Pettus Bridge)، فيما عُرف لاحقًـا بـ"الأحـد الدامي" .(Bloody Sunday) وقد أصبحت هـذه الأحداث إحدى المحطات الحاسـمة في تاريخ حركة الحقوق المدنية وأسـهمت في تهيئة المناخ السياسـي الذي أفضى إلى إقرار قانون حقوق التصويت لعام 1965. لتراجع:

Taylor Branch, Pillar of Fire: America in the King Years, 1963–65 (New York: Simon & Schuster, 1998), 577–601.

(15) Bogus, Buckley, 258–59.

(16) Bogus, Buckley, 188–89.

(17) Barry Goldwater, The Conscience of a Conservative, ed. C. C. Goldwater (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), 8.

(18) Goldwater, The Conscience of a Conservative, 10.

(19) Goldwater, The Conscience of a Conservative, 15.

(20) Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, xxiii–xxiv.

(21) Amanda Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again? Authoritarian Means to Christian Nationalist Ends,” The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 713, no. 1 (2025): 20.

(22) Lee Edwards, The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years (Ottawa, IL: Jameson Books, 1997), 10–11.

(23) The Heritage Foundation, Mandate for Leadership: The Conservative Promise (Washington, DC: The Heritage Foundation, 2023), xiii–xiv.

(24) Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, 467–68.

(25) Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again?,” 21.

(26) Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again?,” 21.

(27) Ibid.

(28) Ibid., 21–22.

(29) Steven M. Teles, The Rise of the Conservative Legal Movement: The Battle for Control of the Law (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 136.

(30) Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again?,” 24–25.

(31) Mitch McConnell, “The American People Should Have a Voice in the Selection of Their Next Supreme Court Justice,” remarks, Office of the Senate Majority Leader, February 22, 2016, accessed June 10, 2026, https://www.republicanleader.senate.gov/newsroom/remarks/the-american-people-should-have-a-voice-in-the-selection-of-the-next-supreme-court-justice.

(32) Amanda Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again: Authoritarian Means to Christian Nationalist Ends,” The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 713, no. 1 (2025): 24.

(33) Ibid., 24–25.

(34) Ibid., 21.

(35) Ibid., 24–25.

(36) Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again: Authoritarian Means to Christian Nationalist Ends,” 26.

(37) Steven M. Teles, The Rise of the Conservative Legal Movement: The Battle for Control of the Law (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 166.

(38) Pierre Bourdieu, Language and Symbolic Power, ed. John B. Thompson, trans. Gino Raymond and Matthew Adamson (Cambridge: Polity Press, 1991), 75–76.

(39) Amanda Hollis-Brusky and Joshua C. Wilson, Separate but Faithful: The Christian Right’s Radical Struggle to Transform Law and Legal Culture (New York: Oxford University Press, 2020), 117–18.

(40) Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again?,” 18–19, 26.

(41) Paul Dans, “The 2025 Presidential Transition Project: A Note on ‘Project 2025,’” in Mandate for Leadership: The Conservative Promise, ed. Kevin D. Roberts (Washington, DC: The Heritage Foundation, 2023), xiii.

(42) Kevin D. Roberts, “A Promise to America,” in Mandate for Leadership: The Conservative Promise (Washington, DC: The Heritage Foundation, 2023), 3.

(43) Paul Dans, “The 2025 Presidential Transition Project: A Note on ‘Project 2025,’” in Mandate for Leadership: The Conservative Promise, ed. Kevin D. Roberts (Washington, DC: The Heritage Foundation, 2023), xiv.

(44) Rachel Leingang, “The Force Behind Project 2025: Kevin Roberts Has the Roadmap for a Second Trump Term,” The Guardian, July 1, 2024, accessed June 10, 2026, https://www.theguardian.com/us-news/ng-interactive/2024/jul/01/kevin-roberts-trump-heritage-foundation-project-2025.

(45) Dans, “The 2025 Presidential Transition Project,” xiii–xiv.

(46) Roberts, “A Promise to America,” 3.

(47) Amanda Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again: Authoritarian Means to Christian Nationalist Ends,” The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 713, no. 1 (2025): 28.

(48) Dobbs v. Jackson Women’s Health Organization, 597 U.S. 215 (2022); New York State Rifle & Pistol Association v. Bruen, 597 U.S. 1 (2022); West Virginia v. Environmental Protection Agency, 597 U.S. 697 (2022); Loper Bright Enterprises v. Raimondo, 603 U.S. ___ (2024).

(49) Robert Barnes, “Federalist Society, White House Cooperation on Judges Paying Benefits,” Washington Post, November 18, 2017; Lydia Wheeler, “White House Lawyer: ‘Completely False’ That Trump Outsources Judicial Selections,” The Hill, November 17, 2017.

(50) Amanda Hollis-Brusky, “Making Fusionism Great Again: Authoritarian Means to Christian Nationalist Ends,” The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 713, no. 1 (2025): 28.

(51) U.S. House of Representatives, Select Committee to Investigate the January 6th Attack on the United States Capitol, Transcript of Interview of Virginia "Ginni" Thomas, September 29, 2022, 23, 26.

(52) Amanda Hollis-Brusky, Ideas with Consequences: The Federalist Society and the Conservative Counterrevolution (New York: Oxford University Press, 2015), 15.

(53) Amanda Hollis-Brusky, "Making Fusionism Great Again: Authoritarian Means to Christian Nationalist Ends," The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 713, no. 1 (2025): 30.

(54) David French, Divided We Fall: America's Secession Threat and How to Restore Our Nation (New York: St. Martin's Press, 2020), 10.

(55) Amanda Hollis-Brusky, Ideas with Consequences: The Federalist Society and the Conservative Counterrevolution (New York: Oxford University Press, 2015), 15–16.

(56) Amanda Hollis-Brusky, "Making Fusionism Great Again: Authoritarian Means to Christian Nationalist Ends," The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 713, no. 1 (2025): 16–17.

(57) D. J. Mulloy, The World of the John Birch Society: Conspiracy, Conservatism, and the Cold War (Nashville: Vanderbilt University Press, 2014), 1–2.

(58) George H. Nash, The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945, 30th Anniversary ed. (Wilmington, DE: ISI Books, 2006), 227–228.

(59) Hollis-Brusky, "Making Fusionism Great Again?," 17.

(60) Ibid.

(61) Ibid., 26–31.

(62) Patrick J. Deneen, Why Liberalism Failed (New Haven, CT: Yale University Press, 2018), xiii–xiv, 1–3.

(63) Yoram Hazony, The Virtue of Nationalism (New York: Basic Books, 2018), 9–11.

(64) Adrian Vermeule, Common Good Constitutionalism: Recovering the Classical Legal Tradition (Cambridge: Polity Press, 2022), 1–3.

الأمن الخليجي في سياق الحرب على إيران: الانكشاف الإستراتيجي وأسئلة التكامل الدفاعي في ضوء حرب 2026

Gulf Security in the Context of the War on Iran: Strategic Exposure and Questions of Defence Integration in Light of the 2026 War

* Abdullah Rashid Al-Mursel – عبد الله راشد المرسل

ملخص

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الحرب الأميركية/الإسرائيلية على إيران، التي بدأت في الثامن والعشرين من فبراير/شباط 2026 وامتدت أشهرًا قبل أن تتوقف بهدنة مشروطة، لم تكن حدثًا عسكريًّا معزولًا في جغرافيا الصراع بين طهران وخصومها، وإنما كانت لحظة انكشاف إستراتيجي للمنظومة الأمنية الخليجية بكاملها. فلأول مرة منذ حرب الناقلات في ثمانينات القرن الماضي، وجدت دول مجلس التعاون الست نفسها أهدافًا مباشرة لنيران إيرانية واسعة، لا فضاءً خلفيًّا للصراع. وتقرأ الدراسة هذه الحرب بوصفها "حالة كاشفة" تتيح اختبار التصورات التي حكمت الأمن الخليجي منذ نهاية الحرب الباردة، لا بوصفها سردًا لوقائعها العسكرية.

تجادل الدراسة بأن الحرب أثبتت انتقال الخليج من منطق "التهديد الخطي" إلى منطق "التهديد المركب"، وأن الخلل الأعمق في المنظومة الدفاعية الخليجية لا يكمن في نقص الموارد أو الإنفاق بل في توجيهه وفي محدودية التكامل بين دوله. وتجد مقولتان تحليليتان أساسيتان في هذه الدراسة سندهما الواقعي في مجريات الحرب: مقولة "فجوة الكلفة" بين الهجوم الرخيص والدفاع المكلّف، التي تجلّت في استنزاف دول الخليج نسبةً تتراوح بين ثلاثة أرباع مخزونها من صواريخ الاعتراض ونحو تسعة أعشاره خلال أسابيع؛ ومقولة هشاشة البنية الحيوية، التي تجسدت في إيقاف إنتاج الغاز في رأس لفان وتعطّل مصفاة رأس تنورة وتعطيل الملاحة في مضيق هرمز.

وتنتهي الدراسة إلى أن مستقبل الأمن الخليجي سيتحدد بقدرة دول المجلس على الانتقال من منطق استيراد الضمانات الأمنية إلى منطق بناء القدرة الذاتية المنظمة، أي من الاعتماد الكثيف على الضامن الخارجي والصفقات الدفاعية

* عبد الله راشد المرسل، باحث متخصص في العلاقات الدولية والقضايا الأمنية.
Abdulla Rashid Almursel is a researcher specializing in international relations and security affairs.

الكبرى إلى عقيدة أمنية مشتركة، ومنظومة دفاعية متعددة الطبقات، وقدرات اعتراض ومضادات مسيَّرات أقل كلفة وأكثر استدامة، وردع خليجي قادر على العمل تحت الضغط.

وتتعامل الدراسة مع هذا التكامل بوصفه مسارًا سياسيًّا وعملياتيًّا مشروطًا، تختبره في ضوء أبرز شاهد مضادٍّ عليه، وهو الأزمة الخليجية 2017–2021، ثم تقدم في خاتمتها ثلاثة سيناريوهات استشرافية مدعومة بمؤشرات متابعة وآفاق زمنية، بما ينقل التحليل من مستوى التوصيات العامة إلى مستوى تقدير المسارات الممكنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الخليجي، حرب 2026 على إيران، مضيق هرمز، فجوة الكلفة، التكامل الدفاعي الخليجي، الردع الإقليمي، التهديدات الهجينة.

Abstract

This study is based on the central premise that the US-Israeli war on Iran, which began on 28 February 2026 and lasted for months before ending with a conditional truce, was not an isolated military event within the geography of the conflict between Tehran and its adversaries. Rather, it was a moment of strategic exposure for the entire Gulf security system. For the first time since the Tanker War of the 1980s, the six Gulf Cooperation Council (GCC) states found themselves direct targets of widespread Iranian fire, not merely a buffer zone for the conflict. The study interprets this war as a "revealing case" that allows for testing the perceptions that have governed Gulf security since the end of the Cold War, rather than simply as a narrative of its military events.

The study argues that the war demonstrated the Gulf's shift from a "linear threat" to a "composite threat" logic, and that the deeper flaw in the Gulf defence system lies not in a lack of resources or spending, but rather in their allocation and the limited integration among its member states. Two key analytical propositions in this study find their practical support in the course of the war: the "cost gap" between inexpensive offences and costly defences, manifested in the Gulf states depleting between three-quarters and nine-tenths of their interceptor missile stockpiles within weeks; and the vulnerability of critical infrastructure, exemplified by the halt in gas production at Ras Laffan, the shutdown of the Ras Tanura refinery, and the disruption of navigation in the Strait of Hormuz.

The study concludes that the future of Gulf security will be determined by the ability of the GCC states to shift from a logic of importing security guarantees to one of building organised, self-reliant capabilities. This means moving from heavy dependence on external guarantors and major defence deals to a shared security doctrine, a multi-layered defence system, less costly and more sustainable drone interception and countermeasure capabilities, and a Gulf deterrent capable of operating under pressure.

The study treats this integration as a conditional political and operational path, testing it against the most prominent counterexample: the 2017–2021 Gulf crisis. It then presents three forward-looking scenarios, supported by monitoring indicators and time horizons, thus moving the analysis from the level of general recommendations to an assessment of possible paths.

Keywords: Gulf security, 2026 war on Iran, Strait of Hormuz, cost gap, Gulf defence integration, regional deterrence, hybrid threats.

مقدمة

في الثامن والعشـــرين من فبراير/ شـــباط 2026، شـــنَّت الولايات المتحدة وإسرائيل سلســـلة ضربات واســـعة على إيران، أعلنتا أن هدفها استهداف البرنامجين، النووي والصاروخـــي، ودفع النظام إلى التغير. وردَّت طهران خلال ســـاعات بموجات من الصواريخ والمســـيرات لم تستهدف إسرائيل والقواعد الأميركية في المنطقة وحدها بل امتدت لتضرب دول مجلس التعاون الخليجي الســـت جميعها للمرة الأولى في تاريخها(1). وبهذا تحولت دول الخليج، في غضون أيام، من موقع المجال الخلفي للصراع إلى موقع الهدف المباشر، وعاد إلى الواجهة سؤال ظل حاضرًا في الأدبيات الأمنية الخليجية منذ حرب الناقلات، ثم غزو الكويت 1990، فالغزو الأميركي للعراق 2003، فهجمـــات أرامكـــو 2019، وهو: هل تمتلك دول الخليج منظومة أمنية قادرة على حماية ذاتها في لحظة الحرب الكبرى، أم أنها راكمت قدرات ضخمة من دون أن تحوِّلها إلى أمن جماعي مستدام؟

تســـتمد حرب 2026 أهميتها التحليلية من كونها لحظة كاشـــفة اجتمعت فيها عناصر ظلَّت في النقاش الأمني الخليجي موزعة على ملفات مستقلة: القدرات الصاروخية الإيرانية، والمســـيَّرات، والحرب الســـيبرانية، وأمن الممرات البحرية، وهشاشة البنى التحتيـــة الحيوية، وحدود المظلة الأميركيـــة، وتباين المقاربات الخليجية تجاه إيران بيـــن الردع والاحتواء وخفـــض التصعيد. وقد حوَّل هذا التداخل الحربَ إلى مختبر عملـــي لقيـــاس صلابة التصورات الأمنية التي حكمت الخليج لعقود طويلة، فالدول التي راكمت إنفاقًا عســـكريًّا ضخمًا وجدت نفســـها أمام تهديدات منخفضة الكلفة وعالية التأثير، والمنظومات المصممة لاعتراض الطائرات والصواريخ التقليدية دخلت اختبارًا أعقد أمام موجات كثيفة من الذخائر المتنوعة، والممر الملاحي الذي جرى التعامل معه طويلاً بوصفه شـــريانًا اقتصاديًّا عالميًّا صار ورقةَ ضغط إستراتيجية تؤثر في الطاقة والأسواق وحسابات الردع الإقليمي.

تقوم هذه الدراســـة على فرضية مركزية ترى أن الحرب على إيران كشـــفت انتقال الأمن الخليجي من مرحلة التهديدات الخطية إلى مرحلة التهديدات المركبة؛ حيث يتقدم الخطر من بنية موزعة تجمع العســـكري والاقتصادي والســـيبراني والمجتمعي

والمعلوماتي، وتفرض على الدولة الخليجية ومجلس التعاون إعادة تعريف الأمن في ضوء القدرة على الصمود واستمرار الوظائف الحيوية وتوليد ردع مُقْنع، فالقوة في هذا السياق لا تُقاس بحجم الإنفاق الدفاعي أو عدد المقاتلات أو كثافة منظومات الدفاع الجوي وحدها، وإنما بقدرة المنظومة السياسية والأمنية والاقتصادية على امتصاص الصدمة، وحماية الطاقة والموانئ والاتصالات والمياه والكهرباء، والحفاظ على ثقة المجتمع والأسواق، وإقناع الخصم بأن التصعيد سيجلب عليه كلفة تتجاوز المكاسب المتوقعة.

وتنبع خطورة هذه اللحظة من أنها جاءت بعد عقود من تراكم مفارقة خليجية عميقة، وهي وفرة الموارد في مقابل هشاشة الجغرافيا، وكثافة التسليح في مقابل محدودية التكامل، وقوة التحالفات الخارجية في مقابل ضيق الاستقلالية الإستراتيجية، وحداثة البنى التحتية في مقابل قابليتها العالية للاستهداف. فدول الخليج تمتلك ثروة طاقوية هائلة وموقعًا حاسمًا وقدرات مالية وتقنية متقدمة، وتقع في الوقت ذاته داخل بيئة أمنية مفتوحة ترتبط بأسواق عالمية شديدة الحساسية لأي اضطراب في الطاقة والملاحة، ولهذا تتحول أي حرب كبرى في جوارها إلى اختبار مباشر لأمنها الوطني والجماعي، حتى عندما لا تكون طرفًا معلنًا في ميدان القتال.

لا تسعى هذه الدراسة إلى استعادة تفاصيل الحرب بوصفها تسلسلاً كرونولوجيًّا للوقائع، ولا إلى حصرها في ميزان القوة العسكري بين واشنطن وتل أبيب وطهران، بل تتجه إلى قراءة أثرها الأعمق في بنية التفكير الأمني الخليجي؛ حيث كشفت الحرب حدود الردع التقليدي، وأظهرت الفجوة المتزايدة بين كلفة الهجوم وكلفة الدفاع، وأعادت إدخال مضيق هرمز في الحساب الإستراتيجي لا بوصفه ممرًّا ملاحيًّا فحسب، وإنما أداة ضغط اقتصادي قادرة على التأثير في الطاقة والأسواق وسلوك القوى الكبرى. كما دفعت التجربة الخليجية إلى توسيع مفهوم الأمن من حماية الحدود والمنشآت إلى حماية المجتمع والوظائف الحيوية والثقة الداخلية واستمرارية الدولة تحت الضغط، وجعلت التكامل الدفاعي الخليجي أقرب إلى ضرورة وجودية منه إلى خيار مؤسسي مؤجل. ومن هذا المنطلق ينتظم البحث، بعد تحديد إطاره النظري والمنهجي، في أربعة مسارات مترابطة تتناول تحولات بيئة التهديد، وكفاءة المنظومة الدفاعية وفجوة الكلفة، وأسئلة التكامل في ضوء شاهد

الأزمة الخليجية، ثم مستقبل الأمن الخليجي عبر سيناريوهات مسنودة بمؤشرات قابلة للقياس والتحليل.

أولًا: الإطار النظري والمنهجي

1- مراجعة الأدبيات وموقع الدراسة

يتقاطع موضوع هذه الدراسة مع أربعة حقول رئيسية في الأدبيات الأمنية والإستراتيجية. يتصل الحقل الأول بدراسات أمن الخليج بوصفه عقدة أمنية إقليمية تتداخل فيها حسابات دول مجلس التعاون وإيران والعراق مع حضور القوى الكبرى بوصفه عاملاً بنيويًّا في تشكيل التوازنات لا مجرد عنصر خارجي طارئ. وقد أسهمت هذه الأدبيات في نقل فهم الأمن الخليجي من مستوى العلاقات الثنائية إلى مستوى البنية الإقليمية المركبة؛ حيث لا يمكن قراءة تهديد دولة بعينها أو سياسة تحالف محددة خارج شبكة أوسع من المخاوف المتبادلة والاختلالات التاريخية والتدخلات الدولية(2). غير أن جانبًا واسعًا من هذه الأدبيات ظل يميل إلى قراءة التهديد الإيراني ضمن منطق الدولة في مواجهة الدولة وميزان القوة التقليدي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تجاوزه من خلال مفهوم التهديد المركب الذي يجمع الصاروخي والسيبراني والبحري والمجتمعي والاقتصادي في بنية واحدة.

ويتصل الحقل الثاني بأدبيات الردع التي تميز بين الردع القائم على إيقاع العقاب والردع القائم على حرمان الخصم من تحقيق أهدافه. وتفيد هذه الأدبيات في إظهار أن الردع لا يستمد فاعليته من حجم الترسانة وحده، وإنما من وضوح الرسالة، ومصداقية الإرادة، وقابلية التنفيذ، وقدرة الطرف المستهدف على الاقتناع بأن كلفة التصعيد ستتجاوز مكاسبه(3). ومن هذا المنظور، تبني الدراسة تفسيرها لفجوة الردع الخليجي/ الأميركي في مواجهة إيران؛ حيث لا تكفي ضخامة القدرات العسكرية لإنتاج ردع مستقر إذا ظل الخصم قادرًا على المناورة عبر أدوات منخفضة الكلفة، أو عبر مسارح متعددة، أو عبر أنماط استهداف تقع بين الحرب الشاملة والسلم المعلن.

أما الحقل الثالث فيرتبط بأدبيات الحرب غير المتماثلة والمنطقة الرمادية، وهي الأدبيات التي تساعد على فهم الطريقة التي توظف بها إيران أدواتها العسكرية وغير

العسكرية لتعويض اختلال ميزان القوة النظامية. ففي هذا النمط من الصراع، لا تقوم الفاعلية على التفوق التقليدي المباشر بل على الانتشار والمرونة وتعدد الوكلاء وخفض الكلفة وتوسيع ساحات الاشتباك وإبقاء الخصم في حالة استنزاف مستمرة من دون الانزلاق الدائم إلى مواجهة شاملة(4). ويتقاطع هذا الحقل مع ما تسميه الدراسة: هندسة الاستنزاف؛ حيث يصبح التهديد موزعًا على الصواريخ والمسيرات والبحر والسيبراني والضغط النفسي والمعلوماتي، بما يجعل الرد الدفاعي أكثر كلفة وتعقيدًا من الفعل الهجومي نفسه.

ويتصل الحقل الرابع بأدبيات صمود البنى التحتية الحيوية ونقاط الاختناق العالمية، وهي أدبيات تتيح فهمًا أعمق لتحول المنشآت الطاقوية والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والممرات البحرية إلى أهداف إستراتيجية في أي مواجهة إقليمية كبرى(5). ومن خلال هذا الحقل، لا يعود أمن الخليج مسألة حماية حدود أو منصات عسكرية فقط بل يصبح مسألة استمرار وظائف الدولة والمجتمع والسوق تحت الضغط. فاستهداف منشأة طاقة أو تعطيل ممر ملاحي أو اختراق شبكة حيوية يمكن أن ينتج أثرًا إستراتيجيًّا يتجاوز حجمه العسكري المباشر، لأنه يمس الثقة، والأسواق، والتدفقات التجارية، وصورة الدولة القادرة على حماية بنيتها الأساسية. ومن هنا تجمع الدراسة بين هذه الحقول الأربعة لتقديم قراءة أكثر تركيبًا لحرب 2026 بوصفها اختبارًا لبنية الأمن الخليجي، لا مجرد جولة عسكرية في صراع إقليمي ممتد.

تتحدد الفجوة المعرفية التي تسعى الدراسة إلى سَدِّها عند نقطة التقاء هذه الحقول. فالأدبيات الخليجية السابقة على حرب 2026 إما عالجت التهديد الإيراني بمنطق قطاعي (دفاع جوي، أو أمن طاقة، أو أمن سيبراني) من دون تصور جامع، وإما ظلت أسيرة نموذج الردع التقليدي. وما تقترحه هذه الدراسة هو قراءة الحرب بوصفها لحظة كشفت إخفاق المقاربة القطاعية ذاتها، وأبرزت الحاجة إلى إطار يربط بين فجوة الكلفة، وهشاشة البنية الحيوية، ومعضلة التكامل، ضمن مفهوم واحد للصمود الوطني والجماعي. وبهذا تُموضِع الدراسة نفسها بوصفها مساهمةً في الانتقال من "أمن الشراء" إلى "أمن الإنتاج" على المستويين، النظري والسياسي.

2- المنهج والإطار التحليلي ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة منهج دراسة الحالة التأويلية-التحليلية (interpretive case study)، وتتعامل مع حرب 2026 بوصفها "حالة كاشفة" (revealing case) في المعنى المنهجي الدقيق؛ أي حالة فردية تتيح ملاحظة آليات بنيوية ظلت كامنة يصعب رصدها في الظروف العادية. ولا تدَّعي الدراسة تعميمًا إحصائيًّا، بل تعميمًا تحليليًّا نحو الإطار النظري؛ فالحرب هنا ليست موضوع التوثيق العسكري بذاته، وإنما العدسة التي تُختبر بها مقولات الأمن الخليجي.

وتنتظم الأداة التحليلية في أربعة معايير مترابطة تُقاس بها كفاءة المنظومة الأمنية بعد الحرب: الردع (إقناع الخصم بأن الهجوم لن يكون بلا كلفة)، والاعتراض (تقليل أثر الضربات عند وقوعها)، والصمود (استمرار الوظائف الحيوية تحت الضغط)، والتعافي (إعادة التشغيل بسرعة ومنع الضربة من التحول إلى أزمة طويلة). ويُستخدم هذا الإطار الرباعي خيطًا ناظمًا يربط محاور الدراسة؛ إذ يتيح تفكيك أداء المنظومة الخليجية لا بوصفه نجاحًا أو فشلًا مطلقًا بل بوصفه أداءً متباينًا بين هذه المعايير الأربعة.

ثانيًا: تحولات بيئة التهديد الخليجي

أبرز ما كشفته الحرب الأميركية/ الإسرائيلية على إيران مطلع هذا العام، أن التهديد الإيراني لم يعد قابلًا للفهم عبر النموذج التقليدي الذي يربط الخطر بالقوة العسكرية النظامية وحدها. فإيران، حتى حين تعرضت بنيتها القيادية لضربة قاصمة في الساعات الأولى -إذ أعلنت واشنطن وتل أبيب أنهما نفَّذتا قرابة تسعمئة ضربة في اثنتي عشرة ساعة وأن المرشد الأعلى علي خامنئي قُتل فيها- لم تفقد قدرتها على الفعل(6)، بل ردَّت خلال ساعات بموجات صاروخية ومسيَّرة واسعة. وهذا التحول لا يعبِّر عن تبدل في أدوات الصراع فحسب بل يكشف إعادة تشكيل أعمق لمفهوم القوة في الخليج؛ إذ لم تعد القوة تُقاس بقدرة الدولة على الحسم في معركة تقليدية، بل بقدرتها على امتصاص الصدمة وإدامة الضغط وتشتيت الجهد الدفاعي وخلق كلفة متراكمة يصعب احتمالها سياسيًّا واقتصاديًّا ونفسيًّا.

كانت المقاربة الأمنية الخليجية مبنية، في جزء معتبر منها، على افتراض أن الخطر الإيراني يمكن احتواؤه عبر توازن تقليدي بين الردع الأميركي والتسلح الخليجي

والعقوبات الدولية وإدارة قنوات خلفية. غير أن الحرب أظهرت أن إيران لا تتحرك ضمن منطق الدولة الباحثة عن تعادل عسكري بل ضمن منطق الفاعل الذي يحوِّل عجزه عن امتلاك تفوق تقليدي إلى إستراتيجية تعويضية قائمة على الانتشار والمرونة والكلفة المنخفضة وتعدد ساحات الاشتباك(7). ومن هنا، لا يكمن الخطر في حجم الضربة المفردة بقدر ما يكمن في قابليتها للتكرار، وفي قدرتها على استنزاف قدرة الدفاع الخليجي على الاستجابة المتواصلة.

هندسة الاستنزاف

تتجلَّى هذه النقلة فيما يمكن تسميته: هندسة الاستنزاف، وهي صياغة واعية لمعادلة تجعل المبادرة الهجومية أقل كلفة من الحماية، وتجعل التعطيل الجزئي قادرًا على إنتاج أثر سياسي واقتصادي يفوق حجمه العسكري المباشر. فالمسيَّرة أو الصاروخ منخفض الكلفة لا يحتاجان إلى إصابة هدف إستراتيجي إصابة حاسمة كي يحققا الغرض المطلوب؛ إذ يكفي أن يفرضا حالة إنذار ممتدة، أو يربكا حركة مطار، أو يدفعا منشأة طاقة إلى تعليق العمل، أو يجبرا منظومة دفاعية على استهلاك صواريخ اعتراض باهظة الثمن، أو يرفعا كلفة التأمين البحري، أو يخلقا شعورًا عامًّا بأن الجبهة الداخلية أصبحت جزءًا من مسرح الحرب. بهذا المعنى، لا تقوم هندسة الاستنزاف على البحث عن نصر خاطف أو تدمير شامل بل على إدارة ضغط متدرج ومتكرر يراكم الكلفة على الخصم، ويدفعه إلى إنفاق موارد مالية وعسكرية وسياسية كبيرة في مواجهة أدوات أرخص وأكثر مرونة. ومن هنا تصبح فاعلية التهديد في قدرته على الإرباك والإشغال وإطالة حالة التأهب، لا في قدرته التدميرية وحدها، لأن الخصم قد يبقى قائمًا ماديًّا لكنه يدخل في حالة إنهاك مستمر حين يجد نفسه مطالبًا بحماية المطارات والموانئ ومحطات الطاقة وخطوط الملاحة وشبكات الاتصال في وقت واحد، وتحت تهديد قابل للتجدد والتوزع والتخفي.

ولم تَعُد هذه المعادلة افتراضًا نظريًّا بعد حرب 2026 بل غدت واقعة موثقة. فقد أطلقت إيران على دول الخليج، خلال أسابيع، آلاف المقذوفات: نحو 203 صواريخ و87 مسيَّرة على قطر بين أواخر فبراير/ شباط ومنتصف مارس/ آذار(8)، وما يزيد على 438 صاروخًا وأكثر من ألفي مسيَّرة على الإمارات وحدها حتى مطلع أبريل/

نيسان(9). إضافة إلى مئات المقذوفات على البحرين والكويت والسعودية والأردن. واللافت أن منظومات الاعتراض الخليجية حققت نسب اعتراض تكتيكية مرتفعة، لكنها فعلت ذلك بكلفة لا تُحتمل على المدى الطويل.

وتزداد خطورة هذه المعادلة حين تقع على دول ذات بنية تحتية شديدة الكثافة والحساسية، كما هي حال دول الخليج. فالطاقة والمياه والكهرباء والمطارات والموانئ والمناطق الصناعية وشبكات الاتصالات والمراكز المالية ليست مجرد مرافق خدمية بل أعصاب الدولة الحديثة ومصادر شرعيتها اليومية(10). وفي مجتمعات تعتمد بدرجة عالية على الاستقرار الخدمي والاقتصادي، يصبح استهداف هذه البنى أداة ضغط تتجاوز الخسارة المادية المباشرة؛ فالضربة التي تصيب محطة تحلية أو شبكة كهرباء أو ميناء تصدير لا تُقاس بحجم الدمار وحده، بل بما تولِّده من قلق اجتماعي واضطراب اقتصادي ورسالة سياسية مفادها أن الازدهار الخليجي نفسه قابل للتحول إلى نقطة ضعف في لحظة الصراع(11).

وقد تجسَّد هذا المنطق في وقائع بعينها. فحين استهدفت الضربات الإيرانية مرفق الغاز المسال في رأس لفان بقطر، أعلنت قطر إنيرجي القوة القاهرة على بعض عقود الغاز المسال، وقُدِّر أثر ذلك بخفض طاقة التصدير القطرية بنحو 17٪ لسنوات(12). وحين استُهدفت مصفاة رأس تنورة السعودية بالمسيرات، كان الإغلاق الاحترازي لبعض العمليات في المنشأة كافيًا للكشف عن حساسية منشآت الطاقة أمام هجمات محدودة الأثر المادي لكنها عالية الوقع التشغيلي(13). وفي الإمارات، أدَّت ضربة على مجمع الألومنيوم في الطويلة إلى توقف تشغيلي قُدِّرت مدة إصلاحه بما قد يصل إلى عام كامل(14). هذه الوقائع تُظهر أن "العمق الإستراتيجي" في الخليج يحتاج إلى إعادة تعريف؛ فالعمق هنا ليس مساحة جغرافية تُمتص فيها الضربات ويُعاد التموضع بل قدرة على التكرار والبدائل والتحصين واللامركزية وإدارة الأزمات.

وبرز مضيق هرمز بوصفه المثال الأكثف على تحول الجغرافيا إلى سلاح. فالمضيق ليس ممرًا مائيًا عاديًا، بل عقدة إستراتيجية يعبرها نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحرًا، ونحو ثلث تجارة النفط الخام العالمية، إضافة إلى ما يقارب خُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميًّا(15). ولذلك، فإن التهديد بإغلاقه لا يقتصر أثره على الدول المطلَّة عليه بل يمتد إلى أسواق الطاقة وشركات التأمين وأسعار الشحن وسلاسل

الإمداد وحسابات القوى الكبرى. والأخطر أن تعطيله لا يحتاج إلى إغلاق عسكري كامل؛ إذ يكفي أن تتحول الملاحة فيه إلى مخاطرة عالية حتى يتباطأ الشحن وترتفع أقساط التأمين وتتردد الشركات. وهذا ما حدث فعلاً؛ إذ تراجعت حركة الملاحة التجارية عبر المضيق بأكثر من 90٪ بعد اندلاع الحرب، وفق تقديرات أممية وبيانات تتبع الملاحة(16). كما أعلنت طهران ترتيبات عبور ورسوم بحرية خاصة بالمضيق، قبل أن تعلن لاحقًا إعفاءً مؤقتًا من هذه الرسوم لمدة ستين يومًا(17). وهنا يصبح الخوف نفسه جزءًا من الإستراتيجية، وتتحول احتمالية الخطر إلى أداة ضغط لا تقل فاعلية عن الخطر الفعلي.

لقد أظهرت الحرب أن إيران تدرك القيمة السياسية والاقتصادية للمضيق بوصفه نقطة اختناق عالمية؛ فهي لا تستخدمه ورقةً عسكرية فحسب بل ورقة تفاوضية ورمزية تُذكِّر العالم بأن أمن الطاقة لا ينفصل عن موقعها الجغرافي. وهذا الإدراك يمنحها قدرة على تدويل أزمتها وتحويل المواجهة من صراع إقليمي إلى أزمة دولية تستدعي تدخل القوى الكبرى والأسواق. وفي المقابل، يضع دول الخليج أمام معضلة مركبة؛ فهي الأكثر تضررًا من اضطراب المضيق، والأكثر اعتمادًا عليه، والأقل قدرة على تجاهل موقع إيران الجغرافي مهما بلغت حدة الصراع معها.

متطلبات الحرب الحديثة

غير أن مضيق هرمز لا يمثل سوى أحد وجوه التحول الأوسع في طبيعة التهديد، فالحرب الحديثة أخذت تذيب الحدود القديمة بين المجال المادي والمجال الرقمي، وبين الضربة العسكرية المباشرة والتأثير المعلوماتي المصاحب لها، وبين استهداف المنشأة وتعطيل البيئة التي تعمل داخلها. وقد أظهرت المواجهة أن العمليات السيبرانية صارت جزءًا عضويًّا من بنية الضربة لا ملحقًا تقنيًّا بها؛ إذ يمكن للهجوم الرقمي أن يضاعف أثر الاستهداف الحركي، أو يسبق الضربة لتهيئة الارتباك، أو يرافقها لتعطيل الاستجابة، أو يلحق بها لتوسيع دائرة الشلل داخل القطاعات الحيوية. فاستهداف شبكات الاتصالات، والقطاع المالي، ومراكز البيانات، وأنظمة التحكم الصناعية، ومنصات التشغيل المرتبطة بالطاقة والمياه والموانئ، يمكن أن ينتج أثرًا إستراتيجيًّا بالغًا من دون تدمير مادي واسع، لأنه يمس قدرة الدولة على إدارة الأزمة،

واستمرار الخدمات، وحركة الأسواق، وثقة المجتمع في سلامة البنية التي تقوم عليها حياته اليومية. ومن هنا يصبح الأمن السيبراني، في الحالة الخليجية، ركنًا أصيلاً من أركان الأمن القومي، لا قطاعًا فنيًّا معزولاً عن القرار السياسي والعسكري، ولا ملفًّا إداريًّا يدار فقط بمنطق الحماية التقنية.

كما كشفت الحرب أن البُعد المعلوماتي والنفسي صار جزءًا من ميدان الصراع نفسه، فالخصم لا يستهدف المنشأة وحدها بل يستهدف الثقة في قدرة الدولة على الحماية والسيطرة والتفسير. وقد تُنتج الشائعة، أو الصورة المتداولة، أو المقطع المجتزأ، أو الخبر غير المحقق، أثرًا يتجاوز أحيانًا الأثر المباشر للضربة، خصوصًا في مجتمعات عالية الاتصال تعيش تحت ضغط تدفق لحظي للأخبار والتعليقات والتأويلات. وفي مثل هذه البيئة، يصبح الفراغ المعلوماتي خطرًا أمنيًّا قائمًا بذاته، لأنه يترك المجال مفتوحًا للتهويل، والتلاعب، وإرباك الجمهور، وتحويل القلق الطبيعي إلى شكٍّ في كفاءة الدولة. ومن ثم لم يعد الأمن الخليجي قابلاً للاختزال في منظومة دفاع جوي أو بحري بل بات يحتاج إلى قدرة متكاملة على إدارة الرواية وقت الأزمة، تقوم على شفافية محسوبة، ورسائل رسمية سريعة ومنضبطة، وإعلام يهدئ من دون إنكار، ويعبئ من دون تهويل، ويحافظ على الثقة العامة بوصفها جزءًا من الصمود الوطني لا مجرد مسألة اتصالية.

وتدخل الشبكات الاستخباراتية والخلايا النائمة وشبكات التأثير ضمن النمط الهجين ذاته؛ إذ لا تنحصر أدوات إيران في الصواريخ والمسيَّرات والوكلاء المسلحين، بل تمتد، وفق منطق طويل المدى، إلى بناء قدرات كامنة داخل البيئات الخصمة تستطيع أن تجمع المعلومات، أو تسهِّل الاستهداف، أو تخلق ارتباكًا في لحظة الأزمة، أو تغذِّي انطباعًا عامًّا بأن الجبهة الداخلية قابلة للاختراق(18). وتكمن خطورة هذا البُعد في أنه لا يحتاج دائمًا إلى عملية تخريب كبيرة كي يُنتج أثرًا إستراتيجيًّا؛ فقد يكفي تسريب معلومة، أو تضليل مسار استجابة، أو تحريك شبكة محدودة، أو بث شعور بالشك داخل المجتمع والأسواق، حتى تصبح كلفة الدفاع أعلى من حجم الفعل نفسه. وتزداد حساسية هذا المستوى في دول الخليج بسبب طبيعتها الديمغرافية والاقتصادية المنفتحة، وهو انفتاح شكَّل أحد مصادر قوة النموذج الخليجي وقدرته على النمو والاندماج في الاقتصاد العالمي، لكنه يفرض في لحظات الحرب توازنًا دقيقًا بين صون الانفتاح الضروري للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز اليقظة

الإســتراتيجية التي تمنع تحويل هذا الانفتاح إلى ثغرة أمنية، من دون الانزلاق إلى منطق انغلاقي يختزل المجتمع في كونه ساحة اشتباه دائمة.

وتكشف هذه التحولات مجتمعة أن البيئة الأمنية الخليجية انتقلت من منطق التهديد المفــرد إلــى منطق الحزمــة التهديدية؛ حيث لا يأتي الضغط في مســار واحد، ولا يتخذ صورة عســكرية صافية بل يظهر بوصفه تركيبًا متزامنًا من الهجوم الصاروخي، والاختراق السيبراني، وحملة التضليل، والضغط البحري، وتحريك الخلايا، والإشارات السياسية التفاوضية. وهذا التزامن يربك صانع القرار لأنه يحرمه من رفاهية التعامل مــع كل تهديــد بوصفه ملفًّــا منفصلاً، ويدفعه إلى إدارة لحظة تضغط فيها الســماء والبحر والشــبكات والأســواق والرأي العام والبنية الداخلية في وقت واحد. وهنا تظهــر محدودية المقاربة القطاعية التي تفصل الدفاع الجوي عن الأمن الســيبراني، والإعلام عــن الطاقة، والأمن الداخلي عن حماية الموانئ والمطارات والاتصالات، لأن طبيعة التهديد الجديدة لا تتحرك بهذه الحدود الإدارية بل تضغط عليها جميعًا في اللحظة نفســها، بما يفرض هندسة عليا للصمود تربط هذه المجالات في تصور واحد للتخطيط والإنذار والاستجابة والتعافي.

ومن هذه الزاوية تبدو الحرب كاشفة لفجوة نظرية وعملية في الفكر الأمني الخليجي. فقــد ظل الأمن، في جانب واســع من المقاربة التقليديــة، يُفهم بوصفه حماية من الخــارج أو قدرة على منــع الاختراق قبل وقوعه، بينما أظهرت المواجهة أن الأمن في زمن الإغراق الصاروخي والســيبراني والمعلوماتــي هو قدرة الدولة والمجتمع والاقتصاد على الاستمرار تحت الضغط. فالدولة الآمنة ليست التي تمنع كل ضربة بصورة مطلقة، لأن هذا الهدف صار أقل واقعية في ظل كثافة الذخائر وتنوع مسارات الاستهداف، وإنما هي الدولة التي تقلّل أثر الضربة، وتحافظ على استمرار الخدمات، وتمنع الذعر، وترد بكلفة مناسبة، وتعيد التشغيل بسرعة، وتتعلم من الصدمة قبل أن تتكرر. وبهذا ينتقل مركز الثقل من فكرة الحماية الكاملة إلى مفهوم الصمود المرن؛ حيث تصبح القدرة على الامتصاص والتكيف واســتعادة الوظائف الحيوية جزءًا من الردع ذاته، لا مجرد مرحلة لاحقة بعد الرد الدفاعي.

إن الدرس الأهم في هذا المحور أن الخليج لم يعد أمام تهديد إيراني تقليدي يمكن ضبطــه بمعادلــة ردع أحادية أو احتواؤه عبر شــراء مزيد من المنظومات أو التعويل

الكامل على الضامن الخارجي، وإنما أصبح أمام بيئة تهديد متغيرة تجعل إيران فاعلاً عسكريًّا وسيبرانيًّا وبحريًّا ومعلوماتيًّا واجتماعيًّا في آن واحد. وهذه البيئة تحتاج إلى إعادة بناء مفهوم الأمن من داخله، عبر تعريف خليجي مشترك للتهديد، وبنية دفاعية متعددة الطبقات، وقدرات اعتراض منخفضة الكلفة، ودفاع سلبي متقدم، وأمن سيبراني مدمج في التخطيط العسكري، وحماية للبنية الحيوية، وتكامل خليجي ينتقل من المجاملة المؤسسية إلى التشغيل المشترك الفعلي. فالحرب لم تُضف تهديدًا جديدًا إلى قائمة قديمة بل غيَّرت طريقة فهم التهديد نفسه، وجعلته بيئة مستمرة من الضغط والاحتمال.

ثالثًا: كفاءة المنظومة الدفاعية الخليجية وفجوة الكلفة

إذا كان المحور السابق قد كشف التحول في طبيعة التهديد، فإن هذا المحور ينتقل إلى اختبار قدرة المنظومة الدفاعية الخليجية على مواكبة ذلك التحول. فالمسألة لا تتعلق بمجرد امتلاك السلاح أو حجم الإنفاق أو القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة بل بطبيعة العلاقة بين الأدوات التي راكمتها دول الخليج وبين نمط التهديد الذي بات يواجهها. لقد بُني جزء معتبر من التفكير الدفاعي الخليجي على افتراض أن امتلاك المنظومات الأحدث يقود تلقائيًّا إلى أمن أعلى، وأن التفوق التقني قادر على تعويض هشاشة الجغرافيا، وأن الشراكة الأميركية تكفي لسدِّ الفجوات الحرجة في لحظة التصعيد، غير أن الحرب أظهرت أن هذه الافتراضات تحتاج إلى مراجعة عميقة. فالسلاح لا يتحول إلى قدرة بمجرد شرائه، والإنفاق لا يصبح كفاءة دفاعية بمجرد تضخمه، وتعدد المنظومات لا ينتج تكاملاً عملياتيًّا من تلقاء ذاته؛ إذ إن القوة الحقيقية لا تقاس بما تملكه الدولة في المخازن والقواعد فقط بل بقدرتها على دمج هذه الأدوات داخل شبكة قيادة وإنذار واعتراض واستجابة تعمل بوصفها وحدة واحدة تحت ضغط الأزمة.

لقد راكمت دول الخليج خلال العقود الأخيرة واحدة من أكثف منظومات التسليح في العالم قياسًا إلى عدد السكان(19)، من مقاتلات متقدمة ومنظومات دفاع جوي وصاروخي وسفن حربية وقدرات استطلاع ومراكز قيادة وسيطرة وشبكات رادارية وشراكات تدريبية واسعة. غير أن هذه الكثافة لم تتحول بالقدر نفسه إلى بنية دفاعية خليجية موحدة قادرة على العمل جسمًا واحدًا عند لحظة الاختبار. فقد ظل منطق

التسلح وطنيًّا في معظمه، وتنافسيًّا في بعض حالاته؛ حيث سعت كل دولة إلى بناء مظلتها الخاصة، ومخزونها الخاص، وعلاقاتها الخاصة بالمورِّدين، وترتيباتها الثنائية مع القوى الكبرى، من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء مجال دفاعي خليجي مشترك يتجاوز حدود التنسيق السياسي إلى مستوى التشغيل العملياتي الفعلي. وهنا تظهر الفجوة بين امتلاك القوة وتنظيمها؛ فالدولة قد تمتلك منظومات متقدمة، لكنها تظل مكشوفة إذا كانت هذه المنظومات تعمل في جزر منفصلة، أو إذا بقيت معلومات الإنذار والاعتراض والرد موزعة بين غرف عمليات لا يجمعها تصور موحد للتهديد.

وتكمن المفارقة الكبرى في أن دول الخليج أنفقت كثيرًا على القوة، لكنها لم تبلغ بالقدر نفسه مستوى كافيًا من قابلية التشغيل المشترك. فالتسليح الخليجي متعدد المصادر، أميركي وأوروبي وتركي وصيني بدرجات متفاوتة، وهذا التنوع قد يمنح هامشًا سياسيًّا في العلاقات الخارجية، لكنه يُنتج في لحظة الحرب تعقيدات تقنية وعملياتية لا يمكن التقليل من أثرها. فالمنظومات لا تتكامل لأنها موجودة في الجغرافيا نفسها بل لأنها تعمل وفق بروتوكولات موحدة، وتبادل بيانات فوري، وقواعد اشتباك متفق عليها، ومراكز قيادة قادرة على دمج المعلومات وتحويلها إلى قرار سريع. ومن دون ذلك تتحول كثرة السلاح إلى جزر دفاعية متجاورة لا إلى منظومة واحدة، وقد تجد كل دولة نفسها تدافع عن مجالها الوطني داخل حرب تتجاوز المجال الوطني بطبيعتها، لأن الصاروخ والمسيرة والهجوم السيبراني واضطراب الملاحة وأسواق الطاقة لا تعترف بالحدود الإدارية بين دول المجلس، ولا تنتظر اكتمال إجراءات التنسيق قبل أن تنتج أثرها الإستراتيجي.

فجوة الكلفة

وهنا تبرز إشكالية "فجوة الكلفة"، وهي من أخطر المفاهيم التي ينبغي أن تدخل بعمق في التفكير الدفاعي الخليجي. فحين يستخدم الخصم وسائط هجومية رخيصة نسبيًّا -مسيَّرات وذخائر وصواريخ متوسطة الكلفة- ويضطر المدافع إلى اعتراضها بصواريخ باهظة، تصبح المعركة استنزافًا اقتصاديًّا قبل أن تكون اشتباكًا عسكريًّا. ولم تَعُد هذه المقولة افتراضًا نظريًّا بعد حرب 2026 بل وجدت سندها الإمبريقي الصارخ: فبحسب تقديرات معهد الأمن القومي اليهودي الأميركي، استنزفت دول

الخليج غالبية مخزونها من صواريخ الاعتراض خلال أسابيع؛ إذ أنفقت الإمارات والكويت نحو 75٪ من مخزونهما من صواريخ باتريوت، بينما بلغت نسبة البحرين قرابة 87٪(20). هذا الرقم وحده يلخص المعضلة: منظومات حققت أداءً تكتيكيًّا مرتفعًا لكنها كانت تخسر معركة الاستدامة؛ إذ إن كل عملية اعتراض تستنزف موردًا لا يمكن تعويضه بالسرعة أو الكلفة نفسها التي يُنتج بها الخصم مسيراته.

تفرض هذه الفجوة إعادة تعريف الفاعلية الدفاعية في البيئة الخليجية، فالحروب المعاصرة تجعل الدفاع الناجح نتاجًا لهندسة متكاملة لا نتاج منظومة اعتراض متقدمة وحدها، وتبدأ هذه الهندسة من الإنذار المبكر، وتمر عبر التشويش الإلكتروني، وأنظمة مكافحة المسيرات، والمدفعية قصيرة المدى، والاعتراض منخفض الكلفة، والحماية السيبرانية، وتصل إلى التحصين والتمويه وتوزيع الأصول وبناء البدائل التشغيلية. فالخصم الذي يطلق موجات كثيفة من المسيرات والصواريخ والوسائط الرخيصة نسبيًّا يسعى إلى فرض إيقاع استنزافي على المنظومة الدفاعية، وإجبارها على العمل المتواصل، واستهلاك مخزونها، وكشف أنماط استجابتها، ورفع كلفة الحماية إلى مستوى يربك القرار السياسي والعسكري. ومن ثم تصبح الفاعلية الدفاعية مرتبطة بقدرة الدولة على بناء طبقات متدرجة من الحماية، بحيث تتعامل الطبقات الأولى مع التهديدات الأرخص بأدوات أقل كلفة وأكثر انتشارًا، وتُترك المنظومات الأعلى ثمنًا للتهديدات الأكثر خطورة، وبذلك تفقد إستراتيجية الإغراق جزءًا كبيرًا من قدرتها على تحويل رخص الهجوم إلى عبء دائم على الدولة المدافعة(21).

تبدو إشكالية الإنفاق الدفاعي الخليجي، في ضوء هذه التحولات، أقرب إلى معضلة توجيه إستراتيجي منها إلى مسألة وفرة موارد. فالمنطقة تمتلك كتلة مقدَّرَة من القدرات الدفاعية العسكرية، وتملك هامشًا واسعًا للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، بينما يتمثل السؤال الجوهري في طبيعة العائد العملياتي لهذا الإنفاق، ومدى قدرته على إنتاج دفاع قابل للاستمرار أمام تهديد كثيف ومتنوع ومتكرر. فقد اتجه جانب مهم من المشتريات خلال العقود الماضية إلى منصات كبرى ذات قيمة سياسية ورمزية عالية، مثل المقاتلات المتقدمة والسفن الكبيرة والمنظومات بعيدة المدى والصفقات الضخمة التي ترسخ الشراكة مع المورِّدين الدوليين الكبار. وقد منحت هذه المنصات دول الخليج وزنًا في الردع التقليدي، وحضورًا في ميزان القدرة، وعمقًا في العلاقات

الدفاعيــة مع القوى الكبــرى، غير أن حروب الإغراق تفرض منطقًا عملياتيًّا مختلفًا يقدم الملاءمة على الفخامة، والاســتدامة على الاستعراض، والتكامل على التراكم، والجاهزية اليومية تحت الضغط على مجرد امتلاك الأحدث في الســوق العسكرية. ومن ثم يصبح معيار القوة مرتبطًا بقدرة المنظومة على الصمود والعمل المتواصل، وتوزيع طبقات الدفاع وفق كلفة التهديد، وتجنُّب استنزاف الاعتراضات الباهظة في مواجهة وسائط منخفضة الكلفة ومتكررة.

وتتصل بهذه الإشــكالية مسألة الدفاع الســلبي، وهي حلقة أساسية في بناء الصمود الدفاعي الحديث. فالدفاع النشــط يقوم على الرصد والاعتراض والاشتباك وإسقاط التهديد قبل وصوله إلى الهدف، أما الدفاع الســلبي فيقوم على التحصين، والتمويه، والتوزيع، والتكرار، وبناء المسارات البديلة، وتقليل قابلية الأهداف الحيوية للتعطيل. وقــد أثبتــت الحروب الحديثة أن الصمود يبدأ قبل لحظة الاعتراض، لأن المنشــأة الحساسة تحتاج إلى تحصين أو بديل تشغيلي، والشبكة المعرضة للتعطيل تحتاج إلى مسار احتياطي، ومركز القيادة يحتاج إلى بنية موزعة، والمخزون الحيوي يحتاج إلى انتشار آمن، والخدمات الأساسية تحتاج إلى خطط استمرار واضحة وتمرن مؤسسي مســبق. وبهذا المعنى يصبح الدفاع الســلبي جزءًا من الردع نفسه، لأنه يقلِّل العائد المتوقَّع من الهجوم، ويمنح الدولة قدرة على امتصاص الضربة واســتعادة التشــغيل بسرعة، ويحول دون انتقال ضربة محدودة إلى شلل واسع في المرافق الحيوية، كما يخفف العبء عن منظومات الاعتراض التي يصعب إبقاؤها في حالة تشــغيل دائم أمام موجات كثيفة ومتكررة.

وتبرز في هذا الموضع مســألة حماية البنية التحتية الحيوية بوصفها ركنًا من أركان العقيدة الدفاعية، لا مجرد ملف فني تديره الشــركات المشــغِّلة بمعزل عن التخطيط الأمني والعســكري. فقد أظهرت الحرب أن منشآت الطاقة والغاز والكهرباء والمياه والمطارات والموانئ والاتصالات أصبحت جزءًا من مسرح العمليات، وأن استهدافها ينتج أثرًا يتجاوز الخســارة المادية المباشــرة إلى الأســواق والثقة العامة وسلاسل الإمــداد وصورة الدولة وقدرتهــا على إدارة الأزمة. وحين تكون ضربة واحدة على منشــأة طاقة قادرة على إحداث أثر اقتصــادي عالمي، كما ظهر مع اضطراب إنتاج منشــأة رأس لفان في قطر وانعكاســه على أســعار الغاز عالميًّا، تصبح حماية هذه

المنشـآت مسألة سـيادية متقدمة، تقتضي نقلها من مسـتوى الإجراءات الاحترازية إلى مسـتوى التخطيط الدفاعي المتكامل. وهذا يعني إدخال شـركات الطاقة والمياه والاتصالات الوطنية ضمن منظومة التخطيط الأمني، وربطها بمراكز الإنذار والقيادة والسـيطرة، ووضع بروتوكولات استجابة مشـتركة بينها وبين المؤسسات العسكرية والأمنية، وبناء تمارين دورية تحاكي الهجمات المركبة، بحيث تتحول البنية الحيوية من نقطة ضعف مكشوفة إلى جزء من منظومة الصمود الوطني والجماعي.

الدفاع الجماعي

أما على مستوى الدفاع الجوي والصاروخي، فقد أظهرت الحرب أن القدرات الدفاعية العسـكرية الخليجية بلغت مسـتوى متقدمًا في التصدي التكتيكي للتهديدات الجوية والصاروخيـة، فقـد تمكنت منظومات الرصد والاعتـراض والمقاتلات والدفاعات الأرضية من التعامل مع موجات كثيفة من الصواريخ والمسيرات والطائرات المعادية، وأثبتت قدرة عالية على حماية أجزاء واسعة من المجال الجوي والمنشآت الحيوية في ظروف ضغط عملياتي شديد. وقد بدا هذا الأداء ثمرة عقود طويلة من الاستثمار في منظومات الدفاع الجوي، والتدريب المشـترك مع الحلفاء، وتطوير مراكز القيادة والسـيطرة، وامتلاك مقاتلات متقدمة ومنظومات اعتراض بعيدة ومتوسـطة وقصيرة المـدى. وفـي لحظات متعددة من الحرب، تحولت هـذه القدرات إلى خط الدفاع الأول عن المدن والمطارات والقواعد ومنشآت الطاقة، ونجحت في تقليل الخسائر، وامتصاص جانب معتبر من موجات الهجوم، وإظهار قدرة خليجية فعلية على التعامل مع تهديدات معقدة ومتزامنة.

غير أن هذه الفاعلية التكتيكية كشـفت في الوقت نفسـه حدودها الإسـتراتيجية؛ إذ إن نجـاح كل دولـة في حماية مجالها الوطني لا يعادل بالضرورة نجاح الخليج في حماية مجاله الجوي بوصفه منظومة واحدة. فالفضاء الخليجي، بحكم ضيق الجغرافيا وتقارب المدن والمنشـآت والقواعد والممرات، يعمل عسـكريًّا كمساحة عملياتية مترابطة؛ حيث قد يظهر التهديد أولاً في نطاق راداري لدولة، ويمر في أجواء دولة ثانية، ويتجه نحو هدف حيوي في دولة ثالثة. ومن ثم فإن أفضلية الرصد قد تكون في مكان، وأفضلية الاعتراض في مكان آخر، بينما يقع مركز الثقل المسـتهدف في نقطة مختلفة تمامًا. وقد أبرزت الحرب هذه الحقيقة عندما تطلَّب التصدي للموجات

المتزامنة من الصواريخ والمسيرات تنسيقًا سريعًا بين غرف عمليات متعددة، وعندما شاركت مقاتلات خليجية في إسقاط أهداف إيرانية في أجواء متاخمة، في مشهد أظهر كفاءة القدرات من جهة، وحاجة هذه القدرات إلى تكامل أعلى من جهة أخرى.

وتتمثل الفجوة الأساسية هنا في الانتقال من الدفاع الوطني الفعَّال إلى الدفاع الإقليمي المتكامل. فامتلاك الرادارات ومنظومات الاعتراض والمقاتلات المتقدمة يمنح كل دولة قدرة مهمة على حماية مجالها، أما تحويل هذه القدرات إلى درع خليجي مشترك فيتطلب صورة جوية موحدة، وتبادل بيانات في الزمن الحقيقي، ومركز عمليات دائمًا، وقواعد اشتباك مسبقة، وآليات تفويض واضحة، وثقة سياسية تسمح باتخاذ القرار خلال دقائق أو ثوانٍ. فالحرب الجوية والصاروخية الحديثة تتحرك بسرعة أعلى من قدرة المؤسسات البطيئة على التشاور، وتفرض على الدول أن تسبق لحظة الهجوم ببنية قيادة جاهزة لا أن تبحث عن التنسيق بعد بدء الموجة الأولى. ومن هنا يصبح السؤال الجوهري متعلقًا بمدى قدرة دول الخليج على تحويل النجاح الدفاعي الذي تحقق داخل الحدود الوطنية إلى منظومة عملياتية مشتركة تعمل فوق هذه الحدود عند لحظة الخطر.

وقد عرفت دول مجلس التعاون منذ سنوات أطر تعاون دفاعي متعددة، من اتفاقية الدفاع المشترك إلى القيادة العسكرية الموحدة وقوات درع الجزيرة، كما راكمت خبرات في التدريبات والتنسيق مع الحلفاء. غير أن الحرب أظهرت اتساع المسافة بين الإطار المؤسسي والجاهزية العملياتية المشتركة، فوجود ترتيبات دفاعية معلنة يحتاج إلى ترجمة ميدانية في صورة بيانات مشتركة، وربط مباشر بين مراكز القيادة، وتمارين واقعية على سيناريوهات الإغراق الصاروخي والمسَّر، وتوزيع واضح لأدوار الرصد والاعتراض والحماية. فالخصم يتعامل مع الخليج بوصفه مساحة إستراتيجية واحدة، بينما ما زالت الاستجابة الدفاعية في جوانب كثيرة موزعة على وحدات وطنية منفصلة، وهذا التباين بين طبيعة التهديد وطبيعة التنظيم الدفاعي يمثل إحدى أهم نقاط الضعف التي كشفتها الحرب.

وتعود هذه الفجوة إلى عوامل سياسية وعسكرية ومؤسسية متداخلة، فهناك حساسيات سيادية تتعلق بقرار الاشتباك، وتباينات في تقدير الخطر الإيراني، واختلاف في مصادر التسليح والعقائد القتالية ومستويات الجاهزية، إلى جانب بطء مؤسسات العمل

المشترك في التحول من التوافق السياسي العام إلى التخطيط العملياتي الملزم. ومع ذلك، فإن طبيعة التهديد الجديدة تجعل تجاوز هذه الفجوة ضرورة إستراتيجية، لأن الصواريخ والمسيرات والهجمات السيبرانية لا تنتظر اكتمال المشاورات، ولا تتحرك وفق خرائط السيادة الرسمية، بل وفق منطق المسار والهدف ونقطة الضعف. ومن ثم فإن الدرس الأهم الذي تقدمه الحرب يتمثل في أن الدفاعات الجوية الخليجية أثبتت قدرة معتبرة على التصدي، بينما يظل تحويل هذه القدرة إلى دفاع خليجي متكامل هو الشرط الحاسم للانتقال من نجاحات تكتيكية متفرقة إلى أمن جوي وصاروخي جماعي قابل للاستمرار.

التوطين الدفاعي

وتطرح الحرب كذلك سؤال التوطين الدفاعي. فقد أعلنت دول خليجية طموحات واسعة لتطوير صناعات دفاعية ونقل التكنولوجيا. وهذا الاتجاه مهم، لكنه يواجه تحديًا مزدوجًا: صعوبة بناء صناعة متقدمة في وقت قصير في المجالات الحساسة التي تتحكم فيها الدول الكبرى، وخطر أن يتحول التوطين إلى شعار إذا اقتصر على التجميع الرمزي من دون نقل حقيقي للمعرفة والتصميم والبرمجيات والصيانة وسلاسل الإمداد. والأجدى أن تبتعد الأولوية الخليجية عن محاكاة الصناعات الكبرى دفعةً واحدة، وأن تركز على المجالات التي كشفت الحرب أهميتها المباشرة: أنظمة الاستشعار، والرادارات القصيرة والمتوسطة، والحرب الإلكترونية، ومضادات المسيرات، والذخائر الاعتراضية منخفضة الكلفة، والبرمجيات العسكرية، والذكاء الاصطناعي في تحليل التهديدات، وحماية الشبكات الصناعية، والدفاع البحري ضد الألغام والزوارق السريعة. فهذه المجالات أكثر اتصالاً بالتهديد الفعلي وأقل خضوعًا لمنطق المنصات الكبرى(22).

ولا يمكن فصل التوطين عن العنصر البشري. فالمنظومة العسكرية لا تعمل بذاتها، والتكنولوجيا لا تُنتج أثرًا إلا بوجود كفاءات قادرة على تشغيلها وصيانتها وفهم حدودها. وقد أثبتت التجارب الحديثة أن جودة الطواقم وثقافة التدريب ومرونة القيادة الوسطى قد تكون أهم من نوعية السلاح ذاته. والدولة التي تملك أحدث المنظومات لكنها تعتمد كليًّا على الخبرة الأجنبية في الصيانة والتحليل تظل مكشوفة لحظة الأزمة، أما التي تبني جيلاً من المهندسين العسكريين والمحللين السيبرانيين

وخبـــراء الحرب الإلكترونية فإنها تقترب من امـــتلاك القدرة لا مجرد الأداة. وبهذا المعنـــى لا يبـــدأ بناء الأمن من الصفقة العســـكرية، بل مـــن الجامعة ومركز البحث والمعهد التقني والمدرسة.

كما تكشـــف الحرب محدوديـــة الفصل بين الأمن العســـكري والأمن الاقتصادي. فالمخزون الدفاعي وقطع الغيار وسلاســـل الإمداد والذخائر والوقود والصيانة كلها تقع في تقاطع الاقتصاد والدفاع. وقد تعجز دولة عن الاعتراض لا بســـبب ضعف المنظومـــة، بل بســـبب بطء التوريد أو نفاد المخـــزون أو قيود المورِّد أو تعطل خط النقـــل. ولهـــذا تُقاس كفاءة المنظومـــة الدفاعية بقدرتها اللوجســـتية أيضًا؛ وفي بيئة الخليـــج، حيـــث تمر الإمدادات عبر ممرات حساســـة وتخضـــع العلاقات الدفاعية لحسابات سياسية خارجية، تصبح اللوجستيات جزءًا من الردع.

وتطرح هذه النقطة ســـؤال القيود السياســـية والقانونية المرتبطة بالسلاح المســـتورد. فالدول المورِّدة لا تبيع المعدات فحسب بل تحتفظ غالبًا بدرجات من التحكم في قطع الغيار والبرمجيات والتحديثات وشـــروط الاســـتخدام. وقد لا تظهر هذه القيود وقت السلم، لكنها تظهر بوضوح لحظة الحرب أو حين تختلف المصالح بين المورِّد والمستخدم. ولذلك، فإن تنويع مصادر التسليح قد يقلِّل الارتهان لمورِّد واحد، لكنه قد يخلق تعقيدات أكبر في التشـــغيل والتكامـــل. والمطلوب ليس التنويع لذاته، بل إدارته الذكية بحيث لا يتحول إلى فوضى تقنية ولا إلى تبعية موزعة(23).

إن كفـــاءة المنظومة الدفاعية الخليجية ينبغـــي أن تُقاس، بعد الحرب، وفق المعايير الأربعـــة المترابطـــة التي قدَّمهـــا الإطار التحليلي: القدرة علـــى الردع، والاعتراض، والصمـــود، والتعافي. وقد أظهرت الحـــرب أن التركيز الخليجي انصب طويلاً على المعيـــار الثاني -الاعتراض- بينما حظيت معاييـــر الردع والصمود والتعافي باهتمام أقل. وهذا الاختزال هو الخلل الأعمق؛ فالخصم قد لا يحتاج إلى اختراق كبير إذا كان يستطيع تعطيل وظيفة حيوية أو إطالة أمد القلق. والاعتراض الذي ينجح تكتيكيًّا لكنه يستنزف 87٪ من المخزون لا يمكن أن يكون إستراتيجية مكتملة.

ومـــن هنا، فإن بناء الـــردع الخليجي لا يعني بالضرورة البحث عن مواجهة هجومية كبرى مع إيران بل بناء قدرة على إفهام الخصم أن الاســـتنزاف لن يكون من طرف واحد. وهذا يتطلب أدوات هجومية وســـيبرانية واستخباراتية ذات مصداقية، وقواعد

ردٍّ واضحــة، وتكاملاً جماعيًّا. فالــردع لا يقوم على امتلاك السلاح وحده بل على وضــوح الرســالة ومصداقية الإرادة والقدرة على التنفيــذ، وإدراك الخصم أن دول الخليج ليست مجرد أهداف محمية من طرف خارجي، بل أطرافًا تمتلك قدرة ذاتية على الرد وإدارة التصعيد. غير أن هذا الردع سيظل ناقصًا إذا بقي وطنيًّا مجزأً؛ لأن إيــران لا تنظــر إلى كل دولة بمعزل عن الأخــرى بل ترى المجال الخليجي معادلةً واحدة وإن اســتغلت تبايناته. وهنا يتحول غياب التكامل من مجرد ضعف مؤسسي إلى ثغرة إستراتيجية، وهو ما ينقلنا إلى المحور التالي.

رابعًا: التكامل الدفاعي بين الإمكان والعائق: شهادة الأزمة الخليجية

يقود تحليل المحورين السابقين إلى استنتاج يبدو منطقيًّا: أن الأمن الوطني المنفرد لــم يعــد كافيًا، وأن التكامل الدفاعي الجماعي هــو المخرج. والدعوة إلى التكامل ليســت جديدة، وقد رُفعت مرارًا منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي، عام 1981، ومع ذلك ظلت البنية الفعلية للقرار الأمني وطنيةً إلى حدٍّ بعيد. والســؤال الذي لا يمكــن تجــاوزه هو: إذا كان التكامل بهذه البداهــة والضرورة، فما الذي حال دونه طوال أربعة عقود؟

يقدم العقد الأخير شــاهدًا على محدودية هذا التكامل لا يمكن إغفاله، وأعني هنا الأزمــة الخليجية التي اندلعت في الخامس مــن يونيو/ حزيران 2017، حين قطعت الســعودية والإمــارات والبحرين ومصر علاقاتها بقطر وفرضــت عليها حصارًا بريًّا وبحريًّا وجويًّا اســتمر ثلاث ســنوات ونصف السنة، قبل أن تُطوى صفحته في قمة العُلا (الدورة الحادية والأربعين لمجلس التعاون الخليجي)، مطلع يناير/ كانون الثاني 2021(24). هذه الأزمة هي أبرز شاهد معاصر على حدود التكامل الخليجي وأسباب تعثره؛ فقد جرت بين دول تجمعها اتفاقية دفاع مشترك وقيادة عسكرية موحدة وقوة درع الجزيرة، ومع ذلك انتقلت من خلاف سياسي إلى قطيعة شاملة عطّلت مؤسسات المجلس وأظهرت هشاشة الإطار الجماعي أمام أول اختبار سيادي حقيقي. فالأزمة الخليجية كشــفت أن العائق أمام التكامل ليس تقنيًّا ولا قانونيًّا بالدرجة الأولى بل سياسيًّا-سياديًّا: تباين الرؤى تجاه الإسلام السياسي، واختلاف المقاربات تجاه إيران وتركيا، وحساسية الدول الصغرى من هيمنة الدول الكبرى داخل المجلس، وغياب

آليــة مُلزِمــة لفض النزاعات البينية. ومن ثَمَّ فإن أي تصور للتكامل الدفاعي لا يأخذ هذه التجرِبة في الحسبان يبني على رمل.

غير أن المفارقة اللافتة أن حرب 2026 جاءت لتقدِّم، في الاتجاه المعاكس، شاهدًا على إمكان التكامل تحت الضغط. فحين تحولت دول الخليج جميعها إلى أهداف، ظهرت درجة من التنسيق لم تكن متاحة في الظروف العادية؛ ففي السادس والعشرين من مارس/آذار 2026، أصدرت ست دول بيانًا مشتركًا يدين الهجمات الإيرانية(25)، وجــرى تبادل بيانات وإســناد دفاعي في بعض المواقف، وعبَّــر قادة عن "تضامن كامل"، بل إن الرئيس الأميركي نفســه وصف انخــراط دول الخليج بأنه "المفاجأة الكبرى" في الحرب؛ إذ كان يُفترض أن تكون مشاركتها محدودة فإذا بها تُصِرُّ على الانخراط(26). وهكذا تتقابل شــهادتان: الأزمة الخليجية تكشف حدود التكامل في زمن السلم، وحرب 2026 تكشف إمكانه تحت وطأة التهديد المشترك.

ويقتضي هذا التنسيق الظرفي قراءة أكثر حذرًا، فالحرب أظهرت أن وحدة الخطر لا تعنــي بالضرورة وحدة الإدراك، وأن الاشــتراك في التعرض للضغط لا يُنتج تلقائيًّا عقيدة أمنية موحدة. فقد بدت مســتويات الانكشــاف متفاوتة بين دول الخليج؛ إذ كانت عُمان والســعودية أقل تعرضًا للنيران الإيرانية قياسًــا ببعض الجوار الخليجي، كما تباينت العواصم في تقدير الانتقال من الدفاع إلى الفعل الهجومي؛ حيث أشارت تقارير إلى ردود مباشــرة من بعض الدول في مقابل اتجاه دول أخرى إلى الترقب وإدارة الموقف بحذر(27). وازدادت هذه التباينات عمقًا بفعل اختلاف الكلفة التي تحمَّلتها كل دولة، وتفاوت علاقاتها بطهران، وخاصة العلاقة القطرية-الإيرانية التي تمنحهــا خصوصية إضافية بحكم حقل الغاز المشــترك ومــا يرتبط به من اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية حساسة. ومن ثم يصبح تعريف التهديد ذاته مسألة غير متطابقة بين العواصم الخليجية، لأن الدولة التي تعرضت لمنشــآتها الحيوية بصورة مباشــرة تــرى الخطــر من زاوية مختلفة عن دولة بقيت في هامش النار، والدولة التي تربطها بإيران مصالح تشغيلية أو حدودية تقرأ التصعيد بمنطق مغاير لدولة تنظر إلى طهران أساسًــا من زاوية الردع والمواجهة. ولهذا فإن التنســيق تحت ضغط الحرب يمثل اســتجابة ضرورية للحظة الخطر، أما بناء عقيدة دائمة فيتطلب نقل هذا التنســيق من ردِّ الفعل إلى المؤسسة، ومن إدارة الأزمة إلى هندسة مستمرة للقرار والإنذار والرد.

وتكمن خطورة ما بعد الحرب في أن يعود النظام الخليجي إلى عاداته القديمة مع تراجع التهديد المباشر، فتتحول الدعوات إلى التكامل إلى لغة قمم وبيانات، بينما تبقى البنية الأمنية محكومة بالتجزئة ذاتها التي كشفت الحرب هشاشتها.

وبين هاتين الشهادتين تتحدد المساحة الواقعية للتكامل الخليجي الممكن. فقد كشفت الأزمة الخليجية حدود البناء المؤسسي عندما تضغط الخلافات السياسية على آليات العمل المشترك، وكشفت الحرب الأخيرة في المقابل أن الخطر المباشر قادر على دفع العواصم الخليجية إلى تنسيق أوسع حين تصبح الكلفة مشتركة والتهديد عابرًا للحدود. ومن ثم فإن القراءة الأكثر توازنًا تضع التكامل الخليجي في موقعه العملي، بوصفه مسارًا مشروطًا ومتدرجًا وقطاعيًّا، يتقدم في المجالات التي تفرضها الضرورة العملياتية، ويتباطأ في الملفات التي تمس السيادة العليا وقرار الحرب والسلم وتقدير العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية. وبهذا المعنى، يصبح التمييز ضروريًّا بين تكامل عملياتي تقني يمكن الشروع فيه فورًا، مثل الإنذار المبكر، ومكافحة المسيرات، والدفاع السيبراني، وحماية الممرات، وبناء مخزون مشترك للذخائر الحرجة، وبين تكامل سياسي إستراتيجي أعمق يحتاج إلى تراكم في الثقة، ونضج في تعريف التهديد، وقبول تدريجي بتفويض محدود ومنضبط داخل مجالات الأمن الجماعي.

المستويات العملياتية المشتركة

ويقتضي هذا الفهم أن يُقرأ التكامل الدفاعي بوصفه تعميقًا للسيادة عبر تحويلها إلى قدرة جماعية قادرة على العمل في بيئة تهديد تتجاوز حدود الدولة الواحدة. فالمطلوب ليس إعادة تشكيل الجيوش الوطنية داخل بنية واحدة، وإنما بناء مستويات عملياتية مشتركة تمنح القرار الوطني قدرة أعلى على الاستجابة، وتمنع الفجوات الزمنية والمؤسسية من تعطيل الدفاع عند لحظة الضغط. ويمكن لهذه المستويات أن تبدأ بصورة جوية مشتركة، وإنذار مبكر موحد، وغرفة عمليات دائمة، وبروتوكولات اشتباك واضحة، وتوزيع للأدوار، وتمارين واقعية، وتنسيق في الدفاع السيبراني وحماية الممرات والمنشآت الحيوية. ومثل هذه الخطوات تمنح كل دولة قدرة أكبر على حماية مجالها الوطني ضمن تصور أوسع للأمن الإقليمي، لأن القرار المنفرد في لحظة الهجمات المتزامنة يحتاج إلى معلومات مشتركة، وسرعة تبادل، وتقدير موحد لمسار التهديد. ومن هنا يقدم درس الحرب الأخيرة معادلة مزدوجة، فالتكامل

ممكن حين يُبنى من الميادين التقنية الأقل حساسية، وهشاشته تزداد حين يُترك رهينًا للشعارات الكبرى أو للقفز المباشر نحو ترتيبات سياسية ثقيلة.

وتبدو الحاجة ملحَّة إلى بناء عقيدة أمنية خليجية مشتركة، بوصفها تصورًا عمليًّا يترجم التضامن السياسي إلى قدرة تشغيلية قابلة للاختبار وقت الأزمة، ويحدد طبيعة التهديدات، وترتيب الأولويات، وأدوار الدول، ومستويات الرد، وآليات القيادة، وحدود العلاقة مع الحلفاء. ويمكن لهذه العقيدة أن تقوم على طبقات مترابطة تبدأ بالدفاع الجوي والصاروخي المشترك عبر صورة عملياتية موحدة، وإنذار مبكر، وتبادل بيانات في الزمن الحقيقي، ثم تنتقل إلى الدفاع البحري المشترك في حماية الممرات ومكافحة الألغام وتأمين الموانئ، ثم إلى الدفاع السيبراني والمعلوماتي عبر مركز خليجي مشترك يتولى إدارة الهجمات الرقمية والحملات المضللة، وصولاً إلى حماية البنية التحتية الحيوية عبر تصنيف موحد للأصول الإستراتيجية، وخطط طوارئ، ومخزونات بديلة، وتمارين عابرة للحدود. وبهذا تتحول العقيدة الأمنية من خطاب عام عن وحدة المصير إلى هندسة عملية للصمود، تربط السماء والبحر والشبكات والطاقة والمجتمع داخل تصور واحد للأمن الجماعي، وتجعل التكامل أداة تشغيلية لحماية الدولة لا شعارًا مؤسسيًّا مؤجلاً.

من جانب آخر، يصطدم بناء هذه العقيدة بعقبتين كشفت الأزمة الخليجية عمقهما: عقبة سياسية تتعلق بحساسية السيادة وحدود استعداد الدول لتفويض جزء من القرار الأمني المشترك، وعقبة مؤسسية تتعلق بقدرة مجلس التعاون على إنتاج قرارات أمنية ملزمة وسريعة في لحظة الضغط. ويقتضي التعامل مع هاتين العقبتين مسارًا تدريجيًّا يبدأ من المجالات العملية المباشرة التي يمكن قياس نتائجها وبناء الثقة حولها، مثل تبادل الإنذار المبكر، وتوحيد بروتوكولات الدفاع الجوي، وربط مراكز الأمن السيبراني، وتمارين حماية الموانئ والمنشآت الحيوية، ثم ينتقل تدريجيًّا إلى مستويات أعمق من القيادة المشتركة وقواعد الاشتباك الموحدة. وبهذا تتحول تجربة الأزمة من ذاكرة انقسام إلى دليل عملي على المسار الواجب تجاوزه، أي المسار الذي يسمح للخلاف السياسي بتعطيل البنية الأمنية كلها، ويجعل أمن الخليج رهينة لتفاوت اللحظة بين الدول بدلاً من أن يكون نتاجًا لمؤسسة قادرة على العمل تحت الضغط.

تتمثل مفارقة التكامل الخليجي في أن الأزمات الكبرى قد تفتح نافذة مؤسسية تعجز سنوات الحوار الهادئ عن إنتاجها. ففي الظروف العادية تميل الدول إلى ترحيل الملفات الأكثر حساسية، وتغليب الحسابات الوطنية، والركون إلى الوفرة المالية والضمانات الخارجية، بينما تكشف لحظة الانكشاف الأمني أن ما جرى تأجيله لم يكن ترفًا مؤسسيًّا بل حاجة كامنة تنتظر الصدمة كي تظهر بكامل ثقلها. ومن هنا قد تكون المرحلة التالية للحرب أكثر أهمية من الحرب نفسها، لأنها ستحدِّد ما إذا كانت التجربة ستتحول إلى إصلاح إستراتيجي في بنية العمل الخليجي المشترك أم إلى ذاكرة عابرة تفقد زخمها مع عودة الهدوء وتراجع الإحساس المباشر بالخطر، كما حدث بعد أزمات سابقة توحدت فيها المواقف مؤقتًا ثم تراجعت أمام الحسابات الضيقة. فالرهان الحقيقي لا يقوم على إعلان الرغبة في التكامل، بل على بناء مؤسسات تجعل هذا التكامل أقل خضوعًا لتقلب الإرادات السياسية، وأكثر قدرة على العمل عند لحظة الاختبار.

خامسًا: مستقبل الأمن الخليجي: التحالفات والسيناريوهات

يفتح مستقبل الأمن الخليجي بعد الحرب على تحول عميق في ثلاث دوائر متداخلة: دائرة العلاقة مع الولايات المتحدة، ودائرة العلاقة مع إيران، ودائرة العلاقات البينية داخل مجلس التعاون. فقد دفعت الحرب هذه الدوائر إلى لحظة اختبار واحدة، وكشفت أن الأمن الخليجي لم يعد مسألة تسليح أو تموضع عسكري فقط بل مسألة بنية سياسية كاملة تحدد من يقدر الخطر، ومن يتخذ القرار، ومن يتحمل كلفة الرد، ومن يملك القدرة على الصمود حين تتسع دائرة التصعيد. فالسلاح المتقدم يفقد جانبًا كبيرًا من قيمته إذا غابت العقيدة المشتركة، والتحالف الخارجي يتراجع أثره إذا بقي محكومًا بتقديرات متباينة بين الضامن والحليف، والتنسيق الخليجي يظل محدودًا إذا لم يتحول من لغة تضامن عام إلى آليات قيادة وإنذار واستجابة قابلة للعمل في لحظة الأزمة.

وقد أظهرت الحرب، بهذا المعنى، أن الضمان الأميركي ما زال عنصرًا مركزيًّا في أمن الخليج، لكنه لم يعد كافيًا وحده لصناعة شعور مستقر بالأمان. فالولايات المتحدة تتحرك وفق حسابات قوة كبرى، تجمع بين حماية الحلفاء، وإدارة التصعيد، وضبط كلفة الانخراط، وموازنة أولوياتها بين الخليج وآسيا وأوروبا والداخل الأميركي.

ومـــن ثـــم فإن التقاء المصالح بين واشـــنطن ودول الخليج يظل قائمًا، لكنه لا يلغي احتمالات التباين في التوقيت والوســـيلة وحدود الرد. وهنا تبرز الحاجة إلى مقاربة خليجية أكثر نضجًا، لا تقوم على اســـتبدال الضامن الخارجي أو الانفصال عنه بل على بناء قدرة ذاتية أوسع تجعل التحالف معه أكثر توازنًا، وتمنح دول الخليج هامشًا أكبر في إدارة الخطر، وتقليل الانكشاف، وتحويل الشراكة الأمنية من علاقة اعتماد شبه كامل إلى علاقة إسناد متبادل داخل بنية إقليمية أكثر تماسكًا.

لقد قامت معادلة الأمن الخليجي منذ نهاية الحرب الباردة على افتراض شبه مستقر، وهو أن الولايات المتحدة هي الضامن النهائي، وأن دول الخليج هي الشريك الذي يوفـــر القواعد والتمويل والتســـهيلات والاســـتقرار الطاقوي. غيـــر أن هذه المعادلة تعرضت لاختبارات متكررة: الانســـحاب من العراق، والتردد تجاه الأزمة الســـورية، والاتفاق النووي 2015، وهجمات أرامكو 2019، والانسحاب من أفغانستان 2021، ثم أولوية التنافس مع الصين وروسيا. وجاءت حرب 2026 لتكثف هذه الاختبارات في لحظة واحدة. فمن جهة، أثبتت أن الوجود الأميركي لا يزال حاســـمًا في الدفاع الجوي والاســـتخبارات والقيادة والســـيطرة وحماية الممـــرات؛ إذ تدفقت بطاريات باتريـــوت الأميركية لتعزيز الدفاعات الخليجيـــة(28). ومن جهة أخرى، أظهرت أن القـــرار الأميركـــي لا يُصاغ بالضرورة من داخل حســـابات الأمـــن الخليجي بل من توازنات أوسع تشمل إسرائيل والداخل الأميركي وسوق الطاقة والتفاوض مع طهران.

يتحدد جوهر المعضلة في الخليج اليوم من خلال التحول في طريقة استخدام القوة الأميركيـــة أكثـــر من التحول في حجمها. فالولايـــات المتحدة ما زالت القوة الأقدر على التدخل، والأوسع حضورًا في البنية العسكرية والاستخباراتية والبحرية للمنطقة، لكنها أصبحت أكثر ميلاً إلى إدارة الانخراط بكلفة محســـوبة، وإلى مطالبة الحلفاء بتحمل نصيب أكبر من أعباء أمنهم، وإلى البحث عن تسويات ظرفية تمنع الانزلاق إلى حروب مفتوحة طويلة. ومن هنا لا يتمثل الســـؤال الخليجي في بقاء واشـــنطن أو مغادرتها بل في كيفية إعادة تعريف العلاقة معها بحيث تنتقل من اعتماد أحادي كثيف إلى شـــراكة أكثر توازنًا وقدرة علـــى التأثير المتبادل. فالمطلوب خليجيًّا ليس البحث عن بديل كامل للولايات المتحدة؛ إذ لا توجد قوة أخرى تملك في المدى المنظور شبكة القواعد والانتشار البحري والجوي والاستخبارات والاندماج العملياتي

التي تمتلكها واشـنطن، وإنما تقليص هشاشـة الارتهان الكامل لها، عبر بناء قدرة خليجية أوسـع على التأثير في قرارها، وتقديم الخليج بوصفهكتلة إسـتراتيجية ذات وزن تفاوضي، لا كمجموعة دول تُدار علاقاتها الأمنية عبر مسارات ثنائية متفرقة.

ويتصل بذلك ملف تنويع الشـراكات، شَـرْطَ أن يُفهم بوصفه تنويعًا وظيفيًّا لا بديلاً إسـتراتيجيًّا عن المظلة الأميركية. فتركيا وباكستان ومصر والدول الأوروبية والصين وكوريا الجنوبية وأوكرانيا يمكن أن تضيف طبقات مهمة في التكنولوجيا، والتصنيع الدفاعي، والتدريب، والأمن السيبراني، والدفاع البحري، ومكافحة المسيرات، وبناء القـدرات المحليـة، غير أن أيًّا من هذه الشـراكات لا تملـك وحدها القدرة على تعويض العمود الأميركي في الردع والقيادة والسـيطرة والاسـتخبارات والانتشـار البحـري والجوي. ولذلك ينبغي أن يتحرك الخليج نحو نموذج أكثر تركيبًا، يحافظ على جوهر الشراكة الأميركية كضمانة مركزية، ويضيف إليها شبكات تعاون متعددة ترفع القدرة الذاتية وتخفف الانكشـاف اليومـي. وقد أظهرت الحرب أن كثيرًا من التهديدات المتكررة، مثل المسـيرات الصغيرة والاختراقات السـيبرانية والتهديدات البحريـة المحدودة، تحتاج إلى قدرات محلية مسـتمرة ومنخفضة الكلفة وسـريعة الاستجابة، أكثر مما تحتاج في كل مرة إلى استدعاء استجابة أميركية كبرى.

العلاقة مع إيران

أمـا الدائـرة الثانية، وهي العلاقـة مع إيران، فتظل الأكثر تعقيـدًا في معادلة الأمن الخليجـي لأنها تجمع الجغرافيا والخصومة والاعتمـاد المتبادل والخوف المتبادل فـي وقت واحد. فإيران ليسـت طرفًا عابرًا فـي البيئة الإقليمية بل دولة جوار كبرى تمتلك عمقًا جغرافيًّا وبنية عسـكرية وشـبكات تأثير وقدرة على الإضرار حتى في لحظات الانكشاف والضغط. وقد أظهرت الحرب أن الضربات المؤلمة، مهما بلغت قسوتها، لا تكفي لإخراج إيران من معادلة الأمن، كما أن العقوبات والعزل لا يلغيَان موقعها البنيوي في الخليج وممراته وأسواقه وتوازناته. وفي المقابل، أظهرت الحرب لطهران أن توسـيع دائرة الاسـتهداف نحو الخليج يحمل كلفة سياسية وإستراتيجية عالية، لأنه يدفع دول المجلس من موقع الحذر والتوازن إلى موقع أكثر اسـتعدادًا لبنـاء ردع جماعـي ضدها. ومن هنا قد تفتح مرحلة ما بعد الحرب بابًا لنمط جديد مـن التـوازن، يقوم على إدارة طويلة الأمد للتنافس، حيث يتجاور الردع والتواصل،

وتتحرك التفاهمات الجزئية إلى جانب التحوط العسكري، وتصبح العلاقة مع إيران مجالاً دائمًا لإدارة الخطر لا مسارًا سريعًا نحو سلام شامل أو مواجهة مفتوحة.

وتحتاج دول الخليج، في هذا السياق، إلى مغادرة ثنائية التهدئة المجردة والتصعيد المطلق نحو مقاربة مركبة تجمع قنوات سياسية مفتوحة، ورسائل ردع واضحة، وخطوطًا حمراء محددة، وآليات اتصال وقت الأزمات، وتفاهمات عملية حول الممرات البحرية، وتنسيقًا خليجيًّا يمنع طهران من التعامل مع كل دولة على حدة. فالقيمة الإستراتيجية للحوار مع إيران لا تتحدد بمجرد وجوده، بل بمدى استناده إلى عقيدة خليجية جماعية تمنحه ثقلاً وتمنع تحوله إلى مسارات منفردة قابلة للاختراق والمساومة. وهنا يظهر الفرق بين التعامل مع إيران بوصفها عدوًّا ثابتًا وبين التعامل معها بوصفها مصدر تهديد يتغير وفق السلوك والقدرة والنية. هذا التمييز يمنح السياسة الخليجية مرونة أكبر، لأنه يحررها من الخطاب التعبوي المغلق، ويمنعها في الوقت نفسه من التقليل من الخطر حين يتحول السلوك الإيراني إلى تهديد مباشر للبنية الحيوية أو الملاحة أو أمن المجتمعات الخليجية.

سيناريوهات المستقبل ومؤشرات المتابعة

بناءً على ما تقدم، لا تتوقف هذه الدراسة عند تقديم توصيات معيارية عامة بل تسعى إلى بناء تصور استشرافي لمسار الأمن الخليجي خلال أفق زمني يتراوح بين سنتين وخمس سنوات بعد الحرب، انطلاقًا من أن الصدمة الأمنية الكبرى لا تُنتج بالضرورة مسارًا واحدًا بل تفتح أمام الدول خيارات متفاوتة تبعًا لطريقة قراءة الخطر، ومستوى الثقة المتبادلة، وقدرة المؤسسات على تحويل الدروس إلى سياسات. ومن هنا تُطرح ثلاثة سيناريوهات رئيسية لا بوصفها تنبؤات قاطعة وإنما بوصفها أدوات لتنظيم عدم اليقين، وقراءة الاتجاهات المحتملة، وربط كل مسار بمحركاته الأساسية ومؤشراته المبكرة القابلة للرصد.

يتمثل السيناريو الأول في العودة إلى النمط السائد، وهو المسار الأكثر ترجيحًا على المدى القصير إذا تراجعت حدَّة التهديد بعد الهدنة، وعاد الإحساس بالخطر إلى مستواه التقليدي. في هذه الحالة، يستعيد الزخم القديم موقعه داخل التفكير الأمني الخليجي، فتعود الدول إلى حساباتها الوطنية، وتتراجع المبادرات الجادة للتكامل،

ويُعـاد توجيـه القلق الذي أنتجتـه الحرب نحو صفقات تسـليح كبرى جديدة مع الولايـات المتحـدة ومورِّدين آخرين، من دون تحول نوعي في العقيدة أو في قابلية التشغيل المشترك. وتظل المظلة الأميركية في هذا المسار مركز الأمن الخليجي، بينما يُـدار التهديد الإيراني بمزيج من الردع التقليدي والقنوات الخلفية وخفض التصعيد عند الحاجة. ويحرك هذا السيناريو عاملان رئيسيان، أولهما تراجع الإحساس بالخطر الوجودي مع عودة الهدوء، وثانيهما حساسـية السـيادة التي تجعل الدول أكثر ميلاً إلى حماية قرارها الدفاعي الوطني من أي تفويض جماعي عميق. وتتمثل مؤشـراته المبكرة في غياب مركز عمليات جوي خليجي موحد بعد عام من الهدنة، واستمرار تعدد مصادر التسليح من دون بروتوكولات تشغيل مشترك، وتصدُّر الصفقات الكبرى المشـهد الدفاعي على حساب الاستثمار في مضادات المسيرات والذخائر منخفضة الكلفة والدفاع السلبي وحماية البنية الحيوية.

أما السـيناريو الثاني فيتمثل في التكامل المتدرج، وهو المسـار الأكثر اسـتدامة إذا تحولت صدمة الحرب إلى إصلاح مؤسسي عملي لا يصطدم دفعة واحدة بحساسيات السيادة. في هذا المسار، تبدأ دول الخليج من المجالات التقنية والأمنية الأقل إثارة للخلاف، مثل بناء إنذار مبكر موحد، وتطوير قدرات مشـتركة لمواجهة المسيرات، وتنسـيق الدفاع السـيبراني، وحماية الممرات البحرية، وتأسـيس مخزون خليجي مشـترك للذخائر الحرجة وقطع الغيار والأصـول ذات الأولوية. وتكمن أهمية هذا السيناريو في أنه لا يفترض قفزة وحدوية شاملة بل يبني الثقة عبر نجاحات تشغيلية محددة يمكن اختبارها وقياسها، بحيث تنتقل الدول لاحقًا إلى مستويات أعمق من التنسـيق في القيادة والسيطرة وقواعد الاشـتباك وتوزيع الأدوار. ويقوم هذا المسار على اسـتمرار إدراك التهديد المشـترك، ووجود قيادة سياسية تقبل بمنطق التدرج، وتـدرك أن التكامـل الأمني لا يعني إلغاء السـيادة بل جعلها أكثر قدرة على العمل تحت الضغط. وتظهر مؤشراته المبكرة في إنشاء صورة جوية مشتركة أو مركز إنذار خليجي فعلي خلال عامين، وتوقيع بروتوكولات لتبادل البيانات في الزمن الحقيقي، وبروز صناعة خليجية مشـتركة في مضادات المسيرات وأنظمة الاعتراض منخفضة الكلفة، وتحول البيان السياسي المشترك إلى آلية مؤسسية دائمة تعمل بين القمم لا خلالها فقط.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في التفكك تحت الضغط، وهو المسار الأكثر خطورة إذا تغلبت التباينات السياسية والسيادية على إدراك المصلحة المشتركة. في هذا السيناريو، تختلف الدول في تعريف التهديد الإيراني، وفي حدود الحوار مع طهران، وفي درجة الانخراط مع واشنطن، وفي طبيعة الشراكات الدفاعية البديلة، وقد تتجدد خلافات بينية شبيهة بما حدث في أزمة 2017، فتتحول تجربة التنسيق أثناء الحرب إلى استثناء عابر لا إلى قاعدة جديدة. وهنا يجد الخصم، سواء كان إيران أو غيرها، فرصة لاستخدام الضغط التفاضلي على الحلقة الأضعف، واستثمار التباينات داخل المجلس، وتقليل الوزن التفاوضي الجماعي لدول الخليج. وتحرك هذا السيناريو عوامل متعددة، أبرزها عودة الخلافات السيادية والسياسية، وتفاوت الكلفة التي تحملتها الدول أثناء الحرب، واختلاف العلاقات الثنائية مع طهران، وتنافس ترتيبات الأمن الخارجي خارج الإطار الجماعي. وتتمثل مؤشراته المبكرة في تعثر مؤسسات العمل الخليجي المشترك أو تجميدها، وظهور تباين علني في المواقف من إيران، وعقد ترتيبات أمنية ثنائية منفصلة مع قوى خارجية تتجاوز الإطار الخليجي، وتراجع مستوى التنسيق الذي ظهر أثناء الحرب في مجالات الإنذار والدفاع الجوي والسيبراني وحماية الممرات.

وتشير هذه السيناريوهات مجتمعة إلى أن مستقبل الأمن الخليجي لن يتحدد بحجم الصدمة وحدها بل بطريقة تحويلها إلى مؤسسة. فالعودة إلى الاعتماد تعني امتصاص الحرب داخل الأنماط القديمة، والتكامل المتدرج يعني تحويل الخطر إلى فرصة إصلاحية، أما التفكك تحت الضغط فيعني أن التجربة الجماعية لم تكن كافية لتجاوز منطق الحسابات المنفردة. ومن ثم فإن الرهان الحقيقي لا يتعلق بإعلان النوايا أو تكرار لغة التضامن بل بمدى قدرة دول الخليج على بناء آليات تجعل التنسيق الدفاعي أقل هشاشة، وأكثر إلزامًا، وأقدر على الاستمرار حين تتراجع حرارة الأزمة.

يتحدد ترجيح أي مسار من هذه المسارات بقرار خليجي داخلي قبل أن يتحدد بسلوك إيران أو بخيارات واشنطن، لأن مستقبل الأمن الجماعي يتوقف على قدرة دول المجلس على تحويل تجربة الحرب من صدمة عابرة إلى لحظة تأسيس مؤسسي. ويكمن الفاصل الحقيقي بين مسار التكامل المتدرج ومساري العودة إلى الاعتماد أو التفكك تحت الضغط في سرعة نقل التنسيق الذي فرضته الأزمة من مستوى

الضرورة الظرفية إلى مستوى البنية الدائمة، قبل أن يتراجع حضور الخطر في الوعي السياسي وتعود الحسابات الوطنية الضيقة إلى امتصاص الدرس الإستراتيجي. ولهذا تكتسب الأشهر الأولى التي تلي الحرب قيمة حاسمة، فهي النافذة التي يكون فيها أثر الصدمة حاضرًا، والإرادة السياسية أكثر قابلية للدفع، والمؤسسات أكثر استعدادًا لتلقي إصلاحات عملية في الإنذار المبكر، وتبادل البيانات، والدفاع الجوي، والأمن السيبراني، وحماية الممرات والبنية الحيوية. فإذا جرى استثمار هذه اللحظة بسرعة وحزم، يمكن للحرب أن تتحول إلى نقطة انطلاق لعقيدة أمنية خليجية أكثر نضجًا، أما تركها للتآكل البطيء فسيعيد التجربة إلى الذاكرة من دون أن يحوِّلها إلى قدرة.

خاتمة

وضعت الحرب الأميركية/ الإسرائيلية على إيران، وما أعقبها من ردٍّ إيراني استهدف المجال الخليجي، دولَ الخليج أمام لحظة انكشاف إستراتيجية كبرى. فقد بدأت المواجهة بضربات استهدفت العمق الإيراني، ثم امتدت آثارها إلى الخليج بحكم الجغرافيا والتحالفات ومركزية الطاقة ووجود القواعد الأميركية وحساسية الممرات البحرية، لتكشف أن المنطقة جزء بنيوي من معادلة الصراع حتى حين تحاول دولها تجنب الانخراط المباشر في قرار التصعيد. وقد جاء الرد الإيراني عبر استهداف البنى التحتية الحيوية، والمطارات، والموانئ، ومنشآت الطاقة والغاز والكهرباء، وشبكات الاتصالات والمرافق السيادية، فأعاد تعريف الخليج من مجال اقتصادي ولوجيستي للنظام الدولي إلى ساحة ضغط عسكرية وسياسية عند انتقال الصراع مع إيران إلى مستوى الحرب المفتوحة.

وقد كشفت هذه التجربة أن الأمن الخليجي دخل طورًا تتداخل فيه الحدود العسكرية مع الوظائف المدنية، وتتحول فيه منشآت الطاقة والمياه والكهرباء والمطارات والموانئ والشبكات الرقمية إلى عناصر مركزية في ميزان الردع والصمود. فالدولة الحديثة في الخليج تقوم على كثافة وظيفية عالية، وكل عقدة من عقد هذه الكثافة تحمل قيمة إستراتيجية تتجاوز وظيفتها الخدمية المباشرة، لأنها تمس الثقة العامة، واستمرارية الاقتصاد، وحركة الأسواق، وصورة الدولة وقدرتها على إدارة الأزمة. ومن ثم فإن ضرب منشأة طاقة، أو تعطيل مطار، أو تهديد ميناء، أو اختراق شبكة

رقمية، يصبح فعلاً عسكريًّا ذا أثر سياسي ونفسي واقتصادي ممتد، لأنه يضغط على أعصاب الدولة ويحوِّل الحرب من مواجهة بين جيوش إلى اختبار لقدرة المجتمع والدولة والمؤسسة الدفاعية على الاستمرار تحت الضغط.

ومن هنا يبرز السؤال الأعمق الذي تفرضه الحرب على دول الخليج، وهو قدرة هذه الدول على تحويل ما راكمته من قدرات دفاعية عسكرية إلى أمن جماعي فعلي. فالمنصات المتقدمة، ومنظومات الاعتراض، ومراكز القيادة، والرادارات، وأصول الاستطلاع، والدفاع البحري، والقدرات السيبرانية، تحتاج إلى عقيدة تشغيلية مشتركة، وصورة عملياتية موحدة، وتبادل بيانات في الزمن الحقيقي، وقواعد استجابة منسقة، ومخزونات قادرة على احتمال حرب استنزاف طويلة. وقد أظهرت الحرب أن امتلاك القدرة في صورتها الوطنية المنفردة يمنح هامشًا من الحماية، بينما يمنح تحويل هذه القدرة إلى بنية جماعية متكاملة قيمة إستراتيجية أعلى، لأن التهديدات التي واجهها الخليج تحركت عبر خرائط الطاقة والممرات والأسواق والاتصالات، لا عبر الحدود الإدارية بين الدول.

لقد أكدت الحرب أيضًا أن معادلة الكلفة أصبحت في قلب التفكير الدفاعي الخليجي. فالخصم الذي يستخدم المسيرات والصواريخ المجنحة والوسائط منخفضة الكلفة والهجمات السيبرانية والضغط البحري يستطيع أن يفرض على الطرف المدافع تشغيل منظومات باهظة، واستهلاك ذخائر ثمينة، وبقاء مستمرًّا في حالة تأهب؛ الأمر الذي يحوِّل الدفاع إلى معركة استدامة قبل أن يكون معركة اعتراض. ولذلك فإن مستقبل الأمن الخليجي يتطلب هندسة دفاعية متعددة الطبقات، تبدأ بالإنذار المبكر، والتشويش، ومضادات المسيرات، والاعتراضات القصيرة ومنخفضة الكلفة، وتمتد إلى الدفاع السيبراني، والتحصين، والتمويه، وتوزيع الأصول، وبناء البدائل التشغيلية، وخطط استمرار العمل في منشآت الطاقة والمياه والكهرباء والموانئ والمطارات. فالأمن هنا ينتقل من ثقافة الصفقة الكبرى إلى ثقافة القدرة المستمرة، ومن اقتناء المنصة الأحدث إلى بناء النسق الأنسب، ومن الردع الرمزي إلى الردع العملي القادر على امتصاص الصدمة وتقليل عائد الهجوم.

وتضع هذه الحرب العلاقة مع الولايات المتحدة في إطار أكثر واقعية. فالضمان الأميركي سيظل عنصرًا مركزيًّا في أمن الخليج بحكم الانتشار العسكري، وشبكات

الاستخبارات، والقواعد، والقدرات البحرية والجوية، والاندماج العملياتي العميق. غير أن الحرب كشفت أن الضامن الخارجي يتحرك وفق حسابات القوة الكبرى، لا وفق هواجس الحلفاء وحدهم. ومن ثم تحتاج دول الخليج إلى علاقة أكثر توازنًا مع واشنطن، تقوم على تعميق الشراكة مع تقليل هشاشة الاعتماد الكامل، وتقديم الخليج بوصفه كتلةً إستراتيجية ذات وزن تفاوضي، لا مجموعةَ ترتيبات ثنائية متفرقة. كما تحتاج إلى تنويع وظيفي للشراكات في التكنولوجيا، والتصنيع الدفاعي، والأمن السيبراني، والدفاع البحري، ومكافحة المسيرات، مع إبقاء الشراكة الأميركية عمودًا مركزيًّا ضمن بنية أوسع.

وتفرض العلاقة مع إيران مقاربة أكثر تركيبًا. فإيران، بما تملكه من عمق جغرافي وقدرات صاروخية وشبكات نفوذ وأدوات ضغط غير متكافئة، ستبقى عنصرًا دائمًا في معادلة الأمن الخليجي، والتعامل معها يتطلب مزيجًا من الردع والحوار وإدارة المخاطر والخطوط الحمراء. وقد أظهرت الحرب أن طهران قادرة على الإضرار حتى في لحظات الضغط، كما أظهرت لها أن توسيع دائرة الاستهداف نحو الخليج يدفع دول المجلس إلى التفكير في ردع جماعي أكثر صلابة. ومن هنا تبدو الحاجة ملحَّة إلى مقاربة خليجية موحدة تجعل الحوار مع إيران مسنودًا بعقيدة جماعية، وتجعل الردع قابلاً للفهم والقياس، وتمنع تحويل الدول الخليجية إلى مسارات منفردة يسهل الضغط عليها أو مساومتها على نحو تفاضلي.

أما العلاقات البينية الخليجية، فهي المساحة التي سيتحدد فيها المعنى الفعلي لدروس الحرب. فقد أثبتت الأزمة أن التنسيق ممكن عندما يصبح الخطر مباشرًا، وأن حساسية السيادة يمكن إدارتها عبر مسارات متدرجة تبدأ بالمجالات التقنية والعملياتية الأقل إثارة للخلاف، مثل الإنذار المبكر وتبادل البيانات ومكافحة المسيرات والأمن السيبراني وحماية الممرات وتصنيف الأصول الحيوية والتمارين المشتركة والمخزونات الحرجة. ومن هذه المسارات يمكن بناء ثقة مؤسسية تنتقل لاحقًا إلى مستويات أعمق من القيادة والسيطرة وقواعد الاشتباك. فالتكامل الدفاعي الخليجي في صورته العملية لا يعني ذوبان القرار الوطني، بل رفع قدرة هذا القرار على العمل ضمن بيئة تهديد تتجاوز الدولة الواحدة وتضغط على الجميع من بوابات مشتركة.

وبهـذا المعنـى، لا تمثل الحرب الأميركية/ الإسـرائيلية على إيـران وما تلاها من هجـوم إيرانـي على المجال الخليجي مجرد أزمة عسـكرية عابـرة، بل منعطفًا في الوعي الإسـتراتيجي الخليجي. فقد كشـفت أن مصادر قوة الخليج: الطاقة والموقع والموانئ والمطارات والشبكات والانفتاح على الاقتصاد العالمي، يمكن أن تتحول عند الحرب إلى مصادر انكشاف إذا بقيت من دون حماية جماعية متعددة الطبقات. وعند هذا الحدِّ يصبح عنوان المرحلة المقبلة واضحًا: الانتقال من الجغرافيا المكشوفة إلى الكتلة الفاعلة، ومن أمن يعتمد على الخارج ويسـتجيب بعد الصدمة، إلى أمن ينتج القدرة ويبني الصمود ويحوِّل الخليج من سـاحة تتلقى ارتدادات الصراع إلى فاعل قادر على إدارة موقعه في الإقليم.

المراجع

(1) Michael Eisenstadt, “Iran’s Gray Zone Strategy: Cornerstone of Its Asymmetric Way of War,” PRISM 9, no. 2 (2021): 76–97, accessed June 23, 2026, https://ndupress.ndu.edu/Media/News/News-Article-View/Article/2541911/irans-gray-zone-strategy-cornerstone-of-its-asymmetric-way-of-war/.

(2) F. Gregory Gause III, The International Relations of the Persian Gulf (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 1–15, 240–248.

(3) Lawrence Freedman, Deterrence (Cambridge, UK; Malden, MA: Polity Press, 2004), 26–43.

(4) Defense Intelligence Agency, Iran Military Power: Ensuring Regime Survival and Securing Regional Dominance (Washington, DC: Defense Intelligence Agency, 2019), 21–34, accessed June 23, 2026, https://www.dia.mil/portals/110/images/news/military_powers_publications/iran_military_power_lr.pdf.

(5) International Institute for Strategic Studies, “The US–Israel Campaign in Iran,” IISS Online Analysis, March 2, 2026, accessed June 23, 2026, https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/02/the-us-israel-campaign-in-iran/.

(6) Qatar News Agency, "UAE Defense Ministry: Iranian Attack Causes Three Fatalities, 58 Minor Injuries," March 1, 2026, accessed June 23, 2026, https://qna.org.qa/en/news/news-details?date=1%2F03%2F2026&id=uae-defense-ministry-iranian-attack-causes-three-fatalities-58-minor-injuries.

(7) U.S. Energy Information Administration, "World Oil Transit Chokepoints," March 3, 2026, accessed June 23, 2026, https://www.eia.gov/international/analysis/special-topics/World_Oil_Transit_Chokepoints؛ Philip Loft, Israel/US-Iran Conflict 2026: Reopening the Strait of Hormuz, Research Briefing CBP-10636, House of Commons Library (London: UK Parliament, April 24, 2026), accessed June 23, 2026, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10636/.

(8) Sarah Shamim, "Is Iran Expanding Attacks to Target Energy and Civilian Sites in the Gulf?," Al Jazeera, March 3, 2026, accessed June 23, 2026, https://www.aljazeera.com/news/2026/3/3/is-iran-expanding-attacks-to-target-energy-and-civilian-sites-in-the-gulf.

(9) بلـغ إجمالـي ما أُطلق على قطر بين 28 فبراير/ شـباط و18 مـارس/ آذار 2026 نحو 203 صواريخ و87 مسيَّرة، فيما تعرَّض مرفق الغاز المسال في رأس لفان لضربة أدَّت إلى خفض طاقة التصدير القطرية بنحو 17٪ لمدة تُقَدَّر بثلاث إلى خمس سنوات.

(10) Qatar Energy, "QatarEnergy Declares Force Majeure," March 4, 2026, accessed June 23, 2026, https://www.qatarenergy.qa/en/MediaCenter/Pages/newsdetails.aspx?ItemId=3894؛ Qatar News Agency, "QatarEnergy Declares Force Majeure on LNG Supplies," March 4, 2026, accessed June 23, 2026, https://qna.org.qa/en/news/news-details?date=4%2F03%2F2026&id=qatarenergy-declares-force-majeure-on-lng-supplies..

(11) Nadia Mèndez, "The Infrastructure War in the Gulf," Wired Middle East, April 3, 2026, https://www.wired.me/story/the-infrastructure-war-in-the-gulf, accessed June 23, 2026.

(12) U.S. Cybersecurity and Infrastructure Security Agency, "Critical Infrastructure Sectors," CISA, accessed June 23, 2026, https://www.cisa.gov/topics/critical-infrastructure-security-and-resilience/critical-infrastructure-sectors.

(13) Reuters, “Iran Attacks Wipe Out 17% of Qatar’s LNG Capacity for up to Five Years, Qatar Energy CEO Says,” Reuters, March 19, 2026, https://www.reuters.com/business/energy/iran-attack-damage-wipes-out-17-qatars-lng-capacity-three-five-years-qatarenergy-2026-03-19/, accessed June 23, 2026.

(14) “Ras Tanura Refinery Shut after Drone Strike: Update,” Argus Media, March 2, 2026, https://www.argusmedia.com/en/news-and-insights/latest-market-news/2794759-ras-tanura-refinery-shut-after-drone-strike-update, accessed June 23, 2026.

(15) “Al Taweelah Smelter Repair to Take up to a Year: EGA,” Argus Media, April 3, 2026, https://www.argusmedia.com/en/news-and-insights/latest-market-news/2810159-al-taweelah-smelter-repair-to-take-up-to-a-year-ega, accessed June 23, 2026.

(16) International Energy Agency, “Strait of Hormuz,” IEA, https://www.iea.org/about/oil-security-and-emergency-response/strait-of-hormuz, accessed June 23, 2026.

(17) UNCTAD, “Hormuz Disruption Shows Why Early-Warning Data Matters,” United Nations Conference on Trade and Development, April 28, 2026, https://unctad.org/news/hormuz-disruption-shows-why-early-warning-data-matters, accessed June 23, 2026.

(18) “Iran Announces Plans to Bring in Maritime Fees for Strait of Hormuz,” The Guardian, June 18, 2026, https://www.theguardian.com/world/2026/jun/18/iran-announces-plans-to-bring-in-maritime-fees-for-strait-of-hormuz, accessed June 23, 2026.

(19) Cybersecurity and Infrastructure Security Agency, Cross-Sector Cybersecurity Performance Goals: March 2023 Update, Version 1.0.1 (Washington, DC: Cybersecurity and Infrastructure Security Agency, 2023), accessed June 23, 2026, https://www.cisa.gov/sites/default/files/2023-03/CISA_CPG_REPORT_v1.0.1_FINAL.pdf.

(20) International Institute for Strategic Studies, Iran’s Networks of Influence in the Middle East (London: IISS, 2019), 11–27, accessed June 24, 2026, https://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/iran-dossier/.

(21) Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2025: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 2025), accessed June 23, 2026, https://doi.org/10.1093/sipri/9780198979791.001.0001. (Chapter: Military Spending in the Middle East.)

(22) حول حدود الانتقال من الإطار القانوني إلى الجاهزية العملياتية في منظومات الأمن الجماعي عمومًا، انظر: Gause, International Relations of the Persian Gulf, 240–248

(23) Seth G. Jones, Three Dangerous Men: Russia, China, Iran, and the Rise of Irregular Warfare (New York: W. W. Norton, 2021), 109–146.

(24) في 26 مارس/ آذار 2026، أصدرت ست دول (السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والأردن) بيانًا مشتركًا يدين الهجمات الإيرانية وما يتصل بها من جماعات مسلحة، وهو من أبرز مؤشرات التنسيق الجماعي خلال الحرب رغم تباين المواقف: ACLED "Middle East Special Issue": March 2026

(25) بدأت الأزمة الخليجية، في 5 يونيو/ حزيران 2017، بقطع السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها بقطر وفرض حصار عليها، واستمرت حتى قمة العُلا (الدورة 41 لمجلس التعاون)، في 5 يناير/ كانون الثاني 2021، التي أُعلن فيها بيان "التضامن والاستقرار" وإنهاء الخلاف. تُعد هذه الأزمة أبرز شاهد معاصر على حدود التكامل الخليجي.

(26) صرَّح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بأن الهجمات الإيرانية على دول الخليج كانت "المفاجأة الكبرى" في الحرب، وأن دول الخليج "كان يُفترض أن تكون مشاركتها محدودة، فإذا بها تصر على الانخراط". نقلاً عن:

Middle East Forum, “Gulf Situation Assessment: Iran’s Attacks on Arab States Will Backfire,” March 5, 2026.

(27) Hasan Alhasan, “The Gulf States’ Offensive Options against Iran,” IISS Online Analysis, March 16, 2026, accessed June 23, 2026, https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/03/the-gulf-states-offensive-options-against-iran/.

(28) Sascha Bruchmann, Martin Sampson, Nick Childs, Dana Allin, and Hasan Alhasan, “The US–Israel Campaign in Iran,” IISS Online Analysis,

March 2, 2026, accessed June 23, 2026, https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/02/the-us-israel-campaign-in-iran/؛ Seth G. Jones, Three Dangerous Men: Russia, China, Iran, and the Rise of Irregular Warfare (New York: W. W. Norton, 2021), 109–146.

فرضية القرب: نحو تفسير متعدد المستويات لتسييس الاستخبارات

The Proximity Hypothesis: Toward a Multi-Level Explanation of the Politicization of Intelligence

محمد الزين محمد أحمد إبراهيم – Mohamed Elzein Mohamed Ahmed Ibrahim *

ملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية تسييس الاستخبارات، وهي من القضايا المركزية في أدبيات الدراسات الاستخباراتية وصنع القرار. وتنطلق من ملاحظة أن معظم التفسيرات التقليدية ركزت على التدخل السياسي المباشر في عمل أجهزة الاستخبارات، في حين أن أنماط التأثير بين المحلل وصانع القرار أكثر تعقيدًا وتنوعًا مما تفترضه هذه المقاربات. ومن ثم، تسعى الدراسة إلى إعادة تفسير ظاهرة التسييس من خلال ما تسميه "فرضية القرب"، التي تنظر إلى العلاقة بين المحلِّل وصانع القرار بوصفها متغيرًا أساسيًّا يؤثر في طبيعة إنتاج المعرفة الاستخباراتية.

تعتمد الدراسة مقاربة نظرية تحليلية تقوم على مراجعة الأدبيات الرئيسة في حقل الاستخبارات والعلاقة بين التحليل والسياسة، وإعادة تنظيمها ضمن إطار تفسيري موحد. وفي هذا السياق، تميز بين أربعة أنماط للتسييس، هي: التسييس الصلب المرتبط بالتدخل المباشر، والتسييس الناعم القائم على التكيف الاستباقي والاستخدام الانتقائي للمعلومات، والتسييس البنيوي المرتبط بتصميم المؤسسة وآليات عملها، والتسييس الإدراكي الناتج عن تقارب الأطر الذهنية والثقافة التنظيمية بين المحللين وصانعي القرار.

وتخلص الدراسة إلى أن التسييس لا يمثل ظاهرة واحدة أو نتيجة حتمية للضغط السياسي، بل يتخذ أشكالًا متعددة تتدرج تبعًا لدرجة القرب البنيوي والوظيفي والشخصي والإدراكي بين الطرفين. كما تبين أن القرب ليس عاملًا سلبيًا بالضرورة، وأن الاستقلال التحليلي لا يتحقق من خلال العزلة المؤسسية الكاملة بل من خلال إيجاد توازن مهني يسمح بالتفاعل مع صانع القرار مع الحفاظ على القدرة النقدية واستقلال التقدير. وبهذا تقدم الدراسة إطارًا تحليليًّا يساعد على فهم العلاقة بين الاستخبارات والسلطة بصورة أكثر دقة، ويفسر

* د. محمد الزين محمد أحمد إبراهيم، أستاذ مشارك، (عميد ركن متقاعد)، باحث في دراسات الاستخبارات بأكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، وكلية أحمد بن محمد العسكرية، قطر.

Mohamed Elzin Mohamed Ahmed Ibrahim, Associate Professor, Brigadier General (Ret.), Researcher in Intelligence Studies, Joaan Bin Jassim Academy for Defense Studies, Ahmed Bin Mohammed Military College, Qatar.

كيـف تتشـكل أنمـاط التسـييس المختلفـة داخـل البيئـات المؤسسـية المعاصـرة.

الكلمـات المفتاحيـة: تسـييس الاسـتخبارات، فرضيـة القـرب، التحليـل الاسـتخباراتي، صنـع القـرار، الاسـتقلال التحليلـي، التسـييس البنيـوي، التسـييس الإدراكـي.

Abstract

This study examines the politicisation of intelligence, one of the central issues in intelligence studies and decision-making literature. It starts from the observation that conventional explanations have largely focused on direct political interference in intelligence work, while the interactions between intelligence analysts and decision-makers are often more complex and multifaceted than these explanations suggest. The study therefore seeks to reinterpret the phenomenon of intelligence politicisation through what it terms the "proximity hypothesis", which views the relationship between analysts and decision-makers as a key variable shaping the production of intelligence knowledge.

The study adopts a theoretical and analytical approach based on a critical review of the major literature on intelligence and the intelligence–policy relationship, reorganising it within a unified explanatory framework. In this context, it identifies four principal forms of politicisation: hard politicisation, associated with direct interference; soft politicisation, based on anticipatory adaptation and the selective use of information; structural politicisation, linked to institutional design and organisational processes; and cognitive politicisation, resulting from the convergence of mental frameworks and organisational cultures shared by analysts and decision-makers.

The study argues that politicisation is neither a single phenomenon nor an inevitable consequence of political pressure. Rather, it takes multiple forms that vary according to the degree of structural, functional, personal and cognitive proximity between analysts and decision-makers. The findings further suggest that proximity is not inherently detrimental and that analytical independence cannot be achieved through complete institutional separation. Instead, it depends on maintaining a professional balance that enables interaction with decision-makers while preserving critical judgment and independent assessment. By doing so, the study offers an analytical framework for understanding the relationship between intelligence and political authority and explains how different forms of politicisation emerge within contemporary institutional environments.

Keywords: intelligence politicisation, proximity hypothesis, intelligence analysis, decision-making, analytical independence, structural politicisation, cognitive politicisation.

مقدمة

يُعد تسييس الاستخبارات من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في دراسات الاستخبارات المعاصرة، ليس فقط لارتباطه بإخفاقات إستراتيجية كبرى هزَّت الثقة في التقدير الاستخباري، بل لأنه يكشف عن توتر بنيوي عميق بين منطق إنتاج المعرفة ومنطق ممارسة السلطة. فعلى امتداد الأدبيات الغربية، ولاسيما في السياق الأميركي*، جرى التعامل مع التسييس بوصفه انحرافًا طارئًا في العملية التحليلية ينتج إما عن ضغوط مباشرة يمارسها صانع القرار السياسي على المحلِّل، أو عن خلل أخلاقي أو مهني داخل مجتمع الاستخبارات ذاته.

غير أن هذا التفسير، على الرغم من أهميته في توصيف بعض الحالات التاريخية، يظل قاصرًا عن تفسير الطابع البنيوي والمتكرر لظاهرة التسييس، ولاسيما في الحالات التي لا يظهر فيها تدخل سياسي مباشر أو توجيه صريح لعملية التحليل. فالتجربة التاريخية تشير إلى أن التسييس قد يحدث حتى في المؤسسات التي تتمتع بدرجة عالية من المهنية التنظيمية والاستقلال الشكلي؛ الأمر الذي يطرح تساؤلاً أعمق حول طبيعة العلاقة المؤسسية بين التحليل الاستخباري وصناعة القرار السياسي.

لقد انشغلت الأدبيات الكلاسيكية، منذ أعمال شيرمان كينت (Sherman Kent)، بالسؤال حول "المسافة المناسبة" بين التحليل وصنع القرار، معتبرة أن الحفاظ على قدر من الفصل المؤسسي شرط لضمان الموضوعية. وفي المقابل، جادلت اتجاهات لاحقة بأن الانفصال المفرط يفضي إلى إنتاج استخبارات غير ذات صلة بالسياسات العامة، بما يفرغها من فاعليتها الوظيفية. وبين هذين الاتجاهين، ظل النقاش يدور في إطار معياري يوازن بين "القرب والاستقلال"، دون أن يُصاغ هذا المتغير ذاته

---

* تركز هذه الدراسة على تطوير إطار نظري عام لتفسير العلاقة بين القرب المؤسسي بين الاستخبارات وصانع القرار واحتمالات تسييس التحليل الاستخباري دون الاقتصار على حالة وطنية بعينها. ومن ثم فإن الإشارة إلى السياق الأميركي هنا تأتي بوصفه الحقل الأكثر حضورًا في الأدبيات الأكاديمية حول تسييس الاستخبارات وليس بوصفه موضوع الدراسة حصرًا. ويمكن للدراسات اللاحقة اختبار الفرضية المقترحة من خلال تطبيقات مقارنة على حالات تاريخية محددة، مثل التقديرات الاستخباراتية الأميركية بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق عام 2003، أو الإخفاق الاستخباري الإسرائيلي في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، أو تقديرات الحرب الباردة المتعلقة بقدرات الاتحاد السوفيتي.

-أي درجة القرب البنيوي والوظيفي- بوصفه متغيرًا تفسيريًّا يمكن من خلاله فهم أنماط التسييس المختلفة.

تكشف هذه الإشكالية عن فجوة نظرية واضحة في الأدبيات؛ فبينما ركزت بعض المقاربات على التسييس بوصفه نتيجة ضغط سياسي مباشر، ودفعت أخرى نحو تعزيز الفصل المؤسسي بوصفه ضمانة معيارية، لم يُبلور إطار يربط بصورة منهجية بين البنية المؤسسية للعلاقة ومستوى الوصول إلى مركز السلطة وأنماط التسييس الممكنة. وبذلك بقي التسييس يُفهم غالبًا بوصفه حدثًا منفصلاً أو إخفاقًا ظرفيًّا لا ظاهرةً تتدرج احتمالاتها تبعًا لطبيعة العلاقة بين المعرفة والسلطة.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن تسييس الاستخبارات لا يُختزل في الضغط السياسي المباشر بل يتأثر بدرجة القرب البنيوي والوظيفي بين المحلِّل ومركز القرار؛ فكلما ازداد هذا القرب تزايدت احتمالات نشوء أنماط من التسييس الناعم أو الإدراكي، حتى في غياب توجيه صريح، في حين أن الاستقلال المؤسسي لا يلغي التسييس بل قد يعيد إنتاجه في صور معرفية مختلفة. وعليه، يتمثل السؤال المركزي الذي يحكم هذا البحث في: كيف تؤثر درجة القرب البنيوي بين الاستخبارات والسلطة في تشكيل أنماط التسييس المختلفة؟ وما حدود الاستقلال التحليلي الممكن داخل بيئة سياسية بطبيعتها؟

لا يسعى هذا البحث إلى الدفاع عن أحد النموذجين -القرب أو الاستقلال- بقدر ما يهدف إلى بناء إطار تفسيري يعيد تنظيم الأدبيات القائمة عبر تحويل القرب من توصية معيارية إلى متغير سببي. وبهذا المعنى، يتمثل إسهام الدراسة في تطوير نموذج تحليلي يدمج البعد المؤسسي بالبعد الإدراكي، ويقرأ أنماط التسييس بوصفها نتائج محتملة لتفاعل درجة القرب مع مستوى الاستقلال التحليلي لا بوصفها انحرافات فردية أو أخطاء ظرفية. كما يهدف البحث إلى توسيع النقاش النظري من مستوى الأخلاقيات المهنية إلى مستوى تصميم العلاقة المؤسسية ذاتها بما يسمح بفهم أعمق لشروط إنتاج المعرفة الاستخبارية داخل بيئة السلطة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تنقل النقاش من جدل ثنائي حول "القرب مقابل الاستقلال" إلى تحليل بنيوي لتشكل العلاقة نفسها، وهو انتقال ذو دلالة، خاصة في البيئات المؤسسية التي تتسم بضعف الضوابط أو بتداخل الأدوار بين

التحليل والقرار. فمن خلال إعادة تأطير الإشكالية، لا يعود السؤال: هل حدث التسييس؟ بل يصبح: كيف صُمِّمت العلاقة بما يسمح بحدوثه أو يحد منه؟

يعتمد هذا البحث منهجًا تحليليًّا-نظريًّا يقوم على إعادة تركيب الأدبيات المقارنة في دراسات الاستخبارات، وبناء إطار مفاهيمي يربط بين متغيري القرب البنيوي والاستقلال التحليلي وأنماط التسييس، دون اختبار تجريبي لحالة بعينها، وذلك بغرض تطوير نموذج تفسيري قابل للتطبيق في سياقات متعددة.

وعليه، تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور. يستعرض المحور الأول مراجعة الأدبيات النظرية ويعالج إشكالية تعريف التسييس. أما المحور الثاني فيعرض الإطار المفاهيمي المنظِّم لمتغيرات الدراسة. ويطور المحور الثالث فرضية القرب بوصفها إطارًا نظريًّا ونموذجًا تفسيريًّا لظاهرة التسييس. في حين يركز المحور الرابع على تحليل أنماط التسييس الاستخباراتي وفق فرضية القرب، ويخصص المحور الخامس لمناقشة نظرية تعيد ضبط العلاقة بين القرب والاستقلال في ضوء النتائج التحليلية.

أولًا: الأدبيات النظرية وإشكالية تعريف التسييس

تُظهر مراجعة الأدبيات أن مفهوم "تسييس الاستخبارات" (Intelligence Politicization) لم يتبلور في إطار نظري واحد متماسك بل تَشَكَّل عبر مسارات تحليلية متعددة، أفرزت تعريفات متباينة تتراوح بين الفهم الضيق المرتبط بالضغط السياسي المباشر والفهم الأوسع الذي يدمج الأبعاد البنيوية والإدراكية والمعرفية في تفسير الظاهرة. وعليه، فإن إعادة تنظيم الأدبيات لا تعني استعراضها تراكميًّا بل إعادة تركيبها ضمن محاور تفسيرية تكشف عن منطقها الداخلي، وتوضح حدودها التحليلية، وتمهد للكشف عن الفجوة النظرية التي يتأسس عليها هذا البحث.

انطلقت الأدبيات المبكرة من مفهوم معياري يرى في التسييس انحرافًا عن الموضوعية التحليلية، يحدث حين يتدخل صانع القرار في صياغة التقدير الاستخباري أو يفرض عليه نتيجة مسبقة. في هذا السياق، يعرف ريتشارد بيتس (Richard Betts) التسييس بأنه إخضاع التحليل لضغوط سياسية مباشرة تُفرِّغ الاستخبارات من استقلالها المهني، مؤكدًا أن الخطر لا يكمن فقط في الخطأ التحليلي بل في "تكييف النتائج لتلائم التفضيلات السياسية"(1). ويعكس هذا التصور ما يمكن تسميته بالتسييس الصلب؛ حيث يكون الضغط ظاهرًا، مقصودًا، وممارَسًا من أعلى هرم السلطة.

غير أن تطور النقاش النظري كشـف عن نمط أكثر تعقيدًا، يتمثل فيما اصطُلح عليه بالتسييس الناعم؛ حيث لا يُمارَس الضغط بصورة مباشرة بل ينشأ من إدراك المحلِّل لتوقعات القيادة السياسية، فيُعيد صياغة تقديراته استباقيًّا حفاظًا على القرب الوظيفي أو النفوذ المؤسسـي. ويشـير جوشوا روفنر (Joshua Rovner) إلى أن التسييس قد يحـدث دون أوامر صريحة، نتيجة "توقعات ضمنيـة" تحكم علاقة المحلِّل بصانع القرار(2). هنا يتحول التسـييس من فعل قسـري إلى عمليـة تكيف تدريجي. كما توسَّـعت الأدبيات لتضمين البعد المعرفي، حيث لا يكون التسـييس ناتجًا عن إرادة سياسـية فقط بل عن انحيازات إدراكية مشتركة بين التحليل والقرار. ويؤكد روبرت جيرفيس (Robert Jervis) أن صانعي القرار والمحللين يتقاسمون أحيانًا أطرًا ذهنية مسبقة تجعل بعض الفرضيات أكثر قابلية للتصديق من غيرها(3). ويتقاطع ذلك مع ما طرحه ريتشارد جي هيوير الابن (Richard J. Heuer Jr.) حول أثر الانحيازات المعرفية في تشكيل التقدير الاستخباري حتى في غياب أي ضغط سياسي مباشر(4). بذلك يتسـع المفهوم ليشـمل التلاعب المتعمد، والتكيف الاسـتباقي، والانحراف الإدراكي البنيوي.

المدرسة الكلاسيكية: الفصل المؤسسي والتسييس

في مواجهة مخاطر التسييس، تبنَّت المدرسة الكلاسيكية للفصل المؤسسي ما يمكن تسـميته بمقاربة "المسـافة الفاصلة" (Arm's-length approach)، والتي ترى أن الحل يكمن في تعزيز الفصل المؤسسـي والمهني بيـن التحليل والقرار(5). ووفقًا لهذا الاتجاه، كلما زادت المسافة التنظيمية والإجرائية بين الطرفين تقلصت احتمالات الضغط أو التكيف السياسي.

تنطلق هذه المقاربة من افتراض معياري مفاده أن الاستخبارات يجب أن تُنتج معرفة موضوعية مستقلة، وأن أي اقتراب مفرط من السلطة التنفيذية يهدد حيادها. وقد تعزز هذا الاتجاه عقب أزمات إستراتيجية كبرى، مثل إخفاق الاستخبارات الإسرائيلية في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، أو تقديرات أسلحة الدمار الشامل الأميركية قبل حرب العراق 2003، حيث أُرجعت الأخطاء التحليلية جزئيًّا إلى ضعف الاسـتقلال المؤسسـي أو تدخـل الاعتبارات السياسـية في صياغة التقديـرات. وتفترض هذه

المدرسة أن الفصل البنيوي -من خلال ضوابط تنظيمية، وآليات مراجعة مستقلة، وتعدد مستويات التدقيق- يمثل الضامن الأساسي للنزاهة التحليلية(6).

غير أن هذه المقاربة، رغم قوتها المعيارية، تعاني من اختزال العلاقة بين القرب والتسييس في علاقة خطية مباشرة، متجاهلة أن العزلة المفرطة قد تؤدي بدورها إلى ضعف الصلة بالقرار، وإنتاج معرفة غير ذات صلة أو غير قابلة للتوظيف السياسي.

المدرسة الواقعية: التفاعل والقرب المؤسسي

على النقيض من المدرسة الكلاسيكية التي ترى في الفصل المؤسسي حلًّا لمخاطر التسييس، ترى المدرسة الواقعية أن الاستخبارات لا يمكن أن تكون فعَّالة إستراتيجيًّا إذا كانت معزولة عن مركز القرار. فالقرب المؤسسي والوظيفي، في هذا المنظور، ليس خطرًا بحدِّ ذاته بل شرطًا لإنتاج تقديرات تحليلية دقيقة وذات صلة بالسياق السياسي(7).

تركز هذه المدرسة على التفاعل البنيوي بين المحلِّل وصانع القرار، معتبرة أن المشكلات لا تكمن في وجود القرب بل في كيفية إدارة العلاقة؛ إذ يشير العديد من الدراسات إلى أن الاستخبارات التي لا تفهم احتياجات القيادة أو لا تدرك السياق السياسي قد تفشل في التأثير على القرار، حتى وإن كانت دقيقة من الناحية التحليلية(8). وبذلك يصبح التسييس ليس بالضرورة نتيجة ضغط مباشر بل قد يظهر ضمنيًّا كحالة تكيف مع توقعات السلطة.

في هذا السياق، يشير جوشوا روفنر (Joshua Rovner) إلى أن بعض أشكال الضغط السياسي يمكن أن تكون محفزًا للتحليل؛ حيث تدفع المحللين إلى مراجعة افتراضاتهم، وتوسيع نطاق الفرضيات، واختبار متانة الأدلة(9). بينما يحذر ستيفن مارين (Stephen Marrin) من أن العلاقة بين القرب والتحليل يمكن أن تتحول إلى مصدر للتسييس الاستباقي إذا لم تُحكَّم الضوابط المهنية(10).

غير أن هذه المدرسة، رغم تركيزها على قيمة القرب، لا تقدم نموذجًا كاملاً يوضح متى يصبح القرب إنتاجيًّا، ومتى يتحول إلى مدخل للتسييس، وهو ما يترك الفجوة النظرية التي يعالجها هذا البحث من خلال فرضية القرب والبعد.

فالأدبيات التي ركزت على التسييس الصلب لم تُعطِ وزنًا كافيًا للأبعاد الإدراكية والبنيوية. والمدرسة التي دافعت عن الفصل لم تفسر كيف يمكن للاستخبارات أن تبقى ذات صلة دون اقتراب. أما مقاربة التفاعل البنيوي، فلم تُبلور آلية تفسيرية توضح كيف تتغير أنماط التسييس بتغير درجة القرب.

وعليه، فإن الحاجة قائمة إلى إطار يدمج هذه المستويات الثلاثة في تحليل واحد، بحيث لا يُنظر إلى التسييس بوصفه حدثًا منفصلاً أو خللاً طارئًا بل بوصفه ظاهرة تتدرج أنماطها تبعًا لطبيعة العلاقة المؤسسية ومستوى القرب الوظيفي والإدراكي بين المحلل وصانع القرار. ومن هنا تنبثق أهمية الانتقال من الأدبيات الوصفية إلى نموذج تفسيري أكثر تركيبًا يعيد تأطير الإشكالية خارج ثنائية "الاستقلال مقابل القرب"، ويطرح السؤال المركزي: كيف تتشكل العلاقة؟ وكيف تتغير أنماط التسييس داخلها؟

وعلى خلاف المقاربات التي تناولت القرب من السلطة بوصفه توصية تنظيمية أو معضلة معيارية تتعلق بدرجة "المسافة المناسبة"، تسعى هذه الدراسة إلى إعادة تعريف القرب ذاته بوصفه متغيرًا تفسيريًّا مستقلاً يؤثر في تشكل أنماط التسييس. فالإسهام الرئيس هنا لا يتمثل في الدفاع عن نموذج الفصل أو التفاعل، ولا في توسيع تعريف التسييس فحسب بل في بناء إطار سببي يربط بصورة منهجية بين درجة القرب البنيوي، ومستوى الاستقلال التحليلي، وطيف أنماط التسييس الممكنة.

وبهذا المعنى، ينتقل النقاش من سؤال معياري حول ما إذا كان ينبغي أن تكون الاستخبارات قريبة أو بعيدة، إلى سؤال تحليلي حول كيف تُعيد بنية العلاقة ذاتها إنتاج أشكال مختلفة من التكيف أو الضغط أو التشكل الإدراكي. كما تسهم الدراسة في تجاوز الفصل التقليدي بين التفسير المؤسسي والتفسير المعرفي، عبر دمجهما في نموذج واحد يفترض أن القرب لا يؤثر فقط في قنوات الاتصال بل في بيئة الإدراك وحدود الفرضيات التحليلية الممكنة.

ومن ثم، فإن "فرضية القرب" المطروحة هنا لا تُقدم بوصفها توصية إصلاحية بل بوصفها أداة تحليلية لإعادة تنظيم الأدبيات وفهم التدرج البنيوي للتسييس داخل العلاقة بين المعرفة والسلطة. وهي تتيح أيضًا إمكانية مقارنة أنماط التسييس عبر سياقات سياسية ومؤسسية مختلفة؛ مما يربط النظرية بالتطبيق ويبرز الفجوة بين الاستقلال التحليلي والضغط السياسي المتدرج.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي

لا يقوم هذا الإطار على تعريفات معجمية منفصلة، بل على شبكة مفاهيم مترابطة يُفهم كل منها في ضوء الآخر. فالقرب البنيوي لا يُدرك إلا عبر علاقته بالاستقلال التحليلي، وأنماط التسييس لا تتضح إلا بوضعها ضمن طيف العلاقة بين إنتاج المعرفة وممارسة السلطة. ومن ثم فإن الهدف هنا ليس تكديس التعريفات، بل ضبط الحدود المفاهيمية بما يسمح لاحقًا ببناء تفسير سببي متماسك.

القرب البنيوي متغيرًا تنظيميًّا وإدراكيًّا

يُقصد بالقرب البنيوي درجة الاندماج المؤسسي والوظيفي بين جهاز الاستخبارات ومركز القرار السياسي، كما تتجلى في موقعه التنظيمي داخل الدولة، وكثافة قنوات التواصل، ومدى مشاركته في مراحل صياغة السياسات. غير أن هذا التعريف يظل ناقصًا إذا اختُزل في البعد الإداري فقط؛ فالقرب ليس مجرد موقع في الهيكل التنظيمي بل بيئة تفاعل يومي تُنتج تدريجيًّا إطارًا إدراكيًّا مشتركًا.

لقد أشار شيرمان كينت إلى ضرورة أن تكون الاستخبارات "قريبة بما يكفي لتفهم، وبعيدة بما يكفي لتحافظ على استقلالها"، غير أن هذه الصيغة الإرشادية لم تُفكِّك أثر القرب على بنية الإدراك التحليلي ذاته. لاحقًا، أوضح ريتشارد بيتس أن التفاعل المتكرر مع صانع القرار يُنشئ ما يشبه "الانحياز الهيكلي" (Structural Bias)؛ حيث يعيد المحلل -دون ضغط مباشر- مواءمة تقديراته مع التوقعات السائدة(11). بذلك يصبح القرب متغيرًا يؤثر في بيئة إنتاج المعرفة، لا مجرد مسافة تنظيمية. وعليه، يُعرَّف القرب البنيوي هنا بأنه "درجة الاندماج المؤسسي وكثافة التفاعل التي تعيد تشكيل الإطار الإدراكي داخل جهاز الاستخبارات، بما يؤثر في طبيعة الأسئلة المطروحة وحدود الفرضيات الممكنة."

الاستقلال التحليلي: حدود النزاهة والتسييس

يقابل القرب البنيوي مفهوم الاستقلال التحليلي، لكنه لا يُفهم بوصفه نقيضًا ميكانيكيًّا له. فالاستقلال لا يعني الانفصال التام بل القدرة المؤسسية والمعرفية على الحفاظ على مسافة نقدية كافية داخل بيئة سياسية مشبعة بالتوقعات. وقد شدَّد روبرت

جيرفيس على أن التقدير الاستخباري يتأثر دائمًا بالأطر الذهنية السائدة؛ ما يعني أن الاستقلال ليس غياب التأثير، بل إدارة واعية له(12).

إن الضمانات التنظيمية -مثل تعددية قنوات الرفع، والحماية القانونية، وثقافة المعارضة التحليلية- توفر حدًّا أدنى من الحماية ضد التدخل المباشر، غير أن هذه الضمانات لا تمنع التكيف الاستباقي أو الانحياز الإدراكي. فكما بيَّن ريتشارد جي هيوير الابن، إن الانحيازات المعرفية قد تعمل حتى في أكثر البيئات التزامًا بالمعايير المهنية(13). وعليه، يُعرَّف الاستقلال التحليلي بأنه قدرة الجهاز على إنتاج تقدير مهني محافظ على مسافة نقدية، مع الاعتراف بأن هذه المسافة نسبية وليست مطلقة. وبناء عليه، وفي حين يركز هذا الإطار المفاهيمي على متغيرين رئيسين، هما: القرب البنيوي والاستقلال التحليلي، فإن التسييس لا يُفهم بوصفه حالة واحدة بل بوصفه طيفًا من الأنماط التي تمثل نتائج محتملة لتفاعلهما.

أنماط التسييس: الصلب والناعم والبنيوي والإدراكي

في ضوء هذين المتغيرين، يمكن ضبط مفهوم التسييس ضمن أربعة أنماط رئيسة مترابطة، كالتالي:

يتمثل التسييس الصلب في تدخل سياسي مباشر لتعديل أو توجيه التقدير بما يخدم قرارًا مسبقًا. وقد ناقش بول بيلر (Paul Pillar) هذا النمط مميِّزًا بين استخدام الاستخبارات وتطويعها؛ حيث يتحول التحليل إلى أداة تبرير لا مصدر معرفة(14). أما التسييس الناعم، فينشأ من التكيف الاستباقي داخل بيئة قرب مرتفع؛ حيث يعيد المحلِّل ضبط صياغته استجابةً لتوقعات غير مكتوبة. وقد أشار جوشوا روفنر إلى أن هذا النمط أكثر شيوعًا في البيئات المؤسسية الحديثة، لأنه لا يحتاج إلى ضغط صريح كي يعمل(15).

ويشير التسييس البنيوي إلى تأثير تصميم المؤسسة ذاته في توجيه التحليل؛ حيث تؤدي قواعد العمل، وأنماط الاتصال، وآليات الترقي، إلى خلق بيئة تفضِّل تفسيرات معينة دون غيرها، حتى في غياب نيَّة سياسية مباشرة(16). ويأتي التسييس الإدراكي في مستوى أعمق؛ حيث تتداخل الأطر الذهنية بين التحليل والقرار، فتُعاد صياغة حدود الممكن والمحتمل دون وعي بوجود تدخل. هنا لا يُفرض اتجاه معين، بل

يُستبعد غيره ضمنيًّا(17). بهذا المعنى، لا يُفهم التسييس بوصفه حدثًا منفصلاً بل بوصفه طيفًا يتدرج تبعًا لدرجة القرب البنيوي ومستوى الاستقلال التحليلي.

مصفوفة العلاقة بين القرب وأنماط التسييس

من منظور ضبط التحليل الإستراتيجي، يمكن استعراض العلاقة بين درجة القرب البنيوي والوظيفي وأنماط التسييس الاستخباراتي من خلال مصفوفة تفسيرية توضح التأثيرات المحتملة لكل مستوى من مستويات القرب كالتالي:

درجة القرب البنيوي	نمط التسييس المرجح	السمة الغالبة
منخفضة	ضعف صلة أو تجاهل سياسي	استقلال مرتفع لكن تأثير محدود
متوسطة	تسييس ناعم محتمل	تكيف استباقي محدود
مرتفعة	تسييس ناعم/إدراكي متزايد	إعادة ضبط تدريجية للإطار
مرتفعة جدًّا مع ضعف ضمانات	تسييس صلب محتمل	تدخل مباشر أو تطويع

هذه المصفوفة لا تفترض علاقة حتمية بل علاقة احتمالية؛ فالقرب لا يُنتج التسييس بالضرورة لكنه يغيِّر شروط إمكانه. وكلما تراجع الاستقلال المؤسسي تحول الطَّيف من التكيف الناعم إلى التدخل الصريح.

بهذا الإطار المفاهيمي، يصبح القرب البنيوي والاستقلال التحليلي متغيرين تفسيريين، وتُفهم أنماط التسييس بوصفها نتائج محتملة لتفاعلهما. ومن هنا يمكن الانتقال منطقيًّا إلى صياغة فرضية القرب، لا بوصفها تعميمًا معياريًّا بل بوصفها صياغة تحليلية تستند إلى هذا التشبيك المفاهيمي.

ثالثًا: فرضية القرب: إعادة تأسيس نظري

لا يمكن تقديم فرضية القرب بمعزل عن الجدل النظري الواسع حول تسييس الاستخبارات. فالأدبيات المقارنة من أعمال يوري بار جوزيف (Uri Bar-Joseph) إلى تحليلات كلينت هاستيدت (Clint Hastedt)، مرورًا بإسهامات ستيفن مارين (Stephen Marrin) وبيتس إيسنفيلد (Beths Eisenfeld) كشفت أن التسييس ليس ظاهرة أحادية المصدر بل نتيجة تفاعل معقَّد بين البنية المؤسسية والثقافة التنظيمية ومستوى القرب من مركز القرار. ومن هنا تنطلق فرضية القرب لا كإضافة وصفية بل كإطار تركيبي يعيد تشبيك هذه المساهمات ضمن منطق تفسيري واحد.

التسييس من حدث إلى بنية

في دراســته المقارنة حول تسييس الاســتخبارات، شدَّد يوري بار جوزيف على أن التسييس لا يظهر فقط حين يفرض السياسي رأيه بل أيضًا حين يعيد المحلِّل تشكيل تقديره بما يتناســب مع التوقعات الســائدة داخل القيادة(18). هذه النتيجة المقارنة تُضعف الفهم التقليدي الذي يحصر التســييس في التدخل المباشــر، وتفتح المجال أمام تحليل العوامل البنيوية التي تجعل التكيف ممكنًا.

وبالمثل، أوضح كلينت هاستيدت في تحليله للتجربة الأميركية أن العلاقة بين السياسة والاستخبارات علاقة عضوية بطبيعتها، وأن الإشكال لا يكمن في وجود التفاعل بل في تحوله إلى علاقة غير متكافئة تعيد توجيه المنتج التحليلي(19). هنا تبرز الحاجة إلى مفهوم يفسر كيف تنتقل العلاقة من تفاعل مشروع إلى تسييس ضمني، وهو ما توفره فرضية القرب.

معضلة القرب

يتعمق هذا النقاش في مقال بيتس إيســنفيلد "معضلة الاستخبارات" (Intelligence Dilemma)؛ حيث يطرح سؤالاً جوهريًّا: هل يمكن أن يكون القرب من صانع القرار شرطًا للفاعلية، وفي الوقت نفسه مصدرًا لاحتمال التسييس؟(20).

تُظهر التحليلات أن البيئة التي تفرض تواصلاً مكثفًا وســريعًا قد تدفع المحلل إلى مواءمــة تقديراته مع الاحتياجات السياســية الآنية، ليس بدافــع الخضوع بل بدافع الحفاظ على الصلة والجدوى وضمان الاستمرار في التأثير.

هذا الطرح ينســجم مع مراجعات ســتيفن مارين، لاسيما في مقاله "إعادة النظر في الاستخبارات والسياسة: مشكلات التسييس وقابلية التلقي"؛ حيث ينتقد الفهم الثنائي للتسييس ويدعو إلى إعادة النظر في مفهوم "الاستقلال" ذاته(21). فمشكلة التسييس، في رأيه، لا تكمن دائمًا في نية سياسية منحرفة بل في غياب وضوح الأدوار وحدود التفاعل. ومن هذا المنظور، يصبح القرب ليس مجرد متغير تنظيمي بل حالة تفاعلية مستمرة تُعيد تعريف وظيفة التحليل.

صياغة فرضية القرب في ضوء الأدبيات

في ضوء هذا التشـــبيك، يمكن صياغة فرضية القرب على النحو التالي "كلما تعمق القرب المؤسسي والوظيفي والإدراكي بين جهاز الاستخبارات ومركز القرار، زادت احتماليـــة انتقال التســـييس من شـــكل التدخل الصريح إلى شـــكل التكيف البنيوي والمعرفي، حتى دون وجود ضغط مباشر".

هذه الصياغة تستفيد من الطرح المقارن ليوري جوزيف الذي أبرز دور البيئة القيادية في تشكيل التقدير، ومن تحليل هاستيت الذي أكد أن التجربة الأميركية تُظهر كيف يمكـــن للعلاقـــة العضوية أن تُنتج أنماطًا دقيقة من التأثير غير المباشـــر، كما تتقاطع مع تحذيرات مارن من اختزال التســـييس في صورة الضغط الظاهر. مشـــددًا على أن التســـييس قد يتخذ أشكالاً كامنة تتجلى في أنماط التوقع والاستجابة المسبقة داخل العمليـــة التحليليـــة. وبذلك، فإن هذه الأدبيات مجتمعة تعزِّز فهم التســـييس بوصفه ظاهرة بنيوية-تفاعلية لا مجرد انحراف سلوكي عارض.

لا تُفهـــم فرضيـــة القرب هنا بوصفهـــا علاقة أحادية البعد بـــل بوصفها بنية متعددة المســـتويات تتداخل فيها أبعاد مؤسســـية ووظيفية وإدراكية. فالقرب المؤسسي يشير إلى موقع جهاز الاستخبارات داخل البنية التنفيذية ومدى اندماجه التنظيمي في مركز القرار، في حين يعكس القرب الوظيفي كثافة التفاعل والمشـــاركة الفعلية في دورة صنع القرار، سواء عبر تقديم التقديرات أو الانخراط في عمليات الصياغة السياسية.

أمـــا القرب الإدراكي، فيمثل المســـتوى الأعمق، حيث تتشـــكل تدريجيًّا أطر ذهنية مشـــتركة بين المحلِّل وصانع القرار، تعيـــد تعريف حدود الممكن والمحتمل داخل العملية التحليلية. وكلما تراكبت هذه الأبعاد وتفاعلت، ازداد احتمال تحول التسييس من فعل عارض أو اســـتجابة ظرفية إلى نمط بنيوي مســـتقر يعيد تشـــكيل بيئة إنتاج المعرفة الاســـتخبارية ذاتها. وهو ما يجعل القرب البنيوي ليس مجرد متغير تنظيمي بل إطارًا تفسيريًّا لتحولات التسييس عبر مستوياته المختلفة.

وكلما تراكبت هذه الأبعاد، ازداد احتمال تحول التسييس من فعل عارض إلى نمط مستقر. وهنا تبرز إشكالية حول سؤال: هل يمكن أن يكون التسييس أحيانًا مفيدًا؟ إذ يرى بعض الباحثين، كما سبق القول، أن قدرًا من التفاعل -بل حتى من "التوجيه"-

قد يزيد من ملاءمة التحليل للقرار. غير أن فرضية القرب تُحذِّر من أن تجاوز عتبة معينة من الاندماج يحول الملاءمة إلى إعادة تشكيل للمعرفة ذاتها.

إعادة تأطير إشكالية القرب

لا تسعى فرضية القرب إلى إدانة العلاقة بين الاستخبارات والسياسة بل إلى تحليل حدودهـــا. فهي تُظهر أن العزلـــة المفرطة تُضعف الصلة، والاندماج المفرط يُضعف الاستقلال، والتوازن بينهما ليس حالة طبيعية بل نتيجة تصميم مؤسسي واع. وبذلك تقدم الفرضية إطارًا تفســيريًّا يدمج بين التحليل المقارن لـــبار جوزيف، والتحليل المؤسسي لكلينت هاستيت، والمراجعة المفاهيمية لستيفن مارن، والمعالجة الحوكمية لبيتس إيسينفيلد، ليصوغ تفسيرًا بنيويًّا لمسألة التسييس.

إن القيمة المضافة هنا لا تكمن في إعادة تعريف التسييس بل في تفسير متى ولماذا يتغير شـــكله تبعًا لدرجة القرب. ومن هذه النقطة تحديدًا يصبح الانتقال إلى تحليل أنماط التسييس المختلفة خطوة منطقية، لأن الفرضية لم تعد مجرد افتراض بل إطارًا مفسرًا للتحولات داخل العلاقة بين المعرفة والسلطة.

رابعًا: أنماط التسييس الاستخباراتي وفق فرضية القرب

ظل مفهوم "تســييس الاستخبارات" يُفهم لسنوات طويلة ضمن إطار اختزالي يربطه بالتدخل السياســي المباشــر في المنتج التحليلي، ســواء عبر تعديل التقديرات، أو حذف الاستنتاجات غير المرغوبة، أو الضغط على المحللين لتبني سردية تتسق مع تفضيلات الســلطة التنفيذية. وقد أسس هذا الفهم الكلاسيكي، الذي تناولته أدبيات مبكــرة حول التجربة الأميركية، خصوصًا في تحليل كلينت هاســتيدت(22)، لقراءة معياريــة ترى التســييس انحرافًــا عن "النموذج المهني النقــي" الذي يفترض فصلاً واضحًا بين التحليل والسياسة.

غير أن هذا التصور، رغم أهميته، يعاني من محدوديتين رئيســيتين، أولاً: أنه يتعامل مع التسييس بوصفه حدثًا استثنائيًّا لا بوصفه عملية بنيوية مستمرة. وثانيًا: أنه يفترض إمكانيــة وجود اســتقلال تحليلي كامل، وهو افتــراض تعرض لانتقادات لاحقة في الأدبيات المعاصرة. فقد بين ستيفن مارين أن العلاقة بين الاستخبارات وصانع القرار

لا يمكن فهمها ضمن ثنائية "اســتقلال/ تدخل " (Independence /Interference)، بل ضمن شبكة تفاعل مستمر تتضمن مفاهيم مثل التلقي (Receptivity) والاستخدام الانتقائي للمنتج التحليلي(23). وعليه، فإن كثيرًا مما يُصنَّف تسييسًــا قد يكون في الواقع نتيجة تفاعل مؤسســي معقَّد لا يرقى إلى مســتوى الضغط المباشر، لكنه يؤثر في مسار التقدير.

يجد هذا التحول المفاهيمي دعمه أيضًا في الدراسات المقارنة التي قدمها يوري بار جوزيف؛ حيث أظهر أن حالات التســييس لا تنشــأ دائمًا من أوامر سياسية صريحة، بل قد تتبلور تدريجيًّا داخل بيئات تنظيمية تتقاطع فيها التوقعات السياسية مع الثقافة المؤسسية للجهاز(24). بمعنى آخر، يصبح التسييس هنا نتيجة لبنية العلاقة أكثر منه نتيجة فعل فردي.

وتتعمق هذه القراءة البنيوية في أعمال بيتس إيسنفيلد التي تناولت ما أسمته "معضلة القرب"، موضحة أن درجة الاندماج المؤسسي بين التحليل والقرار قد تُنتج تأثيرات خارجية غير مباشــرة (External Influences) تؤثر في صياغة التقدير دون أن تتخذ شكل التدخل العلني(25). فالتسييس، في هذا السياق، لا يُختزل في لحظة ضغط بل يُفهم بوصفه عملية تأثير تدريجي تنبع من طبيعة التصميم المؤسسي ذاته.

ومــن زاوية أخرى، وسَّــع جوشــوا روفنر النقــاش عبر تحليله للتوتــر البنيوي بين الاستخبارات والسياسة، مشيرًا إلى أن صانع القرار قد لا يحتاج إلى تعديل التقدير إذا كان قــادرًا علــى إعادة تأطيره أو اســتخدام أجزاء منه انتقائيًّــا بما يخدم أهدافه الإســتراتيجية(26). هنا يتحول التســييس من "تغيير في النص" إلى "إعادة توظيف للمعنى"، وهو تحول مفاهيمي بالغ الأهمية في فهم أنماط التأثير غير المباشر.

كما أن تحليل إيريك جي داهل (Eric J. Dahl) لفشــل التقديرات الاســتخباراتية يبــرز أن كثيــرًا من حالات الانحــراف لا تعود إلى ضغط سياســي صريح بل إلى بيئات قرار مشــبعة بتوقعات إســتراتيجية مسبقة، تؤثر في طريقة استقبال المعلومات وتفســيرها(27). وفي السياق ذاته، أشار ناثان وودارد (Nathan Woodard) إلى أن الثقافة التنظيمية المشــتركة بين المحللين وصانعي القرار قد تؤدي إلى تضييق نطاق البدائل المطروحة، حتى في غياب تدخل مباشر(28).

انطلاقًا من هذه الأدبيات، يتضح أن المقاربة التقليدية التي تحصر التسييس في التدخل المباشر لم تعد كافية لتفسير تعقيد العلاقة بين التحليل والسياسة. فالتسييس يمكن أن يكون مباشرًا وصريحًا، أو تفاعليًّا ومتدرجًا، أو بنيويًّا متجذرًا في التصميم المؤسسي، أو إدراكيًّا ناتجًا عن تجانس الأطر الذهنية.

وهنا تبرز أهمية فرضية القرب، ليس بوصفها استبدالاً لمفهوم التسييس، بل بوصفها إطارًا تفسيريًّا يعيد تنظيمه ضمن طيف احتمالي يتدرج وفق درجة القرب المؤسسي والوظيفي والإدراكي بين المحلل وصانع القرار. فبدلاً من السؤال عما إذا كان التسييس قد وقع، يصبح السؤال: كيف تُعيد بنية العلاقة إنتاج شروطه؟

يمهد هذا التحول من الحدث إلى البنية، ومن الفعل الفردي إلى التصميم المؤسسي، لتحليل الأنماط المختلفة للتسييس ضمن إطار متكامل، لا بوصفها تصنيفات منفصلة بل بوصفها تعبيرات متدرجة داخل طيف تفاعلي واحد تحكمه درجة القرب.

1. التسييس الصلب

يمثِّل التسييس الصلب الصورة الأكثر وضوحًا والأكثر تداولاً في الأدبيات؛ إذ يُفهم بوصفه تدخلاً سياسيًّا مباشرًا في المنتج الاستخباراتي، سواء عبر تعديل التقديرات، أو استبعاد خلاصات غير منسجمة مع التوجهات السياسية، أو ممارسة ضغط صريح على المحللين لتغيير استنتاجاتهم. وقد عالج كلينت هاستيدت هذه الظاهرة في سياق التجربة الأميركية، مبينًا أن التسييس قد يتخذ شكل تدخل تنفيذي مباشر في صياغة التقدير أو في عملية نشره(29).

غير أن هذا النمط، رغم وضوحه، يطرح إشكالية تفسيرية تتعلق بالسببية. فهل التدخل المباشر هو السبب الجوهري للتسييس، أم أنه نتيجة لبيئة تفاعلية سابقة جعلت هذا التدخل ممكنًا ومؤثرًا؟ هنا يصبح من الضروري الانتقال من توصيف الحدث إلى تحليل شروط إمكانه. فالتدخل لا يحدث في فراغ بل داخل علاقة مؤسسية تسمح بدرجة معينة من النفاذ السياسي إلى عملية التحليل.

وفي هذا السياق، يميز ستيفن مارين بين التسييس الصريح الذي ينطوي على ضغط مباشر، وأشكال أكثر تعقيدًا من التأثير تتداخل فيها عملية "التلقي" السياسي مع إنتاج التقدير ذاته(30). ويشير إلى أن التركيز المفرط على حالات التدخل الواضح

قد يحجب الأنماط الأعمق التي تُشكِّل البيئة التحليلية قبل لحظة التدخل. فالتسييس الصلب، وفق هذا المنظور، ليس نقطة البداية، بل يمثِّل أقصى درجات التسييس.

ومن زاوية تحليلية موازية، يبيِّن جوشوا روفنر أن صانع القرار قد لا يحتاج دائمًا إلى تعديل التقدير إذا كان قادرًا على استخدامه انتقائيًّا أو إعادة تأطيره بما يخدم أهدافه الإستراتيجية(31). غير أن اللجوء إلى التدخل المباشر غالبًا ما يعكس حالة توتر مرتفعة بين التقدير والتحيز السياسي، بحيث تصبح أدوات الاستخدام الانتقائي غير كافية، فيتم اللجوء إلى إعادة صياغة أو استبعاد المنتج التحليلي.

ويعزز إيريك جي داهل هذه القراءة حين يشير إلى أن فشل التقدير في بعض الحالات لا يرتبط بضغط مباشر فحسب، بل ببيئة قرار مشحونة بتوقعات إستراتيجية مسبقة تجعل صانع القرار أكثر استعدادًا لتجاهل أو تعديل ما يتعارض مع تصوراته(32). وعليه، فإن التدخل الصريح قد يكون استجابة لأزمة ثقة أو لتباعد حاد بين التحليل والتوجه السياسي، وليس مجرد ممارسة روتينية.

في ضوء فرضية القرب، يمكن فهم التسييس الصلب بوصفه نتاجًا لدرجة عالية من القرب غير المنضبط؛ حيث تصبح قنوات الاتصال مكثفة إلى حدٍّ يسمح بالتأثير المباشر في عملية التحليل. غير أن القرب وحده لا يفسر التدخل؛ إذ إن وجود ضمانات مؤسسية، وثقافة اعتراض مهني، وتعددية في دوائر القرار، قد يحد من تحول القرب إلى ضغط صريح. ومن هنا، فإن التسييس الصلب لا ينبغي أن يُفهم بوصفه حالة حتمية للقرب المرتفع بل بوصفه احتمالاً يزداد ترجيحه في غياب الضوابط التنظيمية.

وتؤكد بيتس إيسنفيلد أن تصميم العلاقة المؤسسية يلعب دورًا حاسمًا في ضبط هذا النوع من التأثير؛ فكلما كانت هناك آليات مراجعة مستقلة، وتعدد في مستويات الإحاطة، وانفصال نسبي بين مراحل الإنتاج والمراجعة، تضاءلت احتمالات التدخل المباشر(33). وبالتالي، فإن التسييس الصلب لا يمثل فقط خللاً أخلاقيًّا أو مهنيًّا بل يعكس في كثير من الأحيان اختلالاً في تصميم العلاقة بين التحليل والقرار.

إن إعادة تفسير التسييس الصلب ضمن إطار فرضية القرب تسمح بتجاوز القراءة التي تحصره في سوء نية الأفراد أو في نزعة سلطوية عابرة. فهو، في هذا الإطار،

تعبير عن اختلال في توازن العلاقة؛ حيث يتراجع استقلال التحليل لصالح اندماج مفرط غير منظم. وهذا ما يبرر النظر إليه بوصفه أقصى درجات التسييس التفاعلي لا بوصفه الظاهرة المركزية التي تُختزل فيها كل أشكال التسييس.

بهذا المعنى، يشكِّل التسييس الصلب نقطة انطلاق ضرورية لتحليل الأنماط الأخرى، لكنه لا يمثل سوى أحد تعبيرات العلاقة بين القرب والسلطة. أما الأشكال الأكثر انتشارًا وتعقيدًا، فتتبلور في المساحات الرمادية بين الاستقلال والتبعية، وهو ما يقود إلى النمط التالي: التسييس التفاعلي.

2. التسييس الناعم

بينما يركز التسييس الصلب على التدخل المباشر لتغيير التقديرات أو فرض نتائج مسبقة، يظهر التسييس الناعم في المساحات الرمادية التي تتوسط العلاقة بين التحليل وصانع القرار. في هذا النمط، لا تعتمد العملية على أوامر مباشرة، بل على آليات التكيف الاستباقي؛ حيث يعيد المحللون ضبط صياغة تقديراتهم استجابةً لتوقعات السلطة مع المحافظة على استقلالهم المهني العام. ويبرز هنا مفهوم الاستخدام الانتقائي للمعرفة، حيث يختار المحلل عناصر محددة من المعلومات لتقديمها بما يتوافق مع أهداف صانع القرار دون التخلي عن الموضوعية العامة.

وقد أبرزت دراسة ستيفن مارين أن كثيرًا من أشكال التسييس الناعم تُنتج ضمن بيئات يتوقع فيها المحلِّلون ردود فعل سياسية معينة، فيعيدون ضبط التقديرات لتقليل الاحتكاك أو لتعزيز نفوذهم داخل دوائر صنع القرار(34). كما أوضح جوشوا روفنر أن الإستراتيجيات التكيفية غالبًا ما تسمح للمحلل بالحفاظ على مصداقيته، حيث يبقى التقدير محافظًا على الأساس التحليلي، لكنه يقدم عناصر محددة تخدم أهداف السلطة أو تفضيلاتها (35).

يظهر التسييس الناعم إذن نمطًا ديناميكيًّا مشروطًا بدرجة القرب المؤسسي والوظيفي، ويزداد احتمال ظهوره عندما يكون المحلل قريبًا بما يكفي لفهم توقعات صانع القرار، دون أن يتيح ذلك للسلطة التدخل المباشر في محتوى التقدير. وهنا تكمن قيمة فرضية القرب إطارًا تحليليًّا؛ فهي لا تختزل التسييس في الضغط الصريح بل تفسر كيف تنتج التفاعلات اليومية بين التحليل والسياسة أنماطًا غير مباشرة من التأثير، وتتدرج هذه الأنماط تبعًا لشدة القرب ودرجة الاستقلال التحليلي.

إضافة إلى التحليل النفسي والسلوكي، لا يمكن فهم التسييس الناعم دون النظر إلى البنية التنظيمية التي تحتضن العلاقة بين التحليل وصانع القرار. فقد أشار بيتس إيسنفيلد إلى أن تصميم المؤسسات، بما يشمل القنوات الرسمية للتقدير والمراجعة، ونظام الرقابة الداخلية، ووجود فرق بديلة للتحقق من المعلومات، يمكن أن يخفف من تأثير التكيف الاستباقي(36). وبالنتيجة، تحدد البيئة المؤسسية متى قد يتحول التسييس الناعم إلى أنماط أكثر ثباتًا، مثل التسييس البنيوي أو الصلب.

علاوة على ذلك، يوضح يوري بار جوزيف أن التفاعل بين مستويات التحليل وصنع القرار قد يولِّد مناطق احتكاك معرفية؛ حيث يتعلم المحلل كيف يوازن بين الحفاظ على استقلاليته والاستجابة لتوقعات السلطة(37). ويمثل هذا التوازن جوهر التسييس الناعم، ويشكل نموذجًا تحليليًّا أعمق من مجرد تصنيف "ناعم" كما هو متعارف عليه في الأدبيات التقليدية.

وعليه، يُنظر إلى التسييس الناعم ليس على أنه ضغط صريح بل كشبكة من التكيف الاستباقي والاستخدام الانتقائي للمعلومات. ويُبرز مارين البعد النفسي والسلوكي لهذا النمط، في حين يربطه روفنر بالنفوذ الإستراتيجي ضمن بيئة اتخاذ القرار. ويضيف إيسنفيلد وبار جوزيف البُعد المؤسسي والتنظيمي الذي يضبط تأثير درجة القرب على إنتاج التحليل. وتتيح فرضية القرب تفسير هذا النمط بوصفه نتيجة احتمالية للتفاعل بين درجة القرب، والثقافة التنظيمية، والتوقعات السياسية، بما يعكس الدينامية المعقدة لعلاقة المحلِّل بصانع القرار.

3. التسييس البنيوي

بينما يتجسد التسييس الصلب في التدخل المباشر، ويتجسد التسييس الناعم في التكيف الاستباقي والاستخدام الانتقائي، يمثل التسييس البنيوي ظاهرة أكثر تعقيدًا وديمومة. ينبع هذا النمط من بنية المؤسسة نفسها، ومن تصميم القنوات الإدارية، ومن العلاقة المستمرة بين مستويات الإنتاج والمراجعة والتحليل. وهو في جوهره يعكس كيف يمكن للهيكل التنظيمي والثقافة المؤسسية أن يولِّدا أنماطًا من التأثير على التقديرات حتى في غياب تدخل صريح.

أظهرت أعمال بيتس إيسنفيلد أن القرب المؤسسي بين المحلِّل وصانع القرار ليس مجرد متغير وظيفي بل يمثل إطارًا بنيويًّا يحكم عملية إنتاج المعرفة. فكلما تزايدت

درجة التضمين المؤسسي للمحلل داخل آليات القرار، زادت احتمالية أن يتشكل التقدير في سياق توقعات مسبقة للقيادة، حتى لو لم يُمارس ضغط صريح. وتشير هذه النتيجة إلى أن التسييس البنيوي ليس مجرد انعكاس للسياسة أو لرغبات الأفراد، وإنما نتيجة تفاعلية لهيكل المؤسسة نفسه، وهو ما يعكس قراءة أكثر عمقًا لما سماه ستيفن مارين وإيسنفيلد "التأثير المؤسسي غير المباشر"(38) (39).

في السياق ذاته، يبرز يوري بار جوزيف أهمية النظر إلى شبكات التأثير الداخلي داخل الجهاز الاستخباراتي؛ حيث تؤدي تصميمات الهيكل التنظيمي إلى توزيع السلطة والمعرفة بطريقة تحدد من يمكنه الوصول إلى صانع القرار ومن يظل على هامش العملية(40). وهذا التوزيع ليس محايدًا؛ فهو يخلق مناطق تأثير ضمنية، تُفضي أحيانًا إلى تكيف المحللين مع توقعات القيادة دون تدخل مباشر. ومن هنا يظهر التسييس البنيوي بوصفه عملية متشابكة داخلية تعتمد على تصميم العلاقات والهيكل الإداري، أكثر من اعتمادها على ممارسة سياسية عابرة.

ويضيف ناثان وودارد بُعدًا نفسيًّا معرفيًّا إلى هذا النمط، مشيرًا إلى أن الثقافة التنظيمية المشتركة بين المحللين وصانعي القرار تولِّد أطرًا معرفية متشابهة، بحيث تصبح بعض التقديرات أكثر قابلية للقبول، بينما تُرفض أخرى تلقائيًّا دون الحاجة إلى تدخل مباشر(41). ويعكس ذلك امتداد التسييس البنيوي إلى مستوى الإدراك المشترك، وتأثيره في اختيار المعلومات وتفسيرها وتقديمها بطريقة تجعلها متسقة مع التوقعات البنيوية للمؤسسة. وبذلك يصبح التسييس جزءًا من نظام إنتاج المعرفة نفسه لا مجرد ظاهرة خارجية مفروضة عليه.

إضافة إلى ذلك، يظهر تأثير التصميم المؤسسي في توزيع مستويات المراجعة والتحقق. فوجود فرق متعددة للمراجعة، ومراحل تحليل متسلسلة، يمكن أن يخفف من التأثير المباشر للسياسة، وقد يعزِّز التسييس البنيوي من زاوية أخرى، عبر فرض نمط محدد للتعامل مع المعلومات والمعرفة. وبناءً على ذلك، يصبح كل تقدير نتيجة تفاعل بين درجة القرب، والبنية المؤسسية، والثقافة التنظيمية(42).

في ضوء فرضية القرب، يمكن قراءة التسييس البنيوي امتدادًا طبيعيًّا للطيف التفاعلي. فعندما يكون المحلل قريبًا من صانع القرار من ناحية الاندماج المؤسسي، ومرتبطًا في الوقت نفسه بهياكل تنظيمية محددة، فإن التقدير الناتج يعكس هذه البيئة البنيوية.

وهذا لا يعني أن التسييس يحدث بالضرورة، وإنما يشير إلى ارتفاع احتمال ظهوره ضمن سياق مؤسسي محدد، وهو ما يبرر اعتبار هذا النمط أكثر ديمومة واستقرارًا مقارنة بالتسييس الصلب أو التفاعلي.

وبذلك يصبح التسييس البنيوي عنصرًا مركزيًّا في فهم العلاقة بين التحليل والسياسة؛ إذ يوضح كيف يمكن للهيكل التنظيمي نفسه أن يهيئ ظروفًا للإطار التحليلي ويحدد طبيعة استجابة المحلل للتوقعات الخارجية. ومن ثم، يمكن الانتقال إلى النمط الأخير، وهو التسييس الإدراكي، الذي يعكس المستوى المعرفي والفكري لهذا التفاعل البنيوي.

4. التسييس الإدراكي

يمثل التسييس الإدراكي أعمق طبقات الطيف التفاعلي؛ حيث لا يقتصر التأثير على التدخل المباشر أو التكيف الاستباقي أو البنية المؤسسية بل يمتد إلى الإطار الذهني والمعرفي للمحللين وصانعي القرار. في هذا النمط، تتقارب الأطر الإدراكية، وتتسرب التوقعات السياسية والثقافة المؤسسية إلى عملية الإنتاج المعرفي بصورة تدريجية؛ مما يؤدي إلى تضييق نطاق البدائل المطروحة وتوحيد تفسير الأحداث.

تشير دراسات ستيفن مارين إلى أن التسييس الإدراكي ينشأ غالبًا من تداخل الأطر الإدراكية للمحلل وصانع القرار؛ حيث تتشكل التقديرات وفق ما يُتوقع أنه مرغوب أو مقبول، أكثر من تشكلها وفق قاعدة تحليلية محايدة(43). وهذه الحالة لا تعكس انحرافًا مقصودًا، وإنما تمثل نتيجة طبيعية للتفاعل اليومي والاعتيادي داخل المؤسسة؛ مما يجعل التقديرات أقل استقلالية من الناحية الفكرية وأكثر انسجامًا مع النمط الإدراكي المشترك.

ويُبرز جوشوا روفنر أهمية هذا النمط من خلال دراسة الاستخدام الانتقائي للمعرفة؛ حيث لا يُطلب من المحلل تعديل الحقائق، وإنما يُختار ما يُقدَّم لصانع القرار وفق توقعات مسبقة(44). ويعكس هذا الاختيار الانتقائي توجيهًا معرفيًّا ضمنيًّا، ويخلق بيئة توازن بين الحفاظ على الموضوعية والملاءمة للسياسة.

ومن زاوية أخرى، توضح ناثان وودارد أن الثقافة التنظيمية تؤدي دورًا محوريًّا في التسييس الإدراكي؛ إذ قد تُفضي إلى تقارب نمطي في تفسير المعلومات بين

المحللين وصانعي القرار(45). بمعنى آخر، تصبح المعرفة والتحليل مشفوعين بتوقعات مؤسسية متراكمة، وقد يجري تجاهل أو تهميش رؤى أو تقديرات تتعارض مع هذا التجانس. ويشير إيسنفيلد إلى أن القرب الإدراكي بين المحلل وصانع القرار قد يؤدي إلى تكوين إطار مشترك للتهديدات والتقديرات، وهو ما يزيد من احتمالية التوافق الإدراكي(46). ويعزز ذلك فكرة أن التسييس الإدراكي ليس مجرد تأثير خارجي بل نتاج تفاعل داخلي مستمر بين الخبرة والثقافة التنظيمية وإطار التفكير المشترك.

ويمكن أيضًا ربط هذا النمط بالبُعد النفسي التحليلي؛ إذ يسهم التقارب الإدراكي في ظهور ما يمكن تسميته بالتفكير الجماعي (Groupthink)، وهو نمط معرفي محدود يخفف الاختلاف الإدراكي ويزيد من ميل المحللين إلى تبني التقديرات المقبولة أو المهيمنة داخليًا(47). ويكشف هذا البُعد النفسي كيف يمكن للهيكل المعرفي نفسه أن يحد من استقلالية القرار التحليلي.

وفي إطار فرضية القرب، يصبح التسييس الإدراكي أكثر احتمالية كلما ازداد القرب الإدراكي والمؤسسي، ويختلف هذا النمط جوهريًّا عن التسييس الصلب لاعتماده على انتظام تفاعلي مستمر داخل بيئة القرب. وهنا يظهر الطيف التفاعلي بصورة كاملة: من الضغط المباشر، إلى التكيف الاستباقي، إلى البنية المؤسسية، وصولاً إلى التجانس الإدراكي.

إن فهم التسييس الإدراكي يعيد تعريف ما يُقصد بالاستقلال التحليلي؛ إذ يصبح هذا الاستقلال نسبيًّا ومشروطًا بالبيئة المؤسسية والإدراكية. ويمهد ذلك للنقاش النظري التالي حول إمكانية تحقيق توازن بين القرب والاستقلال.

فرضية القرب: إطار تفسيري متكامل للأنماط الأربعة

بعد تحليل كل نمط من أنماط التسييس الاستخباراتي، من الصلب إلى الإدراكي، يتضح وجود عامل مؤسسي وتحليلي مشترك يمكنه تفسير متى وكيف يظهر كل نمط، وهو درجة القرب بين المحلل وصانع القرار. وتفترض فرضية القرب (The Proximity Hypothesis) أن القرب البنيوي، والوظيفي، والشخصي، والإدراكي يُنشئ بيئة ديناميكية تحدد مسار إنتاج المعرفة التحليلية، وتؤثر في احتمال ظهور أنماط التسييس المختلفة (48).

فـي البداية، يُفهم القرب البنيـوي (Structural Proximity) على أنه درجة اندماج المحلل في البنية المؤسسـية لصانع القرار. فكلما كان المحلل قريبًا من مسـتويات اتخاذ القرار العليا، زادت احتمالية تكيف تحليله مع التوجهات العامة للسلطة، سواء بصورة واعية أو غير واعية. وفي هذا السـياق، ترتفع احتمالات التسـييس البنيوي والإدراكي، نتيجة تداخل توقعات السلطة مع البنية المؤسسية والتفاعل اليومي(49).

أمـا القرب الوظيفـي (Functional Proximity)، فيتعلق بدور المحلل ضمن عملية إنتاج التقدير والاستخدام الإستراتيجي للمعرفة. وعندما ترتبط وظيفة المحلل مباشرة بخطوط القرار أو بمراحل محددة من التقييم، يصبح التسييس التفاعلي أكثر وضوحًا؛ حيث يتعلم المحلل التكيف مع توقعات صانع القرار(50). وفي هذا السياق، يؤكد سـتيفن مارين وروفنر أن التكيف الاستباقي يمثل أداة لضمان فاعلية التقدير في بيئة سياسية معقدة، إلى جانب دوره في تعزيز ملاءمة المنتج التحليلي لصانع القرار.

ويُضـاف إلى ذلك القرب الشـخصي (Personal Proximity)، وهو درجة التفاعل المباشر والمستمر بين المحلل وصانع القرار، سواء عبر الاجتماعات أو الاتصالات اليومية أو قنوات الاستشارة غير الرسمية. ويعزز هذا البعد احتمالات ظهور التسييس الصلب في حالات القرب الشديد، كما يتيح مساحة للتأثير غير المباشر، على نحو يتضح في تحليلات إيسـنفيلد المتعلقة بالتأثيرات الخارجية. فالقرب الشـخصي قد يشكِّل مدخلاً للضغط، كما قد يمثل آلية لتعزيز الملاءمة دون المساس بالاستقلالية المهنية.

أخيرًا، يشير القرب الإدراكي (Cognitive Proximity) إلى مدى التقارب في الأطر الذهنية والمعرفية بين المحلل وصانع القرار، وهو ما يفسر ظهور التسييس الإدراكي، كما توضح وودارد في تحليلها لتأثير التجانس المعرفي والثقافة المشتركة في توافق تفسير المعلومات وتقليص الفجوات بين توقعات السلطة والتحليل. وفي هذا السياق، يصبح التسـييس الإدراكي أقل وضوحًا وأكثر تأثيرًا على المستوى البنيوي والفكري لعملية اتخاذ القرار.

وعند ربط هذه الأبعاد الأربعة بالأنماط السـابقة، يظهر طيف متدرج للتسـييس: من الصلـب عند ارتفاع القرب البنيوي والشـخصي، إلى التفاعلي عند القرب الوظيفي المعتـدل، إلى البنيوي عند عمق التركيب المؤسسـي، وصولاً إلى الإدراكي عندما

يكون التجانس المعرفي العامل الحاسم. ويوضح هذا الطيف أن التسييس ليس حدثًا منفصلاً أو مفاجئًا، وإنما نتاج تفاعل مستمر ومتدرج بين البنية والوظيفة والشخص والمعرفة.

وبذلك تؤكد فرضية القرب أنها أداة تفسيرية لفهم التسييس الاستخباراتي، من خلال توضيح الاحتمالات والآليات التي تحدد أشكاله ودرجاته. ويشير مارين إلى دور التكيف الاستباقي وتلقي التوقعات في إنتاج المعرفة التحليلية، فيما يبرز روفنر قدرة الاستخدام الانتقائي للمعلومات على توجيه الرسالة التحليلية مع الحفاظ على قدر من الاستقلالية.

ويؤكد إيسنفيلد تأثير الضغوط الخارجية والبنية التنظيمية في درجة القرب البنيوي والإداري، بينما تبرز وودارد أهمية التجانس المعرفي والثقافة المشتركة في ظهور التسييس الإدراكي. ويكمل بار جوزيف هذا الإطار من خلال توضيح كيفية خلق التوزيع المؤسسي للنفوذ مناطق تأثير ضمنية تدعم إنتاج التحليل بما يتوافق مع توقعات السلطة. وبهذا تتشابك هذه المداخل في إطار تفسيري متكامل يربط البنية والوظيفة والشخص والإدراك بأنماط التسييس الأربعة.

خامسًا: إعادة ضبط العلاقة بين القرب والاستقلال

لا تكتمل فرضية القرب بوصفها إطارًا تفسيريًّا لأنماط التسييس الاستخباراتي ما لم تُختبر على مستوى أعمق: المستوى الميتا-نظري الذي يعيد مساءلة المسلَّمات التي حكمت أدبيات العلاقة بين الاستخبارات وصانع القرار. فقد هيمنت على هذا الحقل، زمنًا طويلاً، قراءة معيارية ترى في "التسييس" انحرافًا أخلاقيًّا وفي "الاستقلال" قيمة مطلقة، دون تحليل كافٍ للطبيعة البنيوية للعلاقة بين التحليل والسياسة. وتشير مراجعات حديثة، خاصةً في أعمال ستيفن مارين، إلى أن مفهوم التسييس نفسه استُخدم أحيانًا بصورة فضفاضة، باعتباره توصيفًا معياريا أكثر من كونه أداة تحليلية دقيقة(51). ومن هنا تنبع الحاجة إلى إعادة ضبط النقاش من مستوى الإدانة الأخلاقية إلى مستوى تحليل تصميم العلاقة.

القرب المؤسسي

يقــوم الافتراض التقليــدي في الأدبيات المبكرة على معادلة ضمنية مفادها أن زيادة القرب تؤدي حتمًا إلى زيادة التســييس. ويغفل هذا الافتراض التمييز الذي يطرحه مارين بين "التســييس الضار" (Harmful Politicization)، و"الاستجابة المشروعة" (Legitimate Responsiveness) لاحتياجات صانع القرار(52). فالتفاعل مع متطلبات السياسة قد يكون شرطًا لإنتاج تحليل ملائم قابل للاستخدام. كما أن الاستخبارات التي تُنتج بمعزل عن ســياق القرار قد تبدو موضوعية من حيث الشــكل، وتفقد في الوقت نفسه صلتها الوظيفية بعملية صنع القرار.

وتذهب بيتس إيسنفيلد أبعد من ذلك في تحليلها لما تسميه "معضلة القرب"؛ حيث تــرى أن الخطــر يرتبط بغياب آليات الحوكمة التي تنظِّم الاتصال بين الطرفين(53). فالقــرب غير المنضبط قــد يخلق ضغطًا ضمنيًّا، في حين يعزز القرب المنظم -عبر قنــوات واضحة وحدود مهنية صريحة- الفهم المتبادل ويقلِّل من احتمالات ســوء التقديــر. وبهذا المعنى، يصبح القرب متغيرًا تنظيميًّا لا يحمل دلالة معيارية ســلبية في ذاته.

أما يوري بار جوزيف، فيُظهر من خلال تحليله المقارن أن كثيرًا من حالات الفشل الاستخباراتي ارتبطت بتفاعل انتقائي موجه سياسيًّا أكثر من ارتباطها بكثافة التفاعل ذاته(54). أي إن الإشكالية ترتبط بطبيعة القرب وآليات التحكم فيه ومجالاته. ويفتح ذلــك البــاب أمام قراءة احتمالية؛ فالقرب يزيــد قابلية التأثير، دون أن يحدد اتجاهه بصورة حتمية.

وبنــاءً علــى ذلك، يصعب النظــر إلى القرب بوصفه متغيرًا ذا دلالة معيارية ســلبية بطبيعته؛ فهو متغير وظيفي تتحدد قيمته وفق الســياق المؤسســي، والثقافة التنظيمية، ووجود الضمانات المهنية أو غيابها.

الاستقلال التحليلي

فــي المقابــل، يفترض الطرح المثالي أن الحل يكمن في اســتقلال كامل للتحليل. ويصطــدم هــذا الافتراض بإشــكالية بنيوية تتمثل في أن الاســتخبارات تُنتج معرفة لأغراض سياسية. فهي ليست بحثًا أكاديميًّا حرًّا وإنما نشاط موجه نحو دعم القرار. ومن ثم، فإن الفصل المطلق بين التحليل والسياسة يتعارض مع الغاية الوظيفية ذاتها.

وفي تحليله للتجربة الأميركية، يبيِّن كلينت هاستيدت أن محاولات خلق مسافة حادة بين التحليل وصنع القرار أدَّت أحيانًا إلى فقدان التأثير، أي إلى عزلة تحليلية تُضعف جدوى التقدير(55). فالتقدير الذي لا يصل في الوقت المناسب، أو لا يُصاغ بلغة مفهومة لصانع القرار، يفقد وظيفته مهما بلغت درجة استقلاله.

كما يؤكد مارين أن مفهوم "التلقي" لا يقل أهمية عن مفهوم التسييس، لأن الاستخبارات التي لا تُستقبل أو لا تُفهم تفقد قيمتها العملية(56). ومن هنا، فإن الاستقلال المطلق يتحول إلى افتراض تجريدي يصعب تحققه في الواقع المؤسسي؛ إذ يُنتج كل تقدير داخل بيئة سياسية محددة، ويُصاغ كل تحليل بلغة تراعي سياق الاستخدام. وبذلك يصبح الاستقلال الممكن استقلالاً مهنيًّا نسبيًّا، لا عزلة مؤسسية كاملة.

نحو نموذج توازن تفاعلي في بيئة القرار الاستخباري

إذا كان القرب لا يحمل دلالة سلبية بالضرورة، وكان الاستقلال المطلق متعذرًا عمليًّا، فإن البديل النظري يتمثل في صياغة نموذج يمكن تسميته بـ"التوازن التفاعلي". ولا يقوم هذا النموذج على تقليل الاتصال وإنما على إعادة هندسته وضبطه. ويتأسس على إعادة تعريف العلاقة بين التحليل والسياسة بوصفها علاقة اعتماد متبادل منظم، لا علاقة تبعية أو انفصال.

في هذا الإطار، يصبح فصل الأدوار أهم من فصل القنوات؛ فالتواصل يبقى مفتوحًا، والحدود المهنية تظل واضحة. ويظل صانع القرار مستهلكًا للمنتج التحليلي دون أن يشارك في صياغته. كما أن تعددية التحليل -عبر آليات اعتراض داخلية، وتحليل بدائل، ومراجعات مستقلة- تقلِّل من خطر التجانس الإدراكي الذي أشارت إليه إيسنفيلد(57). كذلك فإن حماية الاستقلال المعرفي، كما يدعو مارين عند إعادة تعريفه للتسييس التحليلي، تقوم على التمييز بين التأثر بالسياق السياسي والانصياع له.

وفي ضوء ذلك، يتحول القرب من عامل ضغط محتمل إلى أداة اختبار؛ إذ يسمح بالتفاعل المباشر الذي يمكِّن من مساءلة الفرضيات، واختبار البدائل، وتصحيح سوء الفهم، بدل أن يكون آلية لفرض اتجاه مسبق. وهنا يتغير سؤال البحث من: "هل تم التسييس؟" إلى: "كيف صُمِّمت العلاقة بين التحليل والقرار؟"

إعادة تأطير الإشكالية النظرية

تكشف هذه المناقشة أن ثنائية "قرب مع تسييس" و"استقلال مع نزاهة" ثنائية مبسطة لا تعكس تعقيد الواقع المؤسسي. فالقرب قد يفضي إلى تسييس صلب إذا غابت الضمانات، وقد يفضي في الوقت نفسه إلى استبصار أدق في ظل حوكمة رشيدة. كما أن الاستقلال قد يحمي التحليل، وقد يدفعه نحو العزلة عن دوائر التأثير عندما يتحول إلى انفصال مؤسسي.

وعليه، فإن فرضية القرب لا تسعى إلى إدانة التفاعل، وإنما إلى فهم شروطه البنيوية والمعرفية. وهي تفتح المجال لتحويل النقاش من سؤال أخلاقي معياري إلى سؤال مؤسسي تحليلي يركز على تصميم العلاقة، وآليات الضبط، والثقافة المهنية. وبهذا المعنى، لا تكمن المشكلة في القرب ذاته، وإنما في كيفية تنظيمه، كما لا تكمن في الاستقلال بوصفه قيمة مطلقة، وإنما في كيفية ممارسته داخل بيئة سياسية يصعب الانفصال عنها.

خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن تفسير تسييس الاستخبارات يقتضي تجاوز المقاربات التقليدية التي حصرت الظاهرة في التدخل السياسي المباشر أو في سلوك الأفراد، والانتقال إلى تحليل العلاقة البنيوية والتفاعلية بين المحلل وصانع القرار. وفي هذا السياق، قدمت فرضية القرب إطارًا تفسيريًّا يربط بين درجة القرب البنيوي والوظيفي والشخصي والإدراكي وبين أنماط التسييس المختلفة، موضحة أن التسييس لا يظهر في صورة واحدة، بل يتخذ أشكالاً متعددة تتدرج من التسييس الصلب إلى التسييس الإدراكي تبعًا لطبيعة العلاقة بين التحليل والقرار. ومن ثم، فإن إسهام الدراسة لا يقتصر على إعادة تنظيم الأدبيات القائمة بل يمتد إلى تقديم نموذج تفسيري يفسر متى وكيف ولماذا تتخذ ظاهرة التسييس أنماطًا مختلفة.

كما بيَّنت الدراسة أن العلاقة بين القرب والاستقلال أكثر تعقيدًا من التصورات الثنائية التي تربط القرب بالتسييس والاستقلال بالنزاهة التحليلية. فالقرب قد يهيئ ظروفًا مواتية للتأثير السياسي إذا غابت الضمانات المؤسسية والمهنية، كما قد يسهم في تعزيز جودة التقدير وملاءمته لصنع القرار عندما يُنظَّم ضمن إطار واضح من الحوكمة وتوزيع الأدوار. وفي المقابل، يوفر الاستقلال حماية ضرورية للتحليل،

لكنه قد يفقد جزءًا من قيمته العملية إذا تحول إلى عزلة مؤسسية تفصل التقدير عن سياق استخدامه. وبذلك، تظهر أهمية البحث عن توازن تفاعلي يجمع بين التواصل الفعَّال والحفاظ على الاستقلال المهني.

وتتمثل القيمة النظرية لفرضية القرب في نقل النقاش من التركيز على الفعل الفردي أو حالات الفشـــل المعزولة إلى تحليل تصميم العلاقة المؤسســـية ذاتها، بما تشتمل عليه من هياكل تنظيمية، وأنماط تفاعل، وأطر إدراكية مشـــتركة. ويفتح هذا المنظور المجال أمام دراسات لاحقة لاختبار الفرضية في سياقات سياسية ومؤسسية مختلفة، ومقارنة أنماط التســـييس بين أجهزة الاســـتخبارات المتنوعة، وتحليل أثر الحوكمة والثقافة التنظيمية في إدارة العلاقة بين القرب والاستقلال. ومن هذا المنطلق، تطرح الدراسة إطارًا تحليليًّا يساعد على فهم التسييس الاستخباراتي بوصفه ظاهرة ديناميكية متعددة المستويات، تتشكل من تفاعل مستمر بين البنية المؤسسية والمعرفة والسلطة.

المراجع

(1) Betts, Richard K. “Analysis, War, and Decision: Why Intelligence Failures Are Inevitable.” World Politics 31, no. 1 (1978): 61–89.

(2) Rovner, Joshua. “Politicization and the Intelligence Community.” International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 26, no. 1 (2013): 55.

(3) Jervis, Robert. Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010, 21–41.

(4) Heuer, Richard J., Jr. Psychology of Intelligence Analysis. Washington, DC: CIA Center for the Study of Intelligence, 1999, 134.

(5) Kent, Sherman. Strategic Intelligence for American World Policy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949, 167.

(6) Lowenthal, Mark M. Intelligence: From Secrets to Policy. 8th ed. Washington, DC: CQ Press, 2022, 226.

(7) Betts, Richard K. Enemies of Intelligence: Knowledge and Power in American National Security. New York: Columbia University Press, 2007, 68.

(8) Bar-Joseph, Uri. The Politicization of Intelligence: A Comparative Study. London: Routledge, 2016, 38.

(9) Rovner, Joshua. Fixing the Facts: National Security and the Politics of Intelligence. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011, 84.

(10) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 185.

(11) Betts, Richard K. "Analysis, War, and Decision: Why Intelligence Failures Are Inevitable." World Politics 31, no. 1 (1978): 75.

(12) Jervis, Robert. Why Intelligence Fails. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010, 41.

(13) Heuer, Richard J., Jr. Psychology of Intelligence Analysis. Washington, DC: CIA Center for the Study of Intelligence, 1999, 111.

(14) Pillar, Paul R. Intelligence and U.S. Foreign Policy. New York: Columbia University Press, 2011, 48.

(15) Rovner, Joshua. "Politicization and the Intelligence Community." International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 26, no. 1 (2013): 67.

(16) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 181.

(17) Jervis, Robert. Perception and Misperception in International Politics. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976, 72.

(18) Bar-Joseph, Uri. The Politicization of Intelligence: A Comparative Study. London: Routledge, 2016, 350.

(19) Hastedt, Glenn. "The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience." International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 8, no. 1 (1995): 46.

(20) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." Intelligence and National Security 33, no. 4 (2018): 509.

(21) Marrin, Stephen. “Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity.” Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 382.

(22) Hastedt, Glenn. “The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience.” International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 8, no. 1 (1995): 46.

(23) Marrin, Stephen. “Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity.” Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 382.

(24) Bar-Joseph, Uri. The Politicization of Intelligence: A Comparative Study. London: Routledge, 2016, 372.

(25) Eisenfeld, Beth A. “The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences.” Intelligence and National Security 33, no. 4 (2018): 525.

(26) Rovner, Joshua. “Intelligence and Strategic Surprise.” Journal of Strategic Studies 31, no. 4 (2008): 576.

(27) Dahl, Erik J. Intelligence and Surprise Attack. Washington, DC: Georgetown University Press, 2013, 6.

(28) Woodard, Nathan. “Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization.” Intelligence and National Security 28, no. 1 (2013).

(29) Hastedt, Glenn. “The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience.” International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 8, no. 1 (1995): 46.

(30) Marrin, Stephen. “Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity.” Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 382.

(31) Rovner, Joshua. “Intelligence and Strategic Surprise.” Journal of Strategic Studies 31, no. 4 (2008): 576.

(32) Dahl, Erik J. Intelligence and Surprise Attack. Washington, DC: Georgetown University Press, 2013, 10.

(33) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." Intelligence and National Security 33, no. 4 (2018): 509.

(34) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 181.

(35) Rovner, Joshua. Fixing the Facts: National Security and the Politics of Intelligence. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011, 84.

(36) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." Intelligence and National Security 33, no. 4 (2018): 428.

(37) Bar-Joseph, Uri. The Politicization of Intelligence: A Comparative Study. London: Routledge, 2016, 22.

(38) Woodard, Nathan. "Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization." Intelligence and National Security 28, no. 1 (2013).

(39) Ibid.

(40) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 382.

(41) Bar-Joseph, Uri. The Politicization of Intelligence: A Comparative Study. London: Routledge, 2016, 372.

(42) Woodard, Nathan. "Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization." Intelligence and National Security 28, no. 1 (2013).

(43) Ibid.

(44) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 382.

(45) Rovner, Joshua. "Intelligence and Strategic Surprise." Journal of Strategic Studies 31, no. 4 (2008): 551.

(46) Woodard, Nathan. "Tasting the Forbidden Fruit: Unlocking the Potential of Positive Politicization." Intelligence and National Security 28, no. 1 (2013).

(47) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." Intelligence and National Security 33, no. 4 (2018): 509.

(48) Ibid.

(49) Marrin, Stephen. "Rethinking Analytic Politicization." Intelligence and National Security 27, no. 6 (2012): 822.

(50) Rovner, Joshua. "Intelligence and Strategic Surprise." Journal of Strategic Studies 31, no. 4 (2008): 551.

(50) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." Intelligence and National Security 33, no. 4 (2018): 509.

(51) Marrin, Stephen. "Rethinking Analytic Politicization." Intelligence and National Security 27, no. 6 (2012): 806.

(52) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 370.

(53) Eisenfeld, Beth A. "The Intelligence Dilemma: Proximity and Politicization—Analysis of External Influences." Intelligence and National Security 33, no. 4 (2018): 512.

(54) Bar-Joseph, Uri. The Politicization of Intelligence: A Comparative Study. London: Routledge, 2016, 360.

(55) Hastedt, Glenn. "The Politics of Intelligence and the Politicization of Intelligence: The American Experience." International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 8, no. 1 (1995): 38.

(56) Marrin, Stephen. "Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity." Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 375.

(57) Marrin, Stephen. “Revisiting Intelligence and Policy: Problems with Politicization and Receptivity.” Intelligence and National Security 28, no. 2 (2013): 370.

القضية الفلسطينية في خطاب حركات الألتراس بالمغرب: دراسة في التعبيرات الاحتجاجية الجديدة

The Palestinian Cause in the Discourse of Moroccan Ultras Movements: A Study of New Forms of Protest

* Youssef Day – يوسف دعي

ملخص

تناقش هذه الورقة تحولات التفاعل مع القضية الفلسطينية في الفضاء العمومي المغربي في سياق أحداث 7 أكتوبر 2023، وذلك في ظل سياق سياسي اتسم بعودة السلطوية مع مسار التطبيع عبر "الاتفاقيات الإبراهيمية" منذ سنة 2020. تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن انغلاق النسق السياسي والتضييق على قنوات التعبير التقليدية، دفع الشباب، وتحديدًا حركات تشجيع كرة القدم (الألتراس)، إلى ابتكار مساحات بديلة للتعبير، وإحدى أهم المساحات كانت في سياق القضية الفلسطينية الداعمة للاحتجاجات ضد العدوان على قطاع غزة.

على مستوى المنهج استرشدت الورقة بمنهج تحليل الخطاب النقدي كما صاغه الباحث نورمان فاركلوف لدراسة مضامين الأهازيج والأغاني الخاصة بالمشجعين، كما قامت الدراسة بجرد وتحليل رسومات فن الشارع وما يطلق عليه فن الغرافيتي المرتبطة في كثير من الأحيان بمجموعات الألتراس، بوصفه أحد أشكال الصراع على الفضاء الحضري.

خلصت الورقة إلى أن هذه المجموعات نجحت في تجاوز الرقابة الرسمية وحالة الصمت الحكومي ودعم أشكال الاحتجاج ضد العدوان على غزة، من خلال تحويل الملاعب وجدران المدن إلى منصات مفتوحة للتنديد بالعدوان ورفض التطبيع، وهو ما مثّل صوتًا مغايرًا للسردية الرسمية، وعزّز دعم المقاومة الفلسطينية في الشارع المغربي عبر أدوات احتجاجية فنية وجماهيرية مستحدثة.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، الاحتجاج، الألتراس، المقاومة الخفية، الغرافيتي.

* د. يوسف دعي، باحث في العلوم السياسية، جامعة ابن زهر–المغرب.
Dr. Youssef Day, researcher in political science at Ibn Zohr University, Morocco.

Abstract

This paper examines the shifting dynamics of engagement with the Palestinian cause within the Moroccan public sphere in the context of the events of 7 October 2023. This analysis takes place against a political backdrop characterised by a resurgence of authoritarianism and the normalisation process initiated by the Abraham Accords in 2020.

The study is centred around the hypothesis that the closure of the political system and the restriction of traditional channels of expression have compelled youth—specifically football fan movements (Ultras)—to innovate alternative spaces for resistance. These spaces have emerged as crucial venues for supporting protests against the aggression on the Gaza Strip.

Methodologically, the paper employs Critical Discourse Analysis (CDA), as formulated by Norman Fairclough, to examine the content of fan chants and songs. Additionally, the study surveys and analyses street art and graffiti, viewing them as forms of contestation over urban space.

The paper concludes that these groups have successfully circumvented official censorship and governmental silence to support protests against the aggression on Gaza. By transforming stadiums and city walls into open platforms for condemning the aggression and rejecting normalisation, they have provided a counter-narrative to the official discourse and revived values of resistance within the Moroccan street through novel artistic and mass protest tools.

Keywords: Palestinian cause, protest, Ultras, hidden resistance, graffiti.

مقدمة

شهدت القضية الفلسطينية تحولاً في المنطقة العربية والمغرب منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2023؛ إذ أعاد مشهد المقاومة الفلسطينية في مقابل مشاهد العدوان على قطاع غزة ترتيب وجهات النظر حول القضية الفلسطينية، وأحيا دعم المقاومة الفلسطينية في العالم والمنطقة العربية.

تضع هذه الورقة موضوع القضية الفلسطينية في السياق العام الذي يعرفه العالم والمنطقة العربية، مع تنامي عودة السلطويات؛ مما نتج عنه بيئة استبدادية سلطوية سيَّجت مساحات التعبير والبوح، سيما مع مسلسل توقيع اتفاقيات إبراهام للتطبيع مع إسرائيل(1).

في المقابل، تشهد المجتمعات سيما المجتمع المغربي – مجال الدراسة– بروز أشكال جديدة للرفض والتنديد خارجة عن النمط المألوف، خاصة مع حركات مجموعات مشجعي كرة القدم –حركات الألتراس– والتي ابتكرت مساحات جديدة للتعبير منفلتة نسبيًّا عن رقابة السلطة(2)، قادرة على التعبئة وحشد الأفراد، كالشعارات في الملاعب، والتملُّك والاستحواذ على الجدران عن طريق الكتابة الغرافيتية. وهي تعبيرات جاءت في سياق تسييج وتضييق الخناق على مساحات البوح والتعبير بشكل يتجاوز الأشكال الكلاسيكية للاحتجاج.

تحاول هذه الورقة، تسليط الضوء على تحولات التفاعل مع القضية الفلسطينية في الفضاء العمومي المغربي بعد بروز هذه المجموعات، من خلال تتبع تفاعلها مع القضية الفلسطينية في سياق الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

تفترض الورقة أن طبيعة النسق السياسي المغربي المُغلق، ذات السمات السلطوية، وفرض أشكال الرقابة على المساحات الكلاسيكية للمشاركة والتعبير، ثم نهج السلطة لسياسة الصمت والحياد بعد مرحلة التطبيع تجاه أشكال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، قد جعلت الشارع –ولاسيما الشباب المنتمي إلى هذه المجموعات– يتجه نحو ابتكار مساحات بديلة ومستثيرة للرفض والتعبير، عُدَّت شكلاً من أشكال التدخل السياسي غير الرسمي (Infrapolitics) في الفضاءات العامة.

استرشدت هذه الورقة بمنهج تحليل المضمون، كما طوَّره الباحث نورمان فاركلوف (Norman Fairclough) داخل حقل تحليل الخطاب النقدي، الذي يقوم على الربط بين بنية الخطاب وتجليات السلطوية داخل المجتمع اعتمادًا على التحليل النصي، من خلال ثلاثة مراحل أساسية في التحليل: الأولى وصفية تقوم على وصف شكل النص من خلال تبيان عدد الكلمات الموظفة وتكرارها. ثم مرحلة تأويلية، عبر تأويل العلاقة بين النص والتفاعل معه(3)، ثم عملية التفسير كمرحلة أخيرة تقوم على تحليل العلاقة بين النص من خلال سياقه الاجتماعي(4) من خلال دراسة متن الشعارات التي تنتجها هذه الجماهير والمرتبطة بموضوع الدراسة وهو القضية الفلسطينية والعدوان على قطاع غزة.

كما اعتمدت الورقة على جمع وتحليل الأعمال الفنية وفنون الشارع المتمثلة في الجرافيتي (Grafiti) سواء الرسم على الجدران، أو الملصقات، المُعبِّرة عن القضية الفلسطينية، سواء الخاصة بمجموعات الألتراس، أو الملصقات المتفاعلة مع القضية في سياق الحرب على غزة، محاولة لتحليل الصور والرسوم، بوصفها لغة وخطابًا سرديًّا لتصريف تمثلات وثقافات حول القضية الفلسطينية في نسق من التحدي والسلطوية.

اعتمدت هذه الورقة على منطقة أكادير الكبير مجالاً للبحث الميداني، مسلِّطةً الضوء على التعبيرات الاحتجاجية لمجموعات الألتراس، وتحديدًا فصيل ألتراس إيمازيغن المساند لفريق حسنية أكادير. ورغم أن هذا الاختيار كان ذاتيًّا ارتبط أساسًا بتسهيل العمل الميداني للباحث، إلا أنه يحمل دلالة سوسيولوجية وسياسية، فمدينة أكادير، ببُعدها الجغرافي عن العاصمة، الرباط، ورمزيتها الثقافية الأمازيغية، تقدم دليلا علميًّا على شمولية التضامن المغربي مع القضية الفلسطينية، وتؤكد غياب أي انقسام هوياتي أو إثني في هذا الشأن(5).

بالتالي، تتضمن الدراسة أربعة محاور أساسية:

- القضية الفلسطينية في الفضاء العام المغربي: مسارات التحول
- السياقات الاجتماعية والسياسية لبروز مجموعات الألتراس في الفضاء العام
- القضية الفلسطينية في خطاب مجموعات الألتراس: "تحليل أغنية رجاوي فلسطيني"

- التعبير عن مقاومة العدوان من خلال الكتابة الغرافيتية

أولًا: القضية الفلسطينية في الفضاء العمومي المغربي: مسارات التحول

تحتل القضية الفلسطينية موقعًا أساسيًّا في الفضاء العمومي المغربي؛ إذ كانت في مقدمة القضايا التي نالت اهتمام المغاربة -حتى قبل الحصول على الاستقلال- ليس لطابعها القدسي أو الديني فقط بل أخذت طابعًا قوميًّا ووطنيًّا، سواء على المستوى السياسي الرسمي أو المستوى الشعبي المجتمعي، وهو ما جعلها منذ قرار الجمعية العمومية رقم 181، تقسيم فلسطين سنة 1947، قضية إجماع وطني(6).

لقد واكبت الحركة الوطنية المغربية بغالبية مكوناتها القضية، واتخذت موقفًا مساندًا لفلسطين في مواجهة المشروع الصهيوني الإسرائيلي. وفي هذا الإطار، عقد المجلس الأعلى لحزب الاستقلال آنذاك برئاسة زعيمه التاريخي، علال الفاسي، جلسة استثنائية لمناقشة القرار، وأصدر بيانًا موجَّهًا للشعب المغربي للوقوف ضد المخطط الصهيوني في المنطقة. في نفس السياق، بعثت الأمانة العامة للحزب برقية احتجاجية موجهة إلى الأمم المتحدة في شخص أمينها العام آنذاك، تريغف هالفدان لي (Trygve Halvdan Lie)، تندد بقرار التقسيم، وتَعُدُّه نوعًا من الاستعمار المنبوذ في الضمير الدولي، وسببًا في تهديد السلم والأمن الدوليين، وتضمنت البرقية عبارة صريحة برفض المخطط، وعلى اعتباره المعبِّر عن الرأي العام والشارع المغربي(7).

في ذات الجانب، حرص حزب الاستقلال تحت قيادة علال الفاسي على أن يكون أول الأحزاب والقوى السياسية في المنطقة العربية والإسلامية اعترافًا بمنظمة التحرير الفلسطينية، في 1 يناير/ كانون الثاني 1965؛ إذ كان علال الفاسي مرشدًا وملهمًا للحركة الفلسطينية، ونال مكانة اعتبارية؛ حيث لُقِّب لدى الأوساط الفلسطينية آنذاك بـ"علال الوالد"، وقد تدخل لنصرة القضية والدفاع عن أعضاء وقيادات الحركة في الخارج، لعل أبرزها، فتح أول مكتب للحركة في أوروبا بدعم وتوصية منه، بعد أن طلب من الرئيس الروماني آنذاك، نيكولاي تشاوشيسكو (Nicolae Ceauşescu) فتح مكتب للحركة في العاصمة الرومانية، بوخارست(8).

كان موقف الحركة الوطنية المغربية بزعامة حزب الاستقلال في تلك الفترة ذا نهج مقاوم تجاه السياسة الصهيونية؛ حيث وجَّه العمل الفلسطيني لحركة التحرير

الفلسطينية من دائرة الخطاب والاحتجاج إلى أسلوب المقاومة المسلحة بوصفه الحل الوحيد لإنهاء الاحتلال واسترجاع الأراضي الفلسطينية.

تأسس موقف أحزاب الحركة الوطنية المغربية بقيادة حزب الاستقلال، على ثوابت أساسية تجاه الدفاع عن القضية الفلسطينية، وهي(9):

- اعتبار القضية قضية عربية؛ تحرير الأرض وتأسيس الدولة الفلسطينية رهين بالوحدة العربية.
- اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- إنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ولم يكن الموقف المساند للقضية الفلسطينية محصورًا في أحزاب الحركة الوطنية المغربية فحسب، بل شمل تقريبًا مجموع الأحزاب المغربية بمختلف توجهاتها الأيديولوجية، بما فيها تلك التي كانت تُكنُّ عداء لأحزاب الحركة الوطنية(10)؛ مما يعكس تجذرًا استثنائيًّا للقضية في الوجدان السياسي المغربي. وفي هذا السياق، تبلور الشعار التاريخي الذي كان محطَّ إجماع كافة المنظمات الجماهيرية المغربية والمتمثل في العبارة الشهيرة: القضية الفلسطينية قضية وطنية. ولتأطير هذا التضامن وتوحيد الجهود، برزت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني(11) إطارًا مدنيًّا ونضاليًّا مهمًّا يجمع نشطاء من أحزاب مختلفة في التوجه والاختيار.

أما الموقف الرسمي للملكية فلم يكن مختلفًا عن موقف القوى الوطنية الحزبية بل عَدَّت الملكية قضية فلسطين من أهم قضاياها، على الرغم من العلاقات الموازية مع اليهود المغاربة في إسرائيل بحكم المكانة الاعتبارية للسلطان المغربي آنذاك لدى اليهود، والتي يرجع تاريخها إلى رفض السلطان المغربي ضغوطات وإملاءات حكومة فيشي، التابعة للحزب النازي في فرنسا، بتسليم اليهود إلى معسكرات الاعتقال النازية. وعلى حق اليهود في التنقل داخل المغرب وخارجه، فكان المغرب أحد الملاذات والأماكن الآمنة لليهود مما كان مساعدًا على الاندماج، والعيش وسط المغاربة، عربًا وأمازيغ، والتأثير المباشر في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بالمغرب. وربط علاقات وطيدة بين البلاط الملكي واليهود بعد انتقال العديد منهم إلى الكيان الإسرائيلي، ليصبح اليهود المغاربة في إسرائيل ثاني أكبر مجتمع بعد المجتمع اليهودي الروسي.

غيـــر أن هـــذه الاعتبارات لم تمنـــع الملكية من اتخاد موقـــف إيجابي تجاه القضية الفلسطينية كما هو الشأن بالنسبة لباقي القوى السياسية والمدنية في المغرب؛ إذ قام الملك محمد الخامس ومنذ السنوات الأولى لحصول المغرب على الاستقلال، سنة 1956، بالاهتمام بالقضية؛ حيث زار، سنة 1960، مخيم اليرموك بسوريا لتفقد أحوال الفلســطينيين، ثم قام بزيارة القدس وأمر بالعناية بالمسجد الأقصى، لما للمدينة من قدسية وارتباط لدى المغاربة، ففيها حارة سُميت على اسمهم والتي تعكس الارتباط التاريخي والعاطفي للمغرب الأقصى بالمدينة المقدسة(12).

كما تجلَّت قوة الانســجام بين الموقف الرسمي الملكي والحزبي في المغرب، أثناء حرب عام 1967؛ حيث قرر الملك الراحل الحســن الثاني، إرسال جنود للقتال في صفوف القوات العربية ضد العدوان الإســرائيلي، وإن كانت القوات المغربية بقيت فــي ليبيــا ولم تتمكن من الوصول إلى أرض المعركة، غير أن هذا القرار الرســمي لقي ترحيبًا من طرف حزب الاســتقلال؛ حيث أصدرت لجنته التنفيذية بيانًا شكرت فيه الحكومة على القيام بواجبها، وأكد على الإجماع الوطني بين الملك والحكومة والمعارضة لمساندة القضايا العربية، بوصفها قضايا قومية وشعبية(13).

تميزت فترة الســتينات إلى حدود الســبعينات باتخاذ المغرب بــكل مكوناته موقفًا موحــدًا وصارمًــا للدفاع عن المقاومة الفلســطينية ومناهضة الاحتلال، ســيما بعد الأعمال العدوانية للقوات الإســرائيلية منذ عام 1968 باحتلال القدس، وهدم جزء كبير من حارة المغاربة، ثم حرق المســجد الأقصى، في 21 أغســطس/آب من عام 1969، من طرف يهودي أســترالي؛ إذ خلَّف هذا الحدث صدمة وغضب في العالم الإسلامي؛ مما أدى إلى تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الاسلامي حاليًــا) بقــرار من القمة الإسلامية التي عُقدت بالعاصمــة المغربية، الرباط، في 25 سبتمبر/أيلول 1969، ثم سيليها تأسيس لجنة القدس، عام 1975، بتوصية من المؤتمر الســادس لخارجية بلدان المنظمة المنعقد في مدينة جدة السعودية، في يوليو/تموز 1975، وأســندت رئاســتها الدائمة إلى ملك المغرب، بموجب قرار المؤتمر العاشر لــوزراء الخارجيــة المنعقد بمدينة فاس بالمغرب، عــام 1979، وتهدف إلى حماية القدس والتصدي للسياســة الإســرائيلية الهادفة إلى طمس الطابع العربي الاسلامي للمدينة(14).

كما أسهم الخطاب الرسمي الناقد للسياسة الصهيونية في الأراضي الفلسطينية في جعل القضية الفلسطينية محورية ومصيرية في الشارع المغربي؛ إذ كان الشارع العام مفتوحًا بشكل حصري للاحتجاجات الداعمة للقضايا العربية، خاصة قضية فلسطين، في حين تعاملت السلطة بشكل عنيف مع الاحتجاجات الأخرى المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية(15).

عرفت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات توجهًا أكثر دبلوماسية في تعاطي المغرب مع الصراع العربي-الإسرائيلي؛ إذ استغل الملك الراحل، الحسن الثاني، الروابط الثقافية والإثنية داخل المجتمع الإسرائيلي وتشجيع العالم الغربي، سيما الولايات المتحدة الأميركية، في جعله أكثر نشاطًا في الوساطة العربية-الإسرائيلية، وتعززت بعد زيارة إسحاق رابين المغرب، سنة 1976، لبحث إمكانية قيامه بدور الوساطة لفتح قنوات الحوار بين إسرائيل ومصر، وهو ما أثمر استضافة المغرب في السنة الموالية اجتماعًا سريًّا بين وزراء خارجية كل من مصر وإسرائيل، ومهَّد لتوقيع اتفاقية السلام والزيارة التاريخية لرئيس مصر، محمد أنور السادات، لإسرائيل(16).

رأى الملك الحسن الثاني في تلك الفترة أن يدعم المغرب ويوافق على الحل الذي يوافق عليه الشعب الفلسطيني بوصفه صاحب الحق في أرضه مع إيمانه بالحل السلمي، كالحل الأمثل لفضِّ الصراع العربي-الإسرائيلي(17). بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو، عام 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل(18)، قام رئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحاق رابين، ووزير خارجيته، شيمون بيريز، بزيارة المغرب في السنة الموالية، والتي أفضت إلى فتح مكاتب اتصال رسمية بين الجانبين(19).

استمرت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل إلى غاية عام 2000، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما نتج عنه من أعمال العنف والقتل تجاه الفلسطينيين؛ وهو ما أدَّى إلى إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط وقطع العلاقات(20)، إلى حين عودتها بشكل رسمي مع توقيع الاتفاق الثلاثي بين إسرائيل والمغرب بوساطة أميركية، الذي وُقِّع في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2020، بالرباط، وبموجبه تعترف الولايات المتحدة الأميركية بسيادة المغرب على الصحراء المتنازع عليها، وإعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المغرب وإسرائيل(21).

وقد جاء البلاغ الرسمي للديوان الملكي للملك محمد السادس بعد الاتفاق الثلاثي ليعلن عن ثبات الموقف من القضية الفلسطينية رغم عودة العلاقات مع إسرائيل؛ حيث ورد في نص البلاغ: "جدَّد جلالة الملك، نصره الله، موقف المملكة المغربية الثابت بشأن القضية الفلسطينية، والقائم على حل الدولتين اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمان؛ وعلى المفاوضات بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، كسبيل وحيد للتوصل إلى تسوية شاملة ونهائية؛ وكذا التزام جلالة الملك، رئيس لجنة القدس، بالحفاظ على الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة"(22). كما أعقبه في نفس اليوم اتصال بين ملك المغرب والرئيس الفلسطيني للتأكيد على هذا الموقف الثابت(23).

كما أن توقيع هذه الاتفاقية لم يؤثر على العلاقات مع الفصائل الفلسطينية سيما مع حركة حماس، التي زارت قيادتها الرباط بعد 6 أشهر من توقيع اتفاقية التطبيع، وعلى رأسهم رئيس مكتبها السياسي (آنذاك)، إسماعيل هنية، وتمت استضافتهم في عشاء ملكي في قصر الضيافة بالرباط، بحيث لم تواجَه الاتفاقية بالانتقادات من طرف الفصائل الفلسطينية بعد التوقيع على الإعلان الثلاثي، مقارنة مع الدول العربية الأخرى(24).

كانت اتفاقيات التطبيع التي أبرمتها إسرائيل تجاه الدول العربية، تسعى إلى تهميش القضية الفلسطينية لدى الرأي العام العربي، وتشكيل صور وسرديات في أذهان الشعوب العربية تقوم على الدفع والبحث عن المصالح الضيقة للدول. وقد خلَّفت الاتفاقية الموقَّعة بين الرباط وتل أبيب مواقف متباينة بين من دافع عنها بحجة المصلحة القومية للمغرب والارتباطات الإثنية والثقافية بين المغرب والجالية المغربية اليهودية المقيمة بإسرائيل، وهي الأطروحة الرسمية التي يتم ترديدها في المنابر الإعلامية الرسمية، وبين من عَدَّها خيانة للقضية الفلسطينية سيما مع أقصى اليسار والتيار الإسلامي الراديكالي الذي تمثله جماعة العدل والإحسان(25).

كان وقع التطبيع كبيرًا لدى الرأي العام المغربي؛ حيث وقَّعت 36 منظمة حزبية ونقابية وحقوقية بيانًا مشتركًا دان بشدة قرار التطبيع(26)، ونُظِّم العديد من الوقفات والمسيرات الاحتجاجية المعادية لسياسة التطبيع، وارتفع عددها بشكل كبير، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حيث حفز مشهد المقاومة في غزة، والعدوان

الإسـرائيلي، عودة القضية الفلسطينية إلى المشهد العام في المغرب، بعد محاولات تهميشها بعد التطبيع. أحصت المبادرة المغربية للدعم والنصرة ما يناهز 5000 مظاهرة احتجاجية ضد التطبيع منذ 7 من أكتوبر/ تشرين الأول 2023(27). في ذات الجانب تعاملت السلطات العمومية بالسلب مع هذه المظاهرات، من خلال إغلاق الفضاءات والشوارع العامة واعتقال مناهضي التطبيع والعدوان الإسرائيلي(28)، على عكس ما كان سائدًا منذ الاستقلال حتى توقيع التطبيع.

وفي خضم هذا السـياق المتسـم بالاسـتقطاب حول مسـار التطبيع، برزت بعض الأصـوات المروجة لشـعار (تازة قبـل غزة)، في محاولة للإيحـاء بأن التطبيع مع إسرائيل والسكوت عن جرائمها يخدم القضايا الوطنية، وأن سياسة تغليب المصالح الضيقـة على المبادئ هـي الأجدر بالاتباع. غير أن الواقع الشـعبي أثبت العكس، سـيما مع بروز تعبيرات سياسـية واحتجاجية جديدة في المغرب -وخاصة حركات الألتـراس- لتقدم حجة ودليلاً على أن هذا الشـعار البراغماتي ليس موضع إجماع لدى أغلب المواطنين المغاربة. فهذه الفئات الشـبابية، وكما ستكشـف عنه السطور التالية، لم تكتفِ برفض سـردية التخلي عن القضية الفلسـطينية، بل انبرت لابتكار فضاءات جديدة ومستحدثة خارج الأطر المألوفة.

وينصرف هذا الابتكار بالأسـاس إلى محاولة التغلب على الحصار المفروض على المسـاحات الخاصة للتعبير والبوح، وتدارك افتقار الفرص السياسـية للمشاركة في النقاش العام حول القضايا المصيرية، ومنها القضية الفلسطينية؛ حيث أضحى البحث عن مساحات بديلة للمؤانسة وتسليط الضوء على سياسة الصمت خيارًا حتميًّا. ومن هنا، كانت مجموعات الألتراس حاضرة بقوة في سـياق مقاومة العدوان، مسـخِّرةً الأهازيج لتأطير الوعي، وعاملةً على تكسـير حاجز الخوف داخل الفضاء الحضري عبر توظيف فن الغرافيتي.

وقـد برز انخـراط هذه المجموعـات في الفعـل الجماعي المضـاد، كما تذهب الباحثة المصرية، سـوزان جبريل، في السـياق الأوسع للتضيق الذي تفرضه الأنظمة السـلطوية(29)، على المساحات الخاصة للتعبير والبوح(30). بالتالي، أدى الافتقار إلى الفرص السياسية إلى تطوير وابتكار أساليب جديدة للتعبير والمشاركة في النقاش المجتمعي حول القضايا الكبرى، إضافة إلى أن هذه الحركات الشبابية جاءت أيضًا

في سياق أفول المؤسسات التقليدية للتنشئة الاجتماعية، ومردُّه إلى التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفها العالم ومنه المغرب، سنحاول في المحور الموالي مناقشة السياقات الاجتماعية والسياسية لهذا الظهور، قبل التطرق إلى موقع القضية الفلسطينية في خطاب وتعبيرات هذه المجموعات.

ثانيًا: السياقات الاجتماعية والسياسية لبروز مجموعات الألتراس في المغرب

يعود الأصل اللغوي لكلمة "ألتراس" (ultrás) إلى الأصول اللاتينية، ويقصد به الشيء الفائق أو الزائد، وهي تحيل في استخداماتها إلى التعبير عن المناصرة الراديكالية للقضايا سواء السياسية أو المجتمعية. وبالرجوع إلى معجم لاروس (La rousse) الفرنسي فإن (ultrás) تعني الفرد الذي يدفع بآرائه إلى الإفراط(31).

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في الأدبيات السياسية في فرنسا خلال القرن التاسع عشر، ولاسيما في الفترة التي عُرفت سياسيًّا بفترة "الاسترداد" (1815م/ 1230هـ-1830م/ 1246هـ)، وهي مرحلة تميزت بانقلاب سياسي على مبادئ الثورة. فقد تمكَّن تحالفٌ ضمَّ مُلَّاك الأراضي والقساوسة ومناهضي فلسفة حقوق الإنسان والحريات، من إعادة الحكم الملكي إلى السلطة بالقوة المسلحة، وذلك بعد سقوط حكم نابليون. وقد سُمِّيت هذه القوى بـ(L'ultraroyalisme) وأيضًا (ultracisme).

منذ الستينات من القرن الماضي جرى استخدام المصطلح لوصف بعض مجموعات التشجيع الراديكالي لفرق كرة القدم في إيطاليا(32). وقد بدأت هذه المجموعات في احتلال الزوايا غير المرئية في المدرجات، المعروفة بـ (Curva)؛ وهي المنطقة المُنحنِيَة في أطراف الملاعب، وتُعدُّ الأقل تكلفة والأقل رغبة من قِبل الجمهور العادي؛ فحوَّلوها إلى مجال لإثبات الوجود ودعم فرقهم عبر أشكال تعبيرية وإبداعية خاصة. ويصل هذا الارتباط في كثير من الأحيان إلى درجة الولاء المطلق، بل وحتى التضحية في مواجهة المنافسين(33).

غير أن ذلك لا ينفي كون هذه الظاهرة تُعد تعبيرًا عن تحولات أعمق في البنية الثقافية والاجتماعية، خصوصًا وأن مجموعات المشجعين باتت تمثل مساحة شبه متحررة للشباب، ترمز إلى القطيعة أو التحدي إزاء السلطة، سواء كانت أخلاقية، أو أبوية، أو سياسية، من خلال إنتاج خطابات مقاومة لما هو سائد(34).

شـــكَّلت الرياضة في المغرب منصة سياســـية بامتياز؛ فقد اســـتُعمل الحقل الرياضي تاريخيًّا، لاســـيما خلال فترة حكم الملك الراحل، الحســـن الثاني، وبدرجة أقل في عهد الملك الحالي، محمد الســـادس، أداةً للإلهاء ووســـيلة لإبعاد الشباب عن نقد طرق تدبير الشـــأن العام، وعن معارضة السياســـات القائمة، وعن التنديد بالسلطوية والفســـاد ومظاهر الظلم الاجتماعي(35). لقد سعت السلطة حينها إلى إبعاد الأفراد عن التأثر بالأفكار الاشـــتراكية والثورية الســـائدة في تلك الفترة، أو ما وصفه الملك الراحل بـ"الثقافة التخريبية". ويبرز هذا التوجه بوضوح في قوله: "إنه بالرياضة يمكن شغل مساحة هامة من اهتمامات الشباب المغربي، الذي ظل مشتتًا في مرحلة معينة مـــن تاريخ المغرب بيـــن أيديولوجيات دخلت في صراع متجـــدد مع القصر، وبين الإكراهات الاجتماعية لمغرب ما بعد الاستقلال"(36).

وفي هذا السياق، عملت السلطة السياسية على إضفاء الطابع المؤسساتي والقانوني على الحقل الرياضي، محوِّلةً إياه إلى مجال لتصريف الثقافة الرســـمية وأداة لتسويق صورة النظام داخليًّا وخارجيًّا، ووفق هذا المنطق الضبطي، تم اعتبار الحقل الرياضي مجرد مجال لتنشيط الأبدان وأداة لتجنب تنشيط الأذهان.

غير أن المفارقة تكمن في واقع المشـــهد الرياضي اليوم؛ إذ تحولت الملاعب إلى ساحات مفتوحة للمعارضة السياسية ونقد السلطة. فقد تأثرت الرياضة، ولاسيما كرة القدم، بالتحولات السياسية والاجتماعية التي أعادت تشكيل علاقة السلطة بالمجتمع، خاصـــة مع نهاية التســـعينات وبداية الألفية الجديدة. وذلك في ظل ســـياق الضبط والهيمنة على الفضاء العمومي وتراجع وأفول البنيات التقليدية للتنشـــئة الاجتماعية والسياسية من إشراك الأفراد في قضايا الشأن العام. وأمام هذا التوغل السلطوي في الفضاءات التقليدية، برزت لدى المجتمع رغبة ملحَّة في التفكير واستحداث أنماط جديدة للمقاومة والاحتجاج، وهو ما دفع الشباب إلى تطويع الحقل الرياضي بوصفه مســـاحة غير مكشـــوفة ومتحررة للتعبئة والتعبير السياسي، خاصة مع بروز حركات الألتراس فاعلين احتجاجيين جددًا(37).

تأثر المشهد الرياضي وثقافة التشجيع في المغرب، كما هي الحال في بلدان المنطقة، بالنموذج الإيطالي(38). وقد برز هذا التأثر في سياق عام اتَّسم بانفتاح ثقافي وسياسي وإعلامي نسبي، عقب تولِّي الملك محمد السادس الحكم، وقد نتج عن هذا الانفتاح إنشاء القناة التليفزيونية الثانية (M2)، المشفَّرة آنذاك على غرار قناة +Canal الفرنسية،

في سـياق تزامن أيضًا مع انتشـار أطباق الأقمار الاصطناعية وأجهزة البث الفضائي وأجهزة الفيديو والكاسـيت، التي كانت غالبًا ما تُجلَب من قِبل العائلات والأقارب المقيمين بالخارج. منح ذلك للمغاربة إمكانية التعرف على برامج موسيقية وثقافات جديدة التي كانت مسـاهمة في تشـكيل ذائقة جماهيرية مختلفة، وتعزيز التفاعل مع أنماط التشجيع الحديثة(39).

تشتغل هذه المجموعات خارج الإطار القانوني الخاص بالجمعيات. فهي مجموعات غير مؤطَّرة بالقانون، تشـتغل فيما يمكن تسميته بالجمعيات الواقعية، وهي نمط من التنظيـم يرفض أن يتم ضبطه بوسـائل قانونيـة مخافة أن يتم التحكم فيها من طرف السـلطات(40). كما تحتوي على تنظيم أفقي يتميز بلا مركزية القرار، وشـبه غياب للزعامة والقيادة الكلاسيكية، ومساحة أكثر حرية من المشاركة والنقاش وإبداء الآراء، على خلاف التنظيمات التقليدية للمشاركة العامة، وهو ما كان سببًا في قدرتها على استقطاب وتعبئة الأفراد لاسيما الشباب بشكل يتجاوز المؤسسات التقليدية الأخرى (أحزابًا سياسية، نقابات، جمعيات)(41).

أسـهمت التحولات السياسية والاجتماعية في انخراط هذه المجموعات، سيما بعد الأحداث والاحتجاجات التي عرفها العديد من بلدان العالم والمنطقة منذ 2011، عبر احتلال الأماكن العامة والساحات وتأطير المظاهرات، في ميدان التحرير (بالقاهرة)، وميدان (في كييف) أو تقسيم (في إسطنبول). وأسهمت هذه المجموعات في استثمار وتحويل المهارات التقليدية للتشجيع (تنظيم التجمعات الجماهيرية، وإعداد اللافتات والشـعارات، واسـتخدام الكتابة على الجدران والسخرية من الخصم، والمواجهات العنيفة مع المجموعات الأخرى، أو في مواجهة القوات العمومية) في خدمة الحراك الاجتماعي والقضايا السياسية في تلك الدول.

برز هذا الانخراط في السياق المغربي بوضوح عقب قرار منع مجموعات الألتراس، سـنة 2016؛ إذ لجأت هذه الأخيرة، في تلك المرحلة، إلى تفعيل ترسـانتها الرمزية والتعبيرية داخل المدرجات وخارجها، لمقاومة السلطوية واستعادة موقعها في الفضاء العمومي. وبعد رفع قرار المنع سنة 2018، تجلَّى هذا الحضور بشكل أقوى من خلال رفع شعارات ذات مضامين سياسية واحتجاجية، وإنتاج أغانٍ تعكس مطالب اجتماعية ورسائل نقدية تجاه السلطة.

وقد شـــمل مسار التسييس هذا انخراطًا بارزًا في تبني القضايا الكبرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي لم تغب رموزها وشعاراتها عن مدرجات الملاعب المغربية، لاســـيما إبان فترات التصعيد والعدوان على غزة؛ إذ عبَّرت الجماهير، عبر اللافتات والأهازيج، عن تضامنها المطلق، مســـخرةً طقوس التشـــجيع لتجديد الدعم الشعبي للقضية، كبديل احتجاجي في ظل صمت رسمي وقيود مفروضة على أشكال التعبير الجماعـــي في الفضاءات التقليدية. ومن أبرز التعبيرات التي جســـدت هذا الخطاب الاحتجاجـــي عالـــي النبـــرة، تبرز أغنية "فـــي بلادي ظلمونـــي" لمجموعة (Ultras Eagles)، وأغنية "صوت الشعب" لمجموعة (Winners)، فضلاً عن أغنية "رجاوي فلسطيني" التي أضحت إحدى أشهر أيقونات التضامن مع فلسطين. وقد حملت هذه الأغاني، إلى جانب إبداعات أخرى مشـــابهة، رسائل ومطالب تتجاوز حدود الفضاء الرياضي لتلامس قضايا اجتماعية وسياسية أعمق.

ولـــم تقـــف دينامية هـــذه المجموعات عند الحيز المكانـــي المغلق للمدرجات، بل أدَّت وســـائل التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في توسيع أفق هذه الحركة وتجويد إبداعاتها الفنية والتنظيمية. فبفضل آليات النشـــر الســـريع للمحتوى الرقمي، تمكنت الألتراس من كسر العزلة المجالية، ونقل أهازيجها ورسائلها السياسية -وعلى رأسها التضامن مع فلسطين- لتخترق الفضاء العمومي وتصل إلى عموم المجتمع بمختلف فئاته، بل وتتجاوز الحدود الجغرافية لتبلغ العالمية. هكذا، تحولت المنصات الرقمية إلـــى مكبِّر صوت ضاعف من القوة التعبوية لهذه المجموعات، وجعل من إبداعاتها خطابات مرئية ومســـموعة تتحدى سياسات التضييق الميداني. ويمكن الوقوف عند هذا التضامن من خلال رفع الشـــعارات واللافتات في المدرجات، أو تنظيم وقفات احتجاجية تضامنية مع القضية في الفضاء العام.

صورة رقم 1:

القضية الفلسطينية في احتفالات ألتراس غرين بويز المساندة لفريق الرجاء

المصدر: صفحة Ultras maroc على منصة فيسبوك، 9 أغسطس/ آب 2025.

صورة رقم 2:

وقفة تضامنية احتجاجية مع القضية الفلسطينية لجماهير فريق مولودية وجدة المغربي

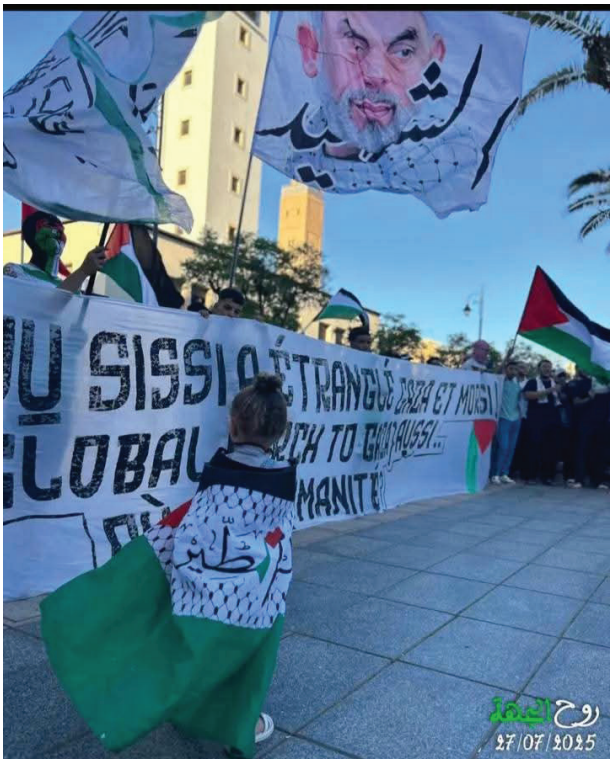

المصدر: صفحة Ultras maroc على منصة فيسبوك، 29 يوليو/ تموز 2025.

انطلاقًا من الطابع السياسي والاحتجاجي الكامن في خطاب مجموعات الألتراس، وانخراطها المتزايد في قضايا الشأن العام، سننتقل في المحور الموالي إلى دراسة أشكال التعبير التي تعتمدها هذه المجموعات في تفاعلها مع القضية الفلسطينية. ويتجلى هذا التفاعل في مستويات متعددة، سواء من خلال الأغاني والأهازيج التي تتحوَّل إلى شعارات جماعية داخل الملاعب، أو عبر الاستحواذ الرمزي على الفضاء الحضري من خلال فن الغرافيتي، الذي يُستخدم وسيلة للتضامن والتذكير المستمر بالقضية.

ثالثًا: القضية الفلسطينية في خطاب مجموعات الألتراس

إن لغة وخطاب مجموعات الألتراس يُعدُّ ممارسة اجتماعية تحمل في طياتها أبعادًا سياسية وأيديولوجية، وهو ما يستدعي مقاربتها من منظور التحليل النقدي للخطاب كما طوَّره نورمان فيركلاف. وتُعدُّ هذه المقاربة مدخلاً نظريًّا يربط الخطاب ببنى السلطة وعلاقات الهيمنة داخل المجتمع(42).

يسمح لنا التحليل النقدي للخطاب، وفق تصور فيركلاف، بدراسة خطاب مجموعات الألتراس -من أهازيج وأغانٍ وغيرها من التعبيرات- بوصفه خطابًا يُركِّز على القضايا الاجتماعية والسياسية، ويكشف عن طبيعة تموضع هذه الجماعات إزاء السلطة وممارساتها. ويقوم هذا التحليل على ثلاث مراحل مترابطة: الوصف، والتفسير، والتأويل، بما يُتيح فهم الخطاب في سياقه الاجتماعي والسياسي الأوسع، وتحليل الأبعاد الأيديولوجية التي يحملها.

في هذا الإطار، تشكِّل أغنية "رجاوي فلسطيني" نصًّا غنيًّا لتحليل البنية الخطابية لمجموعات الألتراس، لاسيما فيما يتعلق بتفاعلها مع القضية الفلسطينية.

تعود كلمات وألحان هذه الأغنية لمجموعة "ألتراس إيغلز" (Ultras Eagles) المساندة لنادي الرجاء الرياضي؛ حيث أُطلقت رسميًّا عام 2019. وقد اكتسبت الأغنية زخمًا استثنائيًّا ورمزية سياسية متجددة في الآونة الأخيرة؛ إذ عادت لتتصدر المشهد بوصفها أداة للرفض الشعبي القاطع لمسار التطبيع، وصرخةَ تضامن مع قطاع غزة بعد العدوان ما بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. تحوَّلت هذه الأغنية إلى نشيد جماعي يتردّد في الملاعب، حاملةً من خلال مفرداتها ونبرتها وتكراراتها دلالات سياسية تتجاوز السياق الرياضي المباشر، لتعكس انخراطًا وجدانيًّا وسياسيًّا في قضايا العدالة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وسنُخصص هذا المحور لتحليل هذا المتن الخطابي، بالاستناد إلى مقاربة التحليل النقدي للخطاب، قصد الكشف عن أبعاده اللغوية والدلالية والسياقية. يمكن تفكيك بنية هذا الخطاب بدءًا من الوصف اللغوي للألفاظ والتراكيب المستخدمة في الأغنية، مرورًا بتفسير العلاقات بين النص والسياق، سواء السياق المحلِّي المتسم بالتضييق على التعبيرات السياسية، أو السياق الإقليمي المتفاعل مع العدوان الإسرائيلي المتكرر، وصولاً إلى التأويل الأيديولوجي الذي يكشف عن تموضع هذه المجموعات بوصفها مُنتِجًا رمزيًّا لسلطة مضادة، تعيد بناء العلاقة بين الرياضة والسياسة والتضامن العابر للحدود.

جدول رقم 1: تحليل أغنية رجاوي فلسطيني

الموضوع المركزي	العبارات الواردة في متن الأغنية المنتقاة، مرفقة بترجمتها إلى العربية الفصحى	التكرار
الحزن والوجدان الجماعي تجاه القضية الفلسطينية	القلب حزين (قلبي مملوء بالحزن)، تدمع العين (عيناي تفيض بالدموع)، أمتنا راها مريضة (أُمَّتُنا تعاني من الوهن والضعف)، مرضوها بالمشاكيل (أثقلوها بالمشكلات والأزمات)، والعربي عايش فالويل (العربي يعيش في الشقاء والبؤس)، مستقبل كلو ظلومات (مستقبل مجهول)، صوت الشعوب المقهورة (صوت الأمم المستضعفة)، لي ماتسمعو (الذي لا تصغي السلطات إلى مطالبه).	10
اللوم والانتقاد للغفلة والتخاذل العربي	آه يا وين العرب نايمين (آه، أين أنتم أيها العرب، لِم أنتم نائمون؟)، من ظلم الإخوة العديان (بسبب ظلم الإخوة الأعداء، والمقصود الدول العربية)، وليهود لي طامعين فيك(43) (واليهود الذين يسعون لاغتصاب أرضك)، عايقين ليكم بالملعوب (ندرك خُدعكم ومؤامراتكم)، مانسمح فيك يا غزة (لن نتخلى عنكِ يا غزة)، عايش في الويل (أعيش في الشقاء والمعاناة).	6
المقاومة والتحدي في وجه الاحتلال والعدوان	قاومي (قاومي واصمدي)، نسورا جامي نركعو (مشجعو فريق الرجاء لا يركعون أبدًا)، إلا لرب العالمين مولانا (لا نركع إلا لرب العالمين، سيدنا ومولانا)، والحرية لفلسطين (والحرية لفلسطين)، رجاوي فلسطيني (أنا من جمهور الرجاء، فلسطيني الهوى، أي إن معاناة الفلسطيني هي نفسها معاناة الرجاوي، تعبيرًا عن التضامن القوي والصادق)، حيت نسورا ما نركعو (لأن مشجعي الرجاء ذوي الأنفة وعزة النفس لا يركعون (ما نركع إلا لله (لا نركع إلا لله وحده).	12
الأمل والدعاء لتحقيق الحرية والتحرر	ربي يحميك (ليحفظك الله)، وإن شاء الله فالقدس الفرحة تدوم (وإن شاء الله تدوم الفرحة في القدس)، حبيت نمشي شكون يديني (أحببت أن أذهب لنصرة الفلسطينيين، من يأخذني إلى هناك؟)، مولانا يا مول الكون (يا ربنا، يا سيد الكون)، صوت الشعوب المقهورة (صوت الشعوب المظلومة)، الفرح يدوم (ليبقَ الفرح دائمًا).	10

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول أعلاه، استخدمت الأغنية المنتقاة، اللغة الدارجة العامية المغربية الشـائعة(44)، وهو ما يجعل الخطاب قريبًا من الجماهير؛ مما يسـهم في تداوله في الأوساط الشعبية والشبابية. يرد المخاطب بصيغة النداء "يالي" (يا مَن..) وبأسلوب الغائب "القلب حزين" للإشارة إلى كل القلوب المتعاطفة مع محنة الفلسطينيين وفي مقدمتهم قلوب جماهير فريق الرجاء؛ مما يضيف للنص بُعدًا ذاتيًّا وعاطفيًّا.

فيمـا يخص البناء الإيقاعي والبلاغي للنشـيد، فقد تم توظيف أسـلوب يقوم على الجمل القصيرة المتماوجة موسـيقيًّا، والتي تعتمد التكرار والنهايات الصوتية القريبة مثل: (حزين، سنين، العين)، وهو ما منح النص طابعًا إنشاديًّا جماهيريًّا قويًّا لسهولة حفظه وترديده. في نفس السياق، تم اختيار معجم من المفردات الدالَّة على الحزن والغضـب من جهة وعلـى الحب من جهة ثانية للتأثير فـي الجمهور وحمله على التعاطف مع القضية خاصة مع تشـبيه فلسـطين بالحبيبة التي يطمع الآخر في سلبها بالقوة، ومن هذه الألفاظ (حزين، تدمع، حبيبة، زينة، نايمين، الإخوة العديان)، وهذه مفردات تعبِّر عن مشـاعر الحزن الممزوج بالغضب واللوم، وفي المقابل تنقل حالة الغضب التي ألمَّت بالجماهير نتيجة الخذلان الذي يتعرض له الفلسطينيون من قبل إخوانهم) العرب نايمين(إذ تم تصوير العرب جماعةً "نائمة" متقاعسة.

بُـثَّ هـذا الخطاب من قلب المدرجات، من مجموعات الألتراس المسـاندة لفريق الرجاء الرياضي المغربي، والتي يمثل جزء منها جيلاً من الشباب المهمَّش اجتماعيًّا، وهي الأطروحة التي دافع عنها الباحث الفرنسي جان فرانسوا رينيه، من خلال وصف الشـباب بالمجال الهش(45). بالتالي تسـتخدم مدرجات الملاعب مسـاحةً للتعبير السياسـي والاجتماعـي(46). تُوظَّـف الأغنية هنا أداةَ احتجاج جماعي، وتُسـتثمر بوصفها وسـيطًا تعبويًّا يُعيد صياغة الوعي بالقضايا المصيرية. سياسـيًّا، يتقاطع هذا الخطاب مع ظرف إقليمي اتسم بتصاعد موجات التطبيع؛ ما يجعل من الأغنية شكلاً من أشـكال السخط والعتاب الرمزي لهذه الأنظمة، ودعوة ضمنية لليقظة الجماعية. يعكس خطاب الألتراس في هذا السـياق، مـا يعده نورمان فيركلاف تجليًا للصراع حول اللغة(47)؛ إذ استُعملت في هذه الأغنية مفردات خاصة تسعى لكشف ومقاومة الصمت الرسمي للحكومات تجاه القضية الفلسطينية. في هذا السياق، يتحدد الفاعلون بوضوح: فالجمهور هو المرسـل، وفلسطين بوصفها كيانًا رمزيًّا هي المخاطَب، في

حين يُســتدعى "العرب" بوصفهم فاعلاً جماعيًّا غائبًا ومتقاعسًا، في خطاب يستثمر أدوات تأثير متعددة، أبرزها العاطفة والاستعارة والتقريع الرمزي.

يتجاوز الخطاب الغنائي هنا إطار التشجيع الرياضي ليؤدي وظيفة خطابية أعمق تتمثل فــي التنديد الجماعي بـ"خذلان الأنظمة العربية"، وفي الحفاظ على مركزية القضية الفلســطينية في الوعي الجمعي. تتخذ الأغنيــة طابعًا مقاومًا، بوصفها أداة للمقاومة الثقافية والرمزية ضد خطابات الهيمنة الرســمية، التي همَّشــت فلسطين في أجندتها السياسية. يُعيد جمهور الألتراس تملُّك القضية الفلسطينية عبر ربطها بالهوية الجماعية للشباب المهمش، ومن خلال توشيحها بمعاني الجمال والنقاء "زينة البلدان". وهكذا يتحول الفضاء الكروي إلى مســرح للصراع الرمزي بين خطابين متضادين: خطاب رسمي صامت/ محايد، وخطاب شعبي حي ومنفعلٍ ومُقاوم. في قلب هذا الصراع، تُعاد كتابة الذاكرة الجماعية داخل الملاعب، بما يُشكِّل ردًّا فنيًّا/ ثقافيًّا على تهميش القضية في المشهد الرسمي العربي.

تمثــل أغنيــة "رجاوي فلســطيني" نموذجًا واضحًا لتحوُّل الخطــاب الرياضي لدى مجموعات الألتراس إلى خطاب سياســي ذي سمات مقاومة يحمل في ثناياه أبعادًا وجدانية وسياسية وأيديولوجية، عبر لغة دارجة ومباشرة. توظِّف الأغنية إستراتيجيات خطابية متعددة (كالاســتعارة والتكرار والنداء) لتوجيه نقد ضمني للمجتمع العربي/ المغربــي، مع تمجيد القضية الفلســطينية شــعارًا للهويــة الجماعية. من خلال هذا الخطاب، تنشأ مقاومة رمزية تتحدى الخطاب الرسمي وتعيد تشكيل الذاكرة السياسية داخل الفضاءات الشعبية.

بهذا المعنى، لا تُعبِّر "رجاوي فلســطيني" عن مجرد تضامن عاطفي، بل تُعَدُّ تعبيرًا عن خطاب مقاومة متجذِّر في الهوامش، يُعيد رسم تمثلات الشباب للقضايا الكبرى، ويعكس رفضًا ضمنيًّا للخطاب الرسمي أو للحياد السياسي تجاه قضايا الأمة، وإحدى أهم آليات تصريف ثقافة الألتراس.

سنتناول في المحور الأخير، امتداد هذه المجموعات في الفضاء الحضري، من خلال فن الغرافيتي، وكيف أسهم هذا الفن المتمرد في التعريف وتسليط الضوء على عدوان الاحتلال في قطاع غزة.

رابعًا: التعبير عن مقاومة العدوان على غزة من خلال الكتابة الغرافيتية

إن لفظة غرافيتي من الألفاظ المعقَّدة والمركبة التي يصعب وضع تعريف شامل لها. فقد توقَّف الباحث المغربي، أحمد الشراك، عند هذا التعقيد، حين عرَّف اللفظة بقوله: "هي كتابات أو رسوم على الجدران وآثار المدن القديمة، كما تُرادف أيضًا ألفاظًا فرنسية أخرى (Gribouillage – Griffonnage)، وهما لفظتان تعنيان معًا الخربشة والخط المستقيم والخط الرديء الصبياني. أما الاشتقاق الاصطلاحي لكلمة غرافيتي (Grafito)، فهو إيطالي الأصل ويعني المِخْرَز أو المثقَّب أو المِخصَف، وقد ارتبطت الكلمة بمصطلح آخر هو (Iconoclaste) ويعني التحطيم والتكسير الذي يصيب الصور الموجودة في الكنائس، ومن جهة أخرى الأفكار والمؤسسات التقليدية المقدسة"(48).

إن أسلوب الكتابة الحائطية هو أسلوب قديم قدم التاريخ، فقد عَرَفَتها الحضارات الإنسانية القدمية وهي حاضرة في القلاع وفي المعابد والآثار القديمة إلى اليوم، غير أن الغرافيتي هو أسلوب حضاري جديد، برز مع ظهور نموذج المدن المتروبولية/ مدينة العالم، وهي نموذج الحواضر الكبرى ذات الطابع الاقتصادي التي تضم ملايين الناس ذوي اختلافات ثقافية وهوياتية، وتتميز بالتنافس والتفاوت والتراتبية الاجتماعية، ولها تأثيرات تتجاوز مجالها المحلي والوطني إلى العالمي.

لقد شهدت الحواضر الكبرى هذه الظاهرة بشكل مكثف، سواء على صعيد الإنتاج أو من حيث الاهتمام البحثي بها مع مطلع القرن العشرين في الولايات المتحدة الأميركية، بداية الأربعينات وخمسينات القرن الماضي وسط أحياء السود ثم في فرنسا وباقي المدن الأوروبية الكبرى في سياق الاحتجاجات الطلابية، عام 1968. ثم برزت في العالم العربي بشكل مكثف مع ما سُمي إعلاميًّا بالربيع العربي. لقد نشأ هذا الفن متمردًا على القواعد، وتعبيرًا عن الأزمات والاحتجاج ضدها، بصفته أسلوبًا عصريًّا للمقاومة وتحدي السلطة الثقافية والاجتماعية والسياسية. لقد صاحب ظهور هذا الأسلوب الكثير من النقاش والوصم، بين من عَدَّ الغرافيتية فعلاً تخريبيًّا (Acte d'incivisme et de vandalisme)، وتهديدًا لأمن الحواضر(49)، وهو نفس التصور الذي فسَّر به علم الاجتماع الحضري الظاهرة، حين عَدَّها مشكلة حضرية مرتبطة بإشكالية المدينة(50)، ومن فسَّر الظاهرة بسياق ظهورها وهو السياق السلطوي المتسم بالانغلاق والتمييز وعدم المساواة الاجتماعية وغياب الديمقراطية، أي إن

الغرافيتي ردَّة فعل على هذه الظروف السياسية والاجتماعية، وهي القراءة التي قدَّمها الباحث الفرنسي، آلان ميلو، للظاهرة عبر قراءة شخصية له لمفهوم الغريب عن جورج زيمل(51).

في ذات السياق، استُخدم الغرافيتي ضمن سياسة التملك للمجال الحضري، الذي يدخل ضمن ثقافة مجموعات الألتراس، في مواجهة المجموعات الأخرى، أو في مواجهة السلطة للبحث عن مساحات بديلة حرة أو متحررة لتصريف الخطاب/ الثقافة المضادة(52).

يسعى ممارسو هذا الفن إلى الاستحواذ على الفضاء الحضري العام وجعله مساحة لتصريف الرسائل والخطابات ذات السمات السياسية المضادة والتعبير عن المسكوت عنه، حسب تعبير الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو (Michel Foucault) (52)، ومقاومة العنصرية والأوضاع المعيشية المزرية، بالموازاة مع باقي الأصناف الفنية الأخرى في تلك الفترة، كموسيقى الهيب هوب والبلوز، لقد حوَّل الغرافيتي المدينة من طابعها المادي العمراني إلى تعبير عن الهويات والهويات المضادة(53).

أما في المغرب، فقد ظهر هذا الأسلوب الفني بالموازاة مع الانفتاح الثقافي للمملكة نهاية التسعينات مع وصول الملك محمد السادس للحكم، والذي تسامح مع وجود أشكال وممارسات ثقافية جديدة، والتي كانت غريبة عن الممارسات الثقافة الشعبية للمجتمع المغربي. وقد قوبلت منذ البداية بالرفض وتوجس السلطة، لاسيما أن مواضيعها كانت منتقدة للوضع السياسي والمجتمعي(54)، وبرز بشكل كبير مع مجموعات الألتراس، منذ ظهورها عام 2005.

بالرجوع إلى موضوع الدراسة، فقد كان موضوع العدوان والمقاومة، إحدى الثيمات الرئيسية للغرافيتية في العالم، سيما موضوع القضية الفلسطينية؛ إذ جعل هذا الفن من القضية ظاهرة ومرئية، سيما أعمال الفنان البريطاني المشهور والمجهول في نفس الوقت، بانكسي (Banksy)(55). ففي فبراير/ شباط 2015، بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، نقل الفنان المجهول فيديو وهو يعبر الشريط الحدودي بين مصر وغزة عبر الأنفاق، ويرسم على جدرانها العديد من لوحات الغرافيتية المناهضة لإسرائيل والحصار المفروض على قطاع غزة؛ حيث أراد من خلال هذه الأعمال نقل رواية أخرى عبر الفن.

لقد كان الحصار على أشكال التعبير الكلاسيكية، في سياق مناهضة التطبيع والعدوان علـى قطاع غزة، فرصة لاسـتخدام فن الغرافيتي من طـرف مجموعات الألتراس، مسـاحةً متحررةً جديدة سـمحت بالتعبير عن واقع مرفوض اجتماعيًّا وسياسيًّا ينتج فعلاً جماعيًّا ضد الرواية الرسمية للسلطة فيما يخص سياق طوفان الأقصى والعدوان على القطاع.

بناء على الصور التي تم جمعها في سـياق الحدث، والتي اتخذت أشـكالاً متعددة: الكتابـة (الصـورة 1) أو لافتة متنقلة (الصورة 6) أو صورًا وملصقات (الصورة 5)، وهي تعالج بشكل واضح موضوع المقاومة والعدوان.

صورة رقم 1:
"الحرية لغزة" كتابة حائطية مجهولة المصدر

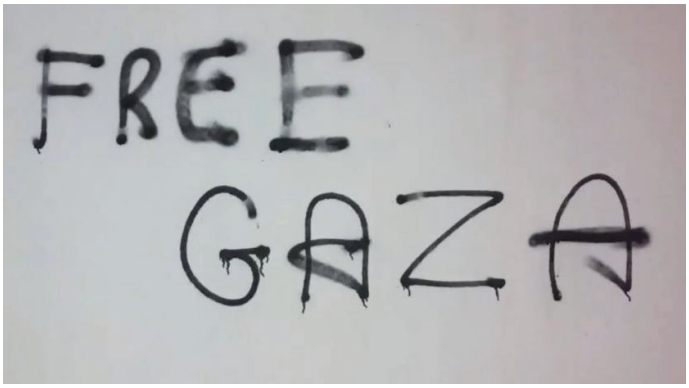

المصدر: تم تصويرها في منطقة نفوذ ألتراس إيمازيغن، فيما يُعرف بـ34 Cellule

تمثل الكتابة أسلوبًا شائعًا ضمن الغرافيتي، وهي أسلوب بسيط يتم فيه تمرير رسائل مباشـرة، وعادة ما يتم اسـتخدامها بشـكل كبير في الفضاءات المراقبة أو الخاضعة للتنافس سواء من طرف السلطة أو من طرف مجموعات أخرى منافسة، حالة جماهير الألتراس، وتعبِّر عن حالة من الرغبة في تملك المجال، وإثبات الحضور والتواجد. فانتشار عبارة (Free Palestine) و (Free Gaza) هو تعبير عن صراع رمزي، وتوفير روايات مرئية بديلة عن الثقافة السـائدة فـي المدينة زمن العدوان، وتداول عبارات ثيمات من حقل المقاومة والحرية. كما أن هذه الكتابات المنتشـرة بشـكل كبير في معظم أحياء أكادير الكبير –مجال الدراسة– تروم إلى تطويع الفن لتقوية ذاكرة جماعية قوية حول مجتمع المقاومة.

من جهة أخرى، يُستخدم الغرافيتي (كتابة، رسم، ملصق) للتعبير عن هوية خاصة داخل الفضاء الحضري، سيما في المساحات المحرَّرة التي يُنظر لها من طرف الشباب أو مجموعات الألتراس -وهي التي استخدمت بشكل كبير هذا الأسلوب في المدينة موضوع الدراسة- على أنها امتداد رمزي لها.، فمن خلال ملاحظة أماكن انتشار هذه العلامات والملصقات، نجدها منتشرة بشكل كبير في الأزقة وهوامش المدينة، أو الفضاءات الخاصة بالشباب (ملاعب، فضاءات رياضية، جدران الثانويات، الكليات..)؛ إذ تستغل الناشطية الإبداعية أو "الأرتيفيزم"، كما يصفها أحد الباحثين(56)، أسلوب التخفي وراء أسماء مجهولة، لتحويل الفضاء الحضري إلى معرض عام للتعريف بالقضية، كما تُظهره الصور أسفله:

صورة رقم 2:
كتابة جدارية حول سياسة الحصار والعزل على غزة

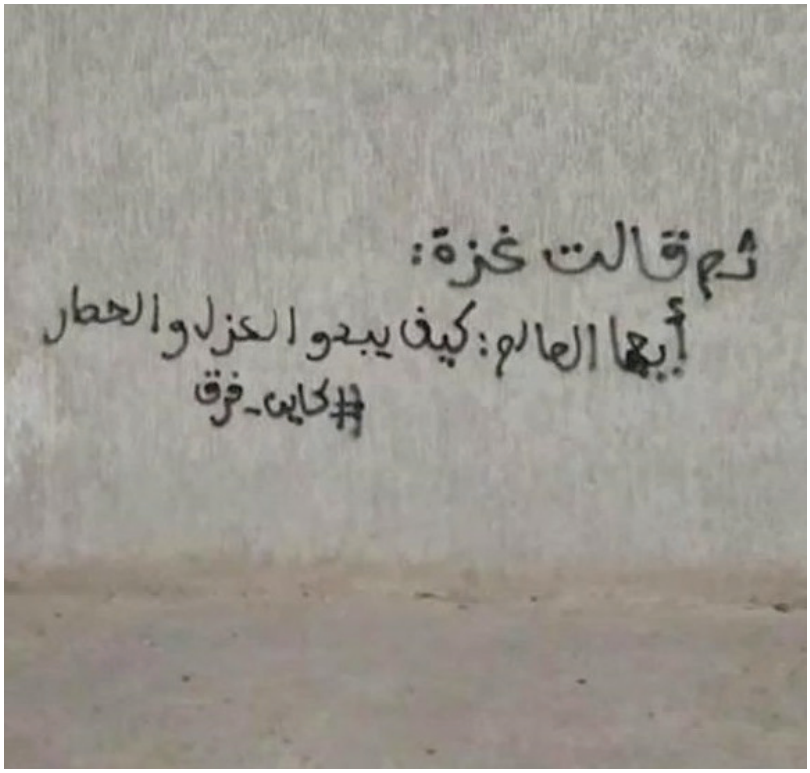

المصدر: من تصوير الباحث بمدينة إنزكان يوم 20 ديسمبر/ كانون الأول 2024

صورة رقم 4:
علم فلسطين وكلمة الحرية في فضاء خاص بالألعاب الحضرية الشبابية

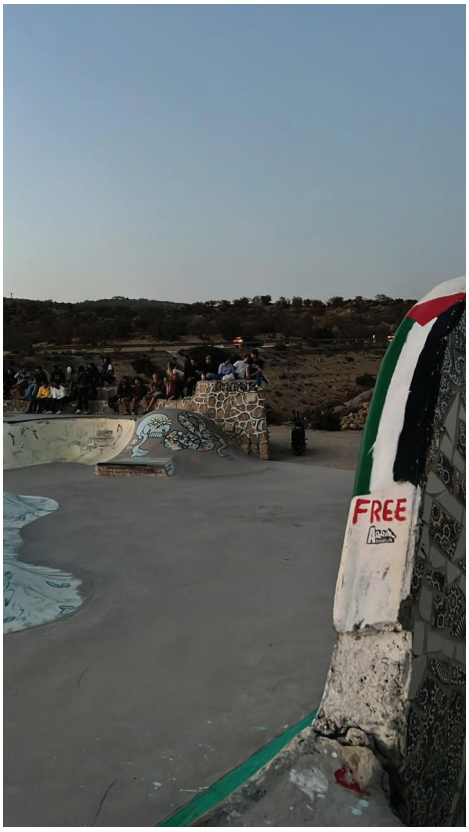

المصدر: تصوير الباحث بمنطقة تغازوت السياحية يوم 12 فبراير/ شباط 2024

في جانب آخر، يكون للغرافيتي والرسم والملصق تأثير قد يعتمد على الأشكال الموجودة من الإدراك وأحيانًا باستخدام لغة مألوفة وأحيانًا ساخرة وناقدة(57)؛ وهو أسلوب له القدرة على الإزعاج والتشويش والتعبئة والتأثير في الجمهور المتلقي. انتشر هذا الأسلوب في التعاطي مع الحرب على غزة، سواء في وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال الرسم الكاريكاتوري، والسخرية من الحكومة الإسرائيلية، على سبيل المثال، انتشر وسم (#النش_أهو)، للإشارة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، كما استخدمت السخرية في الملصقات والرسم الغرافيتي، كما هو واضح في الصورة أسفله:

صورة رقم 5:
ملصق علم الاحتلال الإسرائيلي على صندوق للقمامة بكلية الحقوق في أكادير

المصدر: مجهول

في الصورة رقم 5 وُضع ملصق يمثل علم الاحتلال الإسرائيلي على حاوية قمامة، وهو فعل رمزي للسخرية والاستهانة بالاحتلال الإسرائيلي، وقد التُقطت الصورة برحاب كلية الحقوق بمدينة أكادير، أثناء فعاليات تضامنية مع الشعب الفلسطيني خلال العدوان على قطاع غزة.

إن هذا الأسلوب الساخر، وإرسال مضامين سياسية واحتجاجية بشكل سري، كما هو الشأن بالنسبة للأعمال المعروضة سلفًا، هي السمة الأساسية للنشاط الإبداعي، عبر نقل الخطاب الناقد المقاوم بشكل خفي عبر مساحات محررة خارجة عن رقابة السلطة. وقد يتحول ذلك إلى استعراض فجائي لحظي علني لإرسال رسائل واضحة ومباشرة حول القضية، وهو ما شهدته مدينة أكادير في سياق التضامن والتنديد بالعدوان على قطاع غزة بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023؛ حيث رُفعت

لافتــة كبيــرة أمام أنظار العابرين في أكبر شــوارع المدينة، فيها عبارة واضحة "إبادة عرقية... فلسطين حرة أبية".

صورة 6:
لافتة للتنديد بالإبادة العرقية في قطاع غزة من طرف ألتراس إيمازيغن

المصدر: مهداة من السيد حسن بورحيم

قامت مجموعة تابعة لألتراس إيمازيغن، وهي مجموعة مشجعة لفريق مدينة أكادير، بتعليق لافتة ضخمة تحمل عبارة "إبادة عرقية... فلسطين حرة أبية"، وهي عبارة تنم عن معرفة عميقة بالقضية، ورغبة في نقل الرواية المنافســة لرواية العدوان، ويمكن تفســير هذا برغبة الناشــطية الإبداعية، المنتمية لحركات الألتراس، في تقديم عرض فجائي في المجال العام، لتصريف خطاب المواجهة والتحدي.

خاتمة

كانت لحظة 7 من أكتوبر/ تشرين الأول ذات وقع كبير على المشهد العام في المنطقة العربية، وخاصة المغرب، فبعد أن كانت القضية الفلسطينية تمر من مرحلة صعبة، جرَّاء توجه الدولة للتطبيع مع إسرائيل، نهاية عام 2020، وهو ما روج من رواية الدفع بالمصالح القومية على حساب قضية كانت -تاريخيًّا- جزءًا من اهتمامات المغاربة؛ إذ حفز مشهد الدمار والعدوان قيم المقاومة لدى الشباب في المغرب. وإن كان الاحتجاج قد سُيِّج وسُيِّجت معه فضاءات التواصل والتعبير الكلاسيكية، غير أن مجموعات الألتراس اتجهت نحو تحرير مساحات غير مكشوفة للمقاومة الخفية، حسب تعبير الباحث الأميركي، جيمس كامبل سكوت.

أسهمت التعبيرات الاحتجاجية الجديدة في المغرب، المتمثلة في مجموعات الألتراس -موضوع هذه الدراسة- في تشكيل صورة مغايرة للمقاومة والعدوان، والتعبير عن المسكوت عنه، ذات فاعلية؛ إذ قدموا خطابًا متعاليًا، من حيث الأهازيج والأغاني والغرافيتي، بوصفه شكلاً من أشكال التدخل السياسي غير الرسمي في الفضاءات العامة؛ إذ حوَّلت الفضاء العام من الملاعب إلى التواجه في الفضاء الحضري إلى معرض عام مفتوح للتعريف بالقضية والتعبير عن رفض التطبيع والعدوان على الفلسطينيين.

المراجع

(1) تسمى أيضًا الاتفاقيات الابراهيمية، وتطلق على مجموعة من اتفاقيات السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية برعاية الولايات المتحدة الأميركية. تم استخدام هذا الاسم لأول مرة، في 13 أغسطس/ آب 2020، في إطار البيان المشترك بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ثم سيكون عنوان بقية اتفاقيات التطبيع التي ستليها فيما بعد.

(2) يوسف دعي، السياسة والرياضة في المغرب، بين الضبط والمقاومة: كرة القدم نموذجًا، بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث، ط1، مارس/ آذار 2015، ص270.

(3) نورمان فاركلوف، تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي. ترجمة: طلال وهبة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010، ص 20.

(4) محمد الحذيفي، عز الدين الفراغ، "الألتراس بوصفها حركة اجتماعية شـبابية: تحليل نقدي لخطاب ألتراس كرة القدم المغربية"، الرياضة والمجتمع، مجلة عمران، مج11 العدد 42 (خريف 2022) ص 104.

(5) وتبـرز الأهميـة العلمية لهذا الاختيار المجالي في كونه يفند الادعاءات التي تحصر التضامن مع فلسـطين في التيار القومي العربي، أو تعده قضية نخبوية تقتصر على سـكان المركز والمدن الكبرى؛ إذ أثبتت هذه المجموعة، عبر خطابها المناصر لغزة، أن القضية الفلسـطينية متجذرة في الوعي الجمعي للمغاربة قاطبة؛ فهي تمثل التزامًا وجدانيًّا وقضية إجماع وطني تتجاوز كل الفروق الجغرافية والعرقية.

(6) في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1947، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين رقم 181 والذي يقضي إلى تقسيمها إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية، والقدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية.

(7) نعمـان عاطـف عمرو، "الدعم المغربي للقضية الفلسـطينية من عام 1948-1974"، مجلة الأستاذ، العدد 221، المجلد 2، (2017)، ص 63.

(8) مرجع سابق، ص 68.

(9) مرجع سابق نفسه، ص 70.

(10) يُقصد بها الأحزاب التي تُعرف في الأدبيات السياسية المغربية بـ(الأحزاب الإدارية)، وهي أحزاب قريبة من دائرة السـلطة، والتي نشـأت في مغرب ما بعد الاستقلال (مثل الحركة الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدسـتوري) في سـياق لخلق توازن سياسـي وتطويق النفوذ التاريخي والانتخابي لأحزاب الحركة الوطنية (كحزب الاسـتقلال والاتحاد الاشـتراكي). ورغم حدة الصراع السياسـي والعداء المسـتحكم بين هذين القطبين حول قضايا الشأن الداخلي، إلا أن ذلك لم يمنع انخراطهما معًا في الإجماع الوطني المطلق الداعم للقضية الفلسطينية.

(11) تعد الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني إطارًا مدنيًّا ونضاليًّا تأسس في المغرب عام 1968، وقد شـكَّل فضاء احتضن نشـطاء من أحزاب وهيئات مغربية مختلفة في التوجه والاختيار لدعم الثورة الفلسـطينية. وتُعد هذه الجمعية تتويجًا مؤسسـاتيًّا لتاريخ طويل من التضامن؛ حيث سـبقتها عقود من الاتصالات المبكرة بين رموز وطنية مغربية وقادة فلسـطينيين، تخلَّلتها زيارات ميدانية قام بها هؤلاء الرموز إلى فلسطين حتى قبل صدور قرار التقسيم سنة 1947، وهو ما يعكس تجذر القضية، واعتبارها قضية عابرة تحظى بالإجماع الوطني في المغرب.

(12) بعد انتصار المسلمين في معركة حطين التي فُتحت بها القدس على يد صلاح الدين الأيوبي في أكتوبر/ تشـرين الأول من عام 1187م، بعد أن انتهت الحرب، قرر المغاربة المشـاركون في هذه المعركة العودة لبلادهم، غير أن صلاح الدين الأيوبي تمسـك بهم وألحَّ عليهم أن يسـتوطنوا القدس، وسمى الركن الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى بحارة المغاربة، وفي ذات السياق جاءت مقولته المشهورة: "أسكنتُ هناك من يثبتون في البر ويبطشون في البحر، وخير من يؤتمنون على المسجد الأقصى وعلى هذه المدينة".

(13) نعمان عاطف عمرو، "الدعم المغربي للقضية الفلسـطينية من عام 1948-1974"، مرجع سابق، ص 66.

(14) تعـرف علـى لجنة القدس، موقع الجزيـرة، 28 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /2u.pw /SgCAZrIl.

(15) عبد الرحيم منار السـليمي، الحركات الاحتجاجية في المغرب: المسـار والمال، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، أغسطس/ آب 2014، ص 143.

(16) نبيل زكاوي، "ملامح العلاقات المغربية-الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسـات، 9 مـارس/ آذار 2022، (تاريخ الدخول: 3 مارس/ آذار 2025)، https: / /goo.su /Yl8Jay.

(17) عمرو، "الدعم المغربي للقضية الفلسطينية من عام 1948-1974"، مرجع سابق، ص 69.

(18) اتفاقية أوسلو هي اتفاقية سلام وُقِّعت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993، برعايـة الولايـات المتحدة، وتهدف هـذه الاتفاقية إلى تمهيد الطريق لحل الصراع الفلسـطيني-الإسـرائيلي؛ حيث نصَّت على إنشـاء سلطة فلسـطينية ذات حكم ذاتي محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن يتم التفاوض لاحقًا حول القضايا الجوهرية، مثل القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات. لكنها لم تحقق السلام المنشود بسبب الخلافات المستمرة والتصعيدات المتكررة بين الطرفين، ثم أجهضت بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000.

(19) جمال زحالقة، "تطبيع العلاقات بين المغرب وإسـرائيل"، قضايا إسرائيلية، عدد 81 (ربيع 2022) ص38.

(20) لم يؤثر إغلاق مكاتب الاتصال على سريان العلاقات بين الطرفين؛ إذ حافظا على اتصالات دبلوماسية غير مُعلنة، وعلى تبادل اقتصادي وتجاري وصل ما بين 2014 و2017 إلى قرابة 149 مليون، تقدير موقف، "الإعلان الثلاثي الأميركي-المغربي-الإسرائيلي: دوافعه ومستقبله"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 ديسمبر/ كانون الأول 2020، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /www.dohainstitute.org /ar /PoliticalStudies /Pages /The-Tripartite-American-Moroccan-Israeli-Declaration-Motives-and-Future.aspx

(21) مرجع سابق نفسه.

(22) المملكة المغربية، بلاغ الديوان الملكي، موقع رئاسة الحكومة، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2020، (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2025)، https: / /2u.pw /TOvQqoJJ.

(23) موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، Diplomatie، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2020، (تاريخ الدخول: 4 مارس/ آذار 2025)، https: / /2u.pw /qfsIPboB.

(24) سعيد الصديقي، "المغرب والحرب في غزة: معضلة المبادئ والمصالح"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2025)، https: / /mipa.institute /?p=10762&lang=ar

(25) Ahmed Eljechtimi, Morocco hosts Israeli envoys, Kushner to flesh out new relations, Reuters, December 22, 2020, Accessed on 03/03/2025, At: https://2u.pw/pK4vrQ

(26) زحالقة، "تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل"، مرجع سابق، ص36.

(27) استطلاع: 98٪ من المغاربة يدعمون المقاومة و95٪ يرفضون التطبيع، موقع العمق المغربي، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2025)، https: / / al3omk.com /1030363.html

(28) في نهاية العام الماضي، قضت المحكمة المغربية بالحكم على 13 ناشطًا مغربيًّا مناهضًا للتطبيع مع إسرائيل، بستة أشهر حبسًا مع وقف التنفيذ، على خلفية مشاركتهم في مظاهرة غير مرخص لها تنديدًا بالتطبيع والعدوان على غزة.

(29) يعرِّفها عبد الله حمودي بكونها ظاهرة موجودة في المجتمعات العربية، وهي القدرة على إنتاج المشـــكلات، تلك القدرة التي تفوق أحيانًا وبكثير قدرتها على إيجاد الحلول، تلك القدرة التي تبتلع الوقت وتستنزف جهد العاملين، بمن فيهم أولئك الذين ينشطون في الحقل الفكري: عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل، ترجمة عبد المجيد جحفه، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط4، 2010، ص 7.

(30) Suzan Gibril, Contentious Politics and Bottom-Up Mobilization in Revolutionary Egypt: The Case of Egyptian Football Supporters in Cairo, Dans Contentious Politics in the Middle East, (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p. 305.

(31) Larousse, entrée pour (ultrás).

(32) Testa, A. "The ultras: An emerging social movement?" Review of European Studies, vol. 1, no. 2 (December 2009), p. 24.

(33) دعي، الرياضة والسياسة في المغرب، بين الضبط والمقاومة، مرجع سابق، ص 159.

(34) نفسه، ص68.

(35) نفسه، ص 20.

(36) منصف اليازغي، السياسة الرياضية بالمغرب 1912–2012، سلسلة كتب في الرياضة، سلا: مطبعة ألوان الريف، العدد 3، 2018، ص 46.

(37) دعي، الرياضة والسياسة، مرجع سابق، ص 13.

(38) Patrick Mignon, Les supporters de football en France: la loi du stade (Paris: INSEP Publications, 2001), p. 117.

(39) Moreno Almeida, "Critical Reflections on Rap Music in Contemporary Morocco: Urban Youth Culture Between and Beyond State's Co-optation and Dissent". PhD. SOAS, University of London, 2015, p. 21.

(40) فهمي بوشعيب، مجموعات الألتراس نحو راديكالية العنف وتسييس المدرجات، (الرباط: دار السلام، ط1، 2019)، ص 69.

(41) دعي، الرياضة والسياسة، مرجع سابق، ص189.

(42) فاركلوف، تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 56.

(43) تجدر الإشارة منهجيًّا إلى أن استخدام لفظ اليهود في المتن اللغوي لهذه الأغنية (كما هو متداول في بعض التعبيرات الشعبية والاحتجاجية في المغرب)، لا يُضمر موقفًا عدائيًّا تجاه الديانة اليهودية كمعتقد، ولا يمس بالتاريخ الطويل من التعايش والروابط الثقافية العميقة التي تجمع المجتمع المغربي بمكوِّنه العبري، بل تحيل دلالة اللفظ إلى سياق خاص يعبِّر عن الإسرائيليين الصهاينة بوصفهم قوة احتلال غاصبة للأراضي الفلسطينية.

(44) هي اللغة المحكية لدى المغاربة، وهي مزيج بين اللغة العربية والأمازيغية، مع إدخال كلمات فرنسية وإسبانية، تسمى اللغة الدارجة، أو اللغة المغربية.

(45) Jean-François René, "La jeunesse en mutation: D'un temps social à un espace social précaire". Paris. Sociologie et sociétés, vol. 25, n1 (1993), p. 156.

(46) دعي، الرياضة والسياسة، مرجع سابق، ص 210.

(47) نورمان فيركلاف، اللغة والسلطة، ترجمة محمد عناني، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2016)، ص 128.

(48) أحمد شراك، الكتابة على الجدران المدرسية: مقدمات في سوسيولوجيا الشباب والهامش والمنع والكتابة، (الرباط: دار التوحيدي للنشر والتوزيع ووسائط الاتصال، 2009)، ص61.

(49) بوعلام باي، "واقع الغرافيتيا بالفضاء الجامعي الجزائري: تعدُّد المضامين وتباين الغايات: غرافيتيا طلبة جامعة تلمسان نموذجًا"، العددان 85-86، 2019، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، (تاريخ الدخول: 5 مارس/ آذار 2025)، https: / /journals.openedition. org /insaniyat /21607

(50) Catherine Montgomery, "L'étranger dans la cité", Les travaux de Georg Simmel et de l'École de Chicago revisités à la lumière de l'immigration maghrébine dans l'espace montréalais, Revue Anthropologie et Sociétés, Erudit, Accessed: 05/09/2025, https://www.erudit.org/fr/revues/as/2017-v41-n3-as03388/1043043ar/

(51) Alain Milon, "L'Étranger dans la ville Du rap au graff mural", Collection: Sociologie d'aujourd'hui, livre en ligne, Accessed: 05/09/2025, https://2u.pw/A65ekG4M.

(52) فرانشيسكا بوليتا وجيمس جاسبر، "الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية"، ترجمة ثائر ديب، عمران، مج 9، العدد 33، صيف 2020، ص 165-198.

(53) Michel Foucault, L'archéologie du savoir. Paris: Gallimard, 1969.

(54) دعي، الرياضة والسياسة في المغرب، مرجع سابق، ص223.

(55) دعي، "ثقافة الأندرغراوند"، مرجع سابق، ص292، وهو ناشط سياسي وفنان شوارع يحمل اسمًا مستعارًا ولا تزال هويته الحقيقة غير مؤكدة، ظهرت أعماله الفنية النقدية والساخرة من الأنظمة، عبر العالم منذ التسعينات.

(56) عبده موسى البرماوي، خربشة وجه السلطة: الآرتيفيزم وجماليات الغضب في مصر، (معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، س.غ.و)، ص9.

(57) تشارلز تريب، السلطة والشعب، مسارات المقاومة في الشرق الأوسط، ترجمة ربيع وهبة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2016)، ص 362.

متابعات

ألمانيا بعد الحرب الروسية على أوكرانيا: من "القوة المدنية" إلى إعادة التسلح

Germany after the Russian War on Ukraine: From “Civilian Power” to Rearmament

* Nouh Fsifes – نوح فسيفس

ملخص

تبحث هذه الدراسة إعادة تموضع السياسة الأمنية الألمانية عقب الحرب الروسية على أوكرانيا، والتحول الذي طرأ على موقع ألمانيا داخل منظومة الأمن الأوروبي والأطلسي بعد عقود من تبني نموذج "القوة المدنية" القائم على ضبط النفس العسكري، والعمل متعدد الأطراف، وتغليب الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية. وتنطلق الدراسة من تحليل الخلفيات التاريخية والثقافية التي شكّلت الإستراتيجية الألمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قبل أن تتناول انعكاسات الحرب على توجهات برلين الدفاعية، وسياسات الطاقة، والعلاقات مع روسيا، وبنية الصناعات العسكرية الألمانية. كما تناقش الدراسة أثر تصاعد الشكوك بشأن استدامة الضمانات الأمنية الأميركية في دفع ألمانيا نحو توسيع قدراتها الدفاعية وتعزيز دورها داخل أوروبا. وتخلص الدراسة إلى أن ألمانيا دخلت مرحلة إعادة تموضع إستراتيجي تتجاوز حدود الاستجابة الظرفية للحرب، إلا أن استدامة هذا التحول ستظل مرتبطة بقدرة الدولة الألمانية على التوفيق بين متطلبات الردع العسكري، والقدرة الاقتصادية، والتوازنات السياسية والاجتماعية الداخلية.

الكلمات المفتاحية: ألمانيا، الحرب الروسية على أوكرانيا، القوة المدنية، التحول التاريخي، الناتو، الأمن الأوروبي، إعادة التسلح، الاستقلال الإستراتيجي، أمن الطاقة.

Abstract

This study examines Germany’s strategic transformation following the Russian war on Ukraine by analysing the shifts in its security and defence policies and the reassessment of the “civilian power” model that shaped Germany’s role since the end of the Cold War. The study explores the historical foundations of German strategic culture and the changes introduced under

* نوح فسيفس، باحث في السياسات والشؤون الإستراتيجية، ألمانيا.
Nouh Fsifes, researcher in policy and strategic affairs based in Germany.

the “Zeitenwende” framework, including rearmament, increased defence spending, and the expansion of Germany’s role within NATO and the broader European security architecture. It also analyses the impact of the war on German energy policy, German-Russian relations, and the reconstruction of Germany’s defence industrial base, alongside the growing doubts regarding the long-term reliability of US security guarantees that have encouraged Berlin to adopt a more autonomous security posture. The study concludes that Germany has entered a phase of redefining its strategic role in Europe, although the sustainability of this transformation will depend on Berlin’s ability to balance military expansion with economic sustainability and domestic political and social consensus.

Keywords: Germany, Russian war on Ukraine, civilian power, Zeitenwende, NATO, European security, rearmament, strategic autonomy, energy security.

مقدمة

في 27 فبراير/ شباط 2022، ألقى المستشار الألماني السابق، أولاف شولتز، خطابًا أمام البرلمان الألماني بشأن موقف بلاده من الغزو الروسي لأوكرانيا، عُرف لاحقًا بخطاب "التحول التاريخي" (Zeitenwende-Rede)(1). وقد مثَّل هذا الخطاب نقطة انعطاف في السياسة الأمنية الألمانية؛ إذ أعلن نهاية مرحلة طويلة قامت خلالها الإستراتيجية الألمانية على ضبط النفس العسكري، وتغليب الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، والعمل عبر التحالفات والمؤسسات الدولية في إدارة التهديدات الأمنية. كما ارتبط هذا التوجه بنهج حذر تجاه استخدام القوة العسكرية خارج الحدود، وبشبكة واسعة من الاعتمادات الاقتصادية المتبادلة، خاصة مع روسيا في قطاع الطاقة.

لقد أحدث الغزو الروسي لأوكرانيا صدمة إستراتيجية دفعت برلين إلى مراجعة كثير من المسلَّمات التي حكمت سياستها الخارجية والأمنية منذ نهاية الحرب الباردة. فقد وجدت ألمانيا نفسها أمام بيئة أمنية أوروبية مختلفة، تتراجع فيها فرضيات الاستقرار طويل الأمد، وتتصاعد فيها اعتبارات الردع والصراع الجيوسياسي والمنافسة بين القوى الكبرى. وفي هذا السياق، بدأت ألمانيا إعادة تعريف موقعها داخل المنظومة الأمنية الأوروبية وعبر الأطلسي، بما شمل زيادة الإنفاق الدفاعي، وتوسيع الالتزامات العسكرية داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإعادة النظر في سياسات الطاقة والعلاقات مع روسيا(2).

تتجاوز أهمية هذا التحول الإطار الوطني الألماني؛ فألمانيا تمثل أكبر قوة اقتصادية في أوروبا، وتؤدي دورًا محوريًّا داخل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. لذلك، فإن أي تحول في توجهاتها الأمنية والعسكرية ينعكس مباشرة على مستقبل الدفاع الأوروبي، وتوازنات الأمن الجماعي في القارة، وآليات تقاسم الأعباء داخل الحلف الأطلسي. كما يرتبط هذا التحول بالنقاشات الأوسع حول مستقبل القيادة الأوروبية، وحدود الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة، وإمكانية بناء قدرة أوروبية أكثر استقلالاً في المجال الدفاعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التحول الأمني الألماني وحدوده منذ عام 2022، وتحديدًا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وتتساءل عمَّا إذا كانت الإجراءات التي

أعلنتها برلين -مثل إنشاء صندوق خاص لتحديث الجيش الألماني(3)، ورفع الإنفاق الدفاعي، وتعزيز الالتزامات داخل الناتو، وإعادة توجيه سياسات الطاقة- تعكس تحولاً إستراتيجيًّا حقيقيًّا أم أنها لا تزال محكومة بقيود ثقافية وسياسية ومؤسسية تحد من تحول ألمانيا إلى فاعل إستراتيجي كامل.

وتتناول الدراسة بالتحليل مسار التحول في السياسة الأمنية الألمانية، وانعكاساته على النظام الأمني الأوروبي، كما تبحث في قدرة ألمانيا على الانتقال من قوة مدنية ذات نفوذ اقتصادي إلى فاعل إستراتيجي أكثر حضورًا في معادلات الأمن والدفاع في أوروبا. وتحاول الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى التحول الذي شهدته السياسة الأمنية الألمانية منذ خطاب "التحول التاريخي"؟ وما العوامل التي تدفع هذا التحول قُدمًا أو تحدُّ من مساره؟

أولًا: الأسس التاريخية للسياسة الأمنية الألمانية

1. الإستراتيجية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية

تشكَّلت أسس السياسة الأمنية الألمانية الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. فقد أفضت التجربة النازية وما خلَّفته الحرب الشاملة من دمار إلى ترسيخ رفض مجتمعي وسياسي عميق لاستخدام القوة العسكرية أداةً لسياسة الدولة. وفي هذا السياق، ارتبط مفهوم الأمن في الوعي السياسي الألماني بإعادة البناء الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار السياسي، والاندماج في المؤسسات الغربية. وتبلور هذا التوجه ضمن ما يصفه الباحثون بـ"الثقافة الإستراتيجية" لألمانيا ما بعد الحرب، والتي اتسمت بمناهضة العسكرة، وتفضيل العمل متعدد الأطراف، والاعتماد على الدبلوماسية بدلاً من أدوات الإكراه العسكري.

انعكس هذا التوجه بوضوح في القانون الأساسي الألماني الصادر عام 1949، الذي -رغم عدم حظره إنشاء قوات مسلحة- فرض قيودًا صارمة على النشاط العسكري، وأخضع الجيش الألماني (البوندسفير) لرقابة برلمانية مشددة. وقد جعلت صدمة الماضي مسألة إعادة التسلح موضع جدل سياسي واسع، ولم يُقبل بها إلا في ظل ضغوط الحرب الباردة وتطوراتها الإستراتيجية. وفي هذا الإطار، انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، عام 1955، وأُنشئ الجيش الألماني

ضمن ترتيبات مؤسساتية هدفت إلى طمأنة الداخل والخارج معًا بأن القوة العسكرية الألمانية ستظل مقيدة ضمن بنية متعددة الأطراف.

أرســت هذه المرحلة المبكرة ثلاث ركائز أساســية للثقافة الإســتراتيجية الألمانية. تمثلت الركيزة الأولى في ضبط النفس العســكري، عبر حصر اســتخدام القوة في حالات الضرورة القصوى وضمن أطر التحالفات الدولية. وتمثلت الثانية في الشرعية متعددة الأطراف، مع التركيز على حلف الناتو، والمؤسســات الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي لاحقًا، بوصفها الأطر الناظمة للسياسة الأمنية الألمانية. أما الركيزة الثالثة فتمثلت في ترســيخ مفهوم "القوة المدنية"، من خلال إعطاء الأولوية للدبلوماســية، والأدوات الاقتصادية، والتعاون القائم على القواعد. وقد ترســخت هذه المرتكزات تدريجيًّا داخل البنية السياســية والمؤسساتية الألمانية، واستمرت في توجيه السياسة الأمنية لألمانيا حتى بعد التحولات الجيوسياسية التي غيَّرت البيئة الدولية التي نشأت فيها.

2. السياسة الأمنية الألمانية بين الحرب الباردة وإعادة التوحيد

احتلــت ألمانيا الغربية خلال الحرب الباردة موقعًا متقدمًا في خطوط المواجهة بين المعســكرين الشــرقي والغربي، إلا أن هذا الموقع لم يؤدِّ إلى تبني مقاربة عسكرية تقليدية بالمعنى الكامل. فقد اســتندت إســتراتيجية حلف شــمال الأطلسي (الناتو) بدرجــة كبيرة إلى القــوات المتحالفة المتمركزة على الأراضي الألمانية، ولاســيما القــدرات النوويــة والتقليدية الأميركية. وفي هذا الســياق، تطــور الجيش الألماني بوصفه قوة دفاعية ذات كفاءة عالية صُمِّمت أساسًا لحماية الأراضي الألمانية وردع التهديدات المحتملة أكثر من كونه أداة لإسقاط القوة خارج الحدود.

أكد المستشــارون الألمان -من كونراد أديناور إلى هيلموت كول- أن الاندماج في التحالفات الغربية يمثل الركيزة الأساسية للأمن الألماني. وفي الوقت نفسه، فتحت "سياسة التقارب مع الشرق" (Ostpolitik) التي أطلقها فيلي برانت (Willy Brandt) مســارًا موازيًا للتواصل مع الكتلة الســوفيتية ودول أوروبا الشــرقية. وقد أسهم هذا النهــج المــزدوج، القائم على الجمع بين الردع والانخراط الدبلوماســي، في تعزيز الاستقرار داخل أوروبا الوسطى، ورسَّخ في الوعي الإستراتيجي الألماني فكرة إمكان تحقيق الأمن عبر الدبلوماســية والترابط الاقتصادي والسياسي، إلى جانب الترتيبات العسكرية الجماعية.

مثَّلت نهاية الحرب الباردة وإعادة توحيد ألمانيا، عام 1990، محطة مفصلية في تطور السياسة الأمنية الألمانية. فقد منحت الوحدة ألمانيا وزنًا جيوسياسيًّا أكبر داخل أوروبا والنظام الدولي، إلا أنها لم تدفعها إلى التخلي عن نهجها الإستراتيجي الحذر. على العكس من ذلك، حرصت القيادات السياسية الألمانية على تقديم ألمانيا الموحدة بوصفها قوة مسؤولة ملتزمة بالتكامل الأوروبي، والتعاون عبر الأطلسي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي.

مع ذلك، أظهرت مرحلة التسعينات وجود فجوة متزايدة بين الثقافة الإستراتيجية التقليدية لألمانيا والتحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الأوروبية بعد الحرب الباردة. فقد دفعت الحروب والنزاعات المسلحة في منطقة البلقان برلين إلى إعادة النظر في تحفظها الطويل تجاه المشاركة في العمليات العسكرية خارج نطاق الدفاع الإقليمي. وفي هذا السياق، شكَّل قرار المحكمة الدستورية الاتحادية، عام 1994، نقطة تحول مهمة، بعدما أجاز مشاركة القوات الألمانية في عمليات عسكرية خارجية ضمن أطر متعددة الأطراف وتحت تفويض دولي. وقد فتح هذا القرار المجال أمام انخراط ألماني أوسع في عمليات حفظ السلام وتحقيق الاستقرار، مع استمرار تقديم هذه المشاركات بوصفها استثناءات مرتبطة بظروف محددة، وليست تحولاً جذريًّا نحو تبني دور عسكري توسعي. وبذلك ظل مبدأ ضبط النفس عنصرًا مركزيًّا في الثقافة الإستراتيجية الألمانية، حتى مع اتساع نطاق الأدوار الأمنية التي بدأت برلين تؤديها بعد انتهاء الحرب الباردة.

3. ترسخ نموذج "القوة المدنية" في السياسة الأمنية الألمانية

برزت ألمانيا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بوصفها نموذجًا لما عُرف في الأدبيات السياسية والإستراتيجية بـ"القوة المدنية"(4)، وهو مفهوم يعكس توجه الدولة نحو التأثير في البيئة الدولية عبر الأدوات السياسية والاقتصادية والقانونية، مع تقليص الاعتماد على القوة العسكرية. وقد ارتبط تطوير هذا المفهوم بأعمال عدد من الباحثين، وفي مقدمتهم هانز دبليو ماول (Hanns W. Maull)(5)، الذي رأى أن السياسة الخارجية الألمانية تميل إلى توظيف العمل متعدد الأطراف والشرعية القانونية والتعاون الاقتصادي أدواتٍ رئيسة لإدارة العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار،

برزت برلين داعمًا مهمًّا للأمن التعاوني ومنع النزاعات وحفظ السلام والمساعدات الإنمائية.

تعــزز هذا التوجه بفعل مجموعة من العوامل الهيكلية والسياســية. فقد أدَّى تراجع التهديدات العســكرية المباشــرة داخل أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تقليص الحاجــة المتصورة لزيــادة الإنفاق الدفاعي. وفي الوقت نفســه، اكتســب التعاون الاقتصادي موقعًا محوريًّا في السياســة الخارجية الألمانية، استنادًا إلى قناعة مفادها أن التبادل التجاري والانخراط الاقتصادي يســهمان في ترســيخ الاستقرار السياسي والأمني. كما فرضت اعتبارات التحالفات الدولية، إلى جانب الحذر المجتمعي تجاه التدخلات العسكرية الخارجية، قيودًا واضحة على تطوير القدرات الدفاعية الألمانية وعلى توسيع نطاق الانتشار العسكري خارج الحدود.

أظهرت مشاركة ألمانيا في بعثات حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي بعــد عام 1999 –في كوســوفو، وأفغانســتان، ثــم مالي لاحقًا– اســتعدادًا متزايدًا لاستخدام الأدوات العسكرية ضمن سياقات محددة، إلا أن هذه المشاركات اتسمت في معظمها بطابع إنساني ومتعدد الأطراف ومحدود النطاق، وقد نُفِّذت وفق قواعد اشتباك صارمة ركزت على مهام تحقيق الاستقرار والدعم اللوجستي والتدريب أكثر من تركيزها على العمليات القتالية المباشرة. كما عكس الدور الألماني في أفغانستان هذا النهج بوضوح؛ إذ ظل محكومًا باعتبارات سياســية وثقافية هدفت إلى تقليص المخاطر والحد من الانخراط القتالي المباشر.

بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تصاعدت النقاشات داخل أوروبا وحلف الناتو بشــأن طبيعة الدور الذي ينبغي أن تضطلع به ألمانيا في البيئة الأمنية المتغيــرة. فقــد طالبت قوى غربيــة عديدة برلين بتحمل مســؤوليات أمنية أكبر في ظل تدهور العلاقات مع روســيا، وتصاعد الاضطرابات في الشرق الأوسط، وتزايد الضغــوط المتعلقة بتقاســم أعباء الدفاع داخــل الناتو. ورغم الدعــوات المتكررة إلــى تبنِّي سياســة أكثر حزمًا –ومن أبرزها خطــاب الرئيس الألماني، يواخيم غاوك (Joachim Gauck)، خلال مؤتمــر ميونــخ للأمــن، عام 2014– فــإن التحول في المقاربة الإستراتيجية الألمانية ظل تدريجيًّا ومحكومًا بإرث طويل من الحذر السياسي والثقافي تجاه استخدام القوة العسكرية.

وهكذا، عشية ما عُرف لاحقًا بـ"التحول التاريخي" (Zeitenwende)، ظلت السياسة الأمنية الألمانية قائمة على مرتكزات القوة المدنية، وضبط النَّفْس العسكري، والتفضيل الواضح للحلول متعددة الأطراف. وقد أسهمت هذه الموروثات التاريخية والثقافية في تشكيل طبيعة الاستجابة الألمانية للتحولات الجيوسياسية الكبرى التي شهدتها أوروبا بعد عام 2022.

ثانيًا: التحول الإستراتيجي الألماني: الدوافع والسياقات السياسية

1. الغزو الروسي لأوكرانيا صدمة إستراتيجية لألمانيا

شكَّل الغزو الروسي لأوكرانيا، في 24 فبراير/ شباط 2022، نقطة تحول كبرى في البيئة الأمنية الأوروبية، وفرض تحديًا مباشرًا على الأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية والأمنية الألمانية منذ نهاية الحرب الباردة. فقد استندت برلين، طوال عقود، إلى قناعة مفادها أن الترابط الاقتصادي والحوار السياسي والانخراط الدبلوماسي قادر على دفع روسيا نحو سلوك أكثر تعاونًا واستقرارًا. وقد شكَّل هذا التصور أحد المرتكزات الأساسية لسياسة "التقارب مع الشرق" (Ostpolitik)، وتَعَزَّز عبر عقود من التعاون الاقتصادي، خاصة في قطاع الطاقة. إلا أن الغزو الروسي كشف حدود هذه المقاربة، وأظهر حجم الاختلالات التي نتجت عن اعتماد ألمانيا الكبير على واردات الطاقة الروسية، كما أبرز هشاشة الرهان الجيواقتصادي الذي حكم جزءًا مهمًّا من السياسة الألمانية تجاه موسكو.

قبل الحرب، كانت روسيا تزود ألمانيا بنحو 55٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي، ونحو 50٪ من وارداتها من الفحم، وأكثر من ثلث وارداتها من النفط(6). وقد خلق هذا المستوى من الاعتماد حالة انكشاف إستراتيجية كبيرة، لاسيما أن الصناعة الألمانية ارتبطت بصورة عميقة بإمدادات الطاقة الروسية منخفضة الكلفة نسبيًّا. واستفادت قطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الصناعات الكيميائية والصلب والتصنيع، من هذه الميزة لعقود؛ الأمر الذي جعل الاضطراب المفاجئ في الإمدادات عاملاً ضاغطًا على النموذج الاقتصادي الألماني بأكمله.

أدَّى الانهيار المفاجئ لهذا النظام إلى ضغوط تضخمية واسعة، واضطرابات في القطاع الصناعي، ومخاوف متزايدة بشأن تنافسية القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وارتفع معدل التضخم في ألمانيا إلى أكثر من 7٪ خلال عام 2022، وهو أعلى مستوى يُسجَّل منذ عقود، بالتزامن مع تراجع الإنتاج الصناعي في عدد من القطاعات الرئيسة نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة(7). واستجابت الحكومة الألمانية بإطلاق حزم دعم واستقرار تجاوزت قيمتها 200 مليار يورو لحماية الأسر والشركات من تداعيات أزمة الطاقة، وهو ما عكس حجم الترابط بين التحديات الجيوسياسية والاستقرار الاقتصادي الداخلي(8).

جسَّد لجوء روسيا إلى استخدام القوة العسكرية واسعة النطاق لإعادة رسم الحدود بالقوة نمطًا من التهديدات كانت ألمانيا تعدُّه، إلى حدٍّ كبير، من بقايا حقبة تاريخية انتهت مع الحرب الباردة. وقد أدَّت سرعة العمليات العسكرية واتساع نطاقها إلى إطلاق عملية مراجعة إستراتيجية عاجلة داخل دوائر صنع القرار الألمانية. وفي هذا السياق، ألقى المستشار الألماني السابق، أولاف شولتز، خطابًا تاريخيًّا أمام البرلمان الألماني، في 27 فبراير/ شباط 2022، كما سبق القول، أي بعد ثلاثة أيام فقط من بدء الغزو، أعلن فيه دخول ألمانيا مرحلة "التحول التاريخي"، في إشارة واضحة إلى القطيعة مع عدد من الافتراضات الإستراتيجية التي حكمت السياسة الألمانية لعقود. وقد تضمن الخطاب حزمة من التحولات الجوهرية، شملت إنشاء صندوق استثنائي لتحديث القوات المسلحة الألمانية، والالتزام برفع الإنفاق الدفاعي بما يتوافق مع معايير حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتعزيز الوجود العسكري على الجناح الشرقي للحلف، إلى جانب توسيع نطاق الدعم العسكري المقدَّم لأوكرانيا(1).

من المنظور الإستراتيجي، مثَّل الغزو الروسي صدمة مزدوجة لألمانيا. فمن جهة أولى، كشف محدودية سياسة ضبط النفس والانخراط الاقتصادي التي تبنَّتها برلين تجاه موسكو، بعدما أخفقت هذه المقاربة في تحقيق الأهداف المرتبطة بترسيخ الاستقرار ومنع التصعيد. ومن جهة ثانية، أظهر الغزو حجم التحديات البنيوية التي تعانيها القدرات العسكرية الألمانية، في ظل تراجع الجاهزية القتالية للقوات المسلحة، وبطء عمليات التوريد والتحديث العسكري، واستمرار الفجوات الهيكلية في الإنفاق الدفاعي(9). وقد دفعت هذه التطورات ألمانيا إلى مواجهة التناقض القائم بين وزنها الاقتصادي الكبير وقدراتها العسكرية المحدودة؛ الأمر الذي أعاد فتح النقاشات المتعلقة بمستقبل الدور الألماني في منظومة الدفاع الأوروبية، ومدى قدرة برلين على الوفاء بالتزاماتها الأمنية داخل الناتو والاتحاد الأوروبي(10).

2. ديناميكيات الائتلاف الحاكم وإعادة تشكيل الخيارات الإستراتيجية

تأثرت الاستجابة السياسية الداخلية لـ"التحول التاريخي" بدرجة كبيرة بالتوازنات والديناميكيات داخل الحكومة الائتلافية الألمانية السابقة، التي ضمَّت الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر. فقد دخلت هذه الأحزاب الائتلاف الحاكم بخلفيات إستراتيجية وتقاليد سياسية مختلفة؛ الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة النقاشات المتعلقة بوتيرة التحول الأمني وحدوده.

واجه الحزب الاشتراكي الديمقراطي -المرتبط تاريخيًّا بسياسة التقارب مع الشرق والتعاون مع روسيا- انقسامات داخلية واضحة بشأن طبيعة التحول المطلوب. فرغم تبني المستشار أولاف شولتز خطابًا يدعو إلى مراجعة المقاربة الإستراتيجية الألمانية، ظلت قطاعات داخل الحزب متحفظة تجاه التوسع السريع في الالتزامات العسكرية، ومتوجسة من التداعيات السياسية والاقتصادية لزيادة الإنفاق الدفاعي. وفي المقابل، فاجأ حزب الخضر كثيرًا من المراقبين بتبنِّيه موقفًا أكثر تشددًا تجاه روسيا، ودفاعه عن تقديم دعم عسكري واسع لأوكرانيا، وهو تحول عَكَسَ تغيرًا تدريجيًّا في الرؤية السياسية للحزب، وانتقاله من مقاربات سلمية تقليدية إلى مقاربة تربط الأمن الأوروبي باعتبارات أخلاقية وإستراتيجية أوسع.

أما الحزب الديمقراطي الحر، فقد أبدى دعمًا واضحًا لتعزيز الإنفاق الدفاعي وتقوية دور ألمانيا داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أنه تمسك، في الوقت نفسه، بأولوية الانضباط المالي والقيود المفروضة على الإنفاق العام؛ الأمر الذي أوجد توترات داخل الائتلاف بشأن آليات تمويل الالتزامات الدفاعية الجديدة.

فرضت هذه التباينات على الحكومة الألمانية إدارة سياسية دقيقة للتحول الإستراتيجي الجاري. وقد تعرض نهج شولتز التدريجي والحذر في إدارة الأزمة لانتقادات داخلية وخارجية؛ إذ رأى عدد من الحلفاء والشركاء الغربيين أن برلين تتحرك بوتيرة أبطأ من متطلبات البيئة الأمنية الجديدة(11). ومع ذلك، فإن القرارات التي اتخذتها الحكومة -مثل تزويد أوكرانيا بالأسلحة الثقيلة، وتعزيز الوجود العسكري الألماني في ليتوانيا(10)، وإطلاق برامج تسليح وتحديث واسعة للقوات المسلحة الألمانية- عكست استعدادًا متزايدًا لتجاوز بعض القيود التاريخية التي حكمت السياسة الأمنية الألمانية لعقود طويلة.

كشـفت النقاشـات البرلمانية، بدورها، عن وجود دعم سياسـي واسـع -وإن ظل مشـروطًا- لتوسـيع الدور الأمني والعسكري لألمانيا. إلا أن هذه النقاشات أظهرت أيضًا اسـتمرار المخاوف المرتبطة بمخاطر التصعيد مع روسـيا، واستدامة مستويات الإنفـاق العسـكري المرتفعة، واحتمـالات تراجع الأدوات الدبلوماسـية التقليدية في السياسـة الخارجية الألمانية. وقد عكسـت هذه المواقف اسـتمرار تأثير الثقافة الإستراتيجية الألمانية التقليدية، حتى في ظل التحولات السريعة التي فرضتها الحرب في أوكرانيا.

3. الرأي العام الألماني وتحولات الثقافة الإستراتيجية

شـهد الرأي العام الألماني تحولات ملحوظة عقب الغزو الروسـي لأوكرانيا، وإن جـاءت هذه التحولات بدرجات متفاوتة ولم تتخذ مسـارًا خطيًّا ثابتًا. فقد أظهرت استطلاعات الرأي في الأشهر الأولى من عام 2022 وجود دعم شعبي واسع لتقديم المساعدة لأوكرانيا، وتقليص الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة، وزيادة الإنفاق الدفاعـي. كما أبـدت قطاعات كبيرة من المجتمع الألمانـي تأييدًا للتوجهات التي طرحهـا خطاب "التحول التاريخـي"، مع تصاعد الإدراك العام لأهمية قضايا الأمن القومي ومكانتها في السياسة الألمانية.

مـع ذلك، ظل الـرأي العام الألماني متأثرًا باعتبارات اقتصادية وسياسـية وأخلاقية معقـدة. فقد بقيت المخـاوف المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة، واحتمالات التصعيد العسـكري مع روسـيا، والتداعيات الاقتصادية للحرب، عوامل مؤثرة في تشـكيل المواقف العامة. كما شهدت بعض السياسات -مثل تزويد أوكرانيا بالأسلحة الثقيلة أو الاستمرار في العقوبات رغم انعكاساتها الاقتصادية- مستويات متفاوتة من التأييد الشـعبي بمرور الوقت. وعكست هذه التباينات استمرار التوتر بين الدعم الأخلاقي والسياسي لأوكرانيا من جهة، والحذر التقليدي تجاه الحلول العسكرية من جهة ثانية.

في المقابل، أظهرت التحولات الجارية تغيرًا أوسع في الثقافة الإستراتيجية الألمانية. فقد اتجه الخطاب العام تدريجيًّا نحو الاعتراف بحدود نموذج "القوة المدنية" الذي هيمـن طويلاً على السياسـة الألمانية، وبالحاجة إلى بناء قـدرة دفاعية أكثر فاعلية ومصداقية. وأشـارت اسـتطلاعات رأي أجرتها مؤسسات ألمانية، من بينها مؤسسة

كوربـــر(11) ومجموعة فورشونغســـغروب فالين(12)، إلـــى تراجع تدريجي في قوة الإجماع المجتمعي المناهض للعســـكرة، الذي شكَّل إحدى السمات البارزة للثقافة السياسية الألمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أســـهمت التحولات الجيلية، بدورها، في إعادة تشـــكيل المواقف العامة تجاه قضايا الأمن والدفاع. فقد أظهر الألمان الأصغر سنًّا، خاصة الفئات ذات التوجهات الأوروبية، اســـتعدادًا أكبر لتقبل دور ألماني أكثر فاعلية في المجالين، الأمني والعســـكري، في حين حافظت الأجيال الأكبر ســـنًّا على مســـتويات أعلى من الحذر تجاه الانخراط العســـكري. كما عززت التغطيات الإعلامية والنقاشـــات الفكريـــة المتزايدة حضور موضوعات الأمن القومي، والمرونة الإســـتراتيجية، والمسؤولية الجيوسياسية داخل المجال العام الألماني، وهي قضايا لم تكن تحظى سابقًا بالمستوى نفسه من الاهتمام داخل الثقافة السياسية الألمانية(13).

بصـــورة عامة، لم يُحدث "التحول التاريخي" تغيرًا شـــاملاً وفوريًّا في المزاج العام الألماني، إلا أنه أطلق عملية مراجعة مهمة للمســـلَّمات التقليدية المرتبطة بالسياســـة الأمنيـــة والدفاعية. وقـــد أصبح الرأي العام أكثر تقبلاً لفكرة تعزيز الإنفاق الدفاعي، وتوســـيع الانخراط داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتعامل مع البيئة الدولية بوصفها ساحة تنافس إستراتيجي متزايد؛ الأمر الذي وفر مساحة سياسية -وإن ظلت متفاوتـــة ومحدودة أحيانًا- لإعادة توجيه السياســـة الأمنية الألمانية نحو مقاربة أكثر صلابة وفاعلية.

ثالثًا: التحديث العسكري وإصلاح السياسات الدفاعية

1. الصندوق الخاص لتحديث الجيش ومعضلة التنفيذ

شكَّل الإعلان عن إنشاء الصندوق الخاص لتحديث القوات المسلحة الألمانية أبرز تجليات "التحول التاريخي" على المســـتوى المالي والعســـكري. وقد استهدف هذا الصندوق تســـريع عمليـــة تحديث الجيش الألماني بعد ســـنوات طويلة من ضعف الاســـتثمار الدفاعي، ومعالجة أوجه القصور في القدرات العســـكرية، ورفع مستوى الجاهزية بما يتوافق مع متطلبات حلف شمال الأطلسي (الناتو).

شهدت ميزانية الدفاع في ألمانيا زيادة كبيرة بعد عام 2022؛ إذ ارتفع الإنفاق الدفاعي من نحو 47 مليار يورو عام 2021 إلى أكثر من 90 مليار يورو عند احتساب مخصصات الصندوق الخاص(14). وقد مكّن هذا الارتفاع ألمانيا من بلوغ معيار الإنفاق الدفاعي المعتمد داخل الناتو والبالغ نحو 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى لم تصل إليه البلاد منذ عقود. ونتيجة لذلك، أصبحت ألمانيا من أكبر الدول الأوروبية إنفاقًا على الدفاع من حيث إجمالي الإنفاق العسكري، إلى جانب كل من فرنسا والمملكة المتحدة، مع بقاء العبء الدفاعي الألماني ضمن مستويات معتدلة نسبيًّا قياسًا بحجم الاقتصاد الألماني الكبير.

كما تفرض النقاشات الجارية داخل حلف الناتو بشأن رفع أهداف الإنفاق الدفاعي على المدى الطويل –والتي تتراوح بين 3.5٪ و5٪ من الناتج المحلي الإجمالي– تحديات هيكلية كبيرة على ألمانيا. ففي ظل اقتصاد يتجاوز حجمه 4 تريليونات يورو، يعني الوصول إلى مستوى إنفاق دفاعي يعادل 5٪ تخصيص ما يزيد على 180 إلى 200 مليار يورو سنويًّا للدفاع(14)، وهو ما يتجاوز بكثير مستويات الإنفاق الحالية على قطاعات حيوية مثل التعليم والإسكان والبنية التحتية والنقل. ومن ثم، فإن الوصول إلى هذه المستويات يتطلب إعادة ترتيب واسعة لأولويات الموازنة العامة، وقد يفتح نقاشات تتعلق بزيادة الاقتراض، أو تعديل السياسات الضريبية، أو إعادة توزيع الإنفاق العام بين القطاعات المختلفة.

مع ذلك، أظهرت عملية التنفيذ أن تحويل الموارد المالية إلى قدرات عسكرية فعلية يواجه تحديات سياسية ومؤسساتية معقدة. فقد أسهمت البيروقراطية المرتبطة بآليات المشتريات العسكرية، وتشعب إجراءات الرقابة البرلمانية، وتباين أولويات الأفرع العسكرية المختلفة، في إبطاء وتيرة الإنفاق والتنفيذ. وبحلول عام 2024، ظل جزء محدود فقط من أموال الصندوق مرتبطًا بعقود ومشروعات تنفيذية فعلية؛ الأمر الذي أثار تساؤلات متزايدة بشأن قدرة ألمانيا على ترجمة الالتزامات المالية إلى جاهزية عملياتية حقيقية. كما تعرضت القدرة الفعلية للصندوق لضغوط إضافية ناجمة عن التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج والتسليح، فضلاً عن تزايد متطلبات الصيانة والاستدامة طويلة المدى؛ ما أدَّى عمليًّا إلى تراجع القيمة الشرائية الحقيقية للمخصصات المعلنة.

في الوقت نفسه، أسهمت التحولات المتسارعة في البيئة الإستراتيجية الأوروبية في زيادة الضغوط المرتبطة بالإنفاق الدفاعي. فقد تصاعدت داخل حلف الناتو النقاشات المتعلقة برفع سقف الإنفاق الدفاعي إلى ما يقارب 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعة بضغوط أميركية متزايدة، وبمخاوف غربية مرتبطة باستدامة الردع في مواجهة روسيا على المدى الطويل(14). ويمثل الوصول إلى مثل هذه المستويات من الإنفاق تحولاً بالغ العمق بالنسبة لألمانيا؛ إذ إن تبني التزامات دفاعية بهذا الحجم من شأنه إعادة تشكيل أولويات الميزانية الفيدرالية بصورة جوهرية، في ظل الضغوط المتزايدة بين متطلبات الدفاع، والإنفاق الاجتماعي، والاستثمارات المرتبطة بالتحول الأخضر، ودعم القطاعات الصناعية.

وتكتسب هذه الإشكالية حساسية خاصة في الحالة الألمانية، نظرًا إلى أن نموذج الدولة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية تأسَّس على أولوية الاستقرار المالي، وتوسيع منظومة الرعاية الاجتماعية، وتقليص النزعة العسكرية في إدارة الدولة والاقتصاد. ومن ثم، فإن الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق الدفاعي لا يمثل مجرد استجابة ظرفية للحرب في أوكرانيا بل يعكس تحولاً هيكليًّا أعمق في طبيعة الدولة الألمانية وأولوياتها الإستراتيجية والاقتصادية.

2. فجوات القدرات العسكرية وتحديات المشتريات

دخل الجيش الألماني هذه المرحلة الجديدة وسط تحديات بنيوية في الجاهزية والقدرات العسكرية، شملت نقص الذخائر، وضعف منظومات الدفاع الجوي والصاروخي، ومحدودية القوات الآلية القابلة للانتشار، وتقادم عدد من المنصات البحرية والجوية. وقد أبرزت تقارير المفوض العسكري في البرلمان بصورة متكررة مشكلات مرتبطة بتوافر المعدات، ونقص الكوادر البشرية، وضعف البنية التحتية العسكرية(15).

في هذا السياق، اكتسب إصلاح منظومة المشتريات العسكرية أهمية مركزية ضمن مسار التحديث الدفاعي، إلا أن عملية الإصلاح واجهت تحديات مؤسساتية متشابكة، ارتبطت بتوزع الصلاحيات بين وزارة الدفاع، ووكالات المشتريات، والشركات الصناعية الدفاعية. وقد عكست برامجُ التسلح الكبرى -مثل اقتناء طائرات إف35،

وطائرات النقل والمروحيات الثقيلة، ومشروعات رقمنة القوات البرية- حجمَ التقدم الذي تَحَقَّقَ من جهة، واستمرار العقبات الهيكلية والإدارية من جهة ثانية.

واتجه النقاش الإستراتيجي في ألمانيا تدريجيًّا نحو سؤال يرتبط بقدرة البلاد على التحول من قوة اقتصادية كبرى ذات حضور عسكري محدود إلى قوة تمتلك قدرات عسكرية متقدمة تتناسب مع موقعها القيادي داخل أوروبا. ويتطلب هذا التحول توسيع حجم القوات المسلحة، وتطوير البنية التحتية العسكرية، وتجديد المخزونات الإستراتيجية، وتعزيز الأمن السيبراني، ودعم القاعدة الصناعية الدفاعية، إلى جانب تحديث المعدات والأنظمة القتالية.

وتفرض هذه التحولات أعباء مالية وسياسية كبيرة على الدولة الألمانية، خاصة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع كلفة الالتزامات الاجتماعية المرتبطة بشيخوخة المجتمع، واتساع الضغوط على الموازنة العامة نتيجة تزايد متطلبات الإنفاق الدفاعي إلى جانب الإنفاق الاجتماعي والاستثماري.

كما تواجه ألمانيا صعوبة في تحقيق هدف الجيش الألماني المتمثل في رفع عدد القوات العاملة إلى نحو 203 آلاف جندي (21). ولا تزال تحديات التجنيد، والشيخوخة السكانية، والمنافسة مع سوق العمل المدني، تحُدُّ من قدرة القوات المسلحة على التوسع. وفي الوقت نفسه، تفرض متطلبات الجاهزية داخل حلف شمال الأطلسي على ألمانيا توفير وحدات قتالية عالية الجاهزية وقابلة للنشر السريع، إلى جانب تعزيز مخزونات الذخيرة، وتطوير القدرات اللوجستية والدعم العملياتي.

3. الإنفاق الدفاعي الألماني ومستقبل الاعتماد على الولايات المتحدة

يعكس التزام ألمانيا برفع إنفاقها الدفاعي وتجاوز المعايير التقليدية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تحولاً واضحًا في أولوياتها الإستراتيجية بعد عقود من الحذر العسكري والمالي. فقد أسهم "الصندوق الخاص" لتحديث الجيش في دفع الإنفاق الدفاعي على المدى القصير، بالتوازي مع الزيادات المتواصلة في الميزانية الدفاعية الاعتيادية؛ الأمر الذي يضع ألمانيا في موقع الدولة الأعلى إنفاقًا عسكريًّا داخل أوروبا.

مع ذلك، يطرح الحفاظ على هذا المستوى من الإنفاق تحديات سياسية واقتصادية متزايدة، خاصة مع اقتراب استنفاد موارد الصندوق الاستثنائي. إذ يتطلب استمرار التوسع الدفاعي إعادة ترتيب أولويات الموازنة العامة، واتخاذ قرارات حساسة تتعلق بالضرائب، وسياسات الديون، وتوزيع الموارد بين الإنفاق العسكري والالتزامات الاجتماعية والاستثمارات الاقتصادية طويلة المدى.

في الوقت نفسه، اكتسب العامل الأميركي أهمية متزايدة في إعادة تشكيل النقاش الدفاعي داخل ألمانيا. فقد أثارت تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، المتكررة -التي شكّكت في مستوى التزام الولايات المتحدة تجاه الناتو، وألمحت إلى احتمال تقليص الدعم العسكري الأميركي لأوروبا- حالة من القلق داخل الأوساط السياسية والإستراتيجية الألمانية. كما عزَّزت النقاشات المتعلقة بإمكان خفض أعداد القوات الأميركية المنتشرة في ألمانيا(16)، إلى جانب تصاعد الشكوك بشأن استدامة تحمل الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن القارة الأوروبية.

أدَّت هذه التطورات إلى تسريع المراجعة الألمانية لمسألة الاعتماد الإستراتيجي على الولايات المتحدة. فبرلين لا تزال تنظر إلى الناتو والتعاون عبر الأطلسي بوصفهما ركيزة أساسية للأمن الأوروبي، إلا أن دوائر صنع القرار الألمانية باتت أكثر اقتناعًا بأن الأمن الأوروبي طويل المدى يحتاج إلى قدرات دفاعية أوروبية أكثر استقلالاً واستدامة. ومن هذا المنطلق، يرتبط التحول العسكري الألماني بالحرب الروسية على أوكرانيا من جهة، ويرتبط من جهة ثانية بتزايد الشكوك حول قابلية السياسة الأميركية للاستمرار على النهج نفسه تجاه أمن أوروبا في المستقبل.

رابعًا: ألمانيا وتحولات الأمن الأوروبي والأطلسي

1. تعزيز الردع على الجناح الشرقي للناتو

عزَّزت ألمانيا مساهماتها في منظومة الردع التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، خاصة من خلال قيادتها لمجموعة القتال التابعة لقوات الانتشار المتقدم للحلف في ليتوانيا، إلى جانب التزامها بنشر قوة بحجم لواء لدعم دفاعات الجناح الشرقي. وتعكس هذه الخطوات توسع الدور الألماني في ترتيبات الردع والدفاع الجماعي داخل الناتو، سواء عبر الانتشار البري أو من خلال المشاركة في مهام الشرطة الجوية، والانتشار البحري، وقوات الاستجابة السريعة.

في المقابل، أصبح الجناح الشرقي للحلف ساحة رئيسة لاختبار مكانة ألمانيا الأمنية داخل أوروبا. فقد باتت دول مثل بولندا ودول البلطيق تقيِّم الدور الألماني استنادًا إلى مستوى الجاهزية العسكرية، والقدرات القابلة للانتشار، والالتزامات الدفاعية طويلة المدى، أكثر من ارتباطه بالثقل الاقتصادي الألماني وحده. ومن ثم، ارتبطت مصداقية ألمانيا الأوروبية بصورة متزايدة بقدرتها على أداء دور عسكري وعملياتي فاعل داخل منظومة الردع الغربية.

2. مسار بناء الدفاع الأوروبي

وسَّعت ألمانيا دورها داخل مبادرات الدفاع الأوروبية خارج إطار الناتو، وإن ظل هذا الدور محكومًا بدرجة من الحذر السياسي والإستراتيجي. وشمل ذلك دعم "البوصلة الإستراتيجية" للاتحاد الأوروبي(17)، والمشاركة في مبادرة "الدرع الجوية الأوروبية" (ESSI)، وتعزيز التعاون الدفاعي مع دول أوروبا الوسطى والشرقية. ومع ذلك، لا تزال القيادة الألمانية تواجه تباينات داخل الاتحاد الأوروبي تتعلق بتقدير التهديدات، وحدود الالتزامات الدفاعية، ومستوى الثقة في قدرة برلين على الاضطلاع بدور قيادي مستدام.

في المقابل، تنظر ألمانيا بصورة متزايدة إلى تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية بوصفه أداةً لتقليص الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة في ظل تنامي عدم اليقين المرتبط بالسياسات الأميركية المستقبلية. فقد دفعت المخاوف المتعلقة بإمكان تقليص الوجود العسكري الأميركي في أوروبا، أو تراجع الالتزام الأميركي تجاه الناتو، أو تركيز واشنطن بصورة أكبر على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إلى تنامي التأييد داخل ألمانيا لبناء قدرة دفاعية أوروبية أكثر استقلالاً وفاعلية.

ولا يزال نحو 35 ألف جندي أميركي متمركزين في ألمانيا، إلى جانب بنية تحتية واسعة تشمل مراكز القيادة والإمداد والاستخبارات والنقل الجوي، وهي عناصر أساسية في العمليات العسكرية لحلف الناتو (23). ومن ثم، فإن أي تقليص جوهري للوجود العسكري الأميركي لن يقتصر تأثيره على القدرات العملياتية للحلف بل سيمتد إلى البُعد السياسي والرمزي المرتبط بمستوى الالتزام الأميركي تجاه أمن أوروبا(25). وفي هذا السياق، باتت دوائر صنع القرار الألمانية تنظر إلى التحديث

العسكري الجاري بوصفه استجابة للتهديد الروسي من جهة، وتحوطًا إستراتيجيًّا تجاه احتمالات تغير السياسات الأميركية مستقبلاً من جهة ثانية.

ومع ذلك، يختلف التصور الألماني عن المقاربة الفرنسية لمفهوم "الاستقلال الإستراتيجي". فبرلين تميل إلى تعزيز القدرات الأوروبية داخل إطار الناتو والتعاون عبر الأطلسي، في حين تدفع باريس باتجاه توسيع هامش الاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة في المجالين الدفاعي والإستراتيجي.

3. الشراكة الألمانية الفرنسية وإشكالية الاستقلال الدفاعي الأوروبي

تظل الشراكة الألمانية/ الفرنسية محورًا رئيسًا في مستقبل السياسة الدفاعية الأوروبية، رغم استمرار الخلافات بين الطرفين في عدد من الملفات، خاصة ما يتعلق بالصناعات العسكرية المشتركة، والردع النووي، وحدود الاستقلال الإستراتيجي الأوروبي في علاقته بحلف الناتو(18). وتعكس مشروعات مثل "نظام القتال الجوي المستقبلي" (FCAS)(19)، و"نظام القتال الأرضي الرئيسي" (MGCS)(20)، في الوقت نفسه، حجم الطموح المشترك، وعمق التباينات السياسية والصناعية بين البلدين.

أسهم "التحول التاريخي" الألماني في زيادة التقارب مع فرنسا في مجالات تطوير القدرات الدفاعية بعيدة المدى، إلا أن التباينات الهيكلية المتعلقة بالأولويات الصناعية والإستراتيجية لا تزال تعقِّد مسار التعاون المشترك. وفي هذا السياق، عزَّزت عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض المخاوف الأوروبية المرتبطة باستقرار العلاقة عبر الأطلسي. فقد أسهمت الخلافات المتعلقة بتقاسم أعباء الناتو، والسياسات التجارية، وتداعيات التصعيد العسكري في الشرق الأوسط -بما في ذلك الحرب على إيران- في ترسيخ قناعة متزايدة داخل برلين وباريس بضرورة امتلاك أوروبا هامشًا أوسع من المرونة الإستراتيجية.

كما بات صُنَّاع القرار الألمان أكثر اقتناعًا بأن التحولات الجيوسياسية المرتبطة بالولايات المتحدة تحمل تأثيرات مباشرة على الأمن الأوروبي والمصالح الاقتصادية للقارة؛ الأمر الذي يدفع نحو توسيع التنسيق الدفاعي الأوروبي وتعزيز قدراته الذاتية.

خامسًا: الاستقلال الإستراتيجي وأمن الطاقة والتحولات الجيواقتصادية

لـــم يقتصـــر "التحول التاريخي" الألماني على إعادة بناء السياســـة الدفاعية بل امتد ليشمل مراجعة أوسع للأسس الجيواقتصادية التي قامت عليها القوة الألمانية منذ نهاية الحرب الباردة. فقد كشفت الحرب الروسية على أوكرانيا هشاشة عدد من الركائز التي اعتمد عليها النموذج الألماني، وفي مقدمتها الاعتماد الواســـع على الطاقة الروسية، وضعف الاستثمار في البنية التحتية الحيوية، وتراجع القدرة الصناعية الدفاعية. وفي هذا السياق، اتجهت ألمانيا إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها في ثلاثة مسارات مترابطة: العلاقة مع روسيا، وأمن الطاقة، والقاعدة الصناعية الدفاعية.

1. التحول الإستراتيجي في العلاقات مع روسيا

قامت السياسة الألمانية تجاه روسيا، لعقود طويلة، على افتراض أن الترابط الاقتصادي والانخراط التجاري قادران على دفع موسكو نحو سلوك أكثر تعاونًا واستقرارًا، وهو التصور الذي ارتبط بإرث "السياســـة الشرقية" ومفهوم "التغيير عبر التجارة". إلا أن الحـــرب علـــى أوكرانيا دفعت ألمانيا إلى مراجعة جذريـــة لهذا النهج، بعدما بدا أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يمنع التصعيد العسكري الروسي.

في هذا الإطار، اتخذت برلين سلســـلة خطوات مثَّلت قطيعة واضحة مع سياســـاتها الســـابقة، شـــملت تعليق مشروع "نورد ستريم 2"، وإنهاء عدد من عقود الغاز طويلة الأجـــل، والانخراط فـــي منظومة العقوبات الغربية التي اســـتهدفت قطاعات الطاقة والتمويل والتكنولوجيا الروســـية(22). كما توسَّع الدعم الألماني لأوكرانيا عسكريًّا وسياسيًّا، بالتوازي مع تعزيز الدور الألماني داخل الناتو ومنظومة الردع الأوروبية.

ومع ذلك، لا تزال داخل ألمانيا تيارات سياســـية، خاصة داخل بعض أوساط اليسار والحـــزب الاشـــتراكي الديمقراطي، تدعو إلى الحفاظ على قـــدر من الانخراط في التعامل مع روسيا. وتعكس هذه المواقف استمرار تأثير المدرسة التقليدية التي رأت في الحوار والاعتماد الاقتصادي المتبادل أساسًـــا للاستقرار الأوروبي. لكن الاتجاه الغالب داخل الدولة الألمانية بات ينظر إلى روسيا بوصفها مصدر تهديد إستراتيجيًّا، لا شريكًا طويل المدى كما كانت الحال خلال العقود السابقة.

2. أمن الطاقة وتحولات الاعتماد الإستراتيجي

فرض تراجع واردات الطاقة الروسية على ألمانيا إعادة هيكلة سريعة لسياسة الطاقة. فقد سارعت برلين إلى إنشاء محطات لاستقبال الغاز الطبيعي المسال، بما أتاح تعويض جزء كبير من الغاز الروسي المنقول عبر الأنابيب. كما كثفت الاستثمارات في الطاقة المتجددة، والبنية التحتية للهيدروجين، وتحديث شبكات الكهرباء، وإعادة تشغيل بعض محطات الفحم، لضمان استقرار الإمدادات خلال المرحلة القادمة.

غير أن هذا التحول لم يُنهِ مواطن الهشاشة الإستراتيجية بصورة كاملة؛ إذ لا تزال أسعار الطاقة المرتفعة تضغط على القدرة التنافسية للصناعة الألمانية. كما تواجه عملية التحول نحو الطاقة المتجددة تحديات مرتبطة بإجراءات الترخيص، وتطوير شبكات الكهرباء، وارتفاع كلفة الاستثمار، ومتطلبات التوسع السريع في البنية التحتية. وفي الوقت نفسه، أدَّى تقليص الاعتماد على روسيا إلى توسيع الارتباط بأسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية، وبشبكات توريد ترتبط بصورة متزايدة بالولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط؛ الأمر الذي أبقى الاقتصاد الألماني معرضًا لتقلبات البيئة الجيوسياسية الدولية، وإن ضمن أنماط مختلفة عن السابق.

وتبرز هذه الإشكالية بصورة أوضح في ظل التوترات المرتبطة بالحرب على إيران وما أسفرت عنه من اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، وما حملته من تداعيات مباشرة على أسواق الطاقة العالمية وأسعارها. فمثل هذه التطورات تضيف أعباء جديدة على الاقتصاد الألماني الذي يواجه بالفعل تحديات مرتبطة بكلفة الطاقة والتحول الصناعي.

كما أن تنويع مصادر واردات الطاقة فرض تكاليف اقتصادية مرتفعة. فقد أسهم ارتفاع أسعار الطاقة في تصاعد الضغوط التضخمية، وتراجع أداء القطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي. وشهد الاقتصاد الألماني حالة جمود نسبي خلال الفترة 2023–2024، بالتوازي مع تراجع ملحوظ في الإنتاج الصناعي، خاصة في قطاعات الكيماويات والمعادن والصناعات الثقيلة(32). كما بقيت أسعار الكهرباء الصناعية في ألمانيا بعد عام 2022 من بين الأعلى في أوروبا(33)؛ الأمر الذي أثار قلقًا متزايدًا بشأن القدرة التنافسية للاقتصاد الألماني على المدى الطويل، واحتمالات انتقال بعض الاستثمارات الصناعية إلى أسواق أقل كلفة.

وقد دفعت هذه الضغوط إلى تصاعد النقاشات المتعلقة بقدرة ألمانيا على تمويل التوسع العسكري، والحفاظ في الوقت نفسه على تنافسية اقتصادها الصناعي، واستمرار نموذج "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية للاستقرار الداخلي(35). وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل ارتفاع النفقات المرتبطة بالشيخوخة السكانية، والمعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية، وسياسات التحول في قطاع الطاقة والمناخ(36).

كما تتقاطع هذه الضغوط مع التوسع المتواصل في الإنفاق الدفاعي. فزيادة الموارد المخصصة لتحديث الجيش تفرض ضغوطًا متزايدة على الموازنة العامة، في ظل الحاجة إلى الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي، والاستثمارات المرتبطة بتحول قطاع الطاقة وخفض الانبعاثات، ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الألماني. وتكتسب هذه المفاضلات حساسية خاصة داخل الثقافة السياسية الألمانية التي منحت، تاريخيًّا، أولوية واضحة للاستقرار المالي ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي.

3. إعادة بناء القدرة الصناعية الدفاعية

دفعت الحرب الروسية على أوكرانيا ألمانيا إلى إعادة تقييم وضع صناعتها الدفاعية وقدرتها على تلبية الاحتياجات العسكرية المتزايدة. فبعد عقود من محدودية الاستثمار، تركزت الصناعة الدفاعية الألمانية في عدد محدود من الشركات، ضمن طاقات إنتاجية لا تتناسب مع متطلبات الحروب الممتدة أو إعادة التسلح السريع. وقد كشفت الحرب عن قصور واضح في إنتاج الذخائر، وأنظمة الدفاع الجوي، والمركبات المدرعة، وقطع الغيار؛ الأمر الذي صعَّب تلبية احتياجات الجيش الألماني بالتوازي مع دعم أوكرانيا.

استجابة لذلك، اتجهت برلين إلى تحفيز الصناعات الدفاعية عبر عقود شراء طويلة المدى، وتوسيع التعاون الأوروبي المشترك في مشروعات مثل "نظام القتال الجوي المستقبلي" و"نظام القتال الأرضي الرئيسي"، إلى جانب تعزيز التنسيق الدفاعي الأوروبي من خلال مبادرات مثل "الدرع الجوي الأوروبي". ومع ذلك، لا تزال هذه الجهود تواجه تحديات مرتبطة ببطء إجراءات المشتريات، وتجزئة الأسواق الدفاعية الأوروبية، والتردد السياسي في الالتزام بطلبات تسليح طويلة الأجل.

ويشـير هـذا المسـار إلى أن صعود ألمانيـا بوصفها قوة عسـكرية أوروبية يفرض إعادة بناء تدريجية لقدرتها الصناعية الدفاعية، بما يجعل التحول العسـكري مرتبطًا بتحولات اقتصادية وصناعية أوسـع. ومن ثم، تواجه ألمانيا تحديًا إستراتيجيًّا مركبًا يتمثـل فـي قدرتها على الجمع، في آن واحد، بين الحفاظ على تنافسـية اقتصادها الصناعي، واسـتقرارها الاجتماعي، وأهداف التحول نحو الطاقة النظيفة، ومتطلبات التوسع العسكري المتصاعد.

ومنذ عام 2022، وسَّـعت شـركات دفاع ألمانية، مثل "راينميتال" (Rheinmetall)، و"هينسولدت" (Hensoldt)، و"كي إن دي إس دويتشلاند" (KNDS Deutschland)، قدراتها الإنتاجية بصورة ملحوظة، خاصة في مجالات الذخائر، والمركبات المدرعة، وتقنيات الدفاع الجوي(34). كما أعلنت شـركة "راينميتال" عن خطط اسـتثمارية بمليارات اليوروهات لتوسيع خطوط الإنتاج وزيادة إنتاج قذائف المدفعية، استجابةً للطلـب المتزايـد داخل ألمانيا وأوروبا(37). ومع ذلك، ترى تقديرات إسـتراتيجية أوروبيـة أن القـدرات الإنتاجية الحالية للصناعات الدفاعيـة الأوروبية لا تزال غير كافية للتعامل مع سيناريوهات الصراعات الممتدة وعالية الكثافة(38). ولذلك، تواجه ألمانيا ضغوطًا متزايدة لا تقتصر على رفع الإنفاق العسـكري، بل تشـمل أيضًا بناء قدرة صناعية دفاعية قادرة على الاستمرار والتوسع على المدى الطويل.

سادسًا: تأثير حكومة ميرتز في التحول الأمني الألماني

مع تولي فريدريش ميرتز (Friedrich Merz) منصب المستشـار وتشـكيل حكومة جديدة، عام 2025، دخلت ألمانيا مرحلة سياسـية جديدة في توقيت حاسـم لإعادة صياغة سياسـتها الأمنية والدفاعية بعد التحولات التي أطلقتها الحرب الروسية على أوكرانيـا. وقد اتجهت الحكومة الجديدة منذ أشـهرها الأولى إلى تبني مقاربة أكثر وضوحًا في ما يتعلق بتوسـيع القدرات العسكرية، وتعزيز الإنفاق الدفاعي، وترسيخ الدور الألماني داخل منظومة الأمن الأوروبي والأطلسي.

ومـن أبـرز الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجديـدة التوجه نحو تخفيف القيود الدسـتورية المرتبطة بسياسـة "كبح الديون" بما يسـمح بزيادة الإنفاق الاستثماري والدفاعي على المدى الطويل(39). كما طرحت الحكومة مشـروع إنشـاء صندوق

استثماري واسع النطاق تُقدر قيمته بنحو 500 مليار يورو لتمويل مشروعات إستراتيجية مرتبطة بالبنية التحتية، والتحديث الاقتصادي، والقدرات الدفاعية خلال السنوات المقبلة. وتعكس هذه الخطوات انتقالاً واضحًا نحو مقاربة أكثر مرونة في إدارة السياسة المالية، بما يتناسب مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي تواجهها ألمانيا.

وفي المجال الإستراتيجي، أطلقت حكومة ميرتز خطابًا أكثر صراحة بشأن موقع ألمانيا داخل منظومة الدفاع الأوروبية. ففي أول بيان حكومي له، أكد ميرتز أن حكومته ستعمل على توفير الموارد اللازمة لبناء "أقوى جيش تقليدي في أوروبا"(40). كما أبدى دعمًا لتوسيع الخدمة الوطنية التطوعية، وطرح أفكارًا تتعلق بإعادة تنشيط بعض أشكال الخدمة العسكرية والمدنية، في ظل التحديات المرتبطة بالتجنيد وتوفير الكوادر البشرية للقوات المسلحة.

كذلك، عزَّزت الحكومة الجديدة التوجه نحو رفع الإنفاق الدفاعي بصورة تدريجية تتجاوز الحد الأدنى المعتمد داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو). وارتبط هذا التوجه بتصاعد القناعة داخل برلين بأن البيئة الأمنية الأوروبية دخلت مرحلة طويلة من عدم الاستقرار، وبأن الاعتماد الكامل على الضمانات الأمنية الأميركية لم يعد خيارًا مضمونًا على المدى البعيد. وفي هذا السياق، شدَّد ميرتز في أكثر من مناسبة على ضرورة امتلاك أوروبا قدرات دفاعية أكثر استقلالاً وفاعلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الشراكة عبر الأطلسي(41).

على المستوى العملياتي، اتخذت الحكومة الألمانية خطوات عملية لتوسيع الحضور العسكري الألماني على الجناح الشرقي للناتو. فقد شرعت برلين في نشر لواء عسكري دائم في ليتوانيا، في أول انتشار دائم واسع النطاق للقوات الألمانية خارج البلاد منذ الحرب العالمية الثانية(42). ويعكس هذا القرار تحولاً مهمًّا في طبيعة الدور العسكري الألماني، وانتقاله من التركيز على الدعم اللوجستي والمشاركة المحدودة إلى التزامات ردعية أكثر وضوحًا واستدامة.

كما أسهمت الإصلاحات المالية والمؤسساتية التي تبنَّتها حكومة ميرتز في إزالة عدد من القيود التي أعاقت، خلال السنوات السابقة، تحديث المؤسسة العسكرية الألمانية. فقد وفرت هذه الإصلاحات مسارًا ماليًّا أكثر استقرارًا لبرامج التسلح،

والاستثمار الصناعي الدفاعي، وتطوير القدرات العسكرية طويلة المدى، وهو ما يعزِّز احتمالات استمرار التحول الدفاعي الألماني خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، باتت ألمانيا تميل بصورة متزايدة إلى تقديم نفسها بوصفها فاعلاً أمنيًّا رئيسًا داخل أوروبا، لا يقتصر دوره على القوة الاقتصادية والدبلوماسية بل يمتد أيضًا إلى المساهمة العسكرية المباشرة في الدفاع الجماعي الأوروبي(43). وقد انعكس ذلك في اتساع النقاشات المتعلقة بتطوير القاعدة الصناعية الدفاعية، وزيادة إنتاج الذخائر، وتوسيع الاستثمارات المرتبطة بالدفاع الجوي، والأمن السيبراني، والقدرات اللوجستية.

ومع ذلك، لا تزال هذه التوجهات تواجه جملة من القيود والتحديات. فمن الناحية الداخلية، يثير توسيع الإنفاق الدفاعي وتخفيف القيود المالية مخاوف تتعلق باستدامة المالية العامة، خاصة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم. كما أن قطاعات من الرأي العام والقوى السياسية الألمانية لا تزال متحفظة تجاه التحول نحو دور عسكري أكثر اتساعًا، انطلاقًا من الإرث التاريخي والثقافة السياسية التي تفضِّل الحذر في استخدام القوة العسكرية.

أما على المستوى العملي، فإن تحويل الموارد المالية إلى قدرات عسكرية جاهزة يظل عملية معقدة وطويلة الأمد. فالتحديات المرتبطة بالمشتريات العسكرية، ونقص الكوادر البشرية، وضغوط سلاسل التوريد، والاعتماد على المواد الخام والتكنولوجيا، لا تزال تحد من سرعة التحول الدفاعي. كما أن تباين المصالح بين الدول الأوروبية يفرض صعوبات إضافية أمام بناء سياسة دفاعية أوروبية أكثر تكاملاً، خاصة في ما يتعلق بالمشتريات المشتركة وتنسيق الصناعات العسكرية.

بصورة عامة، عزَّزت حكومة ميرتز احتمالات استمرار وتعميق التحول الأمني الألماني بعد "التحول التاريخي". فقد وفرت موارد مالية أكبر، ودفعت باتجاه توسيع الالتزامات العسكرية، ورسَّخت خطابًا سياسيًّا أكثر وضوحًا بشأن الدور الأمني الألماني داخل أوروبا. إلا أن نجاح هذا المسار سيظل مرتبطًا بقدرة ألمانيا على الحفاظ على التوازن بين متطلبات التوسع العسكري، والاستقرار الاقتصادي، والتوافق السياسي والاجتماعي الداخلي، إلى جانب قدرتها على تحويل الطموحات الإستراتيجية إلى قدرات عملياتية مستدامة وفاعلة.

سابعًا: تقييم مدى التحول الإستراتيجي الألماني

كثيرًا ما يُوصَف التحول الذي شـهدته السياسـة الأمنية الألمانية منذ عام 2022 بأنه تحول تاريخي، إلا أن تقييم عمقه الفعلي ومدى استدامته لا يزال محل نقاش داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية. ويقتضي هذا التقييم التمييز بين التحولات الخطابية، والتغييرات المؤسسية، والقدرة على تحويل القرارات السياسية إلى قدرات إستراتيجية وعسكرية مستدامة.

1. الاستمرارية والتغير في الثقافة الإستراتيجية الألمانية

رغم التحولات المهمة التي شـهدتها السياسـة الدفاعية الألمانية، لا يزال عدد من السـمات التقليدية للثقافة الإستراتيجية الألمانية حاضرًا بقوة. فلا تزال الدبلوماسية، والعمل عبر التحالفات والمؤسسات الدولية، والحذر تجاه استخدام القوة العسكرية، تشـكِّل عناصر أساسـية في التفكير الإسـتراتيجي الألماني. ومن ثم، فإن "التحول التاريخي" لا يعكس قطيعة كاملة مع الموروث الإسـتراتيجي السـابق بقدر ما يمثل عملية تكيف مع بيئة أمنية أوروبية أكثر اضطرابًا.

مـع ذلك، أظهرت التطـورات الأخيرة تحولات واضحة في طبيعة الدور الذي بات يُنتظـر مـن ألمانيا أن تؤديه داخل أوروبا. فعلى مـدى عقود، ارتبط النفوذ الألماني بصورة رئيسة بالقوة الاقتصادية، والقدرة التنظيمية، والدور الدبلوماسي الوسيط. أما اليوم، فقد أصبحت القيادة الأوروبية ترتبط بصورة متزايدة بالقدرة على المسـاهمة العسكرية والأمنية المباشرة. وبذلك، تواجه ألمانيا تحولاً مهمًّا في تصورها لدورها الإقليمي؛ إذ لم يعد يُنتظر منها تمويل الاستقرار الأوروبي فحسب بل المساهمة أيضًا في حمايته عسكريًّا ضمن ترتيبات الردع الجماعي.

كما كشفت الحرب الروسية على أوكرانيا حدود النموذج الذي اعتمد بصورة كبيرة على الترابط الاقتصادي والانخراط السياسي بوصفهما أدوات لتحقيق الاستقرار. وقد دفع ذلك قطاعات واسـعة داخل النخب السياسية والإستراتيجية الألمانية إلى إعادة تقييم العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسـكرية، وإلى تبني رؤية أكثر اسـتعدادًا لاستخدام أدوات الردع والدفاع في إدارة التحديات الجيوسياسية.

2. بين الخطاب السياسي وبناء القدرات الفعلية

يتطلب تقييم التحول الألماني النظر إلى المخرجات الفعلية للسياسات، لا الاكتفاء بالخطابات السياسية أو الالتزامات المعلنة. فمنذ عام 2022، اتخذت ألمانيا خطوات مهمة في مجالات رفع الإنفاق الدفاعي، وتحديث القوات المسلحة، وتوسيع الانتشار العسكري داخل الناتو، وتعزيز القاعدة الصناعية الدفاعية. ومع ذلك، لا يزال جزء كبير من هذه التحولات في طور التنفيذ، ولم يتحول بالكامل بعد إلى قدرات عملياتية مكتملة.

كما أن الفجوة الزمنية بين تخصيص الموارد المالية وبناء القدرات العسكرية تمثل تحديًا أساسيًّا أمام صنَّاع القرار الألمان. فبرامج التسلح الكبرى تحتاج إلى سنوات من التطوير والتصنيع والتدريب، في حين تواجه منظومة المشتريات العسكرية مشكلات مرتبطة بالبيروقراطية، وتعقيد الإجراءات، ونقص الكوادر الفنية والإدارية. وتضاف إلى ذلك التحديات المرتبطة بالتجنيد، والجاهزية القتالية، وتوفير الذخائر والمعدات والقدرات اللوجستية على نطاق واسع.

وفي الوقت نفسه، تواصل الرقابة البرلمانية الصارمة والاعتبارات السياسية الداخلية فرض قيود على سرعة التحول العسكري الألماني. فرغم اتساع التوافق السياسي نسبيًّا حول أهمية تعزيز القدرات الدفاعية، لا تزال هناك تباينات تتعلق بحجم الإنفاق المطلوب، وطبيعة الدور العسكري الذي ينبغي أن تضطلع به ألمانيا، وحدود الانخراط في الصراعات الدولية.

كما يرتبط التحول الألماني بعامل إستراتيجي مزدوج يتمثل في مواجهة التهديد الروسي من جهة، والتعامل مع احتمالات تراجع الالتزام الأميركي طويل الأمد بأمن أوروبا من جهة ثانية. وقد دفع هذا الواقع ألمانيا إلى تبني مقاربة أكثر اهتمامًا ببناء قدرات دفاعية أوروبية مستقلة نسبيا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مركزية حلف شمال الأطلسي (الناتو) في منظومة الأمن الأوروبي.

3. حدود التحول الإستراتيجي الألماني

رغم التحولات الجارية، لا تزال ألمانيا تواجه مجموعة من القيود البنيوية التي تحد من سرعة التحول الأمني والعسكري. فمن الناحية الداخلية، تفرض طبيعة النظام السياسي الائتلافي، والقيود المالية، والبيروقراطية الإدارية، والحذر المجتمعي تجاه

استخدام القوة العسكرية، حدودًا واضحة على إمكانات التحول السريع نحو دور عسكري أوسع.

كما يرتبط الاقتصاد الألماني بصورة عميقة بسلاسل التوريد العالمية والأسواق الخارجية؛ الأمر الذي يخلق توترات متزايدة بين متطلبات الأمن القومي والحفاظ على الانفتاح الاقتصادي والتنافسية الصناعية. ويزداد هذا التحدي تعقيدًا في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتزايد الأعباء المرتبطة بالتحول الديمغرافي والرعاية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، يبرز سؤال محوري يتعلق بقدرة ألمانيا على تحمل التكاليف المالية والسياسية المترتبة على التحول نحو قوة عسكرية أوروبية كبرى. فالوصول إلى مستويات إنفاق دفاعي مرتفعة على المدى الطويل سيؤدي إلى إعادة تشكيل أولويات الموازنة العامة، وقد يفرض ضغوطًا على الإنفاق الاجتماعي، والاستثمارات الاقتصادية، وبرامج التحول في قطاع الطاقة والمناخ.

ومن ثم، تواجه ألمانيا معادلة إستراتيجية معقدة: إذ تتزايد التوقعات الأوروبية والغربية بأن تؤدي دورًا عسكريًّا أكثر فاعلية في حين أن توسيع هذا الدور يحمل أعباء اقتصادية وسياسية ومجتمعية قد تؤثر في الأسس التي قامت عليها القوة الألمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك، سيظل مستقبل "التحول التاريخي" الألماني مرتبطًا بقدرة الدولة الألمانية على تحقيق توازن مستدام بين متطلبات الردع العسكري، والاستقرار الاقتصادي، والتماسك السياسي والاجتماعي الداخلي.

خاتمة

يمثل "التحول التاريخي" الألماني نقطة انعطاف مهمة في تطور السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا بعد الحرب الباردة. فقد دفعت الحرب الروسية على أوكرانيا برلين إلى مراجعة عدد من المرتكزات التي قامت عليها إستراتيجيتها لعقود، وفي مقدمتها الاعتماد الواسع على الترابط الاقتصادي مع روسيا، ومحدودية الإنفاق الدفاعي، والحذر التقليدي تجاه الانخراط العسكري الواسع. وفي هذا السياق، بدأت ألمانيا إعادة صياغة موقعها داخل منظومة الأمن الأوروبي والأطلسي، عبر توسيع قدراتها العسكرية، وزيادة مساهمتها في الردع الجماعي، وإعادة بناء صناعتها الدفاعية، وتعزيز حضورها داخل ترتيبات الأمن الأوروبي.

كما ارتبط هذا التحول بتصاعد القلق داخل ألمانيا بشـأن مستقبل الضمانات الأمنية الأميركية، في ظل تزايد النقاشات داخل الولايات المتحدة حول تقاسم أعباء الدفاع، واحتمـالات تقليص الالتزامات العسـكرية تجاه أوروبا. وقـد دفع ذلك برلين إلى التعامل بصورة أكثر جدية مع فكرة بناء قدرة دفاعية أوروبية أكثر استقلالاً واستدامة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مركزية حلف شمال الأطلسي (الناتو) في منظومة الأمن الأوروبي.

ومع ذلك، فإن التحول الألماني لا يزال يواجه جملة من القيود والتحديات البنيوية. فمن جهة، يتطلب بناء قوة عسكرية أكثر فاعلية استثمارات مالية ضخمة وإصلاحات مؤسساتية طويلة الأمد، في وقت يواجه فيه الاقتصاد الألماني ضغوطًا مرتبطة بتباطؤ النمو، وارتفاع تكاليف الطاقة، والتحولات الديمغرافية، ومتطلبات التحول الاقتصادي والبيئي. ومن جهة ثانية، لا تزال الثقافة السياسية الألمانية متأثرة بإرث تاريخي يدفع نحو الحذر في استخدام القوة العسكرية؛ الأمر الذي يحد من إمكانات التحول السريع نحو دور عسكري أكثر اتساعًا.

لذلك، فإن مستقبل "التحول التاريخي" سيظل مرتبطًا بقدرة ألمانيا على تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الردع والدفاع، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الداخلي، إلى جانب قدرتها على تحويل الالتزامات السياسـية والمالية إلى قدرات عسـكرية وصناعية مسـتدامة. كما أن نجاح هذا المسـار أو تعثره لن يقتصر تأثيره على مكانة ألمانيا داخل أوروبا، بل سيمتد إلى مستقبل التوازنات الأمنية الأوروبية، وطبيعة العلاقة عبر الأطلسي، وشكل النظام الأمني في القارة خلال السنوات المقبلة.

المراجع

(1) “Regierungserklärung von Bundeskanzler Olaf Scholz am 27. Februar 2022”, Federal Government of Germany, 27 February 2022, (accessed November 3, 2025):

https://www.bundesregierung.de/breg-de/suche/regierungserklaerung-von-bundeskanzler-olaf-scholz-am-27-februar-2022-2008356

(2) Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), “SWP-Podcast Spezial: Zeitenwende in der Sicherheitspolitik - Die Neuaufstellung von NATO und Bundeswehr”, SWP, 2022, (accessed November 2, 2025):

https://www.swp-berlin.org/publikation/swp-podcast-spezial-zeitenwende-in-der-sicherheitspolitik-die-neuaufstellung-von-nato-und-bundeswehr

(3) Deutscher Bundestag, “Bundestag beschließt das Sondervermögen für die Bundeswehr”, 3 June 2022, (accessed November 3, 2025):

https://www.bundestag.de/dokumente/textarchiv/2022/kw22-de-sondervermoegen-897614

(4) Harnisch, S., and Maull, H. W. (eds.), Germany as a Civilian Power? The Foreign Policy of the Berlin Republic, (Manchester: Manchester University Press, 2001), p. 26.

(5) Kirste, K., and Maull, H. W., “Zivilmacht und Rollentheorie”, Zeitschrift für Internationale Beziehungen, Vol. 3, No. 2 (1996), pp. 283-312.

(6) انظر المرجع رقم (1).

(7) Mölling, C., Schütz, T., and Hellmonds, S., “Zeitschleife statt Zeitenwende: Die Bundeswehr bleibt in struktureller Unterfinanzierung”, DGAP, 15 June 2023, (accessed November 3, 2025):

https://dgap.org/de/forschung/publikationen/zeitschleife-statt-zeitenwende

(8) IISS, “Germany’s New Defence-Policy Guidelines”, Military Balance Online Analysis, 14 November 2023, (accessed November 3, 2025):

https://www.iiss.org/online-analysis/2023/11/germanys-new-defence-policy-guidelines

(9) Stelzenmüller, C., “Germany Must Shake Off Its Habit of Finding Excuses for Inaction”, Brookings, 16 September 2022, (accessed November 3, 2025):

https://www.brookings.edu/articles/germany-must-shake-off-its-habit-of-finding-excuses-for-inaction/

(10) Bundeswehr, "Bundeswehr in Lithuania - Germany Leads a Multinational eFP Battlegroup", Bundeswehr official page, 2023, (accessed November 4, 2025):

https://www.bundeswehr.de/en/news/bundeswehr-lithuania

(11) Körber-Stiftung, The Berlin Pulse — Special Survey 2022: German Public Opinion on Foreign Policy After Russia's Invasion of Ukraine, (Körber-Stiftung / Kantar, March-August 2022), (accessed November 4, 2025):

https://koerber-stiftung.de/en/projects/the-berlin-pulse/special-survey-2022/

https://koerber-stiftung.de/site/assets/files/25084/theberlinpulse2022_2023.pdf

(12)Forschungsgruppe Wahlen, Politbarometer (April-September 2022 Surveys on Public Support for Weapons Deliveries and Defence Measures), Forschungsgruppe Wahlen - Politbarometer Archive, 2022, (accessed November 4, 2025):

https://www.forschungsgruppe.de/Umfragen/Politbarometer/Archiv/Politbarometer_2022/

(13) Center for Strategic and International Studies (CSIS), "A Continent Forged in Crisis: Assessing Europe One Year After the War", CSIS Europe Program, 16 February 2023, (accessed November 4, 2025):

https://www.csis.org/analysis/continent-forged-crisis-assessing-europe-one-year-war

(14) McGerty, F., and Dewey, K., "Global Defence Spending Continues to Grow amid Geopolitical Uncertainty", The International Institute for Strategic Studies (IISS), 24 February 2026, (accessed May 11, 2026):

https://www.iiss.org/online-analysis/military-balance/2026/02/global-defence-spending-continues-to-grow-amid-geopolitical-uncertainty/

(15) Deutscher Bundestag / Wehrbeauftragter, Jahresbericht der Wehrbeauftragten 2023, 12 March 2024, (accessed November 5, 2025):

https://www.bundestag.de/resource/blob/993038/jahresbericht_2023_ebook.epub

(16) Matza, M., "US to Cut Troop Levels in Germany by 5,000 amid Trump Spat with Merz", BBC, 2 May 2026, (accessed May 11, 2026):

https://www.bbc.com/news/articles/c0729d374mxo

(17) European External Action Service (EEAS), A Strategic Compass for Security and Defence - For a European Union that Protects Its Citizens, Values and Interests and Contributes to International Peace and Security, 24 March 2022, (accessed November 5, 2025):

https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/strategic_compass_en3_web.pdf

(18) Puglierin, J., "Germany's 'Zeitenwende' and Its Implications for the European Security Architecture", IEP Berlin Perspectives Paper, BP 01/2023, (accessed November 27, 2025):

https://iep-berlin.de/site/assets/files/2370/iep_paper_bp_zeitenwende.pdf

(19) "FCAS – Future Combat Air System", Bundeswehr, 23 May 2022, (accessed May 11, 2026):

https://www.bundeswehr.de/de/organisation/luftwaffe/aktuelles/fcas-future-combat-air-system

(20) “Es geht auch künftig darum, schnell eine große Feuerkraft an den Feind zu bringen”, Bundeswehr, 26 April 2024, (accessed May 11, 2026):

https://www.bundeswehr.de/de/meldungen/mgcs-wo-steht-deutsch-franzoesisches-panzerprojekt-5774964

(21) Mölling, C., and Schütz, T., Zeitenwende in der Verteidigungspolitik: Bundeswehr-Sondervermögen effektiv und nachhaltig ausgeben, DGAP Policy Brief, No. 16, May 2022, (accessed November 6, 2025):

https://dgap.org/de/forschung/publikationen/zeitenwende-der-verteidigungspolitik

(22) Matza, M., “US to Cut Troop Levels in Germany by 5,000 amid Trump Spat with Merz”, BBC, 2 May 2026, (accessed May 11, 2026):

https://www.bbc.com/news/articles/c0729d374mxo

(23) Lippert, B., and Mair, S. (eds.), With, Without, Against Washington: Redefining Europe’s Relations with the United States, SWP Research Paper 2026/RP 05, (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 27 March 2026), pp. 1-81, (accessed May 22, 2026):

https://www.swp-berlin.org/publikation/with-without-against-washington-redefining-europes-relations-with-the-united-states

(24 (Cole, D., “German Troops Start First Permanent Foreign Deployment Since Second World War”, The Guardian, 22 May 2025, (accessed November 7, 2025):

https://www.theguardian.com/world/2025/may/22/germany-anti-russian-defence-nato-lithuania-friedrich-merz

(25) Wolff, S., “Germany Steps up to Replace ‘Unreliable’ US as Guarantor of European Security”, The Conversation, 29 May 2025, (accessed November 9, 2025):

https://theconversation.com/germany-steps-up-to-replace-unreliable-us-as-guarantor-of-european-security-257735

(26) "Press: Gross Domestic Product Down 0.2% in 2024", Statistisches Bundesamt, (accessed May 22, 2026):

https://www.destatis.de/EN/Press/2025/01/PE25_019_811.html

(27) "Managing the Energy Crisis in Solidarity, Shaping the New Reality", Annual Report 2022/23, German Council of Economic Experts, (accessed May 22, 2026):

https://www.sachverstaendigenrat-wirtschaft.de/en/annualreport-2022.html

(28) Bundesbank, "Monthly Report – May 2025", Public Finances Section, 22 May 2025, (accessed May 22, 2026):

https://publikationen.bundesbank.de/publikationen-en/reports-studies/monthly-reports/monthly-report-may-2025-957960?article=public-finances-957534

(29) Karg, D., "How the Zeitenwende Changes the Labour Market in Germany", Aerospace and Defence, 20 May 2026, (accessed May 22, 2026):

https://www.aerospace-and-defence.com/zeitenwende-germany-labour-market-skilled-worker-shortage-a-eeb7a79e484694fab23776e6cb8ed4e2/

(30) "Press: Gross Domestic Product Down 0.2% in 2024", Statistisches Bundesamt, (accessed May 22, 2026):

https://www.destatis.de/EN/Press/2025/01/PE25_019_811.html

(31) "Managing the Energy Crisis in Solidarity, Shaping the New Reality", Annual Report 2022/23, German Council of Economic Experts, (accessed May 22, 2026):

https://www.sachverstaendigenrat-wirtschaft.de/en/annualreport-2022.html

(32) Chovačík, M., and Krpec, O., "Defence Industrial Patterns in Dependent Market Economies", Defence and Peace Economics, 18 February 2026, pp. 1-26, (accessed May 22, 2026):

https://doi.org/10.1080/10242694.2026.2630900

(33) Bundesbank, "Monthly Report – May 2025", Public Finances Section, 22 May 2025, (accessed May 22, 2026):

https://publikationen.bundesbank.de/publikationen-en/reports-studies/monthly-reports/monthly-report-may-2025-957960?article=public-finances-957534

(34) Karg, D., "How the Zeitenwende Changes the Labour Market in Germany", Aerospace and Defence, 20 May 2026, (accessed May 22, 2026):

https://www.aerospace-and-defence.com/zeitenwende-germany-labour-market-skilled-worker-shortage-a-eeb7a79e484694fab23776e6cb8ed4e2/

Cook, E., "Germany Overtakes US in Ammunition Production Capacity", Newsweek, 28 April 2026, (accessed May 22, 2026):

https://www.newsweek.com/germany-overtakes-us-in-ammunition-production-capacity-11886409

(35) Scheffer, J., "Germany Overtakes US in Ammo Production amid EU Rearmament Push", Hungarian Conservative, 30 April 2026, (accessed May 22, 2026):

https://www.hungarianconservative.com/articles/current/germany-us-ammunition-production-rheinmetall-rearmament/

(36) Bauer, R., and Sklenár, M., “Spending More on Defence Is Not Enough to Keep Europe Safe”, Defence24, 20 May 2026, (accessed May 22, 2026):

https://defence24.com/defence-policy/spending-more-on-defence-is-not-enough-to-keep-europe-safe

(37) “CDU’s Friedrich Merz Secures Billion-Euro Deal for Germany’s Military and Infrastructure”, Euronews, 4 March 2025, (accessed November 7, 2025):

https://www.euronews.com/my-europe/2025/03/04/cdus-friedrich-merz-secures-billion-euro-deal-for-germanys-military-and-infrastructure

(38) “First Government Statement: Responsibility for Germany”, The Federal Government, 14 May 2025, (accessed November 7, 2025):

https://www.bundesregierung.de/breg-en/news/first-government-statement-chancellor-merz-2347710

(39) “Germany’s Merz Says Europe Must End US Defense ‘Free-Ride’”, DW, 23 June 2025, (accessed November 7, 2025):

https://www.dw.com/en/germanys-merz-says-europe-must-end-us-defense-free-ride/live-73003399

(40) Cole, D., “German Troops Start First Permanent Foreign Deployment Since Second World War”, The Guardian, 22 May 2025, (accessed November 7, 2025):

https://www.theguardian.com/world/2025/may/22/germany-anti-russian-defence-nato-lithuania-friedrich-merz

(41) Wolff, S., “Germany Steps up to Replace ‘Unreliable’ US as Guarantor of European Security”, The Conversation, 29 May 2025, (accessed November 9, 2025):

https://theconversation.com/germany-steps-up-to-replace-unreliable-us-as-guarantor-of-european-security-257735

قراءة في كتاب

الحرب على الطاقة: القوة والإمبراطوريات والأزمة الإيكولوجية

La guerra por la energía: Poder, imperios y crisis ecológica

عبد الرفيع زعنون – Abderrafie Zaanoun *

ملخص

يتناول ألبرتو غارثون في كتابه حرب الطاقة: القوة والإمبراطوريات والأزمة الإيكولوجية جذور أزمة الطاقة وتداعياتها البيئية والجيوسياسية من منظور الاقتصاد البيوفيزيائي، الذي يربط التحليل الاقتصادي بالقيود الفيزيائية والإيكولوجية الناظمة للنشاط البشري. ومن هذا المنظور، ينتقد المؤلف التصورات الاقتصادية السائدة التي تفصل الاقتصاد عن شروطه المادية، مبرزًا ارتباط التوسع الرأسمالي باستنزاف الموارد الطبيعية وتصاعد التنافس على الطاقة والمعادن الإستراتيجية. كما يناقش حدود الرهانات المعقودة على التحول نحو الطاقات المتجددة، محذرًا من اختزال الانتقال الإيكولوجي في مجرد استبدال مصادر الطاقة دون مراجعة أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة. ويخلص إلى أن مواجهة الأزمة الراهنة تقتضي إعادة تنظيم العلاقة بين الاقتصاد والطبيعة على أسس تُوائمُ بين العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية ضمن حدود الموارد المتاحةً.

الكلمات المفتاحية: حرب الطاقة، الاقتصاد البيوفيزيائي، الأزمة الإيكولوجية، الاستعمار الاستخراجي، المعادن الإستراتيجية.

Abstract:

In La guerra por la energía: Poder, imperios y crisis ecológica, Alberto Garzón examines the roots of the energy crisis and its environmental and geopolitical implications through the lens of biophysical economics, an approach that links economic analysis to the physical and ecological constraints governing human activity. From this perspective, he critiques mainstream economic theories that detach the economy from its material

* د. عبد الرفيع زعنون، باحث مشارك بالمعهد المغربي لتحليل السياسات، أستاذ زائر بالكلية متعددة التخصصات بالعرائش-جامعة عبد الملك السعدي بالمغرب.

Dr. Abderrafie Zaanoun, Research Associate at the Moroccan Institute for Policy Analysis and Visiting Professor at the Polydisciplinary Faculty in Larache, Morocco.

foundations, highlighting the connection between capitalist expansion, the depletion of natural resources, and the intensifying competition over energy resources and strategic minerals.

Garzón also explores the limits of current expectations surrounding the transition to renewable energy, warning against reducing the ecological transition to a mere substitution of energy sources without addressing prevailing patterns of production and consumption. He argues that confronting the current crisis requires a fundamental reorganisation of the relationship between economy and nature based on principles that reconcile social justice with environmental sustainability within the limits of available resources.

Keywords: energy war, biophysical economics, ecological crisis, extractive colonialism, strategic minerals.

عنوان الكتاب

حرب الطاقة: القوة والإمبراطوريات والأزمة الإيكولوجية

La guerra por la energía: Poder, imperios y crisis ecológica

المؤلف: غارثون، ألبرتو (Garzón, Alberto)

قراءة: عبد الرفيع زعنون

دار النشر: منشورات شبه الجزيرة (Ediciones Península)

تاريخ النشر: يناير/كانون الثاني 2026

مكان النشر: برشلونة

اللغة: الإسبانية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 454

يندرج هذا الكتاب ضمن مسار فكري ممتد انشغل فيه ألبرتو غارثون (Alberto Garzón) بتشريح الأسس الاقتصادية والسياسية للرأسمالية المعاصرة. وينطلق غارثون في مقاربته من تموضع مزدوج؛ إذ يُزاوج بين الالتزام بقضايا العدالة الاجتماعية -وهو التزام مستمد من مسيرته بوصفه فاعلاً سياسيًّا؛ حيث شَغَل موقع المنسق البرلماني لحزب اليسار الموحد (2016-2023) ووزيرًا لشؤون الاستهلاك (2020-2023)- والصرامة المنهجية للباحث الأكاديمي المتخصص في نقد الاقتصاد الكلاسيكي والنزعات النيوليبرالية، والمنشغل بتفكيك أزمة التناقضات الهيكلية للنظام الرأسمالي وتحديات إعادة توزيع الثروة.

ويعكس مساره الفكري هذا التداخل بين العمل السياسي والإنتاج البحثي، بدءًا من أطروحته "هناك بديل: اقتصادي غاضب في البرلمان" الصادر في سنة 2012(1)، وتفكيكه لتبعات الأزمة المالية لعام 2008 في كتابه "الخديعة الكبرى" الصادر سنة 2014(2)، وكذا تأطيره الاقتصادي لمطالب حركة 15 مايو(3)، من خلال كتابه "العمل المضمون: مقترح ضروري لمواجهة البطالة والهشاشة" الصادر في 2015(4)، وانتهاء بعمله الأحدث موضوع المراجعة الصادر في بداية 2026 تحت عنوان "حرب الطاقة: القوة، والإمبراطوريات، والأزمة الإيكولوجية"(5).

يتألَّف الكتاب، علاوة على مدخل نظري مُعمَّق وخاتمة استنتاجية، من ثمانية فصول تُعالج علاقة الإنسان بالطبيعة من منظور استهلاك الطاقة، وتستجلي الإشكاليات المرتبطة بنمط الحياة "الإمبراطوري" المتكئ على نهب الموارد الطاقية الرخيصة لدول الجنوب. كما تتتبَّع مسارات الإمبريالية المعاصرة المتخفية وراء شعارات التجارة الحرة، مع التركيز على الدور المحوري للطاقة في تأجيج التوترات الجيوسياسية وصراعات الهيمنة بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين، وصولاً إلى طرح خيارات بديلة للتحرر من شِراك الفاشية البيئية.

ينطلق ألبرتو غارثون من جهاز مفاهيمي يعيد من خلاله النظر في المرتكزات الفكرية للرأسمالية الصناعية. وفي هذا الإطار، يوظف مفهوم "الاقتصاد البيوفيزيائي"(6) لقراءة التاريخ الاقتصادي الحديث في ضوء علاقة المجتمعات البشرية بالطاقة، مبرزًا كيف أتاح الاعتماد المكثف على الوقود الأحفوري تجاوز بعض القيود الطبيعية التي حكمت المجتمعات السابقة، مقابل ترسيخ تبعية بنيوية لمنظومة طاقية بعينها. كما

يستعين بمفهوم "عبيد الطاقة"(7) لتفسير الطفرة غير المسبوقة في الإنتاج والاستهلاك التـي رافقت التصنيع الحديث. ولا يقتصر تحليله على الأبعاد البيئية والفيزيائية، بل يمتد إلى نقد الرواية الليبرالية للثورة الصناعية؛ إذ يجادل بأن الازدهار الغربي لم يكن نتاج التفوق التقني أو كفاءة المؤسسات الاقتصادية وحدهما، بل ارتبط أيضًا بأنظمة العبودية والاستعمار التي وفرت الشروط المادية اللازمة للتوسع الرأسمالي(8).

ويسـتعير غارثون مفاهيم "نمط الحياة الإمبراطوري" و"مناطق الظل"(9) و"الأفدنة الشـبحية"(10) لبيان الكيفية التي ترتكز بها مسـتويات الرفاه السائدة في مجتمعات الشـمال، جزئيًّا، على نقل الأعباء الاجتماعية والبيئية إلى دول الجنوب عبر آليات التبـادل غيـر المتكافئ. وفي امتداد لهذا التحليل، يسـتحضر مفهوم الكثافة الطاقية (Energy Density) للكشـف عن الأسـس المادية للصراع الجيوسياسي المعاصر، موضحًا أن الكثافة العالية للوقود الأحفوري أتاحت تركيز الإنتاج وتوسـيع شبكات النقل والتبادل عبر مسافات شاسعة بكلفة منخفضة. ولم يقتصر أثر هذه الميزة على تعزيز القدرات الإنتاجية بل امتد إلى إعادة تشكيل موازين القوة عالميًّا؛ بحيث غدت المكانة الجيوسياسية للدول مرتبطة إلى حدٍّ بعيد بقدرتها على تأمين الموارد الطاقية الإستراتيجية والتحكم في تدفقاتها.

انطلاقًا من هذه المفاهيم، يقترح الكاتب قراءة تفسيرية لأزمة الطاقة تربط بين أسبابها البنيوية وانعكاساتها السياسية والاقتصادية. معتبرًا أن فهم هذه الأزمة يقتضي الانتقال من التركيز على أعراضها السياسـية الظرفية التي تتجاهل الحقيقة الفيزيائية التي تعد البشر جزءًا من الدورة البيولوجية للأرض، إلى تحليل بنيتها المادية العميقة المرتبطة بتدفقات الطاقة داخل الاقتصاد العالمي؛ ما يعني أن النشـاط الاقتصادي يظل جزءًا مـن المنظومـة الحيوية للكوكب، وأن تجاهل القيـود المادية للطاقة يحد من قابلية السياسـات للاستدامة. وهو ما يعني أن الصراعات الجيوسياسية الحالية على الطاقة والمعادن هي ذات طابع وجودي وليست مجرد صراعات تجارية.

فـي ضوء هذا التصور النظري، يُعارض غارثـون التعامل مع هذه الأزمات بوصفها ظواهـر منفصلـة عن بعضها البعض؛ فبحسـب رأيه لا يمكن فصل أزمة المناخ عن أزمة الطاقة أو أزمة الغذاء أو التفاوت الاجتماعي بل إن كل أزمة من هذه الأزمات تغـذي الأخـرى وتتغذى منها. ذلك أن الرأسـمالية لا تُفرز التلوثَ وحده، بل تُنتج

كذلك عدم المساواة وتهميش الجنوب العالمي وتفكك النسيج الاجتماعي. من ثم يفسر غارثون الأزمة الإيكولوجية بوصفها نتيجة لتفاعل هذه التناقضات البنيوية، وهي ليست تهديدًا مستقبليًّا بل حقيقة راهنة نعيشها يوميًّا في صورة التضخم وشُحِّ الموارد وتصاعد وتيرة الصراعات العسكرية على مصادر الطاقة.

ينطلق غارثون في تحليله من نقد التصور الاختزالي للطبيعة الذي هيمن على جزء مهم من الفكر العلمي منذ القرن السابع عشر، والمتأثر بأعمال مفكرين مثل ديكارت ونيوتن؛ حيث جرى التعامل مع الطبيعة بوصفها موضوعًا قابلاً للقياس والضبط والاستغلال. وفي مواجهة هذا التصور، يستند إلى مقاربات علوم نظام الأرض التي تنظر إلى الكوكب بوصفه نسقًا بيئيًّا معقدًا تحكمه علاقات متشابكة بين مكوناته المختلفة. ومن هذا المنطلق، يوظف مفاهيم مثل الحدود الكوكبية (Planetary Boundaries)(11) والأنثروبوسين (Anthropocene)(12)؛ مع تحفظه على هذا الأخير لكونه يميل إلى إسناد المسؤولية عن التدهور البيئي إلى البشرية بصورة عامة بما قد يقلِّل من أهمية الفوارق التاريخية والاجتماعية في إنتاج الأزمة البيئية. لذلك يُفضِّل غارثون مفهوم "الأزمة الإيكولوجية-الاجتماعية" لكونه يسمح بإبراز التفاوت في المسؤوليات البيئية، سواء بين الطبقات الاجتماعية أو بين دول المركز والأطراف.

في سياق هذا النقد، يُبرز غارثون ما يعده فجوة إبستمولوجية متنامية بين تطور العلوم الطبيعية من جهة واستمرار رُكون علم الاقتصاد إلى مسلَّمات تجريدية تقصي الحدود البيئية والمادية التي تحكم عمليات الإنتاج الاقتصادي واستدامة الحياة البشرية من جهة ثانية. وضمن هذا السياق، يشير الكاتب إلى الهجوم اللاذع الذي شنَّه الاقتصاديون التقليديون -بمن فيهم حائزون على جائزة نوبل مثل بول ساموبلسون وويليام نوردهاوس- ضد تقرير "حدود النمو" الصادر عن نادي روما مطلع السبعينات، سعيًا منهم لتقويض تحذيراته المبكرة بشأن استحالة استدامة النمو غير المحدود(13).

ويُرجع الكاتب هذا القصور في إدراك البُعد البيئي إلى المسار التاريخي للفكر الاقتصادي. فبينما أَقَرَّ الفيزيوقراطيون(14) الطبيعة بوصفها المصدر الأول للثروة، ركز الكلاسيكيون، من أمثال سميث وريكاردو وماركس، على العمل الصناعي بوصفه أساس إنتاج القيمة؛ الأمر الذي دفع إلى قياس الثروة بمؤشرات نقدية

وتجريديــة أكثر مــن ارتباطها بالمــوارد المادية التي تقوم عليهــا. ولاحقًا، عمَّقت المدرسة النيوكلاسيكية هذا المنحى حين تعاملت مع الطبيعة بوصفها مخزونًا متاحًا للمــوارد ومصبًّا مجانيًّــا للمخلَّفات، وافترضت إمكانية تعويض رأس المال الطبيعي برأس مال مُصنَّع أو تكنولوجي. ومن ثم ترسخت نزعة "إنتاجوية" (Productivism) جعلت النمو الاقتصادي غاية قائمة بذاتها، ورسَّــخت الاعتقاد بإمكانية التوســع غير المحدود داخل عالم محدود الموارد(15).

ولتدعيم أطروحته، يعود غارثون إلى التاريخ المادي للطاقة بوصفه مفتاحًا لفهم نشأة الرأسمالية الحديثة. فالتوسع في استخدام الفحم لم يقتصر على توفير مصدر جديد للطاقة بل أسهم في إعادة تنظيم العملية الإنتاجية عبر تجاوز القيود التي كانت تفرضها الموارد الطبيعية التقليدية. وقد مثَّل تطور الآلة البخارية نقطة تحول حاسمة؛ إذ حرَّر النشاط الصناعي من الارتباط بالمجاري المائية، ومكَّن من تمركز المصانع في المدن حيث تتوافر اليد العاملة والأســواق. ومن خلال التفاعل بين الفحم والحديد والآلة البخارية، تشكَّلت البنية التحتية للرأسمالية الصناعية واتسعت شبكات النقل والتبادل، بما ســمح بربط المراكز الصناعية بمناطق استخراج الموارد على نطاق عالمي. ومع الانتقال إلى النفط والغاز خلال القرن العشــرين، تعززت هذه الدينامية عبر نشــوء صناعات جديدة وتكثيف الترابط بين فضاءات الإنتاج والاستخراج؛ الأمر الذي عمَّق الطابع العالمي للرأسمالية ورسَّخ اعتمادها المتزايد على التدفقات المستمرة للطاقة.

استنادًا إلى هذا المسار التاريخي للطاقة، يُعيد غارثون قراءة التحولات الجيوسياسية الحديثــة بوصفها تعبيــرًا متجددًا عن منطق الهيمنة على المــوارد. فخلال المرحلة الميركانتيلية، ارتبط تأمين الموارد بالتوســع الاســتعماري المباشــر والاستيلاء على الأراضي وإخضاع الشــعوب. غير أن هذا المنطق لم يختف مع صعود الرأســمالية الليبرالية بل أُعيد تشــكيله عبر آليات الســوق والتجارة الدولية. فبينما رُوِّج للتجارة الحــرة بوصفها إطارًا للتبادل المتكافئ، اســتمرت علاقات غير متوازنة بين المراكز الصناعية ومناطق الأطراف؛ حيث تركزت عمليات استخراج الموارد والأعباء البيئية المرتبطة بها، في حين تراكمت القيمة المضافة والثروة في الاقتصادات المتقدمة.

ويــرى الكاتب أن اســتنزاف الموارد الطبيعية، إلى جانــب التنافس المتصاعد على المعادن الإســتراتيجية اللازمة للتحول الطاقي، يدفع الاقتصادات الكبرى إلى تطوير

آليات جديدة لتأمين الوصول إلى الموارد الحيوية والحد من هشاشة سلاسل الإمداد، من خلال توظيف السياسات الصناعية والحمائية وأدوات النفوذ الجيوسياسي. ومن ثم، تبدو تحولات عديدة يشهدها الاقتصاد العالمي أقرب إلى إعادة تشكيل أنماط السيطرة على الموارد الإستراتيجية منها إلى قطيعة فعلية مع المنطق الذي حكم المراحل السابقة من العولمة، وهو ما يصفه الكاتب بعودة "الميركانتيلية الجديدة" (Neo-mercantilism)(16).

ويرى غارثون أن مستويات الرفاه التي بلغتها المجتمعات الصناعية لم تكن نتاج التقدم التقني وارتفاع الإنتاجية فحسب، بل ارتبطت أيضًا ببنية اقتصادية عالمية أتاحت للمراكز الصناعية الاستفادة من تدفقات مستمرة للموارد والطاقة والعمل منخفض الكلفة. وانطلاقًا من هذا التشخيص، يوجِّه نقده إلى ما يسميه أسطورة "النمو الأخضر"، أي الاعتقاد بإمكانية الحفاظ على أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة عبر الاستعاضة عن الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة. ويجادل بأن هذا التصور يغفل القيود البيوفيزيائية التي تحكم مختلف مصادر الطاقة، وما تفرضه من حدود على استدامة التوسع الاقتصادي. كما يُبدي تحفظًا إزاء بعض الحلول التقنية المطروحة، مثل احتجاز الكربون والهندسة الجيولوجية، مُعتبرًا أن جدواها لا تزال محل نقاش، وأن تعميمها قد يفضي إلى مشكلات بيئية إضافية بدل تجاوزها.

ويربط غارثون هذا المأزق بالمنطق التوسعي للاقتصاد الرأسمالي، الذي يجعل من زيادة الإنتاج وتعظيم الأرباح شرطًا دائمًا لاستمراره. وفي هذا الإطار، لا تُترجم مكاسب الكفاءة التكنولوجية إلى خفض ملموس في استهلاك الموارد، بل تُوظَّف غالبًا لدعم مزيد من التوسع الاقتصادي. لذلك يرى أن التحول نحو الطاقات المتجددة، إذا اقتصر على استبدال مصادر الطاقة من دون المساس بأنماط الإنتاج والاستهلاك القائمة، لن يُعالج جذور الأزمة البيئية بل قد ينقل الضغوط البيئية من الوقود الأحفوري إلى سلاسل استخراج المعادن الإستراتيجية الضرورية للتقنيات الخضراء، وما يرتبط بها من آثار اجتماعية وبيئية تصيب، على نحو خاص، مناطق الاستخراج في الجنوب العالمي.

وفي تحليله للأبعاد الجيوسياسية للتحول الطاقي، يلفت غارثون الانتباه إلى أن التوسع في استخدام الطاقات المتجددة يتطلب كميات كبيرة من المعادن الإستراتيجية

والعناصر الأرضية النادرة، مثل الليثيوم والنحاس والنيكل والجرافيت والكوبالت. فبحلول عام 2040، يتوقع أن يرتفع الطلب على الليثيوم بنحو 42 ضعفًا كما سيتضاعف استهلاك الكوبالت إلى ما يعادل 21 مرة مستواه الحالي(17). ونظرًا لمحدودية هذه المعادن وتركز احتياطياتها في عدد محدود من المناطق، يرجِّح الكاتب تصاعد التنافس الدولي حول تأمين الوصول إليها. غير أن هذا التنافس يتجه بصورة متزايدة نحو التحكم في التكنولوجيا وسلاسل القيمة وشبكات الإمداد المرتبطة بهذه الموارد أكثر من اتجاهه إلى السيطرة الإقليمية المباشرة.

واستنادًا إلى هذه المعطيات، يتوقع غارثون تصاعد التنافس الدولي حول المعادن والموارد الضرورية للتحول الطاقي، ويربط هذا التنافس بالانتقال من مرحلة "العولمة النيوليبرالية" إلى ما يسميه "النيوميركانتيلية الرجعية"؛ حيث باتت الاعتبارات الجيوسياسية تؤدي دورًا متزايدًا في توجيه السياسات الاقتصادية والتجارية. ففي الوقت الذي تستخدم فيه الولايات المتحدة أدوات الحماية التجارية والإكراه الاقتصادي للحد من الصعود الصيني، توظف الصين موقعها المهيمن في سلاسل توريد المعادن الإستراتيجية لتعزيز نفوذها الدولي. وتُعد أزمة جزر سينكاكو (Senkaku) سنة 2010 مثالاً بارزًا على ذلك؛ إذ كشف تعليق صادرات الأتربة النادرة(18) إلى اليابان مدى اعتماد الاقتصادات الصناعية على القدرات الصينية في تكرير هذه المعادن(19).

وفي هذا السياق، يُحذّر غارثون من خطر الانزلاق نحو "الفاشية البيئية"(Eco-fascism) ؛ حيث قد تدفع ندرة الموارد القوى المهيمنة إلى احتكار المقدرات الإستراتيجية وتوظيف القوة العسكرية لحماية امتيازاتها، تاركة شعوب الجنوب العالمي تتحمل الكلفة الأكبر للأزمة المناخية. ويزداد هذا الخطر مع صعود تيارات اليمين المتطرف التي تستثمر أوضاع الندرة لتبرير سياسات إقصائية قائمة على خصخصة الموارد وإقفال الحدود في وجه الهجرات المناخية. وفي نظر الكاتب، لا تمثل هذه التوجهات سوى إعادة إنتاج لمنطق "الداروينية الاجتماعية" الذي يضمن بقاء الفئات المهيمنة على حساب الأكثر هشاشة، بما يفضي في النهاية إلى ترسيخ ما يسميه "الفصل العنصري البيئي" (Ecological Apartheid)(20).

وانطلاقًا من ترابط الأزمة البيئية بالأزمة الاقتصادية، يقترح غارثون نموذجًا لتدبير الموارد يرمي إلى تحسين شروط العيش دون استنزاف الموارد الطبيعية. ويقوم

هذا التصور على ضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية، كالسكن والطاقة والغذاء، بوصفها حقوقًا اجتماعية لا ينبغي أن تخضع حصرًا لمنطق الربح، إلى جانب اعتماد برامج توفر الشغل اللائق وتوجه اليد العاملة نحو مجالات الرعاية وإعادة تأهيل النظم البيئية وصيانة المرافق العامة(21). كما يدعو إلى الحد من الأنشطة الاقتصادية مرتفعة الكلفة البيئية وضعيفة المردود الاجتماعي، وإلى إعادة تنظيم النظام الغذائي من خلال دعم أساليب الإنتاج الزراعي المتوافقة مع الخصائص البيئية المحلية، وتشجيع أنماط استهلاك أكثر كفاءة في استخدام الموارد، بما يسهم في الحد من التدهور البيئي وتقليص الانبعاثات الكربونية.

وعلى الصعيد العالمي، يرى غارثون أن الحديث عن انتقال طاقي عادل يفقد معناه ما لم يسبقه إقرار بمسؤولية الدول الصناعية عن جانب مهم من الاختلالات البيئية المتراكمة. غير أن هذا الاعتراف يبقى محدود الأثر ما لم يُترجَم إلى إجراءات ملموسة، من قبيل تسهيل نقل التكنولوجيا وتوفير آليات تمويل أكثر إنصافًا، والعمل على تفكيك البنية الخانقة للديون الخارجية. ووفقًا للكاتب، تمثل هذه الإجراءات شرطًا أساسيًّا للحيلولة دون تحول الانتقال الأخضر – أي التحول إلى الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية والتقنيات منخفضة الانبعاثات –إلى شكل جديد من الاستعمار الاستخراجي (Extractive Colonialism) القائم على استنزاف الموارد المعدنية في بلدان الأطراف، ولتفادي دفعها إلى إعادة إنتاج المسارات التنموية الأحفورية ذات الكلفة البيئية المرتفعة.

ويعوِّل غارثون على صعود قوى اجتماعية جديدة قادرة على حمل مشروع التحول البيئي. ففي دول الجنوب العالمي، يبرز دور الشعوب والفلاحين والفئات المتضررة من أنماط الاستخراج الرأسمالي، بينما يلاحظ أن الفئات الأكثر تبنيًا للأجندات الإيكولوجية الراديكالية في دول الشمال هي الفئات ذات المستويات التعليمية والثقافية المرتفعة والأوضاع الاقتصادية الأكثر استقرارًا. غير أن هذا التصور يثير إشكالاً نظريًّا وسياسيًّا؛ إذ تنطلق المرجعية الماركسية التي يستند إليها غارثون من مركزية الطبقة العاملة بوصفها الفاعل التاريخي للتغيير، في حين تُسند أطروحته دورًا محوريًّا إلى فاعلين اجتماعيين آخرين. ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا مع ميل بعض الشرائح العمالية الهشَّة، تحت وطأة الضغوط المعيشية، إلى تبني خطابات شعبوية

أو محافظــة لا تحتــل القضايا البيئية موقعًا مركزيًّــا في أجنداتها(22). ومن ثم يظل ســؤال الفاعل الاجتماعي القادر على قيادة التحول الإيكولوجي وبناء قاعدة داعمة له مطروحًا دون معالجة نظرية حاسمة.

وعلى صعيد متصل، تظل دعوة الكاتب إلى بناء تحالف عالمي من أجل التحول البيئي محل تساؤل، ما دام هو نفسه يبرز الطابع غير المتكافئ للعلاقات البيئية والاقتصادية بين الشــمال والجنوب. فإذا كانت أنماط الرفاه الســائدة في الدول المتقدمة تقوم، جزئيًّا، على نقل الكلفة البيئية إلى ما يسميه "مناطق الظل" في الجنوب العالمي، فهذا يعني أن جزءًا من الطبقات العاملة والفقيرة في المركز الرأسمالي يستفيد، ولو بشكل غير مباشر، من نفس البنى التي تُنتج أشكال الاستغلال الموجهة نحو الأطراف، وهو ما يحد من إمكان تشــكُّل مصالح مشــتركة ومستقرة بين الفئات الاجتماعية المعنية بهذا التحالف.

في المقابل، يربط المؤلف بين مطلب الاعتراف بــالمديونية الإيكولوجية المستحقة لدول الجنوب وبين ضرورة الحد من أنماط الاستهلاك السائدة في دول المركز. غير أن هذا الطرح يثير إشكالاً سياسيًّا واقتصاديًّا بالغ الصعوبة، يتمثل في مدى استعداد المجتمعات الغربية لتقبل سياســات تســتدعي الحد من بعض مستويات الاستهلاك المرتبطــة بنمط عيشــها الراهن، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة على مســتويات الدخل والقدرة الشــرائية. ورغم إدراك المؤلف لهذه الإشكالية، فإنه لا يقدم تصورًا واضحًا للآليات السياسية والمؤسسية القادرة على معالجتها.

تتمثل إحدى الإضافات المهمة للكتاب في إعادة وصل التحليل الاقتصادي بشروطه المادية والإيكولوجية. وانطلاقًا من هذا المنظور، ينتقد غارثون "العمى البيئي" الذي يطبــع جانبًا من الفكر الاقتصادي الســائد، والــذي يتعامل مع الاقتصاد كما لو كان مجالاً مستقلاً عن القيود الفيزيائية التي تحكمه. وفي هذا السياق، يقترح إعادة قراءة التاريخ البشــري من منظور طاقي يراجع الســرديات الليبرالية حول التقدم، كما يعيد النظر في بعض القراءات الماركســية التي تمنح نمو قوى الإنتاج موقعًا حاســمًا في تفسير التحول التاريخي.

كما يحذر الكاتب من أطروحات "المالتوسية الجديدة" التي تفسر الأزمة الإيكولوجية بالنمو الديموغرافي، لما قد يترتب على ذلك من تبرير لسياســات إقصائية تتجاهل

الأبعاد السياسية والاقتصادية للأزمة. وفي مقابل هذا الاختزال، يؤكد غارثون ضرورة "تسييس" الأزمة الإيكولوجية وإعادتها إلى مجال الصراع الاجتماعي، بدل حصرها في نطاق تقني محايد. ومن هذا المنطلق، يدعو إلى مساءلة البنى السلطوية التي تنظم أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، باعتبارها أحد المصادر الرئيسة للاختلالات البيئية والاجتماعية المعاصرة.

على الرغم من القوة التفسيرية التي تمنحها مقاربة "الاقتصاد البيوفيزيائي" لأطروحة غارثون، فإن توظيفها لا يخلو من بعض الحدود. فتركيزه على الدور المركزي للطاقة في تشكيل الأنساق الاقتصادية يدفعه أحيانًا إلى تبني قراءة تقترب من الحتمية الطاقية، حيث تُفسَّر بعض الظواهر التاريخية والسياسية المعقدة انطلاقًا من محددات بيوفيزيائية على نحو قد يقلِّل من وزن العوامل الأخرى. ذلك أن صعود الدول الرأسمالية لم يكن ثمرة الانتقال إلى الوقود الأحفوري أو السيطرة على الموارد الطبيعية فحسب، بل ارتبط أيضًا بتحولات مؤسساتية وعلمية وتقنية وقانونية أسهمت مجتمعة في إعادة تشكيل موازين القوة على الصعيد العالمي. وبالمثل، فإن تفسير الصراعات الجيوسياسية الراهنة من خلال التنافس على الطاقة والمعادن وحده لا يكفي للإحاطة بتعقيدات النظام الدولي؛ إذ تتداخل معه اعتبارات سياسية وأمنية وأيديولوجية وهوياتية تؤثر بدورها في سلوك الدول وتوجه خياراتها الإستراتيجية.

المراجع

(1) Garzón Espinosa, Alberto. Esto tiene arreglo: Un economista indignado en el Congreso. Barcelona: Ediciones Destino, 2012.

(2) Garzón, Alberto. La gran estafa: ¿Quién es el ladrón y quién el robado en esta película?. Barcelona: Booket, 2014.

(3) حركة 15 مايو (M-15)، أو ما عُرف بحركة الغاضبين (Indignados)، هي حراك اجتماعي سلمي انطلق في إسبانيا يوم 15 مايو/ أيار 2011 في سياق تداعيات الأزمة المالية العالمية وسياسات التقشف التي أعقبتها. ورغم أن ذروة التعبئة تجسدت في اعتصامات واسعة بالساحات العمومية استمرت عدة أشهر، فإن تأثير الحركة السياسي والاجتماعي امتد لسنوات لاحقة، ولا سيما حتى عام 2014. وتمحورت مطالبها الاقتصادية حول رفض سياسات التقشف وتقليص مكتسبات دولة الرفاه، والدعوة إلى إخضاع القطاع المالي لرقابة عمومية أشد، ومحاسبة البنوك

التـــي أســـهمت في تفجير أزمة الديون بدل إنقاذها بالأموال العامـــة، إلى جانب المطالبة بإصلاح ضريبي أكثر عدالة، ومكافحة البطالة المرتفعة في صفوف الشـــباب، ووقف عمليات إخلاء الأســـر العاجزة عن سداد القروض العقارية.

(4) lberto Garzón y Adoración Guamán, eds., El trabajo garantizado: Una propuesta necesaria frente al desempleo y la precarización (Madrid: Ediciones Akal, 2015).

(5) Garzón, Alberto. La guerra por la energía: Poder, imperios y crisis ecológica. Barcelona: Ediciones Península, 2026.

(6) "الاقتصاد البيوفيزيائي" هو إطار تحليلي عابر للتخصصات يتجاوز كونه مجرد مفهوم نظري. لكونـــه يُدمـــج "علم نظـــام الأرض" وقوانين الفيزياء والكيمياء مع العلـــوم الاجتماعية والاقتصاد السياسي في تتبع التدفقات المادية والطاقية بين المجتمع والطبيعة:

- Melgar-Melgar, Rigo E., and Charles A.S. Hall. “Why Ecological Economics Needs to Return to Its Roots: The Biophysical Foundation of Socio-Economic Systems.” Ecological Economics 169 (March 2020),2.

(7) يشير مفهوم عبيد الطاقة إلى الآلات والتقنيات الصناعية التي تعمل بالوقود الأحفوري، والتي أدت دورًا بديلاً عن العمل العضلي البشري والحيواني في مختلف العمليات الإنتاجية. وقد استلهم غارثـــون هـــذا المفهوم من أعمال أندرو نيكيفوروك، الذي يقـــارن بين الطاقة التي توفرها الآلات وبيـــن حجم العمل الذي كان يتطلبه إنجاز المهام نفســـها يدويًّـــا قبل التحول الصناعي. ومن هذا المنظور، يســـلط المفهوم الضوء على درجة الاعتمـــاد العميق للمجتمعات الصناعية الحديثة على الطاقة الأحفورية، باعتبارها مصدرًا غير مباشر لقوة عمل هائلة تتيح تشغيل شبكة واسعة من الآلات والمنظومات الإنتاجية. كما يكشف في الوقت ذاته عن الارتباط البنيوي بين ارتفاع مستويات الإنتاج والاستهلاك وبين الاستنزاف المكثف للموارد الطاقية التي يقوم عليها الاقتصاد الصناعي المعاصر:

- Nikiforuk, Andrew. The Energy of Slaves: Oil and the New Servitude. Vancouver: Greystone Books, 2012.

(8) Garzón, La guerra por la energía. P.41-43.

(9) يمثل مفهوم "مناطق الظل" أداة تحليلية لنقد ما يُسمى بـالتكلفة المخفية للحضارة الصناعية. إذ يكشف عن التوزيع غير المتكافئ للمنفعة والعبء داخل النظام العالمي، حيث تستفيد المراكز

الصناعية في الدول الغربية من تدفقات الطاقة والموارد، في حين تتحمل المناطق المصدِّرة لها في دول الجنوب الكلفة البيئية والاجتماعية لعمليات الاستخراج، بما يشمل التدهور البيئي واستنزاف النظم المحلية.

(10) "الأفدنة الشـبحية" (Ghost Acres) مفهوم في الجغرافيا الزراعية والاقتصاد البيئي، صاغه الجغرافي السـويدي جورج بورجستورم (Georg Borgström) عام 1953. ويشير المفهوم إلى الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الواقعة خارج الحدود الوطنية للدول الصناعية، والتي تسـهم بصورة غير مباشرة في تلبية احتياجاتها الغذائية والطاقية:

Andrea Caragliu and Marcello Graziano, “The Spatial Dimension of Energy Transition Policies, Practices and Technologies”, Energy Policy 168 (2022): 113154, https://doi.org/10.1016/j.enpol.2022.113154

(11) يشير مفهوم "الحدود الكوكبية" إلى إطار علمي طوره فريق دولي من علماء النظام الأرضي بقيادة يوهان روكسـتروم سـنة 2009. يفترض هذا الإطار وجود تسع عمليات حيوية-جيوكيميائية تمثـل حدودًا تنظّم اسـتقرار المنظومة الإيكولوجية الأرضيـة، وقد يؤدي تجاوزها إلى اختلالات خطيـرة فـي توازن النظام البيئي العالمي. وتشـمل هذه الحدود: التغيـر المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتحمُّض المحيطات، وتغيير اسـتخدام الأراضي، وتغير أنماط استخدام المياه العذبة، واختلال دورات النيتروجين والفوسـفور، واسـتنزاف طبقة الأوزون في الستراتوسفير، إضافة إلى تزايد التلوث الكيميائي والجزيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية واحتراق الوقود الأحفوري:

- Rockström, Johan, Will Steffen, Kevin Noone, Åsa Persson, F. Stuart Chapin III, Eric F. Lambin, Timothy M. Lenton, et al. “A Safe Operating Space for Humanity.” Nature 461, no. 7263 (2009): 472–75. https://doi.org/10.1038/461472a

(12) يُحيل مفهوم "الأنثروبوسين" (Anthropocene) إلى مرحلة أصبح فيها النشاط البشري عاملاً مؤثرًا على أنظمة الأرض على نطاق كوكبي، نتيجة الآثار المتراكمة لحرق الوقود الأحفوري، وتغيير اسـتخدامات الأراضي، والتوسـع الصناعي، وما ترتب عن ذلك من تحولات بيئية ومناخية واسعة النطاق.

(13) Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, Jørgen Randers, and William W. Behrens III. The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind. New York: Universe Books, 1972.

(14) الفيزيوقراطيون (Physiocrats): مدرسة اقتصادية فرنسية ظهرت في القرن الثامن عشر، رأت أن الطبيعة، وبخاصة الزراعة، هي المصدر الأول للثروة، وأن النشـاط الزراعي وحده يولد فائضًا اقتصاديًا حقيقيًا، بخلاف الصناعة والتجارة اللتين تقتصران على تحويل الثروة أو تداولها.

(15) تشـير "الإنتاجوية" إلى توجه فكري واقتصادي يجعل من تعظيم الإنتاج والنمو الاقتصادي معيارًا مركزيًّا لقياس التقدم الاجتماعي. ووفقا لهذا المنظور، تُقاس التنمية أساسًـا بالمؤشـرات الكمية، مثل معدلات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، بينما تُهمَّش الاعتبارات المرتبطة بالاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية وجودة الحياة.

(16) الميركانتيلية (Mercantilism): مذهب اقتصادي سـاد أوروبا بين القرنين السـادس عشـر والثامن عشر، رأى أن قوة الدولة وثروتها تقاسان بما تملكه من الذهب والفضة، ودعا إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، وتشجيع الصادرات، والحد من الواردات، وحماية الصناعة الوطنية، والتوسع التجاري والاستعماري لتحقيق فائض في الميزان التجاري.

(17) Garzón, La guerra por la energía. P.44.

(18) الأتربة النادرة (Rare Earth Elements): مجموعة تضم سبعة عشر عنصرًا كيميائيًا تُستخدم في تصنيع العديد من التقنيات المتقدمة، مثل الهواتف الذكية، والبطاريات، والسيارات الكهربائية، وتوربينات الرياح، وأشـباه الموصلات، وأنظمة التسـليح الحديثة. ورغم تسميتها بـ"النادرة"، فإن معظمها ليس نادر الوجود في القشرة الأرضية، وإنما تكمن صعوبة إنتاجها في ندرة وجودها بتراكيز اقتصادية وسـهولة فصلها وتنقيتها، الأمر الذي جعلها من أهم الموارد الاسـتراتيجية في الاقتصاد العالمي المعاصر.

(19) Garzón, La guerra por la energía. P.320.

(20) يوظـف ألبرتو غارثون مفهوم "الفصـل العنصري البيئي العالمي" (apartheid ecológico global) لتشـخيص الاختلالات البنيوية التي تطبع النظام الاقتصادي والجيوسياسـي في سـياق الأزمة الإيكولوجية الراهنة. إذ يرى أن هذا النظام يعيد إنتاج أنماط غير متكافئة من توزيع الموارد والمخاطر، حيث تسعى القوى المهيمنة والنخب الاقتصادية في المراكز الصناعية إلى تأمين وصولها إلـى المـوارد الحيوية المحدودة، مثل الطاقة والمياه والمعادن، وتعزيز سـيطرتها عليها، في حين تتحمل الغالبية العظمى من سكان العالم، ولا سيما في دول الجنوب، العبء الأكبر للتدهور البيئي وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية.

(21) Garzón, La guerra por la energía. P.395.

(22) Garzón, La guerra por la energía. P.407.

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين).

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

- يشترط في المادة العلمية المقدَّمة للنشر أن تكون أصلية ومن إنتاج الباحث نفسه، ولم يسبق نشرها كليًا أو جزئيًا، ولم تُؤلَّف أو تُصَغ بواسطة أي طرف آخر أو بأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، ســواء جزئيًا أو كليًا، ويُعدّ الباحث مســؤولاً مسؤولية كاملة عن أصالة محتواه وصحّة بياناته وتحليلاته.

ـ مسؤولية المحكم:

تعتمد مجلة لباب محكمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.
- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.
- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

ـ مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشـــرها جزئيًّا أو كليًّا، ســـواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراســـات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يــراوح الحــد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقــات في حــال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر، بحســب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشــير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقــع البحــث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشــورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمــة، وفــي هذه الحالة يتوجب على الكاتــب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومــات التاليــة: عنــوان الكتاب، اســم المؤلف، مكان النشــر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشــمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرســالها بالطريقة التي اســتغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكــون جميع الشــروحات والتعليقــات على الجداول أو الرســوم أو تصاميم الإنفوغــراف مكتوبة باللغــة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســـم المؤلـــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنـــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنـــي المعاصـــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســـات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https:// wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات